الطبعة
الثانية

حجر رشيد

الخروج الآمن لمصر



مصطفى حجازي

حجر رشيد

د. مصطفى حجازي



العنوان:

حجـــر رشيــد

تأليف:

د. مصطفى حجازي

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 978-977-14-4602-6
رقم الإيداع: 16257 / 2013
الطبعة الثانية: نوفمبر 2013



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

تليفون: 33466434 - 33472864 02
فاكس: 33462576 02
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com

إهـــداء

إلـى أمـي..

القـــاهـرة يـونيـــو 2013

المحتويات

إهـداء 3

الباب الأول: الحجر الرشيد 11

الباب الثاني: 18.. ثمانية عشر 23

- الأيام الـ «18».. عيش وملح وجرح 31
- السنون الـ «18».. المِحَن 43
  - محنة الهوية! 44
  - مصر بين «الهوية والملكية» 54
  - معضلة الانتهاء 56
  - محنة «الأهلية» 59
  - محنة «الادعاء» 62
  - الحقيقة المسرحة 67
  - محنة العقلية الأحادية 69
  - مجتمع القهر والفوضى.. محنة القهر والفوضى 73
  - اللحظة 75

الباب الثالث: أسفار.. الشهور الثمانية عشر 81
- مارس 2011.. النهر أم المستنقع؟! 87
- ما قبل الدولة........................ 95
- «25 يناير.. رواية ورؤية».......................... 97
- إبريل.. قصة إرادتين..!........................ 111
- مايو 2011.. خصخصة ثورة بوضع اليد..! 115
- التيار الرئيسي........................ 119
- يوليو 2011.. لا داعي للمجاملة أكثر من ذلك!........................ 127
- أغسطس 2011.. حقائق قبل الوثائق!.. 139
- سبتمبر 2011.. الفوضى!........................ 151
- أكتوبر 2011.. آفة حارتنا النسيان!........................ 157
- نوفمبر 2011.. الأحداث هوامش والأحوال حقائق!........................ 171
- ديسمبر 2011.. «سوط» الشعب!........................ 183

الباب الرابع: الأحداث هوامش.. والأحوال حقائق 193
- إبريل 2012.. كثير من الكذب!........................ 195
- مايو 2012.. سوق عكاظ! 215
- يونيو 2012.. أيُّ «الاحتلالين» أفضل ؟ 235
- يوليو 2012.. حكايات كليلة ودمنة!........................ 257
- أغسطس 2012.. الغدر........................ 279
- سبتمبر 2012.. مستوطنات سياسية........................ 295
- أكتوبر 2012.. روميل! 309
- نوفمبر 2012.. علامات الزوال........................ 327
- ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة 345
- تتمة الأسفار........................ 367

الباب الخامس: فلسفة النشأة..! 371
- نوح 374
- المستقبل يشترط........................ 377
- مؤسسة الحكم «المدني» أو «الأهلي»!........................ 382
- التأسيس..! 386
- التأسيسات 389
- الزعيم والمؤسسة 396

حجـر رشـيـد

الحجـــر الرشـــيد

".. وما الدهر في حال السكون بساكنٍ

ولكنـــه مســتجمــع لــوثــوب"

عبد الرحمن الجبرتي

قـد يبـدو هـذا الكتاب ـ لبعـض قرائـه ـ تأريخًا لصراع في بلـد محوري في تاريـخ العالم، وهو مصر.. لوهلة أخرى قد يبدو تحليلًا لأسـباب تراجع هذا البلد عن المساهمة الحضارية.. أو تأصيلاً لقواعد استفاقته من غفوته ومن ثم تبوئه لدوره القدري في إقليمه وعالمه، ولكن حقيقته كما أراها أو أريدها هي كونه محاولة قراءة إنسانية في تاريخ صراع إنساني «قيمي»، مصر هي من أهم مسارحه الآن.

والتاريخ كما أعُرِفّه هو «فلسفة» الماضي والحاضر، أي الحكمة المستقاة من أحداث جرت أو تجري.

هـو قـراءة «إنسـانية» إذًا في تاريـخ هذا الـصراع.. من مـصر.. من رحم مجتمعها قبل إطار إقليمها العربي أو محيطها الدولي.

بعبـارة أخـرى تأريخ لأثر فترة عشـتها.. أراها سـتكون فارقـة في تاريخ مصر والمنطقة والعالم.. ليس من باب سرد الأحداث اليومية المعيشة وإنما من مدخل قراءة درجة حضور معنى الإنسانية أو غيابه.

فإنسـانيتنا هـي المُنشِـئ لأحـداث حياتنا اليوميـة، ومن ثم فهـي القادرة على منحنا أسـس اسـتشراف المسـتقبل، وهي التي راوغتنا بحق حتى وقت قريب.

ولم تكن إنسـانيتنا لتراوغنا أو تغيب عنا لولا أسـباب كنا نحن طرفًا فيها عـلى مـدار قرابة نصف القـرن.. وحتى تنادينـا إليها واسـتعدناها في ميادين الربيـع العـربي أو قبلها بقليل.. لذا توجب علينـا أن نعرف وندرس لم غابت

أو غيبت.. وكيف غابت أو غيبت؛ حتى لا تراوغنا ثانية فندفع الثمن أوطانًا تضيع.. وحياة نحياها مواتًا..!

واقع هذا الكتاب إذًا أنه كتاب عن المستقبل.. يقرأ في تاريخ ولا يسرد ماضيًا.

ذلك لأنه حتى وإن تحدث عن أمور الماضي فهو ليس بغرض سردها، ولكن يحاول أن يقتفي حكمة أحوال مضت وهي الحكمة المرجوة لتقودنا في المستقبل.

يحاول أن يقرأ في «أحوال» الأحداث.. أي أسبابها وآثارها.. ليس فقط لأن التاريخ وإن لم يُعِد نفسه فإنه يقفي كما يقولون.. ولكن لأن في علوم الاستراتيجيا والإدارة نقول إن النجاح والفشل يتساويان.. إذا لم نعرف أسباب كل منهما.

هو كتاب عن مستقبل الصراع.. وطبيعته.. وأطرافه – وأنت أيها القارئ العزيز أحد أطرافه.

وفي استدعاء ملامح طبيعة هذا الصراع وجذوره.. بعض تلك الملامح سيسوقنا للتاريخ القريب والأقرب أو ما يشبه الحاضر.. وبعضها يذهب بنا للتاريخ البعيد بل والبعيد جدًا في تاريخ مصر وأمتيها العربية والإسلامية..

هو كتاب عن المستقبل في لحظة البشرية كلها تغادر عصرًا وتستقبل آخر.. وتخلع عنها نسقًا معرفيًا وعقليًا وتكتسي بغيره، فنحن في تلك اللحظات من الألفية الثالثة نغادر عصر المعلوماتية (ما بعد العصر الصناعي) ونستقبل عصر الحكمة أو المبدأ، وفي ذلك حديث يطول.. في كتاب آخر..!

وحظ المستقبل فيه هو أن نعرف من التاريخ لماذا جرى ما جرى.. أكثر من ماذا جرى أو كيف جرى؟ وبهذا نكون قد وفينا المستقبل أوفر قسط من حقه وهو أن نَعْرِفَ ونُعرِّفَ.. في أي صراع نحن؟ وكيف نحيا به وفيه؟ وماذا يتوجب علينا أن نعي لكي نفعل. هذا إذا أردنا أن نعي ونفعل..!

ومنهج التأريخ الذي سأتبعه هو باستحضار خواطر كتبتها في شكل مقالات أو مدونات أو حتى سطور قصيرة.. من واقع ما استفزني في الواقع المصري والعربي والإنساني برمته وكانت بمثابة قراءتي أو تحليلي للواقع الذي حولي في حينها. كان بحثي في كل منها عن مشهد ما في التاريخ، أو معنى ما في المنطق، أو حكمة ما في مبدأ.. تعين أن تكون مفتاحًا لفهم ما يجري ومعرفة لماذا يجري على هذا النحو.

فكانت تلك الكتابات أشبه بأفكار مفتاحية تعين على فك طلسم الحدث الجاري حولي في حينها.. وقد ألح عليَّ تشبيهها بحجر رشيد..!

ذلك الحجر الذي لم يَحْوِ كل الكتابة باللغة الهيروغليفية القديمة، ولكنه بالمضاهاة اللغوية التي استقيناها منه بين اللغات الهيروغليفية والديموطيقية واليونانية أعطانا مفتاحًا لقراءة تاريخ حضارة كاملة.

وبمثلها أردت كل مدونة فكرة أو رسالة مفتاحية تعين على فهم طبيعة طرف في الصراع أو طبيعة الصراع ذاته التي تجلت في هذا الحدث وفي تلك اللحظة..

قد تكون الفكرة المفتاحية هي: لماذا يفعل هذا الطرف أو ذاك فعله من هذا التاريخ القديم أو الحديث؟! كيف جُبل؟! لماذا صار سمته الفكري والإنساني هكذا ليصير فعله ما نرى وما يؤثر فينا سلبًا أو إيجابًا؟

وكأن هذا الحجر كان له من اسمه نصيب.. فالتعريف الحقيقي بالحجر الرشيد الذي عنونت الكتاب باسمه ليس إضافة لموقع اكتشافه الجغرافي كما هو الحال مع الحجر التاريخي.. إنما جاء الرشد مقرونًا باسمه ليعين على الرشد بما قد يقود إليه محتواه.

كان هذا هو الرابط الملح بين ما كنت أدون حول وقائع التاريخ تأثرًا ومحاولة للفهم وبين الحجر الرشيد، وهذا ما أريد أن يكون حظ القارئ منه..!

أريد للقارئ العزيز أن تصله فكرتها؛ لترشِّد قراءتنا لحدث الصراع، ومن ثم تعينه على التعاطي مع أحداث تجِدُّ وستَجِدّ، أكثر من إعانته على فهم أحداث انقضت.

ولأن الرشـد التاريخي بشـأن الصراع الإنسـاني في مصر والعالم ودور كل واحـد منا فيه هـو مبتغاي.. فإن تقديـري وأملي أن يتعامـل القارئ مع تلك المدونات من باب كونها حوارًا بيني وبينه.

والحـوار هو صفة شركاء الحـيرة.. أكثر من كونه نقوشًـا على حجر مملاة مني تجاه قضية بعينها لا تقبل المراجعة .

ولأني أريد لتلك المدونات أن تكون الحجر الرشـيد.. لا الحجر الأصم.. فما عليها هو حوار متواصل مدون.. أكثر منه معلومات مُملاة أو منقوشة.

وظني أن تلك المدونات أصدق ما تكون في الحوار بشأن التاريخ؛ لأن ما كُتِـب كُتب في لحظته ولم يكتب لاحقًا ثم متذكرًا لحظته.. ومعظمها مدونات سـطرتها على شـبكات التواصل الاجتماعي التي لم تبدأ علاقتي بها كمشارك يدون إلا إبان ثورات الربيع العربي من عام 2011.

هـي ذاكرة صادقة شـبه يوميـة لأحداث الوطـن ـ الذي نحيا بـه قبل أن نحيـا فيـه ـ كـما انعكسـت تلك الأحـداث على مـرآة وجداني ووجـدان من كانـوا حـولي.. وحاولت جاهـدًا أن أصدق في نقلها من خلال مـا أملَته، بل أقول نقشَـته علـيَّ أحداثه في وقت حدوثها.. رفضًا أو استحسانًا.. فرحًا أو حزنًا.. قلقًا أو سكينة.

هـي وإن بدت أوراقًا مبعثـرة يبقى بينها خيط ناظم، وهو الانفعال بواقع مجتمعـي متغـير وصل إلى فـورة تغيره في لحظة ثـورة شـعبية حقيقية.. لم تزل تصارع من أجل حلم الوطن الذي وعدت به.. وأظنها منتصرة بإذن الله.

سـأضع الأوراق بترتيبها التاريخي.. أعلق على مناسـبات كتابة بعضها.. وأترك تاريخ كتابتها يعلق عنها حين أظنه أكثر دلالة للتعبير عنها.

والفـترة التـي أردت اقتفاء أصـول الصراع الحـالي فيها، أو قـراءة لواقع الإنسانية في مصر، هي تحديدًا من قرب مطلع الألفية الثالثة حتى العام الثاني عشر من قرنها الأول (1993-2013).

كان للاختيار أسبابه، بعضها بديهي وهي كونها فترة عايشتها - ولم أزل- بكل جوارحي مهمومًا بوطني الذي أكتب عن حياته وحياة أبنائه، وبعضها موضوعي؛ لأن مصر كانت مسرحًا لصراع مراوغة بين المصريين وإنسانيتهم زادت حدته في عام 2000، وبلغ ذروته عام 2011 بثورة ممتدة لها خصوصيتها في التاريخ أو هكذا سيثبت.

ولأني كما أشرت لست معنيًّا بسرد الأحداث بشكلها التقليدي - بمعنى من فعل ماذا ومتى فقط - قدر حرصي على التوقف عند محطات تاريخية معينة قادرة على سبر غور إنسانية المصريين وربط أحداث واقعهم - أسبابًا ونتائج - بهذا الصراع.. فإن الحديث عن فترات سبقت تلك المرحلة وارد لا محالة. فترات قد أكون عشتها واقعًا وأخرى عشتها تحليلًا لها أكثر منه قراءة عنها.

فأنا معني في هذا الكتاب كما قلنا بـ «لماذا حدث؟» قبل «ماذا حدث؟» وقد تكون علة الحدوث في كيفية الحدوث..!

وقراءة الأحداث على الأرض تخبر كثيرًا عن أسباب وقوعها من تفسير المآلات.. شأن تفسير الجريمة بالبحث عن كيفية وقوعها، وبالربط بين الكيفية وبين مآلات الاستفادة منها نعرف لماذا حدثت.. وهو الأهم من منظور هذا الكتاب.. والذي نشير إليه بأحوال الأحداث.

التأريخ إذًا سيكون للقارئ، والذي أراه سيقرأ في الأحداث أكثر من كونه يقرأ عنها.. أي أني أريد أن يكون القارئ هو المؤرخ ولست أنا؛ لأن ما أرنو إليه أن أضع بين يديه في النهاية ملامح صورة كاملة عن كيفية صناعة المستقبل القادم.. ينسجها هو معي من قراءته في أحداث التاريخ القريب أو البعيد.. والذي يستطيع أن يتثبت من كونه لا يعيد نفسه ولكنه يقفي.

والقارئ هو من أرى بحق أن قدر مشاركته في صناعة مستقبله هو بقدر وعيه بما جرى ولماذا جرى.. أكثر من كيف جرى..

ومن حكمة السببية التي أريده أن يشاركني في استخلاصها ستكون قدرته على المشاركة في صناعة المستقبل.. بل سيكون تكليفه؛ لأن القدرة هي مناط التكليف.

حقيقة الصراع

" سارقو الحلم عمدًا.. يؤثمون ويعاقبون!!
سارقو الحلم جهلًا يستتابون.. يُعلَّمون.. يُحتوَون..
يُقادون ولا يقودون..
وأمَّا سارقو الحلم خطأً يُبَصَّرون.. ليعودوا عنه بدعم
أصل الحلم.. "

حقيقة الصراع في مصر في العقد الأخير على الأقل أنه صراع قيمي مبدئي.. وليس صراعًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو طبقيًّا.. وصرفه إلى غير كونه كذلك إهدار لطاقة المجتمع وإجهاد للتغير القادم أو إجهاض له..

والصراع الذي تجلى في أوضح صوره على مدار عامين أو أكثر 2011 – 2013 هو صراع قيمي بين ماضٍ ومستقبل في لحظة لملمة شتات مجتمع واستعادة معنى وطن و إعادة إحياء وبناء دولة وأمة..

وهو ليس أبدًا صراعًا على تغيير طبيعة نظام سياسي لإحلال نظام سقط بآخر قد جاء.. أو صراع أيديولوجيات قد جاء موعد أن ترث إحداها الأخرى أو بعضها البعض.

نقطة البداية فيه كانت هي الإحياء المجتمعي.. وملمح النصر فيه استعادة معنى الوطن.. وتمام هذا النصر هو في بناء الدولة.

هو صراع على عقول المصريين ووجدانهم قبل أن تبدو آثاره على اقتصادهم أو سياستهم أو حياتهم على إطلاقها..

التحدي الرئيسي فيه هو محاولة إجهاض حركة «المستقبل».. والآلية هي «استنزاف» و«سرقة الحلم» وقتل روح شعب..!

الحلم قد يُسرَق خطأ أو جهلًا أو عمدًا.. وإن بدت النتيجة الحالية واحدة ولكن وسائل إصلاح ما فسد تختلف..

ودقة تعريفنا للصراع الدائر مرهونة بدقة إجابتنا عن أسئلة أربعة فيها ملامح كل صراع إنساني يبتغي الترقي.

أولها: سؤال عن «من» هو فاعل الإصلاح أو التغيير.. ليس بمعنى تعريف اسمه.. ولكن من هم هؤلاء المصريون الذين قدر عليهم أن يحملوا تلك المسئولية في هذه اللحظة من التاريخ؟ ببساطة أكثر هل نعرف من هم المصريون اليوم ؟!

يعني إيه ثوار.. ويعني إيه نخبة؟ يعني إيه سلطة.. ويعني إيه نشطاء؟ ويعني إيه قوى سياسية.. ويعني إيه الشارع المصري.. ؟!

يعني إيه بلطجية ومثيرو شغب؟ ويعني إيه حتى ما اصطلح المصريون على تسميته حزب الكنبة؟!

من هم هؤلاء المجسدون للصراع على الأرض؟ ماذا حدث لهم؟ أو ماذا أُحدِثَ بهم على مدار سنين وشهور وأيام شكلت عقولهم ووجدانهم وعلاقتهم بمجتمعهم ووطنهم وكل من حولهم؟

سنون وشهور وأيام قد تكون طالت بعمر وجود مصر في التاريخ.. ولكن سنخص في محاولتنا للفهم في كتابنا هذا.. سنينَ ثماني عشرة وشهورًا ثمانية عشر وأيامًا ثمانية عشر..!

نزعم أنها تركت ندوبًا وجروحًا في نفوس المصريين تعين على أن تكون مفتاحًا لنعرف: من هؤلاء الفاعلون أو حتى المشاهدون على ساحة مصر الآن؟

ثاني تلك الأسئلة: ما هي البيئة أو الساحة الدولية والإقليمية والمحلية التي يجري بها صراع مصر من أجل مستقبلها؟

وثالثها: ما هو «تعريف النصر» المروم في هذا الصراع من أجل المستقبل؟!

ماذا نريد بحق من المستقبل أو لأنفسنا في المستقبل؟ وتلك معضلة مصرية بامتياز..!

معضلة كما أراها في غياب الجرأة على الحلم.. خوفًا من استحقاقات الحلم أو تراجعًا عن العمل من أجل تحقيقه.

يحلم المصريون ولكن بمحدودية.. بتحفظ.. بأسقف.. يخنقون بها حلمهم.. قبل أن يحاول عدوهم أن يختزله أو يمنعه..

يحلمون بالقطعة.. أو بالتقسيط.. وتحركهم حِكَم صاغوها.. مثل «إحييني النهارده وموتني بكره».. أو «يحلها ربنا بمعرفته»..

وتلك بصورة أخرى ما صاغها جمال حمدان – الفيلسوف الجغرافي المصري الأشهر – بعبقرية وسماها نظرية الاعتدال واعتبرها مأساة مصر.. حين قال: «إن مأساة مصر تكمن في نظرية الاعتدال، فلا هي تنهار قط، ولا هي تثور أبدًا، ولا هي تموت مطلقًا، ولا هي تعيش تمامًا.. وإنما هي في وجه الأزمات تظل فقط تنحدر.. تتدهور.. تطفو وتتعثر من دون مواجهة حاسمة تقطع الحياة بالموت أو الموت بالحياة..!! منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم.. ومن القمة إلى القاع»..!!

كان إلهام ثورة 25 يناير 2011 ودرسها أن المصريين كسروا تلك القاعدة في علاقتهم بالحلم..

فلم يحلموا حلمًا كبيرًا فقط.. ولكن جعلوه حقيقة وبإرادتهم المنفردة..!

في ذات الوقت كانت الجملة المفتاح «الشعب يريد»، والتي كما رأيتها حينها كانت أن هذا الشعب – بوعي أو بدون وعي – حينما عرف ما يريد وأراده بحق.. قرر بشأن تحقيقه.. وحينما قرر قاد في اتجاهه وحققه..

كأن شعار «الشعب يريد» كما رأيته– هو شعار مركب– حقيقته «الشعب يريد».. «الشعب يقرر».. «الشعب يقود».. ثم «الشعب يحكم»..

وفي تقديري هذا لب الصراع الدائر في تشكل حالات الإرادة والقرار والقيادة بل والحكم لشعب لم يعهدها في نفسه.. قبل أن يعهدها فيه حكامه على مدار عمره الممتد آلاف السنين..!

وآخر تلك الأسئلة عن أدوات الفعل أو ملامح الفعل الإنساني المحرز للنصر، وهو السؤال الملح الدائم قبل وبعد الثورة.. ماذا نفعل؟ نعمل إيه؟!

والذي في حقيقة طرحه لدى المصريين إلا بعضهم هو: كيف نفعل؟ وليس: ماذا نفعل؟

والحقيقة أن إجابة هذا السؤال مرهونة بأن نسبقها بمعرفة لماذا نفعل؟ والأهم «من» يلزمه أن يفعل؟

فكيفية الفعل مرتبطة يقينًا بهدف الفعل بل بأبعد من هدفه.. مرتهنة بمقاصده.. والكيفية والأهداف هما نتاج لطبيعة من يفعل قبل حقيقة قدراته.

وعليه كنت دائمًا أقول إن «مهلك» طامحي الإصلاح وحالمي التغيير أو الثوار أو النشطاء أو أصحاب الفطر السليمة يأتي حين ينحصر سؤالهم فقط في: ماذا نفعل؟ بمعنى: كيف نفعل؟ وحين يغفلون أن سؤال الترتيب الطبيعي يكون: م:من هؤلاء الذين يتوجب عليهم الفعل الإصلاحي؟ ثم: هـ: هل يلزمهم أن يتصدوا للفعل الإصلاحي من باب أهليتهم؟ أي هل هم أهل له؟ ثم: ل: لماذا يصلحون، ولأي هدف يتوجهون؟ وأخيرًا تأتي الكيفية في: ك: كيف يقومون بهذا الإصلاح؟

وبين دفتي هذا الكتاب وفي كل صفحاته المحاولة دائمًا هي للإجابة عن تلك الأسئلة الأربعة، وفيها نُكوِّن الرشد الواجب في الصراع الإنساني الذي قُدر لنا من أجل مستقبلنا.. بشرًا ووطنًا ودولة وأمة.. في هذه المنطقة من العالم وتلك اللحظة من التاريخ.

وفي معرض الإجابة عن تلك الأسئلة ستتكشف محنة المصريين الآن.. وهي محنة تتجاوزهم لأنها قَدَر المنطقة العربية برمتها. هي في أصلها محنة «العقل» ولكن تجلياتها مركبة.. فهي محنة «هوية» ومحنة «أهلية»!

وبقدر ما سنرى ملامح محنتنا الآن.. مصرية أو عربية كانت.. يبقى الأمل في تجاوزها بمقدار عمق فهمنا لها..

وهذا ما نرجوه أملًا وعملًا..

18.. ثمانيـة عـشـر..!!

”«إذا غامرتَ في شرفٍ مـرومِ..

فلا تـقنع بـما دونَ النـجـــومِ

فطعمُ الموتِ في أمرٍ حقيــرٍ..

كطعم الموتِ في أمرٍ عظيمِ“

المتـنـبـي

قــدرًا جاء الرقم ثمانية عشر مهيمنًا على المسرح الزمني لهذا الكتاب، ولا دلالـة لدي لهـذه الملاحظـة إلا لكونها ملاحظة اسـتوقفتني وأنـا أبحث من أين أبدأ بالرصد المكثف لأسـباب وشـواهد ونتائج إنسانيتنا التي تراوغنا أو نراوغها..!

السـنون الثماني عشرة هي الفترات الرئاسية الثلاث الأخيرة لنظام مبارك بـين العـام 1993 والعام 2011.. وهي تلك السـنون التي بـدأ فيها مبارك ونظامه الصعود بقوة نحو هاوية سقوطه .

أما الأيام الثمانية عشر فهي أيام ثورة 25 يناير 2011، وهي الأيام الملهمة للمصريـين والعـالم بـين 25 ينايـر و11 فبرايـر 2011 التي انتهـت بامتثال المؤسسـة العسـكرية المصريـة لإرادة المصريـين.. بأن صارت تلك المؤسسـة ساعد الشعب في خلع رأس الحكم.

وأخيرًا الشهور الثمانية عشر هي بعض تلك الشهور التي جاءت بين فبراير 2011 و ديسـمبر 2012 وهي مرحلة الانتقال الأول التي شـارفت نهايتها في أغسـطس 2012، حيث أعادت المؤسسـة العسـكرية المصرية تمركزها في سـاحة السياسـة المصرية حيث كانت في موقع قائـد الكواليس بدلًا من قائد ظاهر المسرح.

وأعتقد أنها انتهت عمليًا – من حيث كونها يرجى بها أمل في انتقال – في نوفمـبر 2012 بانقلاب مدني كامـل على الثورة وأهدافهـا متمثلًا في إعلان استبدادي.. أظنه سيؤرخ به لنهاية دولة المماليك المعاصرة في مصر..!

تأتي أهمية العام 1993 في كون النظام المصري ممثلًا في حسني مبارك ومن حوله قد استتب له الأمر بانتهاء فترتين رئاسيتين كان يتحسس فيهما مفاتيح الهيمنة على مقدرات مصر وصار له التمكين في بداية تلك الفترة الثالثة.

وهي الفترات الثلاث التالية التي بدا من طبيعة العلاقة بين النظام والمصريين أنه قد اطمأن إلى معادلة حياتية تدفع المصريين إلى الانسحاق تحت مطالب الحياة اليومية والانسحاب من المواطنة في الدولة.

اطمأن مبارك ونظامه إلى قبول المصريين بالتكيف والمزيد من التكيف مع ضغوط مشكلاتهم أكثر من مواجهتها أو محاولة حلها، حتى صار إبداع المصريين مقرونًا بكيفية التعايش مع الضغوط الحياتية اليومية ومشكلاتها أكثر من الإبداع في البحث الحقيقي عن مخارج منها.

وقد كان التجلي الفج لتلك المعادلة بين النظام ومحكوميه حين بدأ يشيح بالتدريج عن مشروع التوريث الذي أكد فيه مبارك ومن معه احتقارًا عمليًّا من النظام لشعبه أكثر من كونه رغبة في احتكار مقدراته وحكمه. وكان ذلك في عام 2000 على وجه الدقة.

وتأتي ضرورة الأيام الثمانية عشر والشهور الثمانية عشر ليس فقط لكونها أيامًا وشهورًا استثنائية بما حملت من أحداث جسام أو من سرعة وتيرة تلك الأحداث.. ولكن لكونها أيامًا وشهورًا كاشفات لمعانٍ واصطلاحات حاكمة في حياتنا.. لم نكن مدركين حقيقة فهمنا تلك الاصطلاحات أو تلك المعاني.

فهي أيام وشهور فيها الفرح الشديد وفيها الحزن الشديد.. فيها الغضب الشديد وفيها الأمل الكبير.. وفيها الإحباط الكبير أيضًا.. أيام خوف بالغ وجسارة غير مسبوقة.. وبكل تلك المتناقضات لم يستطع أي من المصريين إلا أن يكون نفسه وأن تحركه خبايا نفسه.

فهـو حتـى إن أراد أن يخفيهـا في لحظة تعينه عليهـا طبيعتها.. أتت عكس تلـك اللحظـة في لحظة.. لكي تحمله حملًا على أن يكشـف مـا بداخله.. فكما يقولون «المرء مخبوء تحت لسانه».

فمن يملك نفسه في الفرح قد لا يملكها في الغضب.. ومن يتماسك مدعيًا الجسارة في لحظة إقدام قد يتهاوى نفسيًا في لحظة الخوف.. ومن يعظ بالأمل في لحظات البشارة بالأمل قد يسحقه إحباطه في لحظة حزن عادية.

فـضرورة تلـك الأيـام والشـهور.. أنهـا كانت ولم تـزل أيام فرز وأشـهر فـرز.. والفرز عند الارتحال أو الصراع فيه ضرورة. فبغير الفرز والتمحيص تُقـدر قوى الأطراف بغير حقيقتها ويكـون مقتل الحلم بيد أصحابه.. ويهزم طالبو المسـتقبل أنفسـهم قبل أن يهزمهم خصوم المسـتقبل. وحسـبنا حديث الرسول ﷺ : «**الناس كإبل مئة لا تجد فيها راحلة**»..

وصراع مصر نحو المستقبل يحتاج إلى رواحل كثيرة..!

وكما يوجد خطاب سنوي لكل رؤساء الولايات المتحدة منذ أن نشأ اتحاد ولاياتهم مكونًا الدولة قبل مائتي سنة يسمى خطاب «حالة الاتحاد».. فكأننا نقـرأ عـلى مرآة حقيقة تلك الشـهور الثمانيـة عشر وقبلها الأيـام الثمانية عشر «مدونة حال الوطن».

نحـاول أن نـرى عـلى تلـك المـرآة حقيقـة حـال السـلطة.. والنخبـة.. والفكر..

نحـاول أن نصـف معنى العـدل الذي تحدثنـا عنه.. ومعنـى الحرية التي هتفنـا باسـمها.. ومعنـى الكرامة التي رُمناهـا.. ومعنى الثـورة التي قتلناها حديثًا باسمها.. بل ومعنى الوطن ذاته الذي هو أصل كل تلك المعاني.

في مدونات الحجر سـنجد تلك المعاني في سجل أحداث جرت، طال كل منها معنى من تلك المعاني وتحدث بلسان حال أبلغ من أي تحليل.

فكما قلنا لم يسعف الوقت أحدًا ليتجمل أو يخفي طمعه أو طموحه أو يداري تراجعه.. ضعفه وخيبته.. حتى وإن أراد..!

ولذلك فإن سرد الأحداث لن يكون من باب رصدها.. ولكن من باب فهم المعاني التي تقف خلف الحدث والتي صنعته ولولاها ما كان الحدث .

فهناك حدث لم يكن ليحدث لولا أن معنى للعدل غاب أو معنى للظلم حضر..

على أي عدل كنا؟ على إعادة تدوير الظلم بيننا؟! أم هل بقينا منسحقين تحت المقولة الضالة بأن المساواة في الظلم عدل؟!

وهناك أحداث لم تكن لتحدث لولا أننا صرفنا معنى الثورة للاحتجاج في الميادين.. فأورثتنا نوعًا من العمى الثوري عن كل ما يحاك خارج الميادين.

وأيضًا ما كانت لتحدث لو أن الزخم الثوري طغى على الموضوعية الواجبة فجعل كل ما قبل تاريخها هو لونًا أسود حالكًا.. وكل ما كان من الثورة أو ما توهمنا أنه منها النقاء بعينه.. فاستخدمت الميادين كأوراق لعبة على مائدة قمار سياسي، وسيق الناس بأيديهم لكي يختاروا بين السيئ والأسوأ دائمًا.

حين نقرأ المعاني التي تصنع الحدث، لا الحدث ذاته، سيتضاءل من تلقاء نفسه ذلك الطنين المفزع الذي يملأ رءوس المصريين ويستخدمه كل من يريد أن يستنزفهم..

طنين من نوع: هل كانت الثورة مؤامرة ؟! هل كانت الثورة فعلًا مثاليًّا طوباويًّا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؟! هل الإخوان وتيارات يمين الإسلام السياسي أو من يقابلهم من تيارات سياسية أخرى شياطين أم ملائكة؟ هل صنعت أمريكا الثورة أم نحن من صنعها ؟!

هل مصر بيعت بثمن بخس في صفقة أمريكية إخوانية عسكرية أم المصريون هم من قرر ومن سيقرر على أي حال يكون بلدهم؟!

لـن تختفـي المؤامرة بعد قراءة المعاني ولكن سـتكون في حجـم حقيقتها.. والأهم سيختفي طنين فزعها.

ونأمـل أن تعيننـا تلـك المعـاني عـلى التعامل مـع اسـتحقاقات اللحظة، والأهم أن نكتشـف من هـم أصحاب الحل والعقـد الحقيقيون في مصر وفي أي وطن حي وحر.. و أنهم هم عموم أبنائه الواعين.. وليس من أرادوا فقط أن يكونوا في صدارة كل مشهد.. من ممتهني السياسة أو النخبوية .

ستكشف المعاني أن التاريخ فيه دائمًا المؤامرة.. ولكن ليس كله مؤامرة..

الأيام الـ 18.. عيش وملح وجرح

"وحرى بنا أن نعرف أن الثورات كالزلازل.. لا نتنبأ لها بساعة حدوث ولا بمقدار قوة ولا بلحظة رحيل..! والزلازل لا تقبل شروطًا ولا يُفاوض دمارها على ما يستتبعه من ضرورة إزاحة ركام وبناء على أساس جديد.."

لم تبدأ عندي ملامح الاختلاف للعام الجديد وكونه عامًا فارقًا في يوم 25 يناير.. بل سبقها عدة أحداث كانت تقول إننا بصدد عام مختلف حتى وإن لم نكن نعرف عمق التغيير الذي يخبئه لنا.

في ليلة رأس السنة الميلادية من العام الجديد.. يحدث انفجار كنيسة القديسين في الإسكندرية، وهو في ذاته تصعيد نوعي جديد في الجرائم في مصر عامة وفي السياق الطائفي خاصة.

ذاقت مصر مرارة الإرهاب أكثر ما ذاقت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.. شهدت حوادث قتل وإرهاب مروعة وبعض حوادث التفجير أمام مدارس ومحاولات فشلت في أماكن عامة.

حدث استهداف في الثمانينيات للتجار الأقباط من جماعة العنف السياسي المرتبطة بالكتلة العقدية السلفية وتنظيمات الجهاد ومن خرجوا من عباءتها.. التكفيريين على وجه الخصوص.

ولكن التوقيت وطبيعة حادث القديسين كان أكثر من كونه محزنًا، لم يكن قادرًا على توصيل الرسالة المرادة منه وهي ترويع الأقباط من أجل إحكام قبضة النظام عليهم.. بل على العكس أظنه كان مصدرًا للغضب القبطي على

نظـام مبـارك الذي ادعى أنه قـد ألقى القبض على منفذي الحادث في مشـهد مسرحي بعدها بأيام.

مشهد آخر أتت به رياح 2011 وهو سرعة تهاوي نظام بن علي في تونس بعد حوالي شـهر من مظاهرات الغضب.. انتهت باعتصام لم يستكمل الأيام بـل السـاعات القلائل، فـإذا بنظام بن علي في تونس يسـقط ويعطي رسـالة ضمنية للمصريين بأن الشعوب تقدر إذا أرادت.

كان الهم المصري قبل وبعد نجاح تونس هو ما الذي نحن مقبلون عليه؟! خاصة بعد أن تبدى الأمر أن مصر تجهز لمشهد التوريث الوارد إما في صيف 2011 وإما في الخريف على أقصى تقدير.

كان السـياق العام في مـصر متململًا.. قلقًا.. متوثبًـا لفعل ما.. ولكن ما كان غائبًا عنه هو من أين يبدأ..؟!

وجـاء جزء من الإجابة في تحركات قوى سياسـية تفعل ما تعودته.. وهو رسائل إحراج إعلامية للنظام.. لا تخلو من توعية.. كإعلان البرلمان الموازي الـذي قال فيه مبارك كلمته الشـهيرة، التي أتصور أنهـا كانت نهايته «خليهم يتسلوا»..!

لم يتفاعـل معها الشـعب بأكثر من المشـاهدة وبأكثر من انتظـار المزيد من تلك القوى التي لم يتعود منها الكثير من قبل! وإن كانت تؤكد لديه أن النظام تجـاوز حتـى في قواعـد اللعبة المدعـاة مع شركائه هـؤلاء.. وقرر أن يسـتأثر بالأمـر كلـه.. والتوريث كان هـو العنوان المؤكد لكل تلـك التحركات التي استشعرها الناس.

وجـاء جزء آخر مـن تلك الإجابة عـن ماذا نفعل.. في دعوات الشـباب الغاضب لمقتل الشـاب خالد سـعيد - بعد تعذيبه على يد الشرطة - للنزول للشـوارع يـوم 25 يناير للمطالبـة بتغييرات إصلاحيـة في داخل هيكل نظام مبارك مع بقائه..

وجاء الجزء الأكبر من إجابة من أين نبدأ عمليًا في حالة ترقب وتوثب للفعل من قطاعات تشعر بأن عليها ما يلزم أن تبادئ به.. رغم كونها غير متأكدة من طبيعة ما يلزم أن تفعله أو جدواه.

قطاعات من عموم المصريين.. لا تستطيع أن تصفهم بأنهم نشطاء أو حتى ثوريون بالتعبير اللاحق.. وقطعًا ليسوا سياسيين سابقين أو لاحقين.. في حالة ضيق متراكم.. وتنتظر لحظة ما تلهمها أو تدفعها إلى ما يلزم أن تفعله.

وأعتقد أن هذا ما تم تداوله بين هؤلاء المصريين حول يوم 25 يناير.. الذين لم يعرفوا على وجه اليقين ما هم بصدده.

ففي يوم 25 يناير وبعد أن سيطرت قوات الأمن على ميدان التحرير قرب منتصف ليل 26 يناير وملامح العنف في فض الميدان ظاهرة.. بدا لي أمر واضح أرسلته في رسالة نصية لبعض الأصدقاء – ممن تشاركت معهم في الحديث حول اليوم واحتمالاته – وكان نص الرسالة هو ما رأيته وشعرت به في الميدان في تلك الليلة وتلك اللحظة وهو أن « الوجوه جديدة.. والتوجه جديد.. ولكن هل تكون كتلة حرجة ؟».

كانت الرسالة واضحة لي في أني رأيت وجوهًا مصرية جديدة.. لا يمكن كما ذكرنا أن تصنفهم على كونهم سياسيين أو ناشطين.. والأهم أنهم كانوا بتوجه جديد واضح جاوز المطالب التقليدية للإصلاح أو استجداء النظام أن يصلح من نفسه..

فبدأ تصاعد المطالب من «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية».. لحديث مباشر عن أن «الشعب يريد إسقاط النظام».. حتى ولو جاء أولًا على استحياء أو جاء إلهامًا أو نقلًا من تونس.. ولكن هؤلاء من عموم المصريين غير معتادي التظاهر قالوها قبل نهاية تلك الليلة.

وكان الغائب في تقديري أن تكون هناك «الكتلة الحرجة» – أي الكافية لإحداث التغيير – من ذات الوجوه الجديدة.. صاحبة التوجه الجديد. وبقي

ذلك السؤال معلقًا.. ولم يمكن لأحد أن يتكهن بإجابته.. وهو هل تتكون كتلة حرجة أم لا حتى ظهر يوم الجمعة 28 يناير المسماة لاحقًا بـ«جمعة الغضب»؟

جرت تحركات كثيرة معظمها في النفوس أكثر منها في الميادين في يومي 26 و27 يناير 2011..

الأنظار معلقة على استكمال مابدا أنه تحرك جديد على عموم المصريين كما ظهرت بشائره يوم 25 يناير في التحرير، وتحركات أمنية تقليدية لتأكيد هيبة النظام على الأرض ببعض اعتقالات عشوائية وأخرى انتقائية .

فمن الاعتقالات النوعية كان استهداف النشطاء الذين تصور أنهم كانوا محركي الدعوة على شبكات التواصل الاجتماعي أو على الأرض كـ«وائل غنيم» ومن مثله. وشملت أيضًا – أي الاعتقالات النوعية – بعض الرموز السياسية التي بدأت في التحسب لاستغلال ثغرات الموقف المحتمل وقامت باتصالاتها الداخلية والخارجية لتحديد مسارات استثمار الحدث كقيادات تنظيم الإخوان المسلمين ومنهم د/ محمد مرسي رئيس الجمهورية (لحظة كتابة هذه السطور) والذي فقد شهيته عمليًّا منذ نوفمبر 2011...

ثم جاءت اعتقالات عشوائية لمصريين عاديين اشتركوا في حدث 25 أو بالأحرى صنعوه.. وقد التقيت بعضهم بعد أن أطلق سراحه يوم الخميس 27 يناير مساءً.

وفي ليلة ما سمي «جمعة الغضب» أظن أن معظم من كان في شوارع القاهرة والمحافظات كانوا في حلقات نقاش حول الغد.. وما يتوقع له ومنه.

ولا أظن أن أيًّا منهم كان على يقين بما سوف يحدث..

يقينًا كانت هناك مجموعات من الشباب تعرف أنها ستواجه بعنف الشرطة، بدأت تتبادل إجراءات الدفاع عن النفس وحماية المتظاهرين من أدوات العنف المحتمل استخدامها، كالغاز وغيره.. وكان يقيني أنها كانت

إجـراءات أرادوا أن يكونـوا عـلى علـم بها لحماية أنفسـهم أكثر منهـا لمهاجمة الشرطة.

وشـأني شـأن كل المتطلعين لاحتمالات غد جديد علينا.. التقاني مجموعة من المصريين متنوعي الأعمار والتوجهات وإن غلب عليهم الشباب في منطقة مدينـة نصر بشرق القاهرة.. وكانوا مـن مجموعات دأبت على التواصل معي بخصوص الشـأن العام قبل ذلك بسـنين. كان كثير مـن الوجوه التي أمامي ممن لم يخبروا التظاهر أو الاعتصام أو يصنفوا كما قلت نشـطاء أو سياسـيين.. وإن كانوا من المهتمين بالشـأن العام والعاملين في مجال العمل المدني والأهلي منذ حين. وسيأتي حديث عنهم وعمن مثلهم لاحقًا.

لم يكـن أي ممـا طرحته عليهم في تلـك الليلة جديدًا عما سـمعوه مني من قبل، ولكن الجديد كان تفاعلهم مع نفس المعاني التي ناقشناها كثيرًا من قبل والتي لم تلق في نفوسهم ذلك الأثر الذي رأيته تلك الليلة.. كان أثرها عليهم مختلفًا..

فمعـاني «ملكية الوطـن» وضرورة نصرته لم تكن جديدة على مسـامعهم مني.. الجديد كان وقعها عليهم وكأننا نناقشها للمرة الأولى..!

وتأكـد لي في ظهـيرة اليوم التالي حـين رأيتهم كلهم في تظاهرات الشـارع المتحركة من مدينة نصر حتى الوصول للتحرير مساء يوم الجمعة.

في المسـاء السـابق كنت قد أعدت عليهم سـؤالًا قديمًا جديدًا كانوا عادة لا يقطعون بإجابته وهو: هل مصر دولة محتلة بالفساد ؟! وكانت الإجابة في تلك الليلة قاطعة بـ«نعم» هي كذلك.

لم أكن أملك أو أريد حينها أن أوجه أيًا منهم لفعل بعينه كالنزول للشارع في اليـوم التـالي، ولكـن كانـت حقيقة وعمـق التغير الذي حـدث في نفوس عمـوم المصريين همـا ما جعلا لكثير من الكلام الذي ألفـوه أثره في تحريكهم نحو الفعل الأوجب.

الأمر- كما رأيته يوم 25 وليلة 28 وتأكد لي من واقع الأحداث بعدها - هو أن من أعرفهم في دوائري المباشرة من عموم المصريين ليسوا كما هم، طالهم تغير عميق، وهكذا ثبت.

في نفس الليلة «الخميس 27 يناير» كنت في اتصال سابق مع الصديق الروائي الكبير د. علاء الأسواني.. كان قد دعاني مشكورًا لصالونه الثقافي في منطقة وسط القاهرة لمناقشة مجريات الأمور، وكان طبيعيًّا أن لب النقاش عن حدث 25 وهل نحن في ثورة أم لا.. وتحدثنا جميعًا كلٌّ بواقع تجربة اليومين السابقين، وأعتقد أن الجميع جزم بأننا حتى وإن لم نستطع أن نقطع بتسميتها ثورة.. فمشاهداتنا تقول إن الغد سيكون يومًا مختلفًا.

وكان من أكثر الناس قطعًا بكونها ثورة، وكان لكلمته وزنها من وزن خبرة المتحدث، هو فولكهارد فيندفور المراسل المخضرم لمجلة دير شبيجل الألمانية، وهو أحد أهم الصحفيين الأجانب في مصر والمنطقة العربية وقد عايش أحداث المنطقة كأهلها. كان فولكهارد قاطعًا بأنها - من وحي كل الثورات التي عايش - هي بكل المقاييس ثورة..

جدير بالذكر أن فولكهارد كان مرافقًا للخميني على الطائرة التي أقلته عائدًا إلى إيران من المنفى لإعلان نجاح ثورته من طهران.. أي أنه رجل يعي ما يقول.

جاء يوم 28 وتحركت الجموع من مناطق عدة في القاهرة عقب صلاة الجمعة.. من مسجد رابعة العدوية في شرق القاهرة.. ومسجد مصطفى محمود في غربها وغيرهما.. والكل يقصد التحرير..

رأيت مشهدًا يلزم التوقف عنده.. لمعرفة «من» فعل ؟ وبالتالي من الممكن أن نعرف من نتوقع منه الفعل..

وأنا أتحرك إلى طريق صلاح سالم.. رأيت رجلًا وسيدة سبعينيين.. يتحامل كل منهما على الآخر ويتوكآن على ما يعينهما على المشي.. وكنت قاطعًا بأنهما في طريقهما إلى بيتهما عقب الصلاة.

فإذا بالسيدة ترى شابًّا يتحرك في اتجاه العودة من مسيرة التظاهر فتنهره بشدة (و السياق يقطع بأنها لاتعرفه) «ارجع ضم على إخواتك.. إنت رايح فين؟».. تجاوزت الرجل وزوجته.. وبعد عدة صدامات بسيطة مع قوات الأمن.. سمحت قوات الأمن للجموع أن تتجاوزها.. وإذا بالرجل وزوجته وسط الحشود.. يهتفان!!

كانا من صناع الثورة.. لم تمنعهما سبعينيتهما من أن يكونا قطعًا وبالتصنيف الأدق.. «شباب الثورة».. وهما من أعادا لمعنى الثورة في مصر شبابها.

ومن حقائق تلك الثورة التي يلزم أن نناقشها بموضوعية.. قضية سلميتها وتعريف سلميتها..

هل كانت الثورة سلمية؟! نسبيًّا نعم.. مطلقًا لا..

هل كانت الثورة سلمية بمعنى كونها ثورة بيضاء غير دموية؟ نعم.. ولكن هل كانت مجرياتها في أثناء الأيام الثمانية عشر وفي كل مدها الذي تلا خالية من العنف أو الدم؟ يقينًا لا..

أقول ذلك لكل من يحاول أن يرسم صورة طوباوية غير حقيقية عن حدث إنساني يعتريه كل ما في الإنسانية من ضعف أو تجاوز وانفلات أحيانًا.

الثورة كانت مصرية.. بمصريين عاديين.. وبالتالي جاءت أحداثها تعبيرًا عما يعبر به كل تنوع المصريين عن ذاته.. فكان فيها المثالية والتسامي.. والحلم والثورية الفتية.. والهتافات الوطنية الرنانة.. والسلمية اللافتة للنظر في كثير من مواقفها بل في معظم مواقفها..

وفي مواقف أخرى.. كان فيها العنف في المواجهة وبذاءة التعبير والرغبة في تركيع الخصم والميل للانتقام.

وفي مواقف ثالثة كانت هناك المؤامرة ولا شك..!

كانت ثورة فطرية عفوية.. وكانت حقيقتها في ذلك اليوم أنها مصرية..

لا سياسية ولا دينية ولا عسكرية.. فقط مصرية.. هكذا كانت.. وهكذا قاومت كل محاولات تسييسها أو تديينها أو عسكرتها وما زالت تقاوم.. وفي ذلك بعض محنتها..!

من كان في الشوارع إذن؟ وبأي دافع تحركوا؟ من صنع حدث الثورة؟ ومن كان في التحرير على مدى الأيام الثمانية عشر التالية؟

هل كانوا سياسيين؟ هل كانوا من تنظيمات اليمين الديني: إخوان.. سلفيين.. جهاديين؟ هل كانوا بلطجية مأجورين؟ هل كانوا نشطاء شبابًا ثوريين؟ كان فيهم هؤلاء.. ولكنهم لم يكونوا هؤلاء.. كانوا مصريين فقط..

كان فيهم ممن رأيت – من عرفت من قبل ومن لا أعرف – من أبناء الطبقة الوسطى المصرية «المستورين» بالتعبير المصري.. ومن أغنياء القاهرة ورجال أعمالها وتجارها، ومن فقرائها ومعدميها. رأيت سيدات مصريات يحملن أطفالهن ويسرن بهم في التظاهرات عشرات الكيلومترات.. رأيت من يقتحمون مقر الحزب الوطني لرمزية استبداده في التحرير.. ولا يقتحمون غيره.. واعين بما يفعلون ولماذا يفعلونه.

رأيت مصريين حاسمين أمرهم بأن الجيش والشعب إيد واحدة.. ورأيت من بقي متشككًا أو متيقنًا بأن الجيش قد نزل للشوارع لتصفية المظاهرات.

في ذات الوقت الذي كان فيه ثوار مطلبهم الحرية في ميادين مصر.. كان على تخوم الأحياء والمدن بلطجية ومجرمون يحاولون استغلال الانفلات الأمني لمصالحهم الإجرامية..

كان هناك من يرسل رسائل الغضب للشرطة أمام أقسامها من الثوار.. وكان هناك من يقتحم أقسام الشرطة لتهريب شركاء جرائمه..

كان هناك من يخلق الفوضى بغرض الترويع فيفتح بعض السجون.. وكان هناك من يقتحم سجونًا بعينها لتهريب مساجين بعينهم..!

كان هناك ثورة حقيقية هي قلب الحدث، وكان هناك فوضى على أطرافها يراد لها أن تصبح هي الحدث..

كان هنـاك فوضى حادثة لا شـك، كان هناك عموم المصريين يتماسـكون ويتعايشـون مع الفوضى الحادثة والمتوقعة ويحاولون الإمسـاك بزمام ضبطها بأيديهم.. وكان هناك ممَّن في السلطة أو من الطامحين إلى السلطة من يحاول أن يعيد تمركزه على خريطة القوة في المجتمع مستثمرًا الفوضى.

كان ذلك هو المشـهد المركب الذي يلزم أن نرى في ملامح نقصه وعواره كل كماله؛ لأنه مشهد إنساني حقيقي غير مصطنع وغير مفتعل.

كان في الميـدان مصريـون يتحركـون بإرادتهـم الحـرة التـي بلوروهـا في تجمعات ودوائر صغيرة قد تكون بقدر الشـخص ذاته دون أن يشـاركه أحد دائرتـه، كانـت دوائر الوعي خـارج الميدان هـي التي أتت بهـؤلاء المصريين للميادين.. ليبلـوروا إرادتهـم في قرار وهـو رفضهم لمبـارك ونظامه، بغض النظر عن تفصيلات الرفض.

فهم في كل مرة يقدم النظام تنازلاته أو يقدم من يدعمونه على إعلان دعم واضح أو مستتر.. كانت إرادتهم أسبق ولهذا جاء قرارهم أقطع.

وكان أيضًا في الميدان من يتحركون بإرادة أجهزة أو دول.. كانت المؤامرة حاضرة في الميدان من السـلطة ومن طامحي السـلطة.. كلٌّ كـما قلنا يحاول أن يثبـت أقدامـه على الواقـع المجتمعـي الذي تتشـكل خريطة قـواه في ميادين التحرير.. أو يحاول محاولة مستميتة أن يمنع تشكل ذلك الواقع الجديد.

وحـري بنا أن نعـرف أن الثورات كالزلازل.. لا نتنبأ لها بسـاعة حدوث ولا بمقدار قوة ولا بلحظة رحيل..!

فكـما تغـير الزلازل في جغرافيا الأرض وتضاريسـها، فالثـورات تغير في جغرافيـا الزمن وتضاريس القوى والسـلطة فيه، وأحمـق جاهل من يظن أنه يستطيع أن يقرر لزلزال مسار تأثيره..

والزلازل لا تقبل شروطًا ولا يفاوض دمارها على ما يستتبعه من ضرورة إزاحة ركام وبناء على أساس جديد..

في يـوم الجمعة 28 مسـاء.. وهو في يقيني يوم الحسـم الحقيقي في مسـار تلـك الثـورة؛ لأنه اليوم الذي أعلن فيه موت نظـام مبارك وانتهاء شرعيته.. وفي لحظـة وصول الجموع إلى ميدان التحرير.. في قرابة السادسـة من مسـاء ذلك اليوم أعلن نزول الجيش للشوارع.. ومنذ تلك اللحظة جرت الأحداث بالسرعة التي دفع عموم المصريين بها الأحداث.. وفي اتجاه إرادتهم.

كانت الإرادة الدولية حـاضرة.. وكانت إرادة النظام في البقاء حاضرة.. وكانت إرادة الطامحين إلى السـلطة ممن حاولوا عقد الصفقات في وسط غبار الثـورة حاضرة.. وكانت كل تلك الإرادات تحـاول أن توقف توابع الزلزال الذي حدث يوم 28.

كانت كل تلك الإرادات مستنفرة واعية بما تريد لنفسها في الواقع المصري الذي كان حتماً ضد إرادة المصريين في الميادين، ولكن الحقيقة التي لم يسـتطع أي من هؤلاء أن يتجاوزها هي أن إرادة عموم المصريين كانت أسبق.

كان هنـاك لقـاء شـبه يومـي يجمعنـي بمـن أعرفهـم معرفة شـخصية في الميـدان.. ولم تكـن هناك من رسـالة تحليل أو تطمين أسـتطيع أن أؤكدها إلا تلـك الحقيقة التي كان يقررها الميدان أمامـي كل يوم بعدد من فيه.. وهو أن إرادة المصريين كانت هي الأسبق.. ولذلك لم تفلح الصفقات أو المؤامرات؛ لأن المتغـير الجديـد كان مفاجئًـا لكل من قامت حسـاباتهم عـلى طبيعة «ما» للمصريين أحسبها تغيرت في تلك الأيام الثمانية عشر.

وعلى مدى الأيام الثمانية عشر التالية.. كل من يدعي أنه كان هناك تخطيط محـرك لأحـداث تلك الأيام حتى في محاولة اقتناص فخر ذاتي من نوع «لما كنا في التحريـر.. كنا كذا وكذا».. فهو إما أنه لم يكن هناك.. وإما أنه – كما أشرنا – يحاول بوعي أو بغير وعي أن يسيس الحدث أو يخصخصه لتياره أو فصيله أو جماعته.. وهو في الحالتين يكذب على التاريخ.

الأيـام الثمانية عـشر.. كانت أيام ريبـة لكل الأطـراف؛ لأن أحدًا لم يكن يتكهن في اليوم التالي من سيكون في الميادين أو على أي نحو سيثبتون.

حتى التنازلات التي قدمها نظام مبارك.. كانت تصلح لإجهاض الحدث لـو جـاء توقيتهـا صحيحًا، وقد كاد أحـد تنازلاته أن يؤتي ثـماره.. في خطابه الشهير يوم 1 فبراير الذي أعلن فيه عدم نية الترشح لولاية أخرى.

وقد اسـتطاع في هـذا الخطاب يقينًا أن يمس عاطفة مسـاحة واسـعة من المصريـين بما فيها الظهير المجتمعي للميدان أي الدائرة اللصيقة بمن كانوا في الميـدان (أهلهم في البيوت الذين باركوا الوجـود في الميدان وثبتوا من فيه).. وتخلخـل الميـدان بالفعل، ولـولا أن حدثت ما سـميت بموقعة الجمل وهي محاولـة فـض الميدان بالقـوة وباسـتخدام جمال وجيـاد نزلة السـمان (المنطقة الأثرية الشهيرة) لكان تنازل مبارك على هذا النحو قد آتى أثره.

وفي أيام الريبة لا يمكن أن تقطع بالخطوة التالية فيما سيحدث..

وكان من الفريد في حدث الثورة أنها كانت أشبه بمائدة مفاوضات بطول مصر وعرضها..

طـرف التفاوض الأول كان الشـعب في الميادين.. وكان طرف التفاوض الثاني هو النظام ومن معه..

كان الطـرف الثـاني هو النظـام ومن يدعمه مـن قوى دوليـة كالولايات المتحـدة أو حتـى المؤسسـة العسـكرية عـلى اسـتحياء متمثلًا في السـيد عمر سليمان (نائب رئيس الجمهورية الأسبق) الذي توفي أخيرًا.. وكان مع النظام عـلى هـذا الطرف الثاني مـن المائدة أيضًـا كل القوى السياسـية التي حاولت عقـد صفقات تخصهـا، وكان على رأس هـؤلاء الإخوان المسـلمون وبعض الأحزاب والشـخصيات التـي اعتادت أن تقتات على فتـات موائد مبارك.. وهو ما أكدته الأحوال بعد ذلك وإن لم نرصده حدثًا حينها..

كانـت كل عدة الميادين في التفاوض هي قرار نهائي بإزالة الماضي ونظامه ورجالـه، وفي ضوئهـا كان التفاعل مع الخطوة التي تأتي مـن طرف النظام.. ولكـن الحقيقـة أن ثبات الميادين وتحديـدًا منذ يوم 4 فبرايـر كان هو الخطوة التي حافظت على سَبْقِها أمام كل أطرافه المفاوضة محليًّا وإقليميًّا.

والحقيقـة الأخـرى التي تبدت فيـها بعد أن القرار بإزالـة الماضي وآثاره لم يكن يخص مبارك ورجاله ولكن كل أركان نظامه بمن فيها من شاركوه لعبة السـلطة ولـو من باب الطموح واقتسـام الفتـات..! ولا يسـتثنى من هؤلاء تنظيم الإخوان المسلمين أو قوى سياسية مدنية أو دينية أخرى..

وهذا ما تؤكده أيام عشناها على مدى عامين أو أكثر..

وقراءة طبيعة الريبة في الأيام الثمانية عشر واجبة.. لأننا نحيا الآن وطوال فـترة الانتقـال المأزومة أيام ريبـة تحتاج إلى ثبـات الإرادة لدى صاحب الحق أكثر من أي شيء آخر.. هذا ما أوصتنا به أيام الثورة الثمانية عشر.

السنون الـ «18».. المِحَــــن..!

"ودولة المماليك الحكم فيها لمن غلب.. والولاء فيها للذات، والشعب فيها هو مصدر الجباية والسخرة وليس مصدرًا للشرعية أو الإرادة"

مصر عند مطلع الألفية الثالثة على مسافة حوالي ثلاثين عامًا من بداية انحسار مشروعها الحداثي الوطني والقومي، لها قرابة العشرين عامًا تحت حكم حسني مبارك، تتأهل أو بمعنى أدق تؤهل لكي تحكم عشر سنين أخرى ولكن تحت حكم آل مبارك - شراكة - توطئة لتوريث ابنه جمال وإحالتها ملكًا له ولعائلته لمدى لا يعلمه إلا الله.

على مدى عشر سنين من العمل الدءوب في إحدى أبرع جرائم «الصمت» في التاريخ.. وطن بأكمله مرتهن وحركته تم ضبط إيقاعها كي يكتمل مشروع نصب واغتصاب سياسي غير مشروع.

المشروع في ظاهره سياسي ولكن واقعه هو مصادرة إنسانية المصريين أو ما تبقى منها إلى أمد غير منظور.

فلن يكون هناك أمل في حرية أو عدل أو كرامة حقيقية تحت راية المُلك المحتمل إلا في الشوق إلى تلك القيم.. وحظ العدول منها المصريين سيكون في لم الحديث عنها.

كانت تجربة سوريا الأسد حاضرة نستطيع أن نقرأ فيها حالة دول وُرِثَت..

وتاريخيًّا كان المشروع مأسسة لسلطة المماليك التي هي قدر مصر في تاريخها حال اضمحلال معنى الدولة.

وأمانة التحليل تقتضي أن نقول إن المصريين كانوا طرفًا في الجريمة التي تجرى على وطنهم..

كانوا هم أكثر من شجع جلاديهم على التنكيل السياسي والإنساني بهم.. وأحالهم هذا الوضع البائس في بعض الأحيان من ضحايا إلى جلادين ساهموا في تعذيب أنفسهم، قصدوا ذلك أو لم يقصدوه.

سبق تلك المؤامرة أربعة عقود أريد للمصريين فيها أن يكفروا بكل مناط قوتهم وتفردهم من تراكم حضاري مهده المصرية، وأن يقدموا كنه هويتهم قربانًا على مذبح إحساس بالدونية والعوز والتراجع أمام العالم أجمع وأمام منطقتهم العربية على وجه الخصوص..!

وعلى مشارف الألفية الجديدة نجد المصريين شعبًا قد فرض على نفسه ما نسميه «محنة الهوية» أكثر من كونها فرضت عليه وصنعوا بأيديهم اختيارًا «محنة الأهلية» أكثر مما صنعت لهم..!



محنة الهوية!

"الانتماء مآل منطلقه الهوية.. وعطاء لوطن ممن ملكه..!"

كانت البداية الأولى في لحظة مراجعة للذات عقب نكسة 1967.. تلاها إحساس فطري بالرغبة في التطهر من كل مظهر العداء لله.. سواء بدت مظاهر العداء تلك في الهيكل الفكري الحاكم للدولة أو في سلوك الأفراد.

ثم بدأت بميل ظاهر لدى الرئيس السادات للملمح الإسلامي في الحكم ما لبث أن استخدمه سلاحًا سياسيًّا ضد خصوم حكمه.

أعقب ذلك تقارب بين النظام الحاكم في مصر والمُلك السعودي - أحسبه تقاربًا طبيعيًّا في ضرورته وبعض أدواته.

ولكن - وبالرغم من طبيعية التقارب في ضروراته - فإن أدواته وإجراءات إنفاذه بدت مخططة وموجهة من أطراف أخرى - نحو أهداف استراتيجية بعيدة، قد تكون متجاوزة عقل ووعي الرئيس السادات والملك فيصل في ذلك الوقت.

وكانت تلك الأطراف الأخرى هي الغرب في عمومه والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

الأمر ببساطة أن المشروع الوطني القومي المصري أكد حقيقة تاريخية وهي أن مصر قادرة على النهوض بنفسها وبالمنطقة والإقليم (شاملًا إفريقيا). شأنها في ذلك شأن القوميات الأخرى كالهندية والتركية وغيرها من القوى القادرة على ملك إرادتها في حدودها وإقليمها.. والتي كانت بحسابات الحرب الباردة أحد عوائق تبعية أي من تلك البلدان للمعسكر الغربي في حربه العالمية الباردة..

لم تكن تلك المرة الأولى التي يراد لمشروع قيادة مصر لمنطقتها أن يجهض.. فقد حدث الشيء ذاته في مشروع محمد علي الذي تم تحجيمه عام 1840.

وعلى الرغم مما شاب المشروع المصري الناصري من أخطاء، بعضها قد يصل إلى حد الخطايا.. فإنه كان يبشر بملامح إقليم إذا ملك زمام أمره وموارده سيستطيع أن يثب وينافس.

وحيث إن الفطنة في المشروع الناصري كانت في الوعي بضرورة الانطلاق من الهويات الجامعة (و تحديدًا المصرية والعربية) وتأصيل تلك الهويات الجامعة كعصب لهذا المشروع ؛ فلم يكن مستساغًا (من حيث الفكر السياسي أو الاستراتيجي) أن يقوم أي منافس حضاري غربي أو شرقي ليطلب من المصريين التنازل عن توجههم القومي هذا.

أي بعبارة أخرى إذا كانت الهوية القومية كقاعدة مشروع حضاري خطرة.. فكان لا بد إما أن تحارب بشكل مباشر.. وإما أن يتم الطعن في منطقها والتنفير منها بجعلها إحدى متلازمات الهزيمة، وفي هذا مواجهة مباشرة معها أيضًا..

ورغم ضرورة المواجهة المباشرة مع الهوية القومية فإنها بقيت المواجهة الأكثر كلفة؛ فكان اللجوء للمواجهات غير المباشرة أولى.

كانت أفضل وسائل المواجهات غير المباشرة هي أن يتم إضعاف أثر الهوية القومية.. حتى وإن بقيت، فلتبق الحاضر بالاسم الغائب بالأثر..!

ويتحقق ذلك بأن تكون الهوية العربية حاضرة، ولكن في إطار أوسع يضمن تحجيم أثرها أو تخفيفه، كمن يخفف المُركَّز في سائل كبير يضمن معه ضعف الأثر من هذا المُركَّب..

فلتبق الهوية العربية دون أن تُعلَن عليها حرب من المتضررين من احتمال نجاحها كقاعدة مشروع أشبه بمشروع الاتحاد الأوروبي.. ولكن فلتكن الأسبقية للإطار الأرحب.

وكان ذلك الإطار الأرحب هو الهوية الإسلامية، ففيه الهوية العربية وغير العربية، وهو بطبيعته غير متصل جغرافيًا أي أن منطق وحدة الجغرافيا سيتم تحييده باسم وحدة العقيدة..

وقد ثبت أنه عندما يجد الجد ومع الانفصال الجغرافي.. تكون وحدة العقيدة ملامح عاطفة جياشة أكثر منها ترجمة لفعل موحد على الأرض..

كان يلزم أن يعاد هذا التوجيه في صورة حق كثير - يراد به باطل أكثر - وكان هذا الذي حدث..

فإن كنا نتكلم عن هوية عربية إسلامية جامعة ، فكان يلزم أن يزج بصراع بين العربية والإسلامية كهويتين متضادتين لا متكاملتين..!

كان يلزم أن يتم الترويج للهوية الإسلامية تارة لكونها أشمل وأجمع.. وتارة لكونها أولى وأعلى.. وتارة بدعوى أن صراع البشر في الكون هو صراع

عنصري ديني لاعلاقة له بطلب الترقي الإنساني المحض المحقق لحرية البشر وعدلهم وكرامتهم.

والأهـم من الترويج للهوية الإسـلامية كهوية جامعـة، والذي يبدو من حيث المبدأ بالقطع أولى، كانت التوطئة لصاحب القوامة عليها.

أي أن الـصراع الحقيقـي لم يكـن على طبيعة الهوية، ولكـن على من يعطى القوامة عليها..

وذلك لأن القوامة هي التي تخلق القيادة على خلفية تلك الهوية.

فحـين تعطـى القوامـة لمـن يفتقـد مقومـات القيـادة مـن دول الأطراف فاحتـمالات القيـادة نحو مشروع حضـاري منافس قليلة أو غـير واردة. أي ببسـاطة فلنلح بدعوى الصحوة الإسلامية وجمع الشمل الأشمل على تقديم الهوية الإسـلامية على كل هويات قُطرية وتحديدًا على المصرية في حالة مصر، ونبدأ في تغذية ذلك الإحساس بالتناقض والتنافر وضرورة الفصل.

فالاختيار بين المصرية والعربية من جهة وبين الإسـلامية من جهة أخرى يكون بصيغة «إما.. أو».. أي إما أن تختار المصرية العربية وإما أن تختار الهوية الإسـلامية، والإلحاح أيضًا على أن العلاقة بـين عناصر هوية المصري، وهي الإنسـانية والإسلامية والقبطية والعربية والمصرية ، هي علاقة تضاد وتناحر لا علاقـة تكامـل وتآزر ووحدة في عضوية التكويـن لما لكل منها من نصيب في الأخرى.

وفي تلك الآونة من أوائل السـبعينيات من القرن العشرين وفي وقت بدأ فيه التوظيف السـياسي لقضية الهوية، يمن الله على مصر والعروبة والإسلام بنصر السادس من أكتوبر من عام 1973 وتفيض بسببه أنهار من ثراء النفط في دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

وتتواكب مع فيضان أنهار الثراء هجرة عمالة مصرية كثيفة إلى دول النفط العربي (التي – كما أسـلفنا – تعرف في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية من دول الأطراف، وليسـت من دول القلب الحضاري كالعراق والشام ومصر)

وتـزداد الهجمة شراسـة على الهوية المصرية العربيـة الجامعة لكل ضمير ديني والحافظة للإسلام السني على طول تاريخها.

ويراد للهوية المصرية الجامعة ترويض بل وانصياع أمام ملامح صحراوية بدويـة لهويات جزيـرة العـرب، مدعية كونها أصـل الهوية الإسـلامية عقلًا وسمتًا وممارسة.

فعلى مسـتوى بعـض أنظمة تلك الدول حينهـا رأت أن دورة التاريخ قد دارت، وقد آن لهم أن يتصدروا القيادة، وعلى مصر أن تتبع، ليس بمعطيات قدر القيادة.. ولكن بحقيقة فوائض الأموال.

وتحدث ظاهرة طبيعية مع انتشار ثقافة الاستهلاك في تلك الشعوب، وفي داخل مصر أيضًا، أن يصبح معيار التقدم هو بمقدار القدرة على الاستهلاك.. فأصبح الأكثر ثراءً هو قدوة المتطلعين إلى ثرائه المادي في عاداته وعرفه..

ومع الإحسـاس بالهزيمة المادية، جاء إحسـاس المنهزم - أمام تطلعاته - أن يكـون منتهـى أملـه في أن يقلـد المنتـصر ماديًّا في تلـك المجتمعـات التي هاجر إليها.

لم يصبـح الأكثـر ثراء قدوة فقط، بـل أصبح قبلة المتطلعـين اليه قبل قبلة توحيدهم، اختلط الأمر عليهم حتى صار ثراؤه المادي يعمي عن فقر عاداته وبعض أعرافه.. فحسب المتطلعون بعض عاداته وأعرافه دينًا يتعبد به..!!

وبـدأت هجرة معاكسـة مـن بلدان النفـط العربي إلى مـصر، وهي هجرة الأفكار والتطلعات ونمط الحياة. ولأن كثيرًا ممن هاجروا للعمل كانوا حين هاجروا من العمالة غير المتعلمة أو من الطبقة دون المتوسطة، فإذا بهم يعودون وقـد تحولوا إلى طبقة متوسـطة ليس بخطوات الترقي الفكـري الطبيعية بأن تعلموا ونافسـوا وتطوروا، ولكنهم فقط بمجرد كونهـم أصبحوا أكثر ثراء، صاروا هم عماد الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة، دون حظ من علم أو ثقافة أو وعي تربى خارج إطار المهجر الخليجي.

وكانت تلك الطبقة أشبه بأغنياء الحرب، وهي طبقة الفقراء أو المعدمين أحيانًا، والذين يكتسبون ثراء مفاجئًا لظروف استثنائية، وتغادر الفقر بشكل أقرب للحلم يجعلهم أقرب للمغالاة في إظهار الثراء ومحاولة تناسي الفقر بالتطرف في ممارسة الغنى.

فكانت تلك الطبقة من أغنياء النفط- بالأصالة في بلادهم أو بالتبعية من المصريين الذين هاجروا للعمل- الأقرب إلى التطرف في ممارسة كل شيء لدرجة ابتذاله، حتى في ممارسة الأفكار، فلم يكن أغنياء الحرب ممن أصبحوا أكثر ثراء في المال فقط ولكن ممن تصوروا أنهم أصبحوا أكثر ثراء في العلم «الشرعي» أو الديني وعادوا ليظهروه بذات التطرف والابتذال كما هو الحال مع أثرياء المال.

عاد كل هؤلاء يخربون في المجتمع المصري ذوقًا وفكرًا و عقلًا وحتى فنًّا..!

فمع هؤلاء بدأت موجة عشوائية معمارية تشهد بها القاهرة وسائر المدن المصرية.. ومع هؤلاء نشأت صنوف من الفن الخاص التي ترضي أذواقًا لا تتذوق ولكن تغترف، فكل شيء معياره الكبر والوزن والكثرة، لا القيمة.

ومسرح «نجم» لفنان مصري اسمه محمد نجم كان أحد تلك الظواهر الفنية التي تنصب صيفًا خصيصًا لمهاجري النفط، وظهر لهم فن غنائي خاص بشهادة شاعر كبير هو الأستاذ/ سيد حجاب، كان من معاصري تلك الموجة ومن رافضيها بالطبع.

ومعهم بدأ تأصيل لطبعات جديدة للفكر الديني المتطرف وظهرت تنويعات على اسم «السلفية» كانت لها جذور في المجتمع المصري ولكن أضيف لها التأصيل من مجتمعات البداوة.

فمع كل هجرة مؤقتة وعودة كانت هناك عادات في المظهر تأتي، ومفاتيح للوعي تغلق، ورسالة ضمنية باسم الصحوة الإسلامية، تدخل قطاعات من الطبقة الوسطى في المجتمع - وهي محرك وعيه وطاقته - في حالة تيه..

إذًا كان المراد حينها هو إجهاض قيادة مصر للمنطقة من خلال فكرة القومية العربية، بمحاولة خلق حالة التضاد والعداء مع الإطار الإسلامي.

وكان السبيل لذلك هو احتواء «سلبيٌّ» لفكرة القومية في داخل الفكرة الأممية الإسلامية، وهي قضية لها منطقها وأصولها.

احتواء سلبي بغرض الترويض والتبعية أكثر منه بغرض الإدماج والتآزر.. وكان الأهم فيه هو أن تكون القوامة عليه لقيادة تدين للغرب بسبب نشأتها وأسباب بقائها، وهي قيادة في علاقتها العضوية مع الغرب غير راغبة أو قادرة على الصدام معه في أي وقت قادم.. ليس كما هو الحال مع مصر.

وفي تلك اللحظة من التاريخ يعتلي الكرسي البابوي- المسمى بكرسي الكرازة المرقسية نسبة إلى مار مرقس- رجل دين يتمتع بقدر كبير من الوطنية والذكاء السياسي والطموح وكاريزما القيادة وهو البابا شنودة الثالث.

وكان فيما يعتقده البابا شنودة أن أولى خطوات التعامل مع مشكلات أقباط مصر المسيحيين هي في إعلاء هوية قبطية ممايزة كما ظهر في كتابات سابقة له، وكما سيظهر في تعاطيه مع الشأن القبطي في مصر كمسئول أول عنه على مدى السنوات الأربعين التالية.

وأزعم أن في تسييس الدين الذي كان له جذوره القوية في جماعات مثل الإخوان المسلمين وما نشأ من رحمها من جماعات الإسلام السياسي وإصرارها – في أدبيات تلك الجماعات – على خلق ثنائية إقصاء بين الإسلام وأي هوية جغرافية أو عرقية، حجة بديهية لمن يدعو إلى إذكاء روح التمايز لهويات أخرى داخل مصر وأبرزهم من الناحية العملية كان البابا شنودة.

وكان لفعله منطقه وحجته.. ولكن مع الإقرار بحسن النوايا، كان له الأثر الأسوأ على الأقباط أنفسهم قبل المواطنين المصريين الآخرين من المسلمين وغيرهم.

ورغم خطورة ما بدأه الرئيس السادات من تسييس الدين واستخدامه ضد خصومه (رغم عبارته الشهيرة بأن لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين)، فإنني كنت أتصور أنه (أي الرئيس السادات) كان الأقدر - إلى حد بعيد - على احتواء، ولا أقول صرف ذلك العفريت الذي كان سببًا في جلبه.. لو قدر الله أن يمد في عمره.

أقول ذلك لقناعتي بأنه حين صَنَعَ وأطلق ذلك المارد المسمى الإسلام السياسي من قمقمه منسقًا بالمصلحة مع الولايات المتحدة، بل ودعمه ليس فقط في داخل مصر ولكن في حرب أفغانستان، كان الرئيس السادات يفعل ذلك وهو يعيد ترتيب موقعه الاستراتيجي على خريطة العالم، ويضع رهاناته على الولايات المتحدة والغرب. وهو الفعل الذي لم يخل من وجاهة استراتيجية رغم الخطايا الاستراتيجية التي ارتكبت في خطوات إنفاذه لأسباب يضيق المقام بذكرها.

ووظفت قضية الهوية - وللأسف الشديد - توظيفًا مخابراتيًا كما قرأنا لاحقًا عن مجموعة السفاري كمثال وغيرها.

تلك القضية (أي قضية الهوية) - التي بعمقها تشكل مستقبل أي جماعة بشرية ومدى قدرتهم على أن يكون لهم مشروع مساهم في الحضارة الإنسانية - تبتذل أهلها ليستخدموا كمرتزقة في حروب غيرهم بالوكالة.

مجموعة السفاري- التي تكونت من مصر والسعودية والمغرب وإيران «الشاه» بالإضافة إلى فرنسا في العلن وأمريكا وإسرائيل في الخفاء- هي مجموعة فعل مخابراتي نشأت بين هؤلاء الشركاء في سبعينيات القرن العشرين لتأمين موارد النفط القادمة للغرب من الشرق الأوسط.

وبمثلها كانت هناك مجموعات عمل مخابراتي تقوم على تعبئة الشعوب العربية على قاعدة الجهاد في أفغانستان ضد الكفر والإلحاد في النسخة العربية من التوجيه المخابراتي الاستراتيجي، وفي حقيقتها لإسقاط الاتحاد السوفيتي

بإرهاقه في حرب مستنزفة قريبة من حدوده.. في التوجيه الاستراتيجي الغربي.

وكما كان الهدف المعلن لمجموعة سفاري.. يعلن فيه الغرب اهتمامه بالبعد الإسلامي بأن «الإسلام يجب أن يلعب دورًا أساسيًّا في حماية النفط» بنص كلام الكونت «ألكسندر دي ميرانش» رئيس المخابرات الخارجية الفرنسية آنذاك كما أورده الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه «مبارك وزمانه».

والذي أسهب (أي دي ميرانش) كما أورد الأستاذ هيكل في «أن فرنسا لا ترى على الإطلاق صدامًا بين الإسلام وأوروبا، وفي أن المفكرين العرب لابد لهم أن يساعدوا على تفاهم حضاري بين روح الإسلام وروح الغرب» ويختتم هيكل تعليقه باستغرابه عن مقدرة الدول الكبرى على عرض مصالحها الدائمة في ظروف متغيرة وكيف تغطي فعل حرب خفية في الواقع بغطاء الثقافة والحضارة - وحتى الأديان»!!

وكما في حرب أفغانستان نرى ابتذال قضية الهوية، فباسم نصرة الجهاد تشجع الدولة المصرية والمملكة السعودية مواطنيها على بذل المال والنفس.. فمن تبرعات تجمع لنصرة المجاهدين. على خلفية أنه «من جهز غازيًا فقد غزا» أو كما قال ﷺ.. إلى الاستحسان وغض الطرف بل العمل المباشر على إنشاء معسكرات تدريب أولية لتصدير المجاهدين.

والأخطر على الإطلاق يأتي حين سيقت المقارنات بين ما أريد له أن يروج أنه فعل أصحاب الهوية الإسلامية على الأرض، وفعل المتمسكين بالهوية العربية في مواقف شبيهة.. فتساق القصص التاريخية عن العلاقة المصرية الهندية المتزنة مقابل عدم تفضيل باكستان على الهند في عصر القومية العربية.. وغيرها..!

ويصف الأستاذ هيكل تلك الفترة في نفس كتابه بأن فيها « ظهرت وتفاقمت في مصر حالة من فوضى شديدة بين السياسة والسلاح والمال وبين القرار السياسي وفعل المخابرات ، وبين سلطة الدين وسلاح السلطة،

فقط كان الجهاد في حاجة إلى «ضخ» الفتاوى، قدر حاجته إلى «شفط» المال..!!».

ويستطرد هيكل في وصف المرحلة، فيما أراه أنا حاكمًا في كثير من «محنة الهوية» لدى المصريين الآن.. حين وصف كيف كانت الدولة المصرية في عصر مبارك ممثلة في مبارك ووزير دفاعه المشير محمد عبد الحليم أبوغزالة حريصة على الدفع بالشباب المصري لحرب أفغانستان.. كل لأسبابه.

فمبارك- وبترجيح حسن النية وكما يقول هيكل- تصور أن هذه اللحظة وبالحوار وقوة الجذب السياسي تمكن له في زحام الأحداث أن يحصل على مساعدات مالية ضخمة تعين على الأزمة الاقتصادية في مصر، وأبوغزالة كان يرى في أفغانستان ميدانًا جيدًا لتوظيف شباب على وشك التسريح من الخدمة العسكرية، بتصور أنه يبعدهم عن براثن الجماعات المتشددة، فإذا به يدفعهم للتطوع بإغراءات مادية للجهاد ضد الإلحاد وهنا يكون الثواب مضاعفًا، ثواب عن الجهاد ومنافع عن القتال، بنص تعبير الأستاذ هيكل.

وتبتذل الهوية أيضًا في صراع سياسي داخلي أراد به الرئيس السادات رحمة الله عليه أن ينتصر على تأثير اليسار المصري بظليه الناصري والماركسي.. فيقوم بما يشبه مصالحة تاريخية مع اليمين الديني متمثلًا في واحد من أعقل من كانوا في هذا التيار وهو السيد عمر التلمساني..!

ولكن، ولكي تأتي الصفقة بأثرها في تصفية اليسار في الجامعة المصرية أو مجتمع العمال المصري كان يلزم أن يغض الطرف عن عنف مستخدم واستباحة لدور الدولة في كثير من المواقف، وللأسف غض الطرف.

لا أظن أن الرئيس السادات- وهو يقوم بمناورته السياسية الكبرى ظانًّا أنه يعيد تموضعه مع الغرب- كان يعرف أن اللعب في كنه الهوية كأوراق لعب سياسية كمن يقوم بتغيير الصفات الجينية لكائن ما.. إن لم يكن على دراية بالمسموح والمحظور في ذلك المجال.. فسينتهي حتمًا إلى كائن مسخ

مشوه.. وأظن أن قدرًا كبيرًا من معاناتنا نستطيع أن نصرفه مطمئنين إلى المسخ سلوكًا وشخوصًا..!

وحيث إن المولى كانت له حكمته في أن يُقتل الرئيس السادات على يد بعض أطراف ذلك المارد، وليس هذا فقط بل ويخلفه من لا حظَّ له في الفكر السياسي والاستراتيجي وهو حسني مبارك..! مبارك الذي يلزم - للإنصاف - أن نشهد له بقدرة فائقة على البقاء والتكيف مع المتغيرات حوله بغرض البقاء.

والذي به - أي مبارك - نستطيع أيضًا أن نؤرخ لحالة تجريف إنساني قبل أن يكون اقتصاديًّا أو سياسيًّا لمصر مجتمعًا ووطنًا ودولة وبشرًا. فهو بامتياز من رعى المسخ الذي ولد خطأً بمناورة الرئيس السادات الكبرى.. وأبقى هوية المجتمع المتململة بين مصريتها وعروبتها وإسلامها.

ولكي نقف تفصيلًا على معنى التجريف الذي كان مبارك ونظامه الحاضنة المنتجة له فلنضع بعض ملامح المجتمع المصري عند بداية عهده وفي نهاية مأساته التي أظلت مصر ثلاثين عامًا.



مصر بين «الهوية والملكية»..

عند بداية حكم مبارك بدت الكتلة الكبرى من المصريين واعية بهويتها الوطنية، وكانت آثار المشروع التنويري المصري في أوائل القرن العشرين وما دعمه به المشروع القومي الناصري لا تزال حاضرة، وكذلك آثار الهجرة الخارجية الخليجية على وجه الخصوص لم تكن قد أتت فعلها بمن هاجر أو بذويهم داخل الوطن بعد.

كانت النخبة المصرية في مجملها غير حائرة أو متململة في قضية الهوية، ومن ثم كانت رسائلها لمجتمعها فكرًا وفنًّا وكتابة ونمط حياة تؤكد أين تقف من معنى المصرية والإسلام والعروبة بل والإنسانية كلها.. مكانة ومسئولية.

كانت مصر الدولة ولا تزال غير قابلة للمزاحمة في محيطها الإقليمي حتى وإن أُقصيت بخشونة في مؤتمر بغداد عام 1978 عن محيطها العربي. وكان ذلك منعكسًا على عموم المصريين.

أما مع سقوط مبارك في فبراير 2011 فكان المصريون في حالة استقالة شبه تامة من الممارسة السياسية عمليًّا على مدى ثلاثة عقود.. وكان الهروب إلى ما نسميه حالة الخلاص الفردي (أو عقلية الطوفان) هو ما لاذوا به.

وكانت مصر (الدولة) قد تقاعدت عمليًّا عن دورها الإقليمي القدري..!

كانت الممارسة السياسية مكلفة نفسيًّا وماديًّا ولا يسلم الراغب فيها من خطر قد يهدد حياته ذاتها ولقمة عيشه.. أما الانسحاب إلى فعل آخر فيه الفضيلة والإصلاح فهو الأقل كلفة - ألا وهو إصلاح الذات.

كانت الدعوى أن إصلاح الذات هو خطوة أولى لإصلاح المجتمع.. ولكنها لم تلبث أن تكون الخطوة الأولى والأخيرة، وليس فيها للمجتمع حظ من إصلاح إلا الوجود فيه.

فهي كانت دعاوى ظاهرها إصلاح المجتمع.. وكانت في حقيقتها هروبًا إلى النجاة بالذات من طوفان هو يشعر أنه قائم أو قادم.. الخلاص الفردي كان اسم المرحلة.

ومع انسحاب المصريين إلى الانكفاء على الذات والرغبة في الخلاص الفردي لم يهربوا فقط إلى كنائسهم ومساجدهم هربًا من الدنيا وطمعًا في الآخرة.. بل استسلموا تمامًا لنصل سكين تقطيع وشائج التراحم بينهم وزرع سموم الطائفية.. بل ودعموها.

كانوا عونًا لجلاديهم بأن استحضروا من الدين السمت وظاهر الطقوس، فاللحية والجلباب والنقاب للمسلمين والأهم الأسماء للمسلمين والمسيحيين. ففي جيل نشأت فيه كانت أسماء المصريين شبه موحدة وكانت قاعدة اختيارها جرس الاسم وانتماءه لعصره.. أما في عصر مبارك فكان الاختيار على قاعدة تأكيد الطائفية.. هو في حقيقته أولى حلقات تبديد الهوية.

معضلة الانتماء

أولى الملاحظات التي رصدتها منذ العام 2000 و2001 هي علاقة الواعين من المصريين بأحوال مجتمعهم.

فقد تلازم مع إحساس تيه الهوية الذي وصفته أن خلق المصريون في علاقتهم مع وطنهم وكبوته طوال عصر مبارك واقعًا فريدًا..

خلق قطاع كبير من الواعين المصريين، مجتمعًا مدنيًّا وأهليًّا كبيرًا.. تصل أعداد الجمعيات الأهلية فيه إلى ما يزيد على العشرين أو الثلاثين ألف جمعية أهلية وفقًا لإحصاءات متفاوتة. بل أبدت تلك الكيانات «الإصلاحية» زخمًا على الأرض كان في حقيقته «طنينًا» لا ينقطع حول قضية الإصلاح.

وكان ترادف ذلك الطنين حالة غير مسبوقة من تبديد الموارد وسوء الإدارة وإدمان للأزمة خلقًا وممارسة.. كان المصلحون مأزومين ولكن الغريب أنهم كانوا خالقي أزمات.. حتى صاروا مدمني أزمات.

فمع غياب شبه كامل لمعنى الأهلية وتصحر في كفاءاتهم. سيطر الهزل والعبثية (الفهلوة بالتعبير الدارج) على كل أمل وعمل حتى صارت الجدية ممجوجة.

وأضحت الجدية فقط قناعًا يضعه مدعو الإصلاح حتى لا تبدو فجاجة العورات.



غواية الحركة..

وأستطيع أن أجزم بلا مبالغة أن الأغلب في من رأيتهم منشغلين بقضية الفعل الإصلاحي في المجتمع المصري استمرءوا البقاء فيما أسميه مرحلة الانفعال والتعبئة بقيمة الإصلاح والأمل فيه.. وغيبوا الرغبة والمقدرة على الوفاء باستحقاقات التحرك قدمًا نحو إنجاز «حقيقي».

كان الفعل الإصلاحي لهؤلاء هو غواية حركة - بحق..

وفي تلـك الفترة تكررت لقـاءاتي مع مصريين مهمومـين بقضايا إصلاح المجتمـع، كانوا في مراحـل عمرية مختلفة وإن غلب عليهم العناصر الشـابة، جميعهم مشاركون في فاعليات إصلاحية متعددة، يغلب عليها العمل الخيري (وهو ما أسـميه أنا الإصلاح الإغاثي) وإن كانوا جميعًا يدَّعون أنهم يعملون على تنمية المجتمع وليس فقط إغاثته.

في كل تلـك اللقاءات كنت أوجه سـؤالًا أردت منـه أن أعرف أين يقف هـؤلاء من العلاقة مع معنـى الوطن، فكنت أطلب من الحضور تحليل عبارة «أنا مواطن مصري»..

وبالطبع يمضي تحليل الكلمتين الأوليين «أنا» و«مواطن» دون عناء ولكن عند إضافة مصري لكلمة مواطن والأهم إضافة مقتضى المواطنة الأول وهو ملكية هذا الوطن، هنا تكمن المفارقة بل قل الانتكاسة..

حيـث يرفض جميعهـم في أغلب الأحـوال الإقرار حتى لأنفسـهم بأنهم يملكون هذا الوطن يقينًا.

والغريـب أنهـم يـرون أن هـذا المعنـى يستقيم للعبـارة في حـق المواطن الأمريكـي أو الأوروبي أو الغربي عند إضافة اسـم وطنه لعبارة «أنا مواطن» ولكنها لا تستقيم في حقهم.

والتبرير الدائم لهذا الرفض كان بسـبب أن ممارسـات الأنظمة الحاكمة - تنفي بوضوح أي دلائل لتلك الملكية.

ورغم صدق المبرر المسـوق.. لم أكن أراه كفيلًا بأن يسبغ على التنازل عن ملكية الوطن عقلانية أو شرعية أو حتى تعاطفًا.

كنـت أسـألهم «هل إذا تسبب إقـرارك بملكيتك لبيتك الذي تسـكنه في إنزال عقاب بدني بك من شخص ما يرغب في اغتصاب بعض أو كل حقك فيه، فهل يكون ذلك سـببًا كافيًا لأن تقر في قرارة نفسك بأنه ليس بيتك؟»..
وبالعامية: «يعني لو حد ضربك وآذاك في كل مرة حاولت الدفاع عن بيتك..

أو حتى أعلنت أنه بيتك.. هل ده كافي أن تقنع نفسك أن البيت ليس بيتك وتحاول أن تقنع من حولك بذلك؟».

تكون المفارقة هي استهجان الفكرة ولو نظريًا. بل ونذهب إلى أنه لا يملك أحد منهم حتى ترف تسويغ ذلك لنفسه بأن بيته ليس بيته لمجرد طامع مفترٍ يزاحمه حقه فيه.

ملكية الوطن أمر غير قابل للمساومة أو التنازل عنه مهما صعبت مقتضياته.. هذا ما أردته..

ورغم أننا نمارس ملكيتنا لوطننا في حدود القدرة - وهي مناط تكليفنا- فالقول بأن هناك من الأسباب ما يكفيني لكي أنسحب من القيام على استحقاقات ملكيتي للوطن، ثم أدعي الغيرة عليه بل وأحاول أن أنغمس فيما يسمي محاولات لإصلاح فيه، فهذا «عين الادعاء».. هذا ما أردت تأكيده حينها والآن.

وعودة إلى الهوية.. فنرى أن غياب معنى ملكية الوطن تتواضع معه القدرة على الحلم.. بل ويصبح الحديث عن الحلم للوطن.. زائفًا.

وكذلك تتضاءل معها الحاجة إلى وجود مرجعيات فكر وفعل حيث يصير الواقع كله زائفًا، ممسرحًا، غير معني بأي إنجاز.

وحين يدور السؤال ملحًا عن أين ذهب انتماء المصريين لوطنهم - وكأننا لا نعلم بأن الانتماء مآل وعطاء -فعلينا أن ندرك أن الانتماء غاب حين غيبت شواهد ملكية الوطن عن أبنائه.

فالانتماء مآل منطلقه الهوية و الانتماء عطاء لوطن ممن ملكه..

وكان من الشواهد التي رأيتها ولم تقبل تأويلًا في كل لقاءاتي مع هؤلاء المهمومين بإصلاح مصر، وأعانتني على فهم كثير مما بدا متضاربًا في أحوالهم، أن هؤلاء هم أبناء مجتمع «الإجابة النموذجية»..

وأبنـاء الإجابة النموذجية.. أي النقل بلا عقل.. كثيرو الشـغف.. قليلو الشغل.. متغنون بالأخلاق..!

وكان أخطـر ما فيهم هـو إقبالهم على التاريخ والدين بالسرد والأسـطرة (أي جعلهـا أسـاطير).. وإعراضهم عن فهم أو اقتفـاء أي حكمة في تاريخ أو دين..

بهم كثير من أوعية العلم ومن يحفظون المعلومات ولكن لا يرون ضرورة لفهمها..

وجدت قليلًا من ذوي العلم.. نزرًا من أهل الفهم أي الفقهاء..

وجـدت أكثرهـم من مدعـي العلـم.. أو مـن «الحفظة المتعالمـين» بتعبير الفيلسوف الكبير د.زكي نجيب محمود..



محنـة «الأهـليـــة»

”فـي شـأن الأوطـان تبقـى الأهلية هـي المؤسـس الأوحـد لشـرعية القيـادة.. وبدونهـا يصير الأمـر إمـا «ادعـاءً» وإمـا «اغتـصـابًا»“

كبير هو الخلط بين «أحقية» التصدي لفعل ما وبين «أهلية» القيام عليه..

وإن أتـى في بعض الأحيـان هذا الخلط نتيجة قلة العلم وسـوء التقدير.. ففي أحيان أكثر سنجده يؤسس على قلة الفهم وسوء النوايا..

ببسـاطة أكثـر.. من حقـك أن ترعى مريضًـا يهمك وأن تتصـدى لمتابعة احتياجاته حتى يشـفى.. فتلك قـد تكون أحقيتك.. لكونـه قريبًا أو صديقًا أو إنسانًا تهتم به..

ولكـن يقينًا إن لم تكن تملك العلم والخـبرة، أي «الكفاءة» التي تجيزك في أن تعالجه بشكل مباشر.. فأنت لست «أهلًا» لرعايته وعلاجه إلا من خلال من يملك تلك الكفاءة، وليس من خلال ذاتك.

أي أنـه في شـأن من يهمك قد تكون «صاحب أحقيـة» رعايته وعلاجه.. ولكن لسـت «صاحـب أهليـة» للقيام بذلك بنفسـك.. لأنـه وإن حضرت «أحقيتك» أعوزتك الكفاءة.. فغابت معها «أهليتك».

وبمثلهـا إن أنـت ملكـت الكفـاءة والخـبرة والعلم عـلى القيـام على أمر مريض.. لم يعطك ذووه وعائلته أحقية ذلك.. فأنت غير أهل لعلاجه.. لأنه و«إن حضرت كفاءتك.. أعوزَتْكَ الأحقية.. فغُيِّبت أهليتك».

وفي شـأن المجتمعـات والأوطـان فـإن شـأن «أهليـة» المتصديـن للفعل الإصلاحي أو التنموي.. قيادة أو دعمًا.. يبقى هو ذاته إن لم يكن أخطر.

و«الكفـاءة» هي جوهر «الأهلية».. هي جوهر الأهلية المكتسـب بالعلم والخبرة.. لا بالإرث والانتماء.

والكفـاءة هي ركيزة تنمو مـن رحم صراعات حياتيـة «حقيقية» تكرس قيمة من أعلى قيم الإنسانية، ألا وهي «العدل».

صراعات حياتية حقيقية.. أي غير مدعاة..

فاكتسـاب العلم الحقيقي واكتسـاب القـدرة والخبرة الحقيقيـة.. كلاهما ناتج صراع تَرَقٍّ وليسَا هِبةً من أحد ولا يمكن أن يُكتسبَا بمنحة إرث أو حق انتماء..!

أمـا «الأحقية» – وهي شـطر الأهلية الآخر – فهي ما يكتسـب بالانتماء للمجتمـع بالمولـد أو النشـأة أو رباط الـدم.. أو بالإجازة مـن أصحابها لمن لا يملكها.

وفي شـأن المجتمعـات والأوطـان تبقـى الأهليـة هي المؤسـس الأوحد لشرعية القيادة.. وبدونها يصير الأمر إما «ادعاءً» وإما «اغتصابًا».

وما كانت حجة الاستعمار في احتلال أوطان إلا في غياب كفاءة أبناء تلك الأوطان عن إدارة مواردها.. ولم تكن الحقيقة بعيدة عن ذلك في شأن الكفاءة.. ولكن لأن الشعوب في تلك الأوطان لم تستشر في استغلال الاستعمار لمواردها، بل قهرت على الخضوع لذلك، صار الأمر اغتصابًا لحق المجتمع في قيادة مستحقة تنمو من نسيجه الذاتي.

والأمر يتطابق بين أثر الاستعمار والاستبداد، فكلاهما قاهر للمجتمع مغتصب لحقه في قيادة مستحقة.. حتى وإن كان المستبد من أبناء ذات الوطن.

فالقيادة المستحَقة هي وحدها القادرة أن تستجلي الأفق أمام مجتمعها وتكفيه خطر التيه والسقوط في قبضة جماعات إنسانية أخرى حوله ستسعى حتمًا إلى ملء فراغ قيادته المغتصبة أو المدعية.

إذًا فبغياب عنصر الأحقية عن المتصدي لفعل مجتمعي ما - حتى وإن ثبتت كفاءته، حاكمًا كان أو محكومًا - يصير الأمر اغتصابًا لحق.

أما إن غابت الكفاءة وبقيت الأحقية - لحاكم كان أو محكومًا - صار الأمر «ادعاءً» بالباطل، أي إفسادًا وإضلالًا..

وبناء على أن الأهلية هي المؤسس الأوحد «لمشروعية القيادة»، ما كان ليستغرب - في مجتمعات القهر والفوضى - أن يحارب القابضون على السلطة والطامحون لها أصحاب الكفاءات..

فكفاءة هؤلاء خطر على المدعين أو المغتصبين، أصحاب السلطة كانوا أو الطامحين إليها؛ لأنها تسوغ وتؤسس قيادة منافسة بشرعية «الأهلية» مقابل شرعيتهم المغتصبة.

وهذا أمر قد يشيع كثقافة في المجتمع أكثر منه ممارسة فردية لشخوص بأعينهم.

أي أن يصبح العرف هو محاربة فكرة الكفاءة والأكفاء انتصارًا للممسوخ والمسوخ، وهي ترجمة تبدو قاسية لكلمة mediocrity بالإنجليزية ولكني لم أجد أكثر منها دقة في توصيل ما انتهينا إليه.

محنة «الادعاء»

"أن تصبح مسوغات ترقيك في المجتمع هي اقتران جهلك وقلة كفاءتك بجرأة ادعاء المعرفة ووقاحة الطعن على قيمة الكفاءة.. فمرحبًا بك في «أرض المسوخ»"

جاءت ثورة يوليو 1952.. وصنفنا آفات المجتمع المصري في أعدائنا الثلاثة: الفقر والجهل والمرض..

غادرتنا هزيمة 1967 وانتصار 1973.. وقد صارت آفاتنا أربعًا: الفقر والجهل والمرض والادعاء..

جاءت ثورة يناير 2011 وإذا بنا نعرف أن الجهل والادعاء.. قد أورثانا المسخ..

فأن تصبح مسوغات ترقيك في المجتمع هي اقتران جهلك وقلة كفاءتك بجرأة ادعاء المعرفة أو وقاحة الطعن على ضرورة الكفاءة.. فمرحبًا بك في أرض «المسوخ»!

أن ينبني وعي أبناء المجتمع على التغني بأسماء المعارف مع يقين يملؤهم بأن المعرفة الحقيقية ليست قاعدة الترقي ولكن «الإيهام بالمعرفة» هو السبيل الوحيد للمنافسة، فلا عجب أن يتنافس أبناء المجتمع على التكاذب.

وهذا هو لب محنة مصر الحالية..

ففي أرض المسوخ تصبح الكفاءة وأصحابها هم العدو فاحذرهم.. وتصبح أكثر وسائل الحرب شيوعًا على ذوي الأهلية، هي دعم محدودي الكفاءة – غير محدودي الطموح..و تصبح هي حرب البقاء في المجتمع..

تدعم المنظومة المجتمعية بكاملها هؤلاء بكل الأشكال غير المباشرة.. وفي كثير من الأحيان بشكل مباشر فج.

تدعمهم بغرض أن يستنزف هؤلاء طاقة الحلم لدى أبناء المجتمعات بملئهم أفق الحلم بسراب وصخب يحولان دون رؤية سمات القيادة الحقيقية التي يصبون إليها ويتلمسون هديها.

في لغة الحروب.. في سلاح الفرسان قديمًا والمدرعات حديثًا هناك تكنيك حربي يسمى «التعفير».. بأن تقوم المدرعات أو الفرسان بالتحرك في دوائر أو تحركات عشوائية، الغرض منها هو خلق سحابات من الأتربة.. إما لتأمين تحرك وإما لتحذير. وكأن دور المدعين هو «التعفير المجتمعي» أكثر من أي فعل آخر..

فنحن في مجتمع يقول إن «الصدق منجٍّ» ولكنه يقر في نفسه وفي ممارسته أن الفهلوة هي المنجاة، وهو ما دعا فيلسوفنا صلاح جاهين ليقول في إحدى رباعياته:

علم اللوع أضخم كتاب في الأرض	بس اللي يغلط فيه يجيبه الأرض
أما الصراحة فأمرها سهل	بس لا تجيب مال ولا تصون عرض

هكذا بنيت حركة المجتمع على «اللوع».. على «الادعاء».. فاللوع في العرف المجتمعي السائد أقل كلفة وأقل خطرًا حتى وإن كان أصعب في ممارسته.

لم تكن فترة الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين وحدها هي المؤسس لقيم الادعاء.. ولكن انسداد الأفق السياسي وضعف المؤسسة التعليمية والثقافية كان له الدور الأكبر في انحسار التدافع المجتمعي على معايير صحيحة وبأطراف صحيحة.

صحيح أن الانفتاح الاقتصادي قد جعل فكرة الاستهلاك هي الفكرة المحركة للمجتمع، وتزامن مع خلق فرص للكسب السريع أثرت فيما يسمى الحراك المجتمعي..

بعض فرص الثراء السريع جاء طبيعيًّا وبعضها الآخر صنع صنعًا بغرض خلق طبقات جديدة أريد لها أن تكون ظهير التحول المصري سياسيًّا

واقتصاديًا من الشرق إلى الغرب. وقد جاء ذلك في أحاديث هنري كيسنجر مع الرئيس السادات عن ضرورة تغيير التركيبة الطبقية للمجتمع المصري لتقبل الثقافة الرأسمالية القادمة عقب حرب أكتوبر.. التي كان الانفتاح أولى بشائرها..

ولكن ذلك كله لم يكن ليثمر في تأصيل ثقافة الادعاء لولا انسداد الأفق السياسي وضعف المؤسسة التعليمية والثقافية والانسحاب التدريجي لدولة الرعاية معنًى وممارسةً، والذي كان له الدور الأكبر في انحسار التدافع المجتمعي على معايير صحيحة وبأطراف صحيحة..

أي أن المؤسسة التعليمية ساهمت في تصحر كفاءة المتنافسين.. كما أن شروط لعبة التنافس ذاتها اختزلت لتناسب تدني قدرات المتنافسين.. وبقيت تلك الحلقة المفرغة حتى وصلت إلى حالة «المسخ»..

فكلما كان الاحتياج لوضع معايير تنافسية إنسانية تعين على الترقي مجهدًا أو بعيدًا.. لم يكن علينا إلا أن نتدنى بالمعيار ليصف ما انحدرنا إليه بأنه قمة العلو..

وفي ذلك أصبحنا نسمي أطلال المباني التي بقيت بعض ملامحها الأولى مدارس وجامعات ومستشفيات وأقسام شرطة ومراكز شباب.. إلى آخر قائمة طويلة لا يراجعنا أحد فيها فيما نقوله..

فالسلطة كانت وتريد أن تظل هي صاحبة القول والمعيار وهي الخصم والحكم.. ومعها قرر بقية المجتمع أن يكون هو صاحب القول والمعيار ويصبح أيضًا هو الخصم والحكم..

فالقول بأنك متعلم يلزمه معيار أي «شهادة» تشهد لك بذلك.. فما كان علينا إلا أن أسسنا نظامًا تعليميًّا ينتج الشهادة بأننا متعلمون دون معيار آخر للتعلم..

أرادته السلطة هكذا وارتضاه الشعب حكمًا ومارسه هكذا..

وما كان علينا إلا أن ندعي معيارًا للنقل والمرور والصحة والإعلام، نحن من نقول عنه إنه أحدث ما انتهى إليه العالم أو إن لنا فيه الريادة كما كان في الإعلام..

فكأن المجتمع كله يكذب.. بل يتكاذب، أي يتعامل بالكذب.. في الخاص قبل العام..

فحامل الشهادة غير المتعلم يطالب دولة - يعرف أنها تعرف أنه غير متعلم - بحقه في وظيفة هو ليس أهلًا لها..

والدولة تعين المشهود له بالتعلم وهي تعلم أنه غير متعلم.. وتطالبه بعمل تعلم أنه غير مؤهل له.. وتدعي أنها تعطيه راتبًا مقابل عمل..!

وحقيقة الأمر أن المتعلم غير متعلم.. وأن العامل غير عامل.. وأن الدولة لا تعطي مقابل عمل حقيقي.. ولكن مقابل البقاء في المنظومة الممسرحة..!

وبغير الادعاء تنكسر تلك المنظومة..

ولكن يبقى كل العجب حين تمرد المصريون على المنظومة الكاذبة.. وسعوا لتغييرها أو إصلاحها.. فإذا بالادعاء يقود منظومة الإصلاح ذاتها.. ليؤكد محنة المصريين العميقة في «الأهلية»..!

ورغم قول الرسول الكريم ﷺ إنه «من أولى الأمر غير أهله فقد خان الله ورسوله».. فإذا بالادعاء يبني مجده في كنف دعوات الإصلاح باسم الدين أو في إطاره.. أو ما يسمى دعوة الناس للالتزام بقيم الدين بغية الإصلاح في الدنيا.. فإذا بمزيج مسخ جديد من «مدعي الدعوة» أو «الدعوة بالادعاء»..!

ولكن السؤال الملح هو كيف للمدعين محدودي الكفاءة أن يصبحوا خطرًا - بل الخطر المحدق - على منظومة إنسانية يفترض أن يعجزوا عن التعامل مع أدواتها أو القيام بحقها؟! وهي منظومة الإصلاح المجتمعي!

تأتي الإجابة من دراسة طبيعة حركتهم في الحياة والخلفية الفكرية التي يستندون إليها. والتي تقدس الفعل وتكفر بالفكر. هم أسرى غواية

الحركة.. مدمنون لها.. و متعالون على التحليل السابق للفعل والحركة باعتباره إهدارًا للوقت.

وهي - كما نرى - صفات ترسم ملامح الحمق كإطار مسيطر على فكرهم وفعلهم..

فكأنهم دائمًا في وضع المستعد للتحرك نحو هدف ما لا يعرفه.. الأغرب أنهم غير معنيين بمعرفته.. والأكثر غرابة أنهم بلسان حالهم يؤسسون لمعنى حاكم لديهم أن معرفة الهدف ليست ضرورة بالأساس. ولم لا؟ فالحركة الدائمة بغير إنجاز هي الهدف!

فهؤلاء الطامحون المدعون للقيام على أمر الإصلاح يعلمون - في داخلهم - محدودية كفاءتهم ويعمدون إلى ملء فجوة القدرات الغائبة - واللازمة لتبوُّءِ مواقع قيادية إصلاحية في مجتمعاتهم - بقدر عالٍ من الصخب والإعلام والإعلان.

وفي معرض صخبهم يعمدون إلى النيل من مبادئ الفكر والبحث كقيم تَرَقٍّ أو نهضة. ويكون ذلك بإقحام أنفسهم على منتديات الفكر والبحث وتحويلها إلى تجمعات اجتماعية ضحلة (تناسب طبائعهم وميولهم)، لا تخلو تمامًا من ملمح حديث عن فكر ولا تخلو من جدية مفتعلة وإن كان واقعها هو تجهيز مسارح أحداث يتبوءون فيها أماكن الصدارة.

اجترأ هؤلاء المدعون على منظومة الإصلاح فلم يرضوا لأنفسهم بمساحة الصدارة بديلًا، فحرصهم دائم على أن يكونوا أصحاب الدعوة إلى تلك المنتديات وأن يجمعوا في إطارها أكبر عدد ممكن من الشرفاء المتصدين لقضية الإصلاح بحق، بغرض إسباغ الشرعية على منتدياتهم تلك، خصمًا من شرعية تاريخ وشرف هؤلاء المصلحين الحقيقيين.

وعادة ما يراد لتلك المنتديات أن تكون دوائر غير متقاطعة حتى يكون الإيحاء والإيهام زورًا بأنهم مجمعو الأطياف وصانعو التعاون.

وكم من موارد استنزفت في جمعيات أهلية أنشئت في إطار العلاقات العامة ودوائر المجاملة ليس أكثر.. ولكن لم تخل من ظاهر جاد واشتباك

مع بعض قضايا المجتمع، وأشهرها قديماً كان باسم محاربة الفقر، وأشهرها حديثًا باسم تطوير المهارات الأساسية لأبناء المجتمع..!

وتصير المشكلة الحقيقية في هذه المجتمعات ليست في تبوُّء المدعين مواقع ليسوا أهلًا لها فحسب، ولكن بتكريسهم لمبادئ الادعاء والتكاذب حين يصيرون قدوة لجامحي الطموح قليلي الهمم.

وتصبح مبادئ الادعاء هي الأقل كلفة وعنتًا لجامحي الطموح قليلي الكفاءة - وهم كثر في المجتمعات التي ما زالت في بداية دورات إصلاح - بل إنها ترقى أحيانًا لتكون المبادئ الحاكمة.

وبالإضافة إلى ابتذال هؤلاء لقيم الفكر في حياة البشر بتضحيله ومسخه، فإنهم يجهضون الشعور بإلحاح التغيير وضرورة العمل من أجل الترقي، فبوجودهم في مواقع الاحتياج في المجتمع دون قدرة على القيام على استحقاقاته يدفعون شرائح أخرى في المجتمع إلى الدعة والتواكل..

وكما نرى في كل ما سلف ما يكفي لجعل أصحاب الادعاء هم الحليف المرتجى غير المعلن والأولى بدعم قوى الإفساد والاستبداد. فهؤلاء لا يناصبون حركات الإصلاح العداء.. بل على العكس هم يسعون لاحتكارها بغرض تفريغها من مضمونها ، فهم أقرب إلى فقهاء السلطان الذين يستخدمون الدين على خلفية كونهم رمز الصلاح والإصلاح لتكريس استبداد المستبدين.



الحقيقة الممسرحة

لم يقبل فقط المصريون - ضمن ما قبلوا - تخلي الدولة عن دورها.. بل وأعانوها على ذلك..!

خلق المصريون مجتمعهم الموازي الذي يجدون فيه حلول مشاكلهم.. ووصل هذا المجتمع الموازي إلى ذروة تغوله على معنى الدولة في حياتهم في تلك الفترة ذاتها وهي بعد قرابة العشرين عامًا من حكم مبارك.

فعصب مؤسسة التعليم المصري أصبح مراكز الدروس الخصوصية التي أنشئوها باسم الإعانة على إصلاح التعليم، فما كان منهم إلا أن هدموا فلسفة المدرسة كإطار تربوي جامع.. وانتهوا بأبنائهم إلى أن يصبحوا أوعية معلومات جاهلة بما تحوي في أغلب الأحوال..

أوعية معلومات تملأ بشكل صناعي في تلك المراكز لكي تفرغ بذات الشكل في مسابقات شكلية.. لا يقاس فيها المحتوى المعرفي للطالب بقدر ما يقاس تفوقه على أقرانه في كم البيانات التي استطاع أن يختزنها وسرعة تفريغه لها.

وتتبدى المأساة حين يصل ذلك الطالب إلى محك الاختبار الحقيقي وهو سوق العمل.. بل وقدرته على الإبداع والمنافسة في سوق دولية مفتوحة لا تقيم التنافس على اختزان المعلومات والبيانات بقدر تقييمها بأثر المعرفة والفهم الناتج من تلك المعلومات على حاملها.. والأهم قدرته على التأثير بفهمه ومعرفته فيمن حوله.

فالاحتياج في العالم لم يصبح للبيان أو المعلومة أو حتى المعرفة.. فكل ذلك أصبح كلأً مباحًا.. الاحتياج هو لأثر المعرفة في ترقي حياة البشر وهو إلامَ يقود فهم تلك المعارف.

بل والأكثر لم يعد فهم المعارف حكرًا على أيديولوجية بعينها كما كان في السابق في عصر الصناعة.. ولكن صار تحقيق الحكمة من فهم المعارف – ألا وهي سعادة البشرية الحقيقية والمستدامة – هو معيار صدق هذا الفهم أو كذبه..

رضي المصريون من دولة مبارك «الحقيقة المسرحة»، فرضوا بمؤسسة تعليم لا تعلم.. وبمؤسسة صحة لا تداوي.. وبمؤسسة أمن لا تؤمن.. وبمؤسسة دولة تجبي ولا ترعى..!

وهو ما يسميه البعض حقيقةً «وكأن».. بمعنى: وكأن لدينا تعليمًا يعلم.. وكأن لدينا منظومة صحة:. وهذا المعنى ليس بعيدًا عما يسميه توماس هوبز التكاذب الدائم في حالة غياب الدولة.

لم يرضـوا بهذا فقط بل شـاركوا في خلقه وتكريسـه بخلقهم لمؤسسـاتهم الموازيـة صحة وتعليمًا وأمنًـا.. حتى صارت مؤسسـاتهم الموازية هي المعول الدائم في هدم الدولة الأم مؤسسة وممارسة.

في تلك الحقيقة المسرحة.. عاش المصريون التكاذب الدائم ورضوا به.. وأول من كذبوا عليه.. كان أنفسهم..!



محنة العقلية الأحادية

"الأوطـان لا تُبنـى بالتمنـي.. والـدول لا تؤسس بشعر الحماسة.. ولكن إذا أردناها كذلك فقديمًا قالوا إن: «أعذب الشعر أكذبه»..."

مجتمع الإجابة النموذجية..

«عـلى فكرة السـما رمادي مش زرقـا».. كانت تلك هي العبـارة القاطعة التي اسـتدرك بها ابني الأصغر ذو السنوات الأربع على قول أمه وهي تحاول أن توقف ثرثرته التي لا تنتهي.

حاولـت أن تصرف نظره إلى أمر - اعتبرته بديهيًّا وغير قابل للاسـتدراك عليه - قائلة « كفاية كلام وشوف السماء زرقا وجميلة ازاي»..

كان السياق يقضي بأن هناك أمرًا مقطوعًا به كفيلًا بأن ينهي ثرثرة الصغير، وهـو أن نعطيـه ما نتصور أنـه «الإجابة النموذجية» عن لون السـماء دون أن ننظـر إلى واقعهـا الغائم لحظة طرحنا لتلك الحقيقة. ولكـن يقينًا لم تفلح معه لا لـشيء إلا لكونه، شـأن أبناء سنه، أقـرب للفطرة منا. فلم يـر الحقيقة إلا بحقيقتهـا.. أنه حين نظر للسـماء لحظة حـواره مع أمه.. كانت السـماء ملبدة بالغيوم.. لا زرقة فيها.. رمادي فعلًا.

«الإجابة النموذجية» تبدو هي ذلك الاسم البريء لمعيار الأداء الأمثل في تعليمنا المصري، والقائم بالأساس على التلقين والحفظ، والذي كلنا نتاجه. ولكن بقليل من التأمل سيتأكد لنا أنها أحيلت في واقعنا إلى منهج حياة وإطارٍ حاكم لفكرنا ومُتغول على حركتنا.

«الإجابة النموذجية» في حقيقتها تأسيس ضمني لمعنى حاكم في حياتنا وهو أن «الحقيقة واحدة».. ومن ثم فإن صاحب تلك «الإجابة» هو المصدر الوحيد «للحقيقة والحكمة»..

وعلى خلفية إقرارنا الجماعي هذا بأن الحقيقة محتكرة في رواية واحدة، نُدفع دفعًا إلى البحث الدائم عن المخلِّص - صاحب الحقيقة - وتتملكنا رغبة في التسليم له بالتبعية الكاملة وإلغاء العقل، بل والإذعان التام.

وإذا كان هذا هو حال من يَتبع، فيكون حرص من يريد أن يُتبع هو تكريس تلك القاعدة بأن الحقيقة واحدة وأنه هو مصدرها..

فكما أن تعليمنا لم يعُد سبيلًا للمعرفة أو الترقي حين ابتذلناه طريقًا للحصول على «صك» أو «شهادة» تَشهد لنا بما ليس فينا «وهو أننا مُتعلمون»، أصبح لدينا يقين بأن البحث في مقاصد «الإجابة النموذجية» أو جدواها هو ترف غير ملزم.. وأصبح الأهم منه هو أن نجد ما يريح نفوسنا من ملامحها وملامح من يحملها.

وكما عَلَّمَنَا تعليمنا أن البُعد الدفتري أهم من واقعه وأثره، وبأن «يُشهَد» لنا بالتعلم أهم من أن «نؤهَّل» بالتعليم - أصبح البحث الحثيث عن إجابة ملأى بالكلام المُنمق ذي الملمح الوطني والأخلاقي والمثالي عن كل ما يحيرنا في واقعنا، هو الهدف والمبتغى.

وحبذا لو أضفينا الملائكية والعصمة على من يعطينا تلك الإجابة..!

أما من يقدم نفسه على أنه المصدر الوحيد للحقيقة فتكون المبالغة واختزال معالي المعاني واستهلاك مبانيها (أسمائها) في الاستدلال على الدارج

في حياة الناس هي سِمَته والتمثل بالخوارق هو سَمتهُ. ومن إضفاء الصفات الخارقة على مدرسي الدروس الخصوصية (و هم رموز الإجابة النموذجية) كـ «عملاق الكيمياء»، و«وحش الفيزياء» وهي على طرافتها التسويقية مطلوبة لاستكمال منظومة السلب العقلي لمتلقيهم من الطلاب، فبمثلها وجدنا مؤخرًا للنهضة «مهندسًا» و«طبيبًا» وللسياسة «نبيًّا» و«رسولًا»..

ومن العجيب أنه في حالتين متضادتين للواقع المصري تروج سوق الإجابة النموذجية.. لتؤكد أنها الثابت في كل متغيرات حياة المصريين..!

فمع انسداد الأفق السياسي وغياب فرص ممارسة المصريين ملكيتهم لوطنهم قبل ثورة يناير أو حتى مع الزخم الثوري وفرص الاغتنام السياسي.. بقي المصريون متطلعين إلى إجابات نموذجية.. وراجت معها سوق المدعين..

فـ «طامحو» و«مرشحو» المناصب القيادية، على كل ما يبدو من تنوعات في خلفياتهم سياسية أو دينية، متفقون في نوع العلاقة مع الناخب المحتمل وهو كونه كائنًا يدلس عليه و«مفتاح» عقله هو في «تغييب» عقله..!

الإجابات النموذجية التي نسمعها حتى الآن تكاد تكون واحدة، فالحديث عن إعادة إنتاج هوية الدولة واحد، وعن محور قناة السويس واحد، والحديث المرسل عن قضايا التعليم والصحة واحد. أحاديث تبدأ بالتذكرة بما سببه النظام السابق من فساد، ليس للحديث العلمي التفصيلي عن كيفية إصلاحه، ولكن لعقد مقارنة بين رموز الفساد وبين شخص المتحدث الذي يلتمس من مستمعيه أن يتوسموا فيه الخير ويفترضوه خيرًا مطلقًا غير قابل للفساد والإفساد.

وفي وسط «سوق عكاظ» الانتخابي الذي نشأ ليبقى في مصر، باسم الديمقراطية الدفترية أيضًا، والديمقراطية الحقيقية منه براء، يضيع الحديث عن واجب الوقت في مصر التي غُيبَ فيها معنى الوطن قبل أن تتحلل الدولة.. وبُددَ فيها ملمح المجتمع قبل الغياب والتحلل..

فلا حديث عن استحقاقات تأسيس الدولة أو استعادة معنى الوطن أو إحياء روح المجتمع.

ومن عجب أن تلك كانت الموضوعات والإجابات «غير النموذجية» التي صنعت دولًا مثل ماليزيا وقبلها إمبراطوريات حالية كالولايات المتحدة، حين اهتدوا بمعانيها، وذلك ما نحتاجه.

فلم يكن الحديث عن «تحرير المواطن نفسيًّا» أو تحقيق «الكبرياء الوطني المستحق» عند تأسيس ماليزيا من باب الشعارات الجوفاء، بل كانت هي محددات عملهم الاستراتيجي وواقع تخطيطهم ومعيار ماقيل عنه إنه «نهضة» ماليزيا بشهادة العالم بعد أكثر من ثلاثين سنة من بداية مشوارهم الجاد. لم يخلع مهاتير محمد على نفسه أيًّا من ألقاب الفتح أو الريادة أو القيادة بل خلعت عليه كألقاب مستحقة.. لأنه كان صادقًا في أن يحيي مجتمعه ولا يغيبه.

وكذلك لم تكن عبارات من نوع «الحق في الحياة والحرية واقتفاء السعادة» والتي دُبج بها إعلان الاستقلال الأمريكي منذ أكثر من مائتي عام.. طنطنة فلسفية فارغة للآباء المؤسسين للإمبراطورية الحالية.. قدر ما كانت هي الإجابات الواجبة (غير النموذجية) التي صنعت مجتمعًا.. فألهمته وطنًا.. فأهدته دولة قادرة تقود عالمها.

والأوطان لا تبنى بالتمني.. والدول لا تؤسس بشعر الحماسة..

ولكن يبدو أن أهل الماضي يريدونها كذلك.. فقديمًا قالوا إن «أعذب الشعر أكذبه».. ولذا يتبارى كل أهل ممن يزاحمون بالمناكب على تقديم أكثر الإجابات «عذوبة».. ويبقى الأمر في يد المصريين اليوم هل سيهتئون بأكثر الإجابات النموذجية عذوبة؟

فإن هم فعلوا ذلك فليترك هذا الجيل استعادة الوطن وتأسيس الدولة لأجيال أخرى، لا أقول أكثر منه جدية.. بل أكثر منه استفاقة..



مجتمع القهر والفوضى..

محنة القهر والفوضى

منذ أن عرفت البشرية النظم المجتمعية ونظام الدولة تحديدًا تحيا البشرية نوعًا ما من «الاستقرار»..!

وبدون الاستقرار النسبي تحيا المجتمعات حالة من التكاذب الدائم أو التحارب الدائم كما يقول توماس هوبز الفيلسوف السياسي الأشهر (في كتابه ليفياثون المؤسس لنظرية العقد الاجتماعي 1651).

وأكدت الأعمال الأكثر تفصيلًا عن أسس استقرار المجتمعات ومبادئ حياة الفرد في جماعة، حاكمًا كان أو محكومًا «روسو، العقد الاجتماعي 1762» أن هذا الاستقرار المجتمعي مهما تكن درجته (غادر التحارب والتكاذب).. يتأسس على ثنائية واحدة لم تتغير وهي ثنائية «الحق والواجب»..

وحقوق الفرد في مجتمعه وواجبه تجاهه هي الاتزان الواجب الحدوث بين حرية وكرامة الفرد في مجتمعه وضمان حياة في إطار من العدل والتكافؤ بين أقرانه من أبناء الجماعة الواحدة..

وحتى إن جرى تعديل صيغة التعبير عن فلسفة العقد الاجتماعي أو تدنت ممارساته فإن التعديل أو التدني لم يكن أبدًا لينال من فلسفة إقامة مجتمعات مستقرة بكونها قائمة على اتزان «الحق أمام الواجب» أو ما يمكن أن نسميه أيضًا «الصلاحية أمام المسئولية».

لم تختل هذه المنظومة الإنسانية.. التي حمت الإنسانية من الردة إلى شريعة الغاب إلا في حالتين:

أولاهما هي «كُفر» الفرد بالمجتمع.. ومن ثم انفراط عقد المجتمع، بل انهياره في حالة من التحارب الدائم..!

وثانيتهما هي حال استئثار الحكام بكل الحقوق -قهرًا- وتكريس كل الواجبات على عاتق المحكومين مع عدم الاعتداد بأي حق لهم إلا حق «الفوضى».

وذاك هو حال المجتمعات التي يكون بها نوع من الاستقلال و بعض من أشكال الدولة ، وشيء من ملامح التنمية وصور من مظاهر الديمقراطية.

مجتمعات تحيا استقرارًا مدعًى.. في حالة من التكاذب الدائم، يتجلى أوجه فيما عاشت به مصر ولم تزل، وأسميناه الحقيقة الممسرحة. مجتمعات يتأسس استقرارها المجتمعي الحرج وغير المتزن على ثنائية «القهر والفوضى».

ويتجلى إبداع نخبة السلطة - المدفوع بغريزة البقاء - في إنتاج ودعم أنواع من الفوضى منتجة لأدوات السيطرة ومبررة لمزيد من القهر والحرمان من الحقوق.

فهناك «الفوضى الشاغلة» وتبتدي في تصحر الكفاءات، فيصير كل أمر ميسور بمعايير هذا القرن من تعليم وصحة عنتًا، و«الفوضى الرادعة» وتظهر في الإمعان في تفكيك مؤسستي الأمن والعدل و«الفوضى المستنزفة» وشاهدها، تراجع أولوية إنسانية البشر في أسلوب انتقاله أو آليات حصوله على حقه، أمثلة طوابير الخبز، بل وطوابير أصحاب المعاشات و«الفوضى المجهضة» أن يكون حظ العمل المؤسسي هو الشكل الممسرح منه فيكون التعليم عملية بلا منتج وتجهض العملية التعليمية ومثلها كثير من كل تأثير ممكن، بل و«الفوضى الملهمة» وملمحها الفج الجمعيات الأهلية ودعم المجتمع البديل.

ويصل هذا الإبداع ذروته حين نجد أنه لكل نوع من أنواع الفوضى استُحدث نوع قهر مُنشئ له وقادر على ضبط وإدارة تلك الفوضى. ويكون صنف القهر منضبطًا مع قدر الفوضى المطلوب من خلاله حتى لا تستنزف طاقات القهر ذاتها دون عائد..

أي أنه نوع من ترشيد القهر لو استخدم قدر يسير منه في ترشيد الموارد لما احتيج لخيار قهر الناس في كثير من الأحيان.. . ولكنها قداسة الطغيان

كـما يصفها أحد عتاة طغاة التاريخ «أدولـف هتلر» حين قال: «عندما تصبح سلطة الدولة غاية وليست وسيلة فإن كل طغيان يصبح مقدسًا».

الغريـب حقًّـا أن جهـد مجتمعاتنا فيـه الكثير من الحديث عن الترشـيد.. والـذي هـو ليـس ترشـيد الحركـة أو الفعـل.. قدر ما هـو دعاوى لترشـيد الفوضى..!



اللحـظـــة..!

"إن طـور حـرب الاستنزاف التـي نحياها منـذ يوم 12 فبرايـر 2011.. طرفاهـا «ماض» مات ولم يتحلـل بعد.. أمام «مستقبل» وُلِدَ ولم يشب بعد.."

سـمَّى الرئيس الأمريكي الأشـهر ريتشـارد نيكسـون وصاحب فضيحة ووترجيت مذكراته باسم «اغتنم اللحظة»..

وهو رئيس قد نسـتطيع أن ندشـن بمدة رئاسته التي لم تطل بداية تحولات جذرية ليس في علاقة الولايات المتحدة بالعالم، ولكن بموقع مصر على خريطة الـصراع العالمي وانتقال رهانها الاسـتراتيجي على الغـرب وحده والولايات المتحدة تحديدًا. وكان لذلك تداعياته التي ناقشنا بعضها من قبل.

ولأنـه في الوقـت الذي كان فيه نيكسـون ومن معـه في الإدارة الأمريكية يحاولون عمليًّا اغتنام بل اقتناص لحظات من الزمن.. كنا نضيع نحن لحظاتنا في المقابل..!

وفي تقديـري أن اغتنـام اللحظـة يكـون بفهـم حقيقتهـا وبـأن تـوفى استحقاقاتها..

نوفيها استحقاقات معطياتها واختيارات المستقبل التي تتبدى أمامنا فيها أو يلزمنا أن نجتهد لنراها والتي وفرها لنا خالق اللحظة .

وإن نحن فعلنا فزنا باللحظة وأسسنا للمستقبل.. وإن لم نفعل لم نضيع تلك اللحظة فقط ولكن ضيعنا المستقبل معها - وهكذا فعلنا دائمًا - ضيعنا أكثر مما اغتنمنا لحظات كثيرة في تاريخ مصر..

وثورة 25 يناير كانت لحظة لم يزل اغتنامها واجبًا.. هي لحظة ابتذلها كثير من لاعبي الساحة وهم يظنون أنهم يقتنصون اللحظة لأنفسهم أو بالأحرى يسرقونها من التاريخ والزمن.. فكانت الإخفاقات المتتالية.. وكانت الانكشافات المتتالية.

استحقاقات اللحظة كانت في صيغة عبقرية صكت عمليًّا في الميادين وهي «شعب يقود وجيش يحمي» وكذلك «شعب يقود بنخبة جديدة تُرشِّد ولا تُرشِد».

شعب يقود وهو وحده من يشكل إرادته ومن يملكها.. وجيش هو جزء من هذا الشعب.. لا يملك إرادة منفردة، ولكن سبب وجوده هو حماية ما يصح عن إرادة هذا الشعب.. والبحث الدائم عن معرفة تلك الإرادة.

ونخبة جديدة واسعة مرنة.. القيادة المستحقة فيها ليست بالرمزية الحزبية أو الإيديولوجية ولكن بالقدرة على بلورة إرادة هذا الشعب في رؤى واضحة تأتي لهذا الشعب بحريته وكرامته وعدله من خلال مؤسسات دولته اقتصادًا وسياسة وثقافة وتعليمًا وصحة وغيرها.

كل من حاولوا الالتفاف على صيغة لحظة 25 يناير أخفقوا.. وإن بدا أنهم حققوا بعض مكتسبات السلطة، ومآلهم إلى الإزاحة الخشنة من صفحة هذا المجتمع .

هذه الإزاحة حادثة لا محالة.. السؤال سيكون بأي ثمن وفي أي إطار زمني، وتبقى تلك الإجابة ليست لدى هؤلاء ولكن لدى نخبة المستقبل الجديدة والآتية أيضًا لا محالة.. بإذن الله.

ولكي توفى اللحظة استحقاقها أيضًا من الضروري معرفة سياقها..

وسياق 25 يناير وما بعدها أنها امتداد لصراع تخوضه مصر بالتحديد منذ أواسط ستينيات القرن الماضي وهو حرب استنزاف.. أكثر منه صراعًا تقليديًّا على مصالح.

حرب استنزاف طرفاها الشعب المصري من جهة وأطراف داخلية من بعض القائمين على السلطة بالتعاون القائم على اتفاق المصالح قبل ائتلاف العقول أو تآمر الألسنة.. ومن المصريين أنفسهم بالتفريط في حق أنفسهم ووطنهم أحيانًا كثيرة..!

حرب استنزاف قد تأخذ الطابع العسكري حينًا، ولكن لها طبائع أخرى أحيانًا أخرى..

فإذا كانت حرب الاستنزاف في الذاكرة الجمعية المصرية هي وصفًا لمرحلة من أنبل ما شهده التاريخ المصري الحديث بين أعوام 1967 و1970، فإن حرب الاستنزاف التي أعنيها هي تلك التي يراد لمصر أن تبقى بها في حالة بين الحياة والموت.. بين العجز التام والحركة المقيدة.. أن تبقى في حالة طفو فلا تغرق كليًّا ولا تبحر كليًّا.. أن تبقى كغريق لا يجب إنقاذه ولكن أيضًا يلزم ألا يموت.

مرت تلك الحرب على المصريين بأطوار كثيرة.. وثقوا فيها بغير أهل الثقة وفي غير وقت الثقة.. تراخوا في أوقات شدة.. وفرطوا في أوقات الالتزام.. وفي كل وقت أعطوا قيادهم لغير المؤهلين لقيادتهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وفكريًّا قبل كل شيء..!

أفاق المصريون بمشقة على واقع مفزع بعد أن تبدت حقائق المسخ في كل شيء حولهم كما رأوا حقيقته في 25 يناير وما بعدها..

أيقنوا بالمعاني التي حاولوا أن يخفوها على أنفسهم أنهم ساهموا في أن يتبارى لقيادتهم المسوخ.. بعد أن تدنت معايير حياتهم في كل شيء تعليمًا وصحة وسياسة واقتصادًا.. وأصبحت العشوائية هي المعيار أو أصبح اللامعيار هو المعيار..!

اكتشفوا أنهم حين تنازلوا عن حق المشاركة السياسية عوقبوا بأنهم حُكموا بما هم دونه.. بل ويتبارى كثير ممن هم دونه على مصادرة حكمه إلى مستقبل غير منظور.

اكتشفوا أن مشاكلهم لم تعد هي المشكلة.. بل كل من يتصدى لحل مشاكلهم أصبح هو المشكلة..!

وعلى وجه الخصوص فإن طور حرب الاستنزاف التي نحياها منذ يوم 12 فبراير 2011 طرفاها هما «ماض» مات ولم يتحلل بعد، أمام «مستقبل» وُلِدَ ولم يشب بعد.

هذه هي الحقيقة التي كلما اقتربنا منها، اقتربنا من النصر في هذا الطور من حرب الاستنزاف، وكلما غيبناها عن أنفسنا أو قبلنا أن يدلس أحد علينا فيها.. ابتعد عنا نصرنا.

وإذا تعلمنا من تاريخنا أن حرب الاستنزاف العسكرية كانت حربًا لاستعادة «كرامة وطن» قبل استعادة ترابه، فحرب الاستنزاف التي يلزم أن نحياها الآن هي من أجل استعادة «معنى الوطن» قبل بناء مؤسساته... واستعادة إنسانية أبنائه قبل بناء قواعد مستقبلهم..!

وإن كان عدونا في الحرب الأولى رايته مغايرة وجيشه نظامي وأسلحته نيران تحرق وتدمر الأرض والبشر، فعلينا أن نعرف أن حرب استنزافنا الحالية عدونا منا وفينا..!

رايته هي راية الوطن وجيشه ميليشيات «جهل» و«فساد» و«ادعاء» وانعدام كفاءة.. و أسلحته هي التراجع الإداري والحمق السياسي والخطاب الجاهل والفكر المدعي..

أسلحته تحرق وتدمر «الوطن» و«الإنسان» وإن بدت رحيمة بـ«الأرض» و«البشر»..

وبما أن الأمر صار لايقبل شكًّا – بعد عامين وأكثر ونحن في غمرة مرحلة الانتقال الأولى – بأن حربنا من أجل استعادة معنى الوطن هي قدرنا، فعلينا

أن نعلم ما نحن بصدده حاضرًا ومستقبلًا كي نكون أوعى بالتحدي وأولى به.

أولًا : حروب الاستنزاف طويلة.. مرهقة.. مستنزفة. قادتها مؤهلون.. متجردون.. يحيون بالحرية ولها.. مُنكرون لذواتهم ومُثبتون مسئولياتهم.

ثانيًا: النصر في تلك الحرب هو في انتزاع «معنى الوطن» الجامع لكل مصري من براثن الأوطان الخاصة كالفئوية والطائفية والمللية والجغرافية.. وعليه فمن جُبِلَ على وطنه الخاص فهو ليس أهلًا لأن يقود فيها ولكن أهل لأن يقاد.

ثالثًا: أولية العمل فيها هي استكمال الثورة السياسية التي اقتلعت رءوس الاستبداد، بثورة «قيمية» و«فكرية» تتوازى مع أخرى اقتصادية واجتماعية.

رابعًا: ساحات تلك الحرب ومعاركها هي في العقول والقلوب، وجيوشها أهل العقل والمنطق والوجدان من المصريين القادرين على «إنسانية» الفكر والأداء قبل «مصرية» الفكر والأداء.

خامسًا: سلاح تلك الحرب هو عقل لا يغيب.. يعي وينقد ويبحث عن بيت الداء وجذوره.. متحرر من أسر «المؤامرة» كتفسير وحيد لكل ما يقابله. فأسرى «التفسير التآمري» ومتلبسو دور ضحايا النضال يُعانون ولا يُعينون على استحقاقات المستقبل.

سادسًا: أبطال حروب الاستنزاف غير مسموع بهم في الغالب الأعم.. يرى أثر خطواتهم أكثر مما يسمع صوتها. وعليه فجامحو الطموح وحالمو السلطة ليسوا منهم.. فهي بطبيعتها متضادة مع حركتهم في الحياة.

وأخيرًا من يخوض تلك الحرب الواجبة من أجل استعادة معنى الوطن «مصر» لا يملك ترف اليأس أو الملل فليس لديه إلا الأمل والعمل.

وفي حرب الاستنزاف التي نعلنها على الماضي متمثلًا في «الفكر الفاسد» و«الفعل المستبد» و«الكفاءة المتصحرة» و«تغييب العقول بادعاء احتكار الحقيقة».. يجب ألا نكون أقل رباطًا وإيمانًا بهذا الوطن من آبائنا في حرب الاستنزاف العسكرية.. وإلا فما استحققنا أن نكون مصريين.

أسفار..
الشهور الثمانية عشر..

" 25 يناير في أيامها الثمانية عشر لم تكن في حقيقتها تلك الحالة النورانية.. النقية.. ولكنها - وإن لم تكن كذلك - كانت بالمعايير الإنسانية.. عملًا إنسانيًّا مثاليًّا..! "

مـن الممكـن أن نلخـص مجمـل حركة المصريـين على صفحـة ثمانية عشر شـهرًا أو أكثـر قليلًا تالية لإسـقاطهم مبارك، بأنها فتح لـكل جروح الماضي التي أصابتهم وتقيحت بفعل الاستبداد.

وهي أيضًا الشهور التي نستطيع أن نقرأ فيها كثيرًا من الأسفار.. عن أنفسنا وعما استطعنا أن نثبت عليه من قيم.. عمَّن كان علينا وكنا نحسبه معنا.. عمن استطاع منـا أن يعـي طبيعة ما حـدث في 25 ينايـر ومضى في طريق اسـتعادة إنسـانيته وحريته قبلها، ومن أخلد إلى حياة المماليك وأراد أن يعيد إنتاج ماض كان، وليته أراد أن يعيده على ما كان عليه ولكن رضي بمسخ الماضي فقط.

من منا كان له حظ من وطنية؟ و من منا غلبه حمقه وجموح طموحه وأراد أن يحتكر الوطن والمستقبل؟!

فتح الجروح مؤلم في كل وقت..!

كان مؤلمًا ولا يزال أكثر إيلامًا.. ولكن الأمل في الشفاء يعين على التحامل على الألم الأقل..

وتجنب آخر الدواء، وهو الكي، يعين على مرارة سابقه من الدواء..

نسـتطيع أن نجزم أن كل نقائصنا التي تسـامى عليها «التحرير» في الأيام الثمانيـة عشر.. بقيت حقائق أو بالأحـرى أمراضًا وجروحًا تتبدى على مدار ثمانية عشر شهرًا تلت..

والـكل إما يعجزه حسـن النوايـا عن رؤيتهـا وإما يتعامى عنها ملتمسًـا العذر لكل من حوله..

وتلك النقائص التي أخفاها «التحرير» - بعبقرية ونبل اللحظة - في ثنايا لحظة وطنية صادقة وجدية مع الذات والرغبة في استعادة إنسانية المصريين.. أو حجبتها بهجة كسر شوكة الماضي المستبد.. ما لبث أن أسقطتنا حقائقها من سماء الأمل إلى أرض الواقع المر.

تلك النقائص أو الجروح سببتها تراكمات السنوات الخمسين السابقة لسقوط نظام مبارك.. والتي أشرنا إليها باستفاضة فيما سبق.. ورأينا ظهور تلك الجروح والندوب على إنسانية المصريين ووجدانهم أكثر ما ظهرت في الثماني عشرة سنة السابقة لسقوط مبارك.

الثورة في أيامها الثمانية عشر لم تكن في حقيقتها تلك الحالة النورانية النقية التي أراد البعض أن يجعلها هكذا ليضفي على نفسه من قبسها نورانية ونقاء مدعين..! ولكنها وإن لم تكن كذلك.. كانت بالمعايير الإنسانية.. عملاً إنسانيًّا مثاليًّا.

قد ألهمت صانعيها من المصريين الأنقياء نورانية حقيقية في تعاملهم مع وطنهم الجديد الذي وُعِدوا بعضًا من ملامحه في تلك الثورة.. أكثر منه قد بنيت أسسه.

وفي ظل تلك الرغبة في السمو الأخلاقي مضافًا إليها ارتباط جديد بفكرة الوطن ولكن من باب الشغف لا من باب الشغل.. يبدأ انسحاب كل أهل الماضي إلى أوطانهم العقدية مغادرين للتحرير بالقلب والعقل.. وإن احتكروه باللسان وادعوا ملكيته..!

يبدأ هذا الانسحاب من اليوم التالي لتنازل مبارك عن السلطة.. يبدأ من يوم 12 فبراير 2011.

ولم يكن انسحابهم انزواءً ليعطوا به لمصر الجديدة التي ولدت فرصتها أن تحبو أولى خطواتها نحو مستقبلها.. ولكن كان انسحاب إعادة التمركز في أوطانهم القديمة والتحرك نحو الاغتنام من حدث الثورة وما أتت به.

وهـم في كل ذلـك لم يفهمـوا حكمـة ما حـدث في الأيـام الثمانية عشر.. أن مصريي المسـتقبل الذين ولـدوا من رحم تلك الثورة.. ليسـوا كمصريي الماضي الذي هم منه. وأن هذا المستقبل آت حتى وإن كرهوا..!

وفي ذلـك الشـأن أسـوق تعليق تومـاس فريدمـان الصحفـي والكاتب الأمريكي الأشـهر في جريدة النيويورك تايمز.. على ما رآه في ميدان التحرير والذي وصفه بأنه « رأى نمرًا هائلًا قد أطلق من محبسـه الذي بقي فيه ستين عامًا وأنه يسـتطيع أن يقول ثلاثة أشـياء عن ذلك النمر الكاسر: 1 – أن هذا النمر الهائل لن يعود إلى محبسه مرة أخرى. 2 – لا تحاول أن تركب (تروض) هـذا النمر لتحقيـق أحلامك، لأن هذا الوحش الهائـل يعرف أنه يخدم مصر كلهـا ولا يخدم غرضًا أو فصيلًا بعينه. 3 – هذا النمر كاسر يقتات على خيرة اللحوم فلا تحاول أن تهينه أو تعطيه فضلات الطعام».

ونسـتطيع أن نقـول: إن بدايـة نكـوص كل «أهل المـاضي» إلى مواطنهم داخـل مـصر كانـت أوضح مـا بـدأت في مـارس 2011.. بعـد أن اعتبروا عمليًّا أن مصر والمصريين قد نالوا نصيبهم من المثالية والصدق والإنسانية.. وعليهم أن يبدءوا العمل كل في مضماره وكل لما اعتقده بقلبه أنه وطنه.. وإن قال بلسانه غير ذلك..

وعـلى صفحة الثمانية عشر شـهرًا وفي مدونات «الحجر» كما وصفتها قبلًا نسـتطيع أن نـرى في أحوال حركـة المصريين في المجتمع – أكثـر من أحداث حركتهم – طبيعة تلك الجروح ومدى عمقها ومدى سوء تقيحها بالاستبداد ومن ثم أمل الشفاء منها.

لكي نتحدث عن سبيل للخروج والارتحال نحو المستقبل صادقين، كان التطواف في الثمانية عشر شهرًا واجبًا..!

لأن الفـرز فيها بين الماضي والمسـتقبل كان فرزًا عـلى الإفهام والمواقف.. أكثر منه فرزًا على الأعمار أو الأجيال أو المعتقدات.

مارس 2011.. النهر أم المستنقع..؟!

"في استفتاء 19 مارس القضية لم تكن الفروق الجوهرية بين نعم أو لا.. ولكن القضية يلزم أن تكون معرفة لماذا خضنا عملية الاختيار ذاتها.. في هذا التوقيت وعلى هذا النحو؟!"

يبدأ مارس بإقالة الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء المعين من قبل الرئيس السابق مبارك.

كانت حقيقة إقالة شفيق بأكثر من كونها امتثالًا لمطلب ثوري.. إخلاءً من المجلس العسكري لساحة السلطة من شبهة المنافسة..!

فبالرغم من أن إقالة الرجل هي تحرك بدهي قبل أن يكون ثوريًّا؛ لأن الرجل - مع كل الاحترام له - أتى من زمن أعلن المصريون وفاته واستشرفوا زمنًا أقل ما يقال إنه قد لا يعلم مفرداته وأدواته.. فتنحية المنافسة والإتيان ببديل أكثر طوعًا في تمرير المرحلة أكثر منه عونًا على إدارتها، كان هو منطق إقالته غير المعلن وكما حدث مع اللواء عمر سليمان في اليوم التالي لتنحي مبارك.. حيث أقصي الرجل بهدوء..!

وجاء د. عصام شرف، أول رئيس وزراء لمصر الثورة.. رجل عصب أهليته، دماثة الخلق..!!

ولا أظن أن المجلس العسكري ولا من سُموا اصطلاحًا القوى السياسية ولا الكتل العقائدية المنظمة كقوى الإسلام السياسي والتيارات الدينية المنظمة قد أيقنوا أو أقروا بعمق التغير الذي حَدَثَ وأَحدَثَ ثورة 25 يناير..

فقد كان بعض أو معظم هؤلاء أطرافًا في محاورات الغرف المغلقة – أثناء الأيـام الثمانيـة عشر وبعدها – وانتهـوا إلى قرارات تصوروهـا.. قرارات قد اتخذوها من باب تفضلهم على المصريين أو رغبتهم المنفصلة عن الشعب..

ولكنهـا وإن اتخذت في الغرف المغلقة وبعيـدًا عن أعين المصريين فهي في حقيقتها قرارات جاءت امتثالًا لإرادة شـعب شـكَّل كتلته الواعية الحرجة.. وعـرف أدوات إنفاذها. قـرارات اتخذوها تجنبًا لتداعيات عدم الامتثال التي قـد تنتهي بها لا تحمد عقباه بالنسـبة لهم.. مجلس عسـكري أو قوى سياسـية بألوانها العقائدية المختلفة.

فإن كان ظاهر الأمر أن المجلس العسكري قد دعم رغبة المصريين في إنهاء نظام مبارك بالتماهي في الوطنية وهو أمر لا يخلو من حقيقة.. فإن الحسـابات البراجماتية كانت أكثر حضورًا..!

وكانت تلك الحسـابات تقول إنه إن كانت إشـارات أو تصريحات دولية تقـول إن مبـارك قـد انتهى دوره كشريك في تسـيير أمور المنطقـة، فليس من العقل أن ينتهي دور ذلك الصف الثاني في نظامه في التسلسل الحقيقي للنظام العسكري صاحب السلطة..

وكانت الحسـابات الدولية والداخلية أيضًـا تقول إنه إن حرقت صفوف النظـام جميعها صارت الأمور إلى أياد عـلى الأقل قد لا نعرفها.. بغض النظر عن الثقة في وجهة تسييرها للأمور كما يلزم أن تكون من وجهة نظر المؤسسة العسكرية صاحبة السلطة على مدار ستين عامًا.

ولم يكن ذلك الصف الثاني في نظام مبارك يحتوي على المجلس العسكري فقـط.. ولكـن كل فاعـلي السياسـة أو مدعي فعل السياسـة في نظـام مبارك بالشراكـة أو المعارضة، كانوا أيضًـا في الصف الثاني الذي يتوجب ليس فقط الحفاظ على بقائه ولكن دعمه وتبديل مواقع السلطة بينه.

فبقـدر مـا كان في الصف الثاني اللواء عمر سـليمان والفريق أحمد شـفيق وقدامـى رءوس المجلـس العسـكري.. كان الإخـوان المسـلمون ولاعبـو

السياسة الآخرون في قلب ذلك الصف الثاني من نظام مبارك.. الذي استوجب التضحية بمبارك سريعًا والذي كانت عملية إنقاذه من الانهيار هي عملية مستحيلة.. قبل أن يحترق أو ينهار الصف الثاني.

ولذلك كان التعاون بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين تحديدًا بإيعاز ومباركة دولية وأمريكية على وجه الخصوص حاضرًا وسريعًا وحميًا..!

ورغم وضوح ذلك في حينه.. فإنني قلت في مواقف كثيرة ولم أزل أكرر إن الجيش قد تطهر بماء الوطنية لحظة أن قرر الانحياز الحقيقي للشعب، ولست أرغب في التوقف كثيرًا عند الدوافع أو النوايا..

وكان أملي وتقديري دائمًا في أن تلهب النورانية الثورية جذوة الوطنية في النفوس وتجعلها أكثر قدرة على التغلب على حسابات البراجماتية والمصلحة التي لا تخلو من وطنية بالطبع..

وأملي في شأن المؤسسة العسكرية المصرية باقٍ دائمًا كقول محمود درويش «وبي أمل يأتي ويذهب.. لكن لن أودعه»..

ولأملي هذا سبب موضوعي؛ فتقديري عن تلك المؤسسة أنها بعد مأساة 1967 عرفت أن لها في الحياة دورًا واحدًا وهو ألا تنهزم مصر عسكريًّا مرة أخرى.. وهذا يكفيني..

وكما كان شأن «أهل الماضي» في المؤسسة العسكرية كان شأن «أهل الماضي» في القوى السياسية التي كانت بالواقع والرصد والتحليل وفي كل الأحوال على تخوم الميدان عقلًا وحركة.. كلٌّ يؤمِّن مصالحه أو يسعى لطموحه!

فلم تملك تلك القوى حتى أن تدعي أنها كان لها دور في حشد أو إلهام أو إقناع من كانوا في ميادين الحرية أو حتى في إرشادهم إلى ما فعلوا.

كانت الحقيقة التي لا تملك مزايدة أن تلك القوى كانت تمارس ما تحسنه وهو تصدُّر المشاهد واعتلاء المنصات في انتظار ما تنتهي إليه نتائج فعل هؤلاء المصريين الذين كثيرًا ما تحدثت تلك القوى «عنهم» ولكن يقينًا لم يتحدثوا «معهم» أو يعرفوهم حق المعرفة..

وعليه لم تكن تلك القوى من الماضي ترى في الثورة ثورة بالمعنى الحقيقي الذي قُصد في الميدان وإن قصر أصحابه عن تحديد ملامحه بتفصيل واجب في حينها.. وحتى لحظة كتابة هذا الكتاب.

لم تر قوى الماضي السياسية في الثورة إلا «فورة».. سحابة ترابية.. تتيح لكل منهم في طيات غبارها أن يعيد تموضعه في ساحة ماضٍ بنفس تضاريسه السياسية والاجتماعية والاقتصادية..

ماضٍ يريدون لتضاريسه أن تبقى ولا تتغير.. غاية أملهم أنهم كانوا من أهل سفوح، فلما أتت سحابة التراب - تلك كما ظنوها - جعلوا منها فرصتهم لاقتناص القمم..

لم يقدروا أن المكتسب الذي أتت به تلك الثورة.. هو فقط إعطاؤنا جميعًا فرصة تهيئة الأرض لوضع أسس استعادة الدولة القادرة المستقبلة.. وليس أبدًا مكتسبها أن نسكن أطلالَ وخرائب شبه الدولة الباقية.

"إن المكتسب الرئيسي لثورة 25 يناير هو وضع أسس استعادة الدولة القادرة على استلهام مستقبلها والقيادة نحوه كمجتمع إنساني متميز.."

لم تقدر قوى الماضي السياسية هذا المكتسب.. ولم يريدوه.. فمن قال إنهم يقدرون على بناء دولة ؟!

ومن لا يقدر على البناء يتصارع على تسيد الخرائب والأطلال.. كان هذا هو حالهم ولم يزل..

وبدأت في مارس أولى بشائر بحث قوى الماضي عن غنائمها وموطئ قدم سلطتها في المجتمع أو في دواليب الدولة.

في يوم 5 مارس 2011 تُقتحم مقار مباحث أمن الدولة.. تستباح المقار باسم التطهير الثوري ظاهرًا.. وتصل أيادٍ أخرى إلى بعض أو كل ما تريد من وثائق قد تفضح أو تدين.

فكان الفعل الثوري الذي أصَّلَ لاقتحام المقار - لرمزيتها لاستبداد عهد - هو الإطار الأخلاقي لمحو آثار أو اختلاق آثار..

آثار تستخدم في صراع لا أخلاقي قد يأتي أوانه بين أطراف تعرف أنه يطالها ما يلزم أن تخفيه أو تتخفى منه.. وكانت قوى الإسلام السياسي بظليه السلفي والإخواني الأكثر حرصًا على الوصول إلى ما بداخل مقار أمن الدولة..!

في مارس نفسه تحدث مشاجرات بين مواطنين مسلمين وأقباط في قرية صول بأطفيح بمحافظة حلوان جنوب القاهرة، تنتهي بإحراق كنيسة.. الأحداث ليست جديدة للأسف، ولكنها خطيرة..

ولكن الأخطر من الأحداث ذاتها، أنه باسم الثورة يتقدم أحد شيوخ السلفية مدعوًّا من المجلس العسكري - صاحب السلطة - ومدعومًا منه.. وتكون المفارقة أن أول رمز لعودة الدولة بعد الثورة في ملف «المواطنة» - الذي هو عصب أي دولة - يتمثل في رمز كتلة اجتماعية لديها ضبابية وتململ تجاه معنى الوطن.. وتناهض عمليًّا الدولة كمبدأ ومؤسسات.. وتحلم وتُنَظِّر لإطار من القبلية والعرفية لحكم حياة الناس.. مرجعهم فيه فهم وتأويل يخصهم للدين.

وتُظهر مشكلة أطفيح ليس فقط غياب الدولة - الذي قد يعذر في أعقاب زلزال ثورة - ولكن تفضح مبكرًا جدًّا عدم الوعي باستحقاقات استعادتها أو بنائها، وذلك كان أكبر دلالات الحدث في تقديري.

هل من فعل هذا كان واعيًا.. قاصدًا.. أم مجرد متسقٍ مع نفسه ومحدودية خبرته ؟!

هـل مـن صَـدَّر لمحاولـة اسـتعادة معنـى دولـة الرعايـة التي انسـحبت وانسـحقت لعقـود.. من يناهض تلك الدولة عمليًّـا. كان يرى أو يعرف أن هناك مشكلة أعمق قد تسببت محاولته تلك فيها؟

ألم أقل لكم هي الرغبة في التعايش مع أنقاض وخرائب الدولة التي كانت أكثر من الاجتهاد في معرفة استحقاقات استعادة تلك الدولة؟!

سـيقول البعض إن شـيخ السـلفية الذي تصدر مشـهد أطفيح قد طُلب بالاسم لحل المشكلة.. ولا بأس عندي في ذلك.

إنـما هـي طبيعـة الامتثال لهـذا الطلب بأداء رسـمي يجعل منـه بديلًا عن الدولة أكثر منه مبعوثًا لها.. وهو ما أعني به الرغبة الواعية في التعايش وسط أنقاض الدولة التي كانت.. وممارسة السلطة من خلالها.

تلك الرغبة الواعية في ممارسـة السـلطة من خلال أنقـاض الماضي والتي تفصح عن نفسها بإصرار لا يخطئ..

" حربنـا ضـد الفساد وجذوره في هـذا الوطن هي حرب استنزاف طويلة، القائد فيها هو إرادة الشعب.. "

عـلى يوم آخر من صفحات مارس ترسـم خطوط السـير والتي إن لم تَحِدْ نظريًّـا بالشـكل الكامل عن الوجهة المرجـوة لمصر بعد الثـورة.. فإنها عمليًّا استنزفت مصر حلمًا ومجتمعًا..

باتفـاق مصالح فيه تآمر الفسـاد مـن جهة لأطراف داخليـة وخارجية.. وبتآمـر الجهـل أو قلـة الخبرة أو قلـة الحيلة ممـن أداروا المشـهد، والأهم ممن أشـاروا بما أشـاروا عليه تأتي لجنة ظاهرها الوعي باستحقاقات اللحظة.. بها بعض من خبرات واجبة وبها بعض من وجوه توجبت..

وجوه توجبت من خلال اتفاق المصالح - بظل مؤامرة أو بدون - لكي تضمن بقاء جوهر ما كان.. دورها في تلك اللجنة كان ضمان أن يختزل التغيير في أن يعتلي أهل السفوح السياسية.. القمم السياسية في خراب مجتمع أو دولة.. لا يهم.. المهم أن يعتلوا القمم.

لم يلتفت أحد إلى الواجب الذي لا يتم واجب الدستور إلا به.. وهو بحث كيفية خلق توافق مجتمعي، أو حتى الإبقاء على ظاهر الوفاق الذي صنعه التحرير.

فطريق التوافق ليس فقط يصعب على البعض لمشقَّته.. ولكن لأنه حقيقة ضد مصلحة بعض قوى الماضي التي تحيا على الاستقطاب والاحتقان الدائم.. تلك القوى تخشى المجتمع المتناغم.. وتخشى التوافق..!

فالتوافق يقوم على التساوي في الحق في الوطن والحق في الحياة.. ولا يقوم على دعاوى الظلم التاريخي أو المؤامرة أو التعالي بالعرق أو الدين.. وهي قوى لا تريد لنفسها أن تذوب في مجتمعات كتلك تفقدها ميزاتها النسبية المكتسبة بادعاء التضحية أو العلو..

وتحديدًا جماعات مصالح قوى الإسلام السياسي المنظمة.. ومعهم جماعات المصالح من عصر مبارك ومن اصطلح على تسميتهم بالفلول.. هما من أكثر القوى خشية للتوافق؛ فالطرفان لم يكونا ولن يكونا أبدًا أصحاب مصلحة في وفاق مجتمعي ينفي عنهم علة وضرورة الوجود بتكتلهم المملوكي كجماعات مصالح.

وبدأ دفع المجتمع دفعًا نحو الحديث عن تعديلات دستورية وعلا الصخب حولها.. وتناسى البعض وتعامى عن ضرورات حتمية تسبقه..

كيف يمكن لملامح التوافق المجتمعي الممكن والذي حدث تلقائيًّا في ميادين التحرير أن يبقى، وكيف نعمل على إحيائه؟! «إحياء التيار الرئيسي المصري» فكرة وممارسة.. كان ولم يزل هذا هو الضرورة الغائبة (الفريضة الغائبة).

ما قبـــل الدولـــة..

"مع التسليم باحتياجنا الآن لمناقشة قواعد إدارة دولة وخلـق واقع دسـتـوري، فنحن في الحقيقة أحـوج إلى التوافق على ما ينشئ دولة ويعطي للدستور قيمته.."

11 مارس 2011

ومـع تزايـد الإلحاح عـلى دفـع المجتمـع - ووجدانـه الوطنـي الوليد - نحـو طريـق يختزل التغيير الجذري في لعبة كراسي سياسـية واقتسـام سـلطة واسـتنزاف وإجهاد الحلم وقلب الميدان.. كتبت بعد أن تحدثت كثيرًا عن أن القضية في استفتاء 19 مارس على تعديلات مواد دستور 1971، هي ليست الفـروق الجوهرية بـين «نعم» أو «لا».. ولكن القضية يلـزم أن تكون معرفة لماذا نخوض عملية الاختيار ذاتها في هذا التوقيت وعلى هذا النحو؟!

وبالمناسـبة، تلك التعديـلات هي التي قدمت اقتراحاتها اللجنة المشـكلة بأمر سلطة المجلس العسـكري بخبراتها الواجبة كالمستشار/ طارق البشري وبأوجهها المقحمة من أجل تضييق الإطار الوطني الرحب إلى إطار سـياسي حـزبي مأفـون والذي تمثـل ـ في تلـك اللحظة مـن تاريخ مـصر ـ في القطب الإخواني صبحي صالح..

والأسـتاذ صبحي صالـح محام من تنظيم الإخوان المسـلمين.. لم يسـمع عنـه المصريـون كثـيرًا قبـل تلـك اللجنة وقبـل أن يقـدم إليهم بصفـة الفقيه الدسـتوري.. وهو الرجل الذي كان حظه من دسـاتير سابقة لمصر والعالم.. السمع بها أو القراءة عنها في أحسن تقدير..!!

وبالمناسبة جرى العرف على تسمية تلك الوجوه التي تقحم من أجل اختزال السياق الوطني الواسع إلى سياق مصالح حزبية وسياسية بـ«ترزية القوانين».. فلا فرق بين صبحي صالح في مطلع الثورة وبين من كانوا مثله في عصر مبارك.

هذا ما أكده الرجل.. وهو محب للكلام ولا تنقطع تصريحاته.. وإن تأكد الناس من دور السيد صبحي صالح واستهجنوه وإن لم يستغربوه.. لم يتقبل المصريون ذلك في حق قامات قانونية ودستورية في استقامة وتاريخ المستشار الجليل طارق البشري.

ولكن ومهما تكن التفاصيل بقيت هذه اللحظة من التاريخ صورة مطبوعة، لها حقيقة في لحظة التقاطها ولها دلالات مختلفة في كل لحظة نعيد نظرنا إليها.. تبقى الصورة تجمع المستشار البشري بكل ملامح استقامة المواقف واتساع الأفق والوطنية بغير مساومة ومعه السيد صبحي صالح بكل ما تستدعي صورته من رمزيات الحزبية الضيقة وضياع الوطن في صفقات المصلحة.

وفي محاولة أن أستجلي حيرة الاختيار بنعم أو بلا.. حاولت أن أشارك من كانوا يتواصلون معي.. في ضرورة أن يكون لعموم المصريين روايتهم فيما يلزم أن تكون عليه مراحل تطور ثورتهم التي صنعوها، وفيما يلزم أن يعرفوه عن سمات تلك المرحلة التي هم مقبلون عليها..

فبعد حوالي شهر من تحقيق أول ملمح في نجاح الثورة.. آن لهم ألا يملى عليهم - بحق أو بباطل - مسارات يساقون إليها.. فإما أن تعيدهم إلى خانات الهمل.. وإما أن تورثهم إحباطًا وإحساسًا بقلة الحيلة.

فكتبت ما أسميته «أين نحن.. وماذا بعد؟».. وهو ما استقرأته بصدق لرؤية عموم المصريين وروايتهم عن ثورتهم أو نستطيع أن نقول لسان الحال لما أرادته الثورة وبشرت بمستقبله..

«25 ينـايـر.. روايــة ورؤيــة..»

هـذا ما اسـتقرأته بصـدق لرؤية عموم المصريـين وروايتهم عـن ثورتهم في مارس 2011 أو نسـتطيع أن نقول لسـان الحال لما أرادته الثورة وبشرت بمستقبله.

مراحــل الثــورة

لثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية مراحل بناء ثلاثة -تتلو مرحلة التحرر من ربقة نظام مستبد وجب هدمه - وهي مراحل بدأت في يوم الحادي عشر من شهر فبراير لعام 2011، وستمتد بمشيئة الله إلى آفاق نهضة مصرية مستحقة. ولكل مرحلة بناء من المراحل الثلاث طبيعتها واستحقاقاتها.

المرحلــة الأولــى

أما المرحلة الأولى - والتي نعيشها الآن (مارس 2011) - فهي ما أسميها مرحلة الانتقال الأولى أو الانتقال نحو الانتقال ومدتها يلزم ألا تتجاوز ستة أشـهر. وهـي تلك التي توضع فيها أسـس مرحلـة الانتقال الحقيقيـة التالية والتـي ستسـتغرق مـا بين ثمانية عشر شـهرًا إلى سـنتين نبدأ عنـد نهايتها أولى خطوات طريق انطلاقتها الحقيقية بما لها من آفاق ممتدة ورحبة.

وسـمات مرحلة الانتقال الأولى (فبراير - أغسطس 2011) هي السيولة الفكرية والتيه الفكري.

أما السيولة الفكرية فتأتي معها ضرورات اختيار آنية بغير قاعدة فرز لدى جموع الناس أو قدرة على خلق بدائل. والمشهد فيها قائم على التنادي والادعاء بملكية الحقيقة.

التيه الفكري: حالة التيه الفكري التي تعتري قطاعات كبيرة من المجتمع والتي تظهر إما في مطالبات فئوية في غير توقيت، وإما في حالة اضطراب أمام ضرورات الاختيار تنتهي باختيارين متضادين يؤديان للفوضى على كل الأحوال:

أولهما: الرغبة في الإسراع بأي اختيار بغية العودة إلى نوع من الاستقرار المتوهم..

وثانيهما: عدم الاختيار وإطالة أمد حالة الانتقال إلى أمد غير مسمى..

فأما الحالة الأولى فسوف تنتهي بسرعة تسليم المشهد إلى دكتاتورية قادمة ستلمح لا محالة رغبة الناس في التنازل عن الحقوق لعدم تعودهم تحمل مؤنة الاختيار وتدربهم عليه.

وأما الثانية فهي مستدعية للفوضى التي ستنتهي بفرض نوع من الدكتاتورية المطلوبة لضبط الفوضى ومنع انتشارها.

وكلاهما شر..

وللمرحلة الآنية استحقاقات واجبة لا تخرج عن محاصرة الفساد وبناء قاعدة دستورية انتقالية.

أولًا: محاصرة الفساد «العدالة الانتقالية»:

إنشاء مؤسسة مصرية «للحقيقة والمصالحة» دورها الأساسي يكون التطهير المنهجي لجذور فساد النظام المنهدم (وهو ما لا يقصد به الملاحقات الانتقامية أو تصفية الحسابات ولكن يقصد به أن من أرسى قواعد إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأدار ممارسته - شخصًا كان أو

مؤسسة – يلزم أن يُحاسَب ويُـؤكد من خلال محاسبته قاعدة عدم تكرار مثل هذه الممارسات في مستقبل مصر.

ثانيًا: التعديلات الدستورية «الحوكمة الانتقالية»:

إنشـاء إطار دسـتوري مدني انتقالي من خلال اختيار القواعد الدسـتورية الانتقاليـة وشـخص رئيـس الجمهورية الانتقـالي وبرلمان انتقالي بمجلسـيه. ويكـون وعينا المحرك جميعًا هو حقيقة مقصد هذه المرحلة، ألا وهو الإسراع باستعادة صفة مدنية الدولة كأولوية حالة.

فحـين نناقـش أيًّا من اختياراتنـا – في ملفات القواعد الدسـتورية (المواد المعدلـة المطلـوب الاسـتفتاء عليهـا يـوم 19 مـارس) أو في القريـب نصنع ونناقـش اختياراتنـا لنواب البرلمان أو شـخص رئيـس الجمهورية – يلزم أن نتحـرك جميعًـا عـلى خلفية أن هـذه الاختيارات جـاءت لمهمـة واحدة وهي إرسـاء قواعد الدولة المصرية الحديثة من دسـتور جديد ومجالس نيابية معبرة بحقيقة التكوين والعقيدة والممارسة عن واقع وآمال المجتمع المصري.

ويكـون المتوجب على مـن اختِيرَ أو اختار أن يتعامل مع موقعه بأنه مهمة إنقاذ وطني، وبناء قواعد هو مؤتمن عليها في مدة لاتزيد على ثمانية عشر شهرًا أو سـنتين عـلى الأكثـر. وإن اعـترى أيًّا منا – مـن اختار قبل مـن اختير – أنه بنهاية فترة الانتقال الأولى (المتوقع انتهاؤها في أغسطس 2011) تكون مصر الدولـة قد تأسسـت، وأننـا بصدد الحديث عـن بناء نهضة فـذاك ضرب من التضليل الفكري المفسد لا يختلف عما كان يمارس في مصر قبل ثورة الخامس والعشريـن من يناير. أو في أحسـن أحواله نوع من الرومانسـية الثورية التي سـتفضي إلى ضياع وتسلل قوى الفسـاد للمجتمع محمولة على ضمائر فاسدة أو جاهلة أو عبودية «ممأسسة».

وبقـدر ما كانت تلك الرواية والرؤية واجبة المشـاركة من أجل أن نخلق نحـن كعمـوم المصريـين بديلنـا الـذي نريـد أن نضعـه في سـلة الاختيارات المعروضـة علينـا بقدر ما تبقـى واجبة حتى لحظـة كتابة هـذا الكتاب.. لأن

صناعة البدائل هي صناعة الاختيار وهي صناعة المستقبل التي نحن أحوج ما نكون إليها الأمس واليوم وغدًا.

وفي حينها وبمثلها أيضًا وجدت أننا - لكوننا مجتمعًا حديث عهد بحرية وحديث عهد باختيار - يلزم أن نعيد تذكير أنفسنا بفكرة الاختيار الإنساني وكيف تكون. ومن الأمور المعبرة جدًّا عن مدى الاحتياج المجتمعي حينها لفهم معنى الاختيار أكثر منه لفهم آليته التي يعرفها جيدًا هي نكتة انتشرت في المجتمع أن «الله يمسيه بالخير مبارك كان مريحنا من موضوع الاختيار ده»..!

وبقدر طرافة النكتة تكون قسوة كشفها لحالة التيه واستثقال مسئولية حرية الاختيار..

> ”إن ما ينشئ دولة ويعطي للدستور حقيقيته كمرجعية عليا في أي وطن هو «تيار رئيسي عام» للوطن.. وهو ما يلزم أن يكون قبل الدولة وأن يبقى فوق الدستور..“

صناعة الاختيار

وفي محاولة لجعل خياراتنا أو تضحياتنا ذات جدوى.. كتبت أن «الحياة ندرة واختيار وتضحية..».

إن أي اختيار إنساني يواجَه بنوع من الندرة في البدائل يدفعنا إلى نوع من الاختيار قائم على قدر من التضحية المحسوبة والمصلحة المتوقعة من هذا الاختيار. ولكن ما يلزمنا أن نعلمه أنه بمقدار قدرتنا على صنع البدائل أو المساهمة في صنعها تكون حقيقة اختيارنا. أما إن لم نصنع أيًّا من البدائل (الاختيارات) أو لم نساهم في صنعها فلا يصبح الأمر عملية اختيار ولكنه يصير عملية تضحية وتنازل دون مجلبة لأي مصلحة.

المعنى الذي نريد تأكيده أنه في مرحلة الانتقال الأولى والتي تليها وفي مرحلة نهضتنا الآتية بإذن الله ستحكمنا تلك القاعدة التي لا فكاك منها. فالأمر جليٌّ، إما أن نصنع البدائل التي يلزم أن نخير بينها لكي نختار بحق وإما أن نعود بأنفسنا إلى منحدر التنازلات اللانهائي الذي سينتهي بنا لامحالة إلى قاع استبداد وضياع إنسانيتنا مرة أخرى.

وصناعة الاختيار أو المساهمة فيها لا تكون إلا بصناعة معايير الاختيار ليس أكثر. وصناعة الاختيار هي عمل مجتمعي يقوم على فكر جمعي وتحاور وتوافق مجتمعي، أما الاختيار ذاته فهو عمل فردي صرف.

أردت أخيرًا حينها أن أؤكد أننا كمصريين قد نكون - بعلم أو بدون علم - نساهم يقينًا في صناعة تاريخ جديد للبشرية كلها في عصر جديد نستشرفه كلنا ولإتمام السياق أو الصورة الكاملة حاولت أن أضع استحقاقات واقع المرحلة المصرية الخاصة (في رؤية أردتها، هي رؤية عموم المصريين لمستقبل الخطوات التالية بعد الثورة) في إطار استحقاق الواقع الإنساني الأوسع حولنا.

«أين نحن من الواقع الإنساني الآن؟»

ولكي نكون على قدر مسئولية تلك المرحلة الانتقالية وما يليها من مراحل بناء مصر الدولة، دعونا نتفق في أي موقع من الواقع الإنساني الواجب - للقرن الحادي والعشرين - قبل أن نعيد التأكيد على أولويات عملنا، دعونا نتفق أين نحن الآن من التاريخ وواقع الأمم؟

مصر مجتمع به نوعٌ من الاستقلال، بعضٌ من أشكال الدولة، شيء من ملامح التنمية وصورٌ من مظاهر الإدارة السياسية والاجتماعية.. نحن ودون تزيُّد أو جلد للذات في مرحلة ما قبل المجتمع وما قبل الدولة.

وإذا كان واقعنا كذلك - وهو واقع ما قبل المجتمع وما قبل الدولة - صار لزامًا علينا أن تكون استحقاقات العمل نحو تأسيس مجتمع وتأسيس دولة

هي الأوجب الآن، وهي أولى الأولويات وإلا أصبح ما يبنى من مؤسسات مفتقدًا قواعد تضمن سلامة أدائه أو حتى تضمن بقاءه.

ومن التجليات العبقرية لثورة الخامس والعشرين من يناير أنها في غمار فورتها خلقت لبنات المجتمع وأسست قاعدته. فكما قلنا مرارًا إن ماحدث في ميدان التحرير وكل ميادين الحرية في مصر هو حالة خلق لكائن جديد من رحم الثورة وهو إنسان.. حر.. مصري. واستعيد به نبت تيار مصري رئيسي نضب على مدى سنين أو أريد له أن ينضب كي تحيا دولة المماليك التي كانت على مدى ثلاثين عامًا أو أكثر في مصر.

إن هذا الإنسان الحر المصري وحالته الجامعة تلك تحت لواء فكرة استعادة إنسانيته كانت هي مناط نبوغ وعبقرية تلك الثورة التي بدت أنها بلا قائد، على الرغم من أن من قادها كانت تلك الجماعة الوطنية الوليدة المتخطية للمرجعيات والمستمسكة بالهدف الوطني الجامع والمصير الواحد.

وحين أراد النظام السابق أن يجهض الثورة في متاهة التفاوض - الذي قاده نائب الرئيس السابق -كان من يمثل الإرادة الوطنية المصرية ومن يتفاوض هو تلك الحالة الجامعة والتي هي بشائر هذا التيار المصري. وإذا كان قد ثبت لنا عمليًا - وهو ثابت تاريخيًا وإنسانيًا - أنه ليس لنا من أمل في إنفاذ إرادتنا المجتمعية نحو طموحاتنا المشتركة على النحو الذي كان في ميدان التحرير، وهي شعب أراد ومن ثم قرر وقاد نحو ما قرره إلا أن نمأسس حالة التحرير.. في حالة مصرية جامعة تعلو على كل الأطر والتجمعات والفئات والتنويعات.. حالة نكون كلنا فيها إنسانًا.. حرًا.. مصريًا.. يريد فردًا.. ويقرر مجتمعًا.. ويقود كدولة.. تلك الحالة المصرية الجامعة هي «التيار المصري الرئيسي».

هذا التيار الذي هو قاعدة كل مجتمع وأساس كل دولة.. هذا التيار الذي بدونه نبقى تجمعًا بشريًا يحيا على نطاق جغرافي في شبه دولة «بلا مستقبل».

وكان هـذا مـا كتبتـه في 14 مـارس 2013، ومـن الطريف أننـي لم أكن أعـرف حينهـا أن كلمة النهضة سـتختزل وسـيلة دعاية سياسـية رخيصة في سـباق الرئاسـة.. أرخص ما فيها هـو ابتذال الكلمة وتفريغهـا من معناها.. بل وجعلها مصدرًا مصريًّا غنيًّا للتهكم..!

وبدأ الماضي بكل قواه أولى خطواته – الفاشلة حتمًا مهما توهم نجاحها – لتحويل مسار نهر المستقبل الذي أمطرت مياهه الثورة في ميادين التحرير إلى رافد سياسي سلطوي ضيق.. أو بالأحرى إلى مستنقع آسن!

بحملات من نوع «غزوة الصناديق» كما وردت على لسـان بعض شـيوخ اليمـين الدينـي والـذي وصفَ بدقـة كيـف ينظر تيـاره العقائدي لمسـلمين آخريـن مختلفـين في الرؤيـة السياسـية عـلى كونهم كفـار دار حرب تسـتلزم الغزو.. وبالاسـتقطاب الديني حول قضية الاختيار وبدء حملات استقطاب مقابلـة من نخبة ثقافية أو سياسـية.. وفي معرض الفعل ورد الفعل بدأ شـق روافـد تحويل نهر الثورة إلى رافد سـلطوي ضيق يحـاول أن يحشر كل الدولة وكل المستقبل فيه، وعلى مياهه الضحلة وفي اتجاه سريانه نحو الماضي ..

ونهـر ثـورة من عمـوم المصريين أو تيـار رئيسي مصري ينظر باسـتغراب وتوجـس إلى مـن يريدون تحويلـه إلى بحيرة راكـدة بعد أن اسـتغلوا فيضانه الهادر في 25 يناير لإزاحة خصومهم..

وهنا كان شـعور بالمسـئولية تجاه ذلـك التيار الرئيسي – والـذي ينبع من التاريـخ ومصبه دائمًا في المسـتقبل – ذلك التيار الذي صنـع التغيير وتنكر له كل مـن أراد أن يركـب صفحتـه ولكن يريـد أيضًا أن يغير مسـاره أو يوقف جريانه.

ولذلك كتبت في يوم 18 مارس ليلة الاسـتفتاء مخاطبًا ذلك التيار والذي يبقى عليه كل المعول في خلق مسـتقبل مصر وطنًا ودولة.. عن طبيعة (سـنة أولى حرية) التي نحياها. كتبت بعد أن تحدثت وحاضرت وتواصلت مع كثير مـن عموم المصريـين.. أردت أن أؤكد لهم أن القضية ليسـت في «نعم» أو في

«لا» ولكـن في خـوض عملية الاختيـار نحو هدف واضح يقبـل بالضرورة باختيار مسارات متنوعة نحوه.. وإن بقي هدفًا واحدًا.

كان هـذا تقديري لطبيعة لحظة الاختيار تلك وما يشـابهها.. وكيف يلزم أن تكـون كل خطـوة وكل اختيـار نقدم عليـه بعد الثورة هو بنـاء في صناعة الاختيـار لدينـا.. وليـس لتكريـس الإحسـاس بالتيـه أو فـرض وصايـة في صورة اختيار.

كان هذا رأيي في الدور الذي يلزم أن تلعبه عملية الاختيار الجديدة علينا في حياتنا.. وبقي لمن كانوا وما زالوا في السلطة رأي آخر.

لأي رأي سـتكون الحجـة والغلبـة.. هذا قرار عمـوم المصريين وتيارهم الرئيـسي في كل وقـت.. وليـس قرار أي أحـد آخر مهما توهـم من سـلطة أو سطوة..

ولأن معنى الوطنية الجامعة في تيار رئيسي أُحيي في النفوس ولم يمأســس عـلى أرض مصر بعد التحرير كان هو أسـاس كل فعل في المسـتقبل خاطبت أبنـاءه على كيف يكـون الأمر عليه بعد «نعـم» و«لا» وكتبت بعد أن تحدثت أيضا في يوم 19 مارس وقبل إعلان نتائج الاستفتاء عن حقيقة ما بعد «نعم» ومـا بعـد «لا» محـاولًا أن نفهـم أن تلك بدايـة لطريق من اختياريـن نحن ما زلنـا حاضرين في كليهما ونحن من سـنحدد نجاحنا في الوصول للهدف من أي منهـما. محاولًا أن أؤكد الآن وعلى كل صفحات هذا الكتاب أن الاختيار الصحيح للطريق ضرورة.. ولكن الأكثر ضرورة منه أن نسلك هذا الطريق مسلكًا صحيحًا، فاختيار الطريق وحده ضروري ولكنه ليس بكاف.

وليس الغرض من استعادة تلك السـطور من «مدونات الحجر الرشيد» الذي كتب بأحداث الشهور الثمانية عشر التالية لثورة يناير.. أن نجتر أحداثًا مضـت وانتهى زمانها بقدر ما نحاول أن نقرأ الأحداث في سـياقها والتي قد تعيننـا أن نقطـع بأمـور كانت في حيـز الافتراضات حينها وتبـدى بعد ذلك صحة الافتراض من عدمه.

فكثير من عدول عموم المصريين كانوا بين «نعم» و«لا».. ولم يكونوا ضحية للاستقطاب الأعمى.. وقد حاولت حينها كما أحاول الآن أن أبين علام بنى كل منهم موقفه من اختيارين لم يكن لهما ثالث حينها.. وكيف جرت الأمور على نحو لا يمت لحقيقة الاختيارين بصلة؟

فما حدث بعد ذلك لم يكن فيه أي التزام واضح بجوهر الطريق الذي استوجبته «نعم» في ذلك الاستفتاء أو حتى الطريق الذي كانت تستوجبه «لا» إن كان التصويت انتهى إليها.

وضرورة استعادة مثل تلك السطور - كما سيأتي في «مدونات الحجر» لشهور تالية - أنها قد تفصح عن منعطفات في مسار المستقبل أريد لنا أن نستهلك فيها وقتًا ونستنزف فيها جهدًا في قضايا خلافية تصنع لنا صناعة.. ولم نكن لنستهلك ذلك الوقت أو نستنزف ذلك الجهد لو احتكمنا للمبادئ التي نريد أن نرسيها أكثر من انشغالنا بالإجراءات التي يلزم أن نتبعها.

وبمثال أوضح: لو انصرف جهدنا إلى الوصول إلى انتخابات «حرة» و«عادلة» من حيث ضرورة إجرائها وتوقيتاتها أكثر من انشغالنا بـ«نزاهة» الشكل الإجرائي لها.. لتبدل كثير من الأحوال.

وبمعنى أدق.. لو كان جهدنا التأسيسي منشغلًا بالمقاصد المتوجب تحقيقها.. أكثر من الخلاف على أدوات تحقيقها، لتجنبنا كثيرًا من المزالق التي تعرقل حركة المستقبل.

والمعنى الملح في كل تلك المدونات والتي كما ذكرت ليست سطورًا تستدعى عن أحداث مضت، ولكنها تحاول أن تتحدث عن المقاصد الغائبة أو المغيبة، وتحاول أن تعيننا على أن نرى أين أريد لنا أن تحيد أبصارنا عن المقاصد، وأن تزيغ تلك الأبصار بإبهار الوسائل، وكأننا في مشهد ملأ فرعون..

”من قدم مخاوف الاختيار على جدوى الاختيار تنازل عن اختياره لمن أخافه بما أخافه وارتهن إرادة نفسه دون جدوى أو مقابل..، حرر إرادتك..“

حقيقة ما بعد «نعم» وما بعد «لا» في استفتاء 19 مارس:

«دعونا أولًا نتفق على أن الهدف النهائي المعلن لكل من سيصوت بـ «نعم» أو «لا» في استفتاء السبت 19 مارس هو هدف واحد لا خلاف عليه، وهو:

دستور جديد للبلاد يضمن انتقال مصر وبغير رجعة من حالة الاستبداد السياسي والاجتماعي في النظام السابق إلى حياة حرة وعادلة سياسيًّا واجتماعيًّا. وأهم سماته أنه سيكون دستورًا مؤسسًا على توافق مجتمعي حقيقي ويعبر عما تستأهله دولة بحجم وقدر مصر في القرن الحادي والعشرين، لجيلين أو ثلاثة على الأقل.

وعلى الرغم من اتحاد الهدف فما حقيقة التخيير بين «نعم» و«لا» إلا تخيير بين طريقين للوصول لنفس الهدف. ولكن ما يلزمنا أن نعلمه جميعًا أنه بغض النظر عما ينتهي إليه الاستفتاء قبولًا أو رفضًا للتعديلات المستفتى بشأنها فسيكون ما بعد «نعم» أو «لا» ليس بالخطوات الميكانيكية الجامدة مضمونة النتائج (خيرًا أو شرًّا) ولكنها ستكون خطوات بها قدر من المرونة المتبادلة والترشيد بين إرادة الشعب وحامي تلك الإرادة وهو الجيش في حالة «نعم» وهي الحالة الأسلس في تقديرنا. وكذلك في حالة «لا» لن يخلو الأمر من تفاعل بين تصورات الجيش لما بعد «لا» وتصورات إرادة الشعب لتلك المرحلة ولكن بشكل أقل مرونة وأقل سلاسة وذلك كنتيجة مباشرة لانتقال الجيش من حامٍ لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته.

فمن المؤكد أنه سيكون هناك حديث بشأن انتخابات رئاسة تسبق انتخابات البرلمان في حالة «نعم» كما في حالة «لا» إذا استطعنا بالحجة والتواصل وفي إطار سير الحياة أن ندفع في هذا الاتجاه. ومن يقول إنه في حالة «لا» فقط سيكون هذا الحديث واردًا، نقول إنه أكثر ورودًا وسلاسة في

حالة «نعم» لأنه سيكون تواصلًا في إطار إرادة واحدة وحاميها وليس حوار إرادتين كما في حالة رفض التعديلات .

الخلاصة: أنه في أي من نتيجتي الاستفتاء اللتين لا ثالثة لهما سيكون هناك موقع للإرادة الشعبية لتطوير الأمور في اتجاه يزيد ضمانات الوصول للهدف النهائي. ولكن اختيارنا الحقيقي هو إما أن ننفذ هذه الإرادة الشعبية كإرادة مستقلة في حماية وكنف جيش الوطن الحامي لها وهي حالة «نعم». وإما أن تحاول هذه الإرادة الشعبية أن تصل إلى هدفها ولكن من خلال حالة تبعية أو تضاد مع إرادة جيش (إرادة جيش لم تجد طريقها إلى الحياة إلا بإصرار الإرادة الشعبية بالتنازل عن استقلاليتها بنقل الجيش من موقع حامي الإرادة إلى موقع صاحب الإرادة) وهو ما قد ينذر بتعقيدات لا نطمح لها».

وجاءت نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مختلف المحافظات المصرية تحت إشراف قضائي – أظنه بنزاهة كافية – وبقدر من الحرية لم تخل من تدليس على العقول.. وبحضور نحو 18.8 مليون ناخب وافق منهم على التعديلات أكثر من 14 مليونًا.

ومع نتائج الاستفتاء تبدى واضحًا أين انسحبت وتموضعت بعض كتل الماضي وقواه..

ظهر الحديث عن أن الناس لم يستفتوا على مواد دستور ولكن كان الاستفتاء على الدين والناس قالوا لـ«الدين» نعم..! هكذا قالها أحد رموز الكتلة العقائدية المسماة بالسلفية بعد أن وصفها بأنها غزوة الصناديق التي انتصر فيها الحق على الباطل والمؤمنون على الكافرين..!

بل وصرفها الشيخ إلى إسقاط تاريخي متحديًا مخالفيه السياسيين – في حالة من حالات الكبر بالإيمان – بأن «بيننا وبينكم الصناديق» كما كان يقال للزنادقة «بيننا وبينكم الجنائز..!!».

وتبدأ قوى الماضي في الترويج لتصور قاصر يصل إلى درجة الضلالة.. بأن جعلوا من حب المصريين لفكرة التدين وارتباطهم بخالقهم – أيًّا كان

معتقدهـم - إقـرارًا لليمين الديني السـياسي وكتلـه المجتمعيـة المنتظمة بأن المجتمع قام بثورته ليكون على موعد مع تصوراتهم هم عن الدين والحياة.

ولأن معنـى الوطن غائب وفكرة الدولة معادية لتلك الكتل السياسـية.. كان ذلـك الربط القـسري في عقولهم بين تدين المصريين وحقهم وطموحهم في وطن ودولة حديثة .

وبـدأ من حينها جر الكتلة الواعية المصرية لذلك التيار الرئيسي في حرب استنزاف منهكة..

أحد أهم معاركها هي مع ذلك الإصرار على حشر وطن المصريين ودولتهم - معنـى ومبنـى - في تنظيمات هؤلاء وتياراتهم بـل وتصوراتهم عن الحياة في المطلـق. ومعاركها الأخرى هي مع فكرة السـلطة وعلاقة الحاكم والمحكوم، بل وإعادة تعريف الحكم وفقًا لما صححته وأتت به ثورة 25 يناير.

ورغـم خطورة أوهـام وتحركات قـوى اليمين الدينـي في محاولة اختزال الوطن ومصادرته.. حدث ما هو أخطر منه..

وكان هـذا ما تحسـبت له بأن تختـل المعادلة الأصل وهي «شـعب يريد.. وجيش يحمي الإرادة»..

فإذا بالمجلس العسـكري - و فور انتهاء الاسـتفتاء - يصرف نتائجه على كونها استفتاء على شرعيته (وهو وكأنه وللعجب قد ارتضى أن يكون الاستفتاء على شرعيته بنسبة 78 ٪ بعد أن كان بنسبة 100 ٪ يوم 11 فبراير).

ويبدأ في الإفصاح عمليا عن أخطر تحول في مسار الانتقال الأول وهو أن الجيش انتقل من حامٍ لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته..!

والأخطر أن في رغبة المجلس العسـكري اقتفاء إرادة الشـعب اختزلها في مجموعة قوى سياسـية رمزية تمثل نفسـها أو دوائرها المباشرة ولكنها بالقطع لا تعبر عن الشعب.

وكان ذلـك التحـول الأخطر.. والذي وضـع الجيش نفسـه باختياره في مواجهـة الشـعب بل وترك نفسـه مسـتباحا لألاعيب قوى سياسـية اعتبرته

خصماً لها في الطموح السياسي على السلطة وليس المرجعية الوطنية المؤتمنة على المرحلة والحكم العدل المؤتمن على ثوابت الدولة..!

وبدأ الانحدار بدفع جموح الطموح السياسي وفقر الخيال وضيق الأفق لكل قوى الماضي مجتمعة.

صار ما بعد «نعم» أو «لا» للأسف خطوات ميكانيكية جامدة يحددها في الظاهر المجلس العسكري ولكن تبقى حقيقة منشؤها حوارات الغرف المغلقة بين قوى سياسية (كما تسمي نفسها) من طرف والمجلس العسكري (المتوهم الهيمنة).. وكل طرف يتصرف وهو على يقين أنه يخدع الطرف الآخر..

وبقيت الخديعة المتبادلة تحقق نتائجها لأيٍّ من أطرافها بمدى قدرته على التدليس على عموم المصريين وإحراج الطرف الآخر أوان تدليسه. لم يبذل أي من الطرفين مجهودا مساويا لمجهود الخداع المنتظم في محاولة اقتفاء حقيقة إرادة الناس والامتثال لها.

ويقيني أن الأطراف كانت تعرف أن إرادة المجتمع قاطعة بشأن أنهما أي طرفي الخديعة جزء من الماضي.. يلزم أن يتقاعد أو ينزوي.. لا أن يقود ويتطاول على المستقبل بمحاولة ادعاء القيادة تجاهه..

وصارت العلاقة بين إرادة الشعب لتلك المرحلة وإرادة الطرفين أقل مرونة وأقل سلاسة وذلك كنتيجة مباشرة لانتقال رءوس المجلس العسكري من حامٍ لإرادة مصدرها الشعب إلى مصدر للإرادة في ذاته.. ولظهور شواهد تؤكدٍ أن مشروع القوى السياسية «مصر» ليست حاضرة فيه بقدر حضور جماعاتها وتياراتها وأحزابها.

"الأولوية اختيار..!
علينا جميعًا مسئولية نشر الوعي السياسي بوسطية تدرأ الجهل وتتجنب الانجراف في شيطان التفاصيل.."

20 مارس 2011

إبريل 2011.. قصـــة إرادتيــــن

"الصـراع هو بـين شرعية القـوة التي يريـد أن يستند إليها كل أهل الماضي.. وبين قوة الشرعية التي يملكها جموع عموم المصريين من أهل المستقبل.."

«وتبقـى ثنائيـة السياسـة والعدالة.. ثنائيـة مفتاحية في فهـم كل ماجرى ويجري على مدى أشهر تلت الثورة»..

وتأتي أحداث إبريل 2011.. والإرادتان في حالة توجس.. إرادة الماضي متمثلـة في مجمـل القوى السياسـية وقوى اليمـين الديني والكتـل العقائدية كالإخوان والسلفيين وكذلك تجمعات المصالح الموالية لنظام مبارك في السر أو في العلن وبعضهم من هؤلاء الذين أعادوا إنتاج أنفسـهـم كقوى ثورية.. وإرادة المستقبل المتمثلة في الكتلة الواعية من عموم المصريين أصحاب الإرادة والمسئولية والفعل والمبادرة.. وقبلهم وبعدهم أصحاب الحلم..

البادي للعيان أن قوى الماضي هي الأكثر تنظيماً.. هذا أمر لا جدال فيه..

والإمعـان في التنظيـم هـو مـا كانت تقـوم عليه تلـك القـوى.. في وقت مازالت الكتلة الأوسع لعموم المصريين صانعي الحدث في الميادين.. تصدق أن المؤسسة العسكرية ما زالت على عهدها.. حامية للإرادة ومتمثلة إياها..

لم يـرض عموم المصريين لأنفسـهم أن يصدقوا أنهـم خدعوا في جماعات اليمين الديني الأكثر تنظيما أو غيرهـم.. فالجيش هو من قال «رصيدنا لديكم يسمح» حين اسـتخدم العنف في تفرقة الميدان.. ومنتظمو اليمين الديني هم رفقاء الميدان.. أو هكذا بدوا..

هل ممكن أن يخون رفقاء الميدان أمل المستقبل. لم يتصور عموم المصريين ذلك وإن بقوا متوجسين منه.. متحسبين من طبيعة بهلوانيات السياسة.

في هذا الشهر إبريل يأتي القبض على بعض رموز النظام السابق في قضايا فساد.. و الفرحة بمجرد تصور بداية طريق العدل الانتقالي.. تنسينا التفاصيل..! ماهي طبيعة التهم الموجهة لهؤلاء.. بأي أدلة.. ؟!

ويسبق ذلك جمعة 8 إبريل التي طالبت بالمحاكمات والتطهير ويشترك بعض ضباط الجيش المصري ممن ظنوا استقامة موقف السلطة ومن حولها من قوى سياسية من مطالب الثورة والمستقبل.

وتستطيع إرادة المستقبل أن تجبر أصحاب السلطة (المجلس العسكري) وأصحاب المصالح (القوى السياسية من جماعات نظام مبارك من سموا بالفلول أو جماعات حول نظام مبارك من اليمين الديني إخوان وسلفيين ومن مثلهم) على الرضوخ المحسوب بإلقاء القبض على مبارك وحبسه ونجليه على ذمة تحقيقات بتهم الكسب غير المشروع والتربح وغسيل الأموال.

يحاكم مبارك جنائيًا وهو رمز لعصر كانت سياساته هي أصل الجرائم..!

تغيب المحاكمة السياسية معنى ومنهجًا في توقيتها الواجب.. وقوى الماضي لا تأبه وإن كانت لا تنقطع عن الصخب.

فلا يهمها حقيقة القصاص من الماضي أو الوصول لحقيقة ماكان فيه.. وذلك لأنهم جزء أصيل منه فالحقائق ستكشف - بأكثر مما ينبغي - أمورًا تدينهم بأكثر مما ينبغي..

ولكل قوى الماضي - عسكرية أو إسلامية أو مدنية - ليس القصاص هو مقصد المحاكمات، بل المقصد هو الإزاحة الكاملة لمبارك ورجاله من قمم السلطة وإخلاء تلك القمم لأنفسهم وضمان عدم المزاحمة عليها مرة أخرى ليس أكثر، لا العدل ولا الحقيقة لهما قيمة!

هناك في ذلك الموقف كان يقف الإخوان المسلمون يدًا بيد مع رأس المجلس العسكري الحاكم وحولهم بعض فئات القوى السياسية والكتل العقدية حديثة العهد بسياسة، كالكتل المسماة بالسلفية بتنوعاتها.

فبالنسبة لعموم المصريين من أهل المستقبل، سمهم ثوارًا أو نشطاء أو حتى مصريين مهمومين بمستقبلهم، كان هؤلاء يقفون في موقف الحالم بالعدل والمقتفي له، و كان ما حدث يقول إننا بدأنا نحيا وبحق عصر الإلهام المصري، وأننا بدأنا نضع البذرة الأولى لدولة العدل، وأن المحاسبة العادلة لمبارك وأسرته هي السطر الأول في كتاب دولة العدل وأنه لن يكون الأخير.

وبرغم تباين حقيقة المواقف زاحمت قوى الماضي عموم المصريين الطامحين للحقيقة والعدل، بالمشاركة الصاخبة كالعادة..

فالتدثر بالرداء الأخلاقي للثورة والبقاء في داخل إطارها ضرورتان لتمرير المصالح وذرائع كافية لاعتلاء قمم السلطة حين يحين وقت الاستحقاق.. ولذا كانت قوى الماضي وتنظيم الإخوان في حكمهم مبالغة في الصخب في العلن، ومبالغة في التفريط في مبادئ العدالة على مذبح السياسة..

"قوى وطنية..!

إن القوى الوطنية التي تستحقها مصرنا، هي ليست الأكثر إلحاحًا على الصدامات الرمزية بل هي التي تمتلك أهلية قيادة المجتمع نحو ممارسة ملكيته لوطنه من خلال منح شرعية الحكم أو منعها.."

12 إبريل 2011

رحم الله مكرم عبيد باشا حين قال: «العدالة والسياسة ضدان لا يجتمعان وإذا اجتمعا لا يتمازجان.. والواقع أنهما تختلفان في الطبيعة والوسيلة والغرض. فالعدالة من روح الله والسياسة من صنع الإنسان. العدالة تزن الأمور بالقسطاس بينما السياسة توازن بين شتى الاعتبارات، وكذلك يختلفان في الغرض، فالعدالة تطلب حقًّا والسياسة تبغي مصلحة».

وتبقى ثنائية السياسة والعدالة، ثنائية مفتاحية في فهم كل ما جرى ويجري على مدى أشهر تلت الثورة، فبين أهل ماضٍ سمة تحركاتهم هي سمة أدنى

أنواع السياسة وهي البراجماتية التي تقول: إن القوة تقرر الحق وليس العدل وبين أهل مستقبل لم يتكون وعيهم أو وجدانهم إلا على الرغبة في العدل المنبني على الحرية، كان الصراع ولم يزل.

صراع بين شرعية القوة التي يريد أن يستند إليها كل أهل الماضي، وبين قوة الشرعية التي يملكها جموع عموم المصريين من أهل المستقبل.

صراع بين قانون القوة الذي يريده أهل الماضي أصلًا في بناء إقطاعياتهم المملوكية الجديدة، وبين قوة القانون التي يرسخ بها عموم المصريين أهل المستقبل دولة المستقبل.

وتستكمل بعض مشاهد إقرار الماضي بضرورات المستقبل في قرار المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي والحكم بإعادة جميع مقاره وأمواله وأملاكه للدولة.

تؤسس جماعة الإخوان المسلمين حزبها منتحلًا صبغة الثورة ويسمى بـ «الحرية والعدالة».. وتعلن في ذات الوقت أنها قررت - أي الجماعة - عدم خوض الانتخابات الرئاسية.

ولكن كما قلنا سابقا كانت تلك الأيام والشهور وما تلاها.. أيام فرز وشهور فرز.. كاشفات لمعاني قيم نزعم أننا نحيا بها ومن أجلها ولمعادن بشر يحيون بيننا..

لم تسعف أحدًا بأحداثها بأن يجد الوقت ليتجمل أو أن يخفي طمعه أو طموحه أو شبقه بالسلطة.. أو أن يداري تراجعه.. ضعفه وخيبته.. دمويته.. حتى وإن أراد وحاول.

"كن ثائرًا..!
كن ثائرًا.. كيف شئت.. كن ثائرًا.. بثورة لا بثأر
كن ثائرًا..ثورة مجلبة لكل عدل.. كن ثائرًا..ثورة درءًا لكل ظلم.."

17 إبريل 2011

مايو 2011.. خصخصة ثورة.. بوضع اليد!

"إننا في حاجة إلى وثيقة إعلان استقلال إنساني أولًا يسبق الدساتير والبرلمانات والرئاسة، يستعيد معنى الوطن قبل أن يؤسس للدولة.."

منذ بدأت الخطوات الإجرائية في مارس 2011.. لنزع جوهر ثورة المصريين في 25 يناير.. وتحويلها إلى فورة غضب تقبل عمليًّا بترميم ما قامت لرفضه أو تجميله فقط.. وإجهاض حقيقة كونها كثورة تسعى إلى إصلاحات جذرية في فلسفة الحياة – في مصر – قبل طبيعتها.. كانت معظم المحاولات لا تخرج عن التالي :

أولًا: شخصنة الثورة أو بالأحرى خصخصتها:

جرت محاولات متعددة من أطراف ممن كانوا «حول النظام» لا قلبه.. إلى اختزال الثورة في مسميات كمجالس لقيادة الثورة ومجالس لأمناء الثورة وائتلافات لا تنتهي لشباب الثورة.. أي قادة وأي أمناء وأي شباب..؟ لا يهم.. المهم أن تشخصن الثورة في أسماء وشخوص بعينها وبسرعة..!

دارت الماكينة الإعلامية خاصة على جانب الكتل العقائدية للماضي.. وأكثر تحديدًا قطاعات من السلفيين بمدارسهم المختلفة والإخوان وهجين جديد من الإخوان المتسلفنين أو السلفيين المتأخونين، والكل يطل باسم ما يسمونه اصطلاحًا المشروع الإسلامي، والإسلام منه براء..!

ظهرت وجوه منهم.. تتحدث عن ظلال الجنة التي رأوها في الميدان وهم يتنسمون ريح الشهادة، ونسج كل منهم حكاياته كما يظنها البعض، أو أساطيره وضلالاته .

وحدث الشيء ذاته مع من سُموا بشباب الثورة وائتلافاتها، والتي لم تخل في النزر القليل من حقيقة كون بعضهم شباب ثورة وائتلافها فعلًا، وهم مجموعة ممن عرفتهم - وتواصلوا معي قبل وأثناء وبعد الثورة - بالنشاط السياسي والرغبة في التغيير الجذري، أضيف إليهم أمم أخرى تسمى ائتلافات وشباب ثورة وثوار، ومعظمهم «ثوار ما بعد الثورة» بتعبير الصديق دكتور عمرو الشوبكي.. أستاذ العلوم السياسية.

وهؤلاء جميعًا وهم يحاولون انتشال أنفسهم من السفوح ويتطلعون لموطئ قدم في قمم سلطة جديدة أو حولها، ولو حتى بحسن نوايا بعضهم، كانوا يقومون بعلم أو بغير علم بالمشاركة في محاولة «وضع يد» تاريخي، كما الحالة في السطو على الأراضي وممتلكات الغير باسم وضع اليد، كما اصطلحنا على تسميته في مصر..

ثانيًا: تحويل الثورة إلى ثورة دفترية:

وبما أن الغرض من وضع اليد هو أن تشخصن الثورة والميدان..

وحين تشخصن الثورة والميدان (أي يُختزلانَ في شخوص بعينها).. من الممكن للسلطة أي سلطة - المجلس العسكري كان أو من يطمح في أن يأتي بعده وهم كانوا بالضرورة تنظيم الإخوان المسلمين - أن تفاوض الثورة.. ومن الممكن لتلك السلطة أن تقامر الثورة.. أن تملي على الثورة.. أن تشتري أو تصادر الثورة لتقرر باسمها.. أو ببساطة أن تقتل الثورة وتعلن وفاتها متى أرادت..

وتكون الخطوة التالية هي إصدار «نسخة دفترية» من الثورة.. تصدر هذه النسخة من لقاءات واتفاقات أو إملاءات وصفقات السلطة وهي قيادة المجلس العسكري مع من تمت شخصنة الثورة فيهم أو من رضوا

بخصخصتهـا لصالحهم من القوى السياسـية والكتـل العقائدية وائتلافات الشباب..

وتصـدر تلـك النسـخة في عناويـن صحـف أو قـرارات عـلى الأرض باسم الثورة..

ويراد أن تكون هذه النسخة الدفترية هي الثورة الحقيقية.. متعامين عن وجود نهر دافق في الميادين مازال يقاوم محاولات تحويله إلى مستنقع آسن منسحب من الحياة تاركا ثورته - والتي هي مستقبله - في يد من احتلوها احتلالًا.

ثالثًا: تحويل النهر الثوري إلى المفيض الإجرائي:

وبدلًا من الاسـتثمار في نهر الثورة الذي أنعم الله به على المصريين لنحوله إلى تيـار رئيسي يزيح - بعفويته وعنفوانه أو بقوة سريانه الفطرية - شـوائب المـاضي، أو أن نجعلـه فتيًّـا منتظمًا في سريانـه ليحمل مؤسسـات الدولة على صفحته، بدأت المحاولات الحثيثة لعرقلة سريانه..

بـدأت معاداته والتحامـل عليه بدلا من اقتفاء إرادة المصريين من خلاله، وبـدأ الادعـاء بأن الميدان قد تغـير، والادعاء كان فيه بعـض الصحة، ولكن العـذر فيـه لم يكـن مقبـولًا، فمـن تعلـل بتغـير الميـدان كان ممن عملـوا على تغييره..

فكانت الدعوة إلى أن يكون الفعل الثوري هو السياسة وليس غيرها وأن تكون بوابة السياسة هي التحزب..

وكان التنادي بأن الهدف الثوري ليس هو العدل، ولكن الهدف هو تعديل شـخوص ولاعبي اللعبة السياسية، وبهذا أصبح تعديل دولاب السلطة هو مرجعية التغيير ومصدر أهدافه ومضمار الصراع الوحيد.

وكان هـذا هـو مدخل من حاولـوا خصخصة الثـورة إلى الدفـع بحركة عموم المصريين من نهر يتحرك نحو المسـتقبل إلى الركود في مستنقع الانتظار لدورهم في مسار السياسة الإجرائي.

ودورهم المسموح به في الغالب دور المشاهد لا المشارك في صنع اختيارات المستقبل، حتى وإن شاركوا كشهود موقعين من خلال صندوق انتخابات، كشهود العقد الذين يشهدون على صحة وقائعه لصالح أطراف العقد دون أن يكونوا طرفًا فيه.

هكذا أريد للمصريين أو أريد بهم..

ولكل ما سبق تأكد لي - كما أظن أنه تبدى لكثيرين غيري - أن عموم المصريين يساقون إلى المفيض الذي ما يلبث أن يراد أن يتحول إلى مستنقع آسن هم موجودون فيه من باب التأكيد على حضورهم حركة التغيير في مجتمعهم من باب المشاهدة كما ذكرت لا المشاركة.

وكنت قد حاولت أن أذكر نفسي وكل من عاش تجربة الأيام الثمانية عشر.. وتحديدًا منذ يوم 12 فبراير 2011 أننا نجرم في حق أنفسنا إذا تصورنا أننا بصدد مجتمع متزن ونظام دولة مستقر يراد فيه تغيير وجوه القادة.

وأن بالضد الذي تعرف به الأشياء، حين قارننا ما كنا نستلهمه في أيام الثورة وما انتهى إلى نجاحها وما كنا عليه قبلها، بأن الإنصاف في حق أنفسنا وفي حق الوطن يقتضينا أن نعرف أننا في مرحلة «ما قبل الدولة» واحتياجنا القيمي هو لما «فوق الدساتير».

أي ببساطة نحن لم نعد مجتمعًا بالمعنى الطبيعي من حيث الإقرار بوحدة المصير وضرورة التعايش بين أبنائه، بل نحن جماعة من البشر نحيا معًا بضرورات الجغرافيا الواحدة أكثر منها بمنطق واستحقاقات التاريخ الواحد..

ودأبت ألح على احتياجنا إلى ما تحتاجه المجتمعات عقب ثوراتها الحقيقية على حياة ترفضها، والأهم بعد أن استعادت إنسانيتها أو استشرفتها على الأقل في تلك الثورة أنها أزالت أنظمة حكم. وما تحتاجه المجتمعات في تلك اللحظات من تاريخها هو ما يسمى «وثائق قيمية» أكثر منها «وثائق قانونية» أو «عقودًا اجتماعية». وثائق تعيد تذكيرها بإنسانيتها وضرورات واستحقاقات تلك الإنسانية في التعايش بين أبناء ذلك الوطن الواحد.

التيـــار الرئيســـي..

"التيـار المصـري الرئيسـي» هـو ميـاه نهر الوطـن التي ستحمل مؤسساته وأحزابه كالسفن المشرعة فوق صفحة النهـر ويدونـه لا نأمـل في حقيقـة مجتمع أو وطـن.. «التيار المصـري الرئيسـي» هـو ما نستطيـع مـن خلالـه أن نمأسس الحالـة الإنسانية القائدة التي شهدتهـا ميادين التحرير في مصر والتي انتصرت بها ثورتنا.."

وقـد جـاءني هـذا السـؤال من كثـير ممن شـعروا بـأن حيادنا عن المسـار الصحيح قد بدأ.. كان السـؤال البسـيط هو «الشـعوب عادة بتعمل إيه بعد قيامها بثورات ؟!»

وفي 5 مايـو 2011 أُجـري معي حـوار في جريدة المصري اليـوم، أجراه الصحفـي النابه أحمد الصاوي، وكان ضمـن هيئة تحرير المصري اليوم آنذاك قبـل أن يصبح مديرًا لتحرير جريدة الشروق الجديد حاليًا وحاولت في هذا الحـوار كما في مثله من لقاءات إعلامية أو مباشرة مع عموم المصريين مثلي أن أجيب على هذا السؤال بالقول ثم بالفعل كما سيتبدى في أحداث مايو.

وجـاء في معرض حـواري مع المصري اليوم مـا أردت أن أجيب فيه عن بعض هذا السؤال، ماذا تفعل الشعوب بعد ثورة شعبية بحق:

«نعتقد أننا في حاجة إلى وثيقة إعلان استقلال إنساني أولًا تسبق الدستور وانتخابات البرلمان والرئاسة، بل وتسبق تأسيس الدولة والنظام أيضًا، وتظل القيـم المؤسسـة لهذه الوثيقـة ثابتة مـادام التوافق عليها قائـمًا، وتمثل مرجعية

للدستور والقانون والممارسات والعقائد السياسية المتباينة،وهذه القواعد المجتمعية لا يمكن الطعن عليها، ونحن نعمل حاليًّا على وضع تلك الوثيقة الإنسانية».

«عندما كان التفكير طبقيًّا وطائفيًّا وفئويًّا انسحب الناس من الوطن وتحصنوا بالمسجد والكنيسة والبيزنس والتعالي المهني والوظيفي، لكن في ميدان التحرير عاد هؤلاء وانسحبوا من هذه الروافد وعادوا إلى التيار الرئيسي، وكانوا بمثابة الكتلة الأولى من هذا التيار الرئيسي الذي أزاح حجر عثرة 30 سنة في 18 يومًا».

«انتهينا من مرحلة الهدم إلى مرحلة التطهير، وأدوات التطهير تختلف، وبها قدر عال من «البناء» أكثر من الهدم. وتطهير مؤسسات الدولة هذا أمر مستمر لكن الأساس فيه هو أنني أعمل على بناء مؤسسات جديدة وسريعة، ولابد أن تنتهي حالة السيولة وفي حالة الإبقاء على حالة السيولة فترة أطول يعتبر ذلك هو الخطر الأكثر مداهمة لنا؛ لأن حالة السيولة مخاطرها موجودة».

«إسقاط النظم في الثورات ضرورة، ولكنها ليست كافية، فالفعل لا يأتي بالمقصود إلا إذا جاء بضرورته وكفايته، وضرورة الثورات تأتي في إسقاط النظم السابقة، وكفايتها في بناء نظام جديد على خلفية المرجعية الفكرية، التي أتت بفكرة إسقاط النظام لأنه لا يحقق كذا وكذا، وأتت بالنظام الجديد لتحقيق العدل والكرامة لكل المصريين، كما يتوافق عليهما هذا المجتمع».

التيار الرئيسي العام هو ما ينشأ بالضرورة قبل الدولة، وهو ما يضع ملامح الدستور أو قواعد التعايش لهذا المجتمع لأن الدستور في النهاية هو التجلي السياسي لطبيعة التعايش التي يريدها هذا المجتمع».

«الأجدى الآن (مايو 2011) هو تشكيل مجلس رئاسي مدني لإدارة شئون البلاد». كانت تلك بعض النقاط الواردة في معرض الإجابة عن السؤال الذي أظنه ما زال كثير من إجابته مراوغًا حتى لحظتنا هذه، التي نحاول أن يكون هذا الكتاب هو مساهمة في الإجابة عنها. وحاولت التأكيد

على استحقاقات معنى الإنسانية وهي ذات الاستحقاقات الواجبة الآن وغدًا وفي كل وقت يراد فيه أن نبقى منتصرين لإنسانيتنا بمعنى ألَّا نعود إلى سابق عهد، متنازلين عن حريتنا طوعًا أو كرهًا، قابلين بالظلم متكيفين معه، راضين بفقدان الكرامة.

وكتبت ذلك في أيام مايو الأولى بعض الأسس التي رأيت أن تبنى عليها الوثيقة القيمية أو وثيقة إعلان الاستقلال الإنساني المصرية وهي ليست للمصريين ولكنها للعالم بأسره، والتي تعد أول فعل تقوم به الشعوب عمليًّا عقب ثوراتها الحقيقية، هي إعلاننا لأنفسنا والعالم بأننا استعدنا إنسانيتنا، بل وأصبحنا حماة مسئولين عن قيم الحرية والعدل والكرامة التي استعدناها ليس فقط لوطننا، بل للعالم.

كانت تلك الوثيقة جزءًا من الإجابة العملية عن السؤال المراوغ.. عن الفعل الواجب عقب الثورات..

وهي الوثيقة التي أصدرت في يوم الجمعة 20 مايو 2011 في حديقة الأزهر، وشهد إصدارها رموز مصرية في الفكر والثقافة والفن والأعمال والأهم شهدتها قطاعات من عموم المصريين أصحاب 25 يناير، وكان لسان حال الوثيقة يقول إنه:

«لن يوجد مشروع قومي في أي دولة إلا بوجود تيار رئيسي يحمل ملامح الإقرار بوحدة المصير والهدف، ولكي نتعاون في هذا المشروع لابد أن يكون هناك «تفاهم» يسبق «التحاور» و«التعاون».

«نحتاج إلى الوعي باحتياجاتنا أولًا ومعرفة كيف نحيا داخل جماعة ثانيًا، أي تعلم كيف نحيا كأصحاب مصير واحد، لا تفرقنا «الأوطان البديلة» التي صنعناها لأنفسنا، سواء كانت مصالح أو جماعات أو مسجدًا أو كنيسة».

أصبحت فكرة «المصير الواحد» هي الأكثر إلحاحًا، وأصبح واجبًا وضع وثيقة «ما قبل الدولة وما فوق الدستور»، وهي عقد إنساني يؤكد أن حالة ميادين التحرير خلال الثورة هي المعيار والقياس الذي يجب تأكيده في ثلاث

كلمات هي «إنسان.. حر.. مصري»؛ لأن الحرية هي التي تؤكد أهلية الشعب للحياة.

وأوضحت أن الأسس الضرورية الآن هي الحرية والعدل والكرامة لكل مصري، وتساوي مرجعية الكفاءة والأهلية عند اختيار القيادات سواء في المؤسسات الحكومية أو الجامعات أو الصحف ووسائل الإعلام، ورفض حالات التحنيط التي كانت موجودة قبل الثورة وأغلقت أبواب الأمل في وجه أجيال بعدها. يجب أن نصر على عدم إنتاج الاستبداد في أي موقع مرة أخرى.

- وكذلك أن بناء اقتصاد قوى يحتاج إلى إدارة عجلة الإنتاج، والإصرار على إزالة الفساد، والدفع بالكفاءات، وإدارة الأمن الذي يدعم تنفيذ القانون الذي يعتمد على وعي الشرطة قبل عصاها، وأن يكون هناك دور للسياسة الخارجية في جلب اتفاقيات اقتصادية، وإتاحة شفافية حقيقية، ويجب أيضًا أن تقوم فلسفة القوانين الاقتصادية على منح الأمان لمن يستثمر أمواله، دون أن نهمل مراقبة الأداء.
- إننا لم نكن مجتمعًا يعيش حالة استبداد وفساد فقط ولكن أيضًا حالة انتزاع الإنسانية والتنازل عن الحق في العدل والحرية والكرامة، وقدرة المصريين على الاحتفاظ بالحرية والعدالة والكرامة تأتي قبل الحصول على رغيف الخبز.
- التفكير قبل الثورة قام على أساس فكرة «التعليم للتوظيف»، وهي فكرة انتهى زمنها، فالتعليم الآن يهتم بخلق إنسان جيد يملك رؤية وحكمًا على الأمور وهذا يخلق له مجال عمل جيدًا؛ لأن التعليم ليس مجرد تجميع معرفة ومعلومات ومع وجود مدرس يفتقد للرؤية ومنفصل عن العصر ومناهج تحتاج إلى تغييرها من جذورها، لابد أن يصبح لدينا في النهاية متعلم لا يصلح! إذن علينا وضع رؤية لتأهيل المعلم والمنهج والمدرسة بما يقدم لنا في النهاية متعلمًا جيدًا.

- يجب أن نتفق أولًا كيف نختلف وكيف ندير هذا الاختلاف، وأن يدرك كل فرد أنه طرف في مجتمع يضع فيه أحلامه ومستقبله، ويشارك في صنعه من خلال الحوار البناء الذي يذيب كل التصنيفات.
- إذا كان التعليم في مدرسة ما في حي ما غير مُرضٍ فطالما بقي حل المجتمع الأهلي ليس بإصلاح المدرسة، ولكن بإقامة أفضل مركز للدروس الخصوصية، وبالتالي فنحن نكرس مجتمع الفساد.
- نسعى لخلق مجتمع قادر على فهم قيمة التنوع، وإن كان ذلك لا ينفي الأحزاب، أو الجمعيات، وما ندعو إليه هو إيجاد مياه النهر التي تطفو عليها كل سفن مؤسسات الوطن، وإذا لم توجد مياه التيار الرئيسي فستكون السفينة في حالة خراب، وكأنها ملقاة على البر فقط كي يراها الناس.
- مع التسليم باحتياجنا الآن لمناقشة قواعد إدارة دولة وخلق واقع دستوري فنحن في الحقيقة أحوج إلى التوافق على ما ينشئ دولة ويعطي للدستور قيمته.
- إن إحياءنا «التيار المصري الرئيسي» هو مانستطيع من خلاله أن نؤسس الحالة الإنسانية القائدة التي شهدتها ميادين التحرير في مصر، والتي انتصرت بها ثورتنا».

كان معنى الوثيقة أن المصريين حين أرادوا.. تحاوروا وقرروا.. وحين قرروا قادوا نحو ما أرادوه فحققوه..!

كانت تلك هي معادلة الثورة، والتي خلقت التيار الرئيسي واقعًا بشريًّا معيشًا وإن كان غير مثالي كما أراد البعض له أن يفترض..

فكمال التيار الرئيسي لأي أمة أنه يعبر بصدق عن تناقضات تلك الأمة التي تقع في حيز قيمي مقبول يسمح بأن يخلق قاعدة تعايش منتجة وقابلة للترقي.

"وكمال التيار الرئيسي في اختلاف عناصره وتكاملها بهذا الاختلاف وليس لكونه لونًا واحدًا أو اسمًا واحدًا. فهو كالضوء الأبيض لا يكون إلا بعناصر الطيف الملون بداخله ومن امتزاج ألوان الطيف وتناغمها تنشأ الوحدة اللونية والأثر.."

ولذلك حاول الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية أن يقدم ما أملاه التحرير علينا من قيم منشئة لأي حوار وطني بحق ومؤطرة لأي فعل وطني منجز بحق.

فنحن كنا حينها ولم نزل على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب النظر في المستقبل وبنائه، فكيف لنا أن نتحاور بشأن المستقبل دون أن نتفق على القيم الأساسية التي لا يمكن أن يكون هناك مجتمع بدونها.

لم نكن حينها في دولة بالمعنى الحقيقي لها.. ولم نزل..

وإن لم تغب عنا الدولة بالمعنى القانوني، فالدولة بمعنى مرجعية أبنائها ومصدر رعايتهم لم تزل غائبة..!

ولم نكن حينها ولم نزل نحتاج إلى وثائق قانونية مكتوبة كالدساتير والقوانين، فنحن لم نعدم أيًا منها...

كنا ولم نزل نحتاج إلى تذكير بالقيم المؤسسة لتلك الدساتير والقوانين. كنا ولم نزل من حيث الوعي والالتزام والممارسة في حاجة إلى وثائق ما قبل الدولة وما فوق الدستور.

وكما أشرت أعلنت الوثيقة في يوم 20 مايو 2011 وكان إطار إصدارها هو دعوة لإحياء التيار الرئيسي المصري الجامع لكل مختلف، والمؤطر لكل اختلاف نحو حالة مصرية ألهمنا إياها التحرير في أيامه الثمانية عشر وهي أن كلًّا منا «إنسان.. حر.. مصري» قبل وبعد أن يكون أي شيء آخر، وبغيرها نكون في جغرافيا وطن لا في وطن، وفي شبه دولة أو لا دولة.

وكانت تلك هي الوثيقة كما جاء نصها:

الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية..

" إن أهلية الشعوب في حريتها.

إن الأفراد الأحرار يصنعون الشعب الحر.

الشعب الحر هو المؤهل أن يحكم، والشعب غير الحر هو المؤهل أن يستعبد، والاختيار لنا وقد اخترنا أن نحكم مقدراتنا وألا نُستعبد بعد اليوم... نعلن أن كلًّا منا:

إنسان حر مصري أحيا بالعدل وللعدل.

إنسان حر مصري أحيا بالكرامة وللكرامة.

إنسان حر مصري أحيا لينهض بمصر كي تنهض بي.

إنسان حر مصري أرفض استبداد الأقلية بالأغلبية أو الأغلبية بالأقلية.

إنسان حر مصري أرى أن الأكثر أهلية لا بد أن يتقدم الصفوف بغض النظر عن الدين أو الجنس أو السن.

إنسان حر مصري أعتقد أن كل إنسان حر مصري شريكي في المصير والوطن ولنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات أمام هذا المصير وهذا الوطن.

إنسان حر مصري أرى أن مصريتي تجمع عناصر هويتي وهي مناط مكانتي ومسئوليتي في المنطقة والعالم.

إنسان حر مصري أعتقد بالوحدة القائمة على التنوع، والناضجة بالحوار، والقوية بالاختلاف.

إنسان حر مصري أعتقد بأهمية العمل المؤسسي، أداة للتعبير عن التعدد المثري لوحدتنا ويرفض التعصب بديلًا عما في هذا العقد من قيم إنسانية جامعة.

إنسان حر مصري أعتقد أني لا أستطيع أن أحيا منفردًا، بل أنا أحيا في مجتمع فيه ماضِيَّ الذي أفتخر به وحاضري الذي أصنعه ومستقبلي الذي أعمل له.

إنسان حر مصري يعتقد أنه لن يكون آمنًا في نفسه، محققًا لذاته وطموحه، إلا بقيام مجتمع مزدهر، متلاحم ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.. "

وفي الشهر نفسه وفي زاوية أخرى من الواقع المصري السائل.. بدأت أحداث عنف يوم 7 مايو بين مواطنين مسلمين ومسيحيين بسبب شائعة اختطاف فتاة وحبسها داخل إحدى الكنائس وأدت تلك الاشتباكات إلى مقتل 50 شخصًا وإصابة 200.

وبدا أن البعض مصرٌّ على الطائفية كمنطلق تعايش، وكان معظم هؤلاء من منتسبي الثورة أو «ثوار ما بعد الثورة» وكانوا يقينًا يعدمون روحها. بل والأدهي أنهم لا يؤمنون بفكرة الوطن الواحد أو الوطن على إطلاقها، وهذا ما تبدى على مدار شهور تلت كانوا هم - بالفعل والقول - مصدرًا لصدام مجتمعي وشق لروح الوطن قبل صفه. فعلوا ذلك وهم يهرولون للسلطة.. والأدهى أنهم فعلوه وهم في السلطة، وما زالوا يفعلونه..!

يأتي يونيو ويمضي بنفس وتيرة ما سبقه، فماكينة نزح نهر الثورة لحشره في ماسورة الإجراءات الضيقة تعمل بدأب من كل أطراف الماضي، وتكتمل تروسها بالمزيد من الأحزاب التي تنشأ.

ولا يمكن أن نغفل على رأسها إعلان تأسيس حزب «الحرية والعدالة» ذراعًا سياسيًّا لتنظيم الإخوان المسلمين.. ومحمد مرسي رئيسًا له. ويكون في إنشاء الحزب ومن مثله معينًا على إضفاء قدر من القانونية على عملية شخصنة وخصخصة الثورة والميدان..

وهي تلك العملية التي - رغم كل الدأب والإصرار - قد فشلت تمامًا..

يوليو 2011.. لا داعي للمجاملة أكثر من ذلك

"جاءت جمعة 29 يوليو لترسم بوضوح لا يقبل اللبس الخط الأول ليس في إجهاد الثورة أو إجهاضها.. ولكن في شق المجتمع المصري.. كان أشبه بخط بالطباشير سار على النقاط التي حددتها دعاوى استقطاب استفتاء 19 مارس..!"

يأتي شهر يوليو محملًا بأحداثه، وكأن المصريين موعودون بأن يكون يوليو هو أكثر شهورهم زخمًا، قياسًا على سنين لم تهدأ فيها النفوس يومًا.

يبدأ الشهر بثلاثة انفجارات متتالية لأنبوب الغاز المصري نحو إسرائيل والأردن أيام 4 و10 و12 يوليو، وتطل التكهنات على توظيف سياسي للخلل الأمني في سيناء.

توظيف سياسي يقصد به إرهاق السلطة وإثبات ضعفها أو تواطئها. وإن بقيت تكهنات، ولكن بمنطقية ربط الخلل الأمني في سيناء بأصحاب المصلحة في إرهاق المجلس العسكري وإضعافه أو إثبات امتلاك أوراق جيدة على موائد القمار السياسي، ترمي التكهنات بأن اليمين الديني وفي قلبه تنظيم الإخوان المسلمين هو المستفيد من ذلك.

وبمعايير البراجماتية ولغة مصالح السياسة، التي تتراجع فيها القيم وتصبح ضربًا من المثالية الخائبة.. فعل اليمين الديني ما يلزم فعله لضمان قوة موقفهم التفاوضي في صفقات تدور عن انتقال السلطة في حينها...

ويأتي يوم 8 يوليو، يبدأ اعتصام مفتوح بميدان التحرير اعتراضًا على تباطؤ المجلس العسكري في إجراء إصلاحات في البلاد وتحقيق مطالب الثورة.

وهنا يظهر التباين بين ميدان يناير وميدان يوليو.. وتبدو أول ملامح لأزمة حقيقية بدأت تلم بالميدان الرمز ومن ثم بالثورة ذاتها، بدا الميدان في أول يوليو والثورة معه مأزومين بين أزمة إدارة وأزمة إرادة كما أسميتها حينها.

وفرضت المقارنة نفسها بين ميدان يناير وميدان يوليو، لتكون بدايات لتشخيص ما ألمَّ بمصر قبل ثورتها من أمراض، تبدو أعراضها أول ما تبدو على رمز الثورة وهو الميدان وكانت تلك هي الأعراض كما رصدتها في حينها.. كما يلي:

من ميدان يناير إلى ميدان يوليو..
ميدان التحرير.. أزمة الإدارة وأزمة الإرادة..

«الميدان واحد اسمه التحرير كان وسيظل، والدعوة واحدة اسمها مليونية كانت وستظل..

ولكن المشهد ليس واحدًا والواقع ليس واحدًا بين الميدان والدعوة بين 28 يناير وحتى 11 فبراير ومشهد وواقع 8 يوليو . الميدان والدعوة هما مرآة واقعنا وفيها نقرأ شهورنا الست الماضية ونستشرف شهورنا بل سنيننا القادمة . والفارق بين ميدان يناير ويوليو ودعوة يناير ويوليو هو الفارق بين ماضي مصر ومستقبلها، بين روح وعقل من أقر الماضي واستقر فيه وبه وبين من استشرف المستقبل واستجلب بوادره. وسيبقى هذا الفارق مراوغًا مراوحًا بين الضيق والسعة بقدر المراوغة والمراوحة بين الماضي والمستقبل وتقدم إرادة أيهما على الآخر.

«ميدان تحرير يناير»

ميدان تحرير يناير مشهده هادئ رغم صخبه.. واع.. حكيم.. غير قابل للاختراق أو التبديد.. هو مشهد عموم المصريين وتيار هذا المجتمع الرئيسي. دعوات الالتحام من أجل الحرية والعدل والمستقبل. كتلة مصرية متناغمة رغم الاختلاف.. مترابطة برباط الوطن.. حاملة لهذا الوطن..

أرادت وقررت وقادت.. شارع سابق لنخبته التقليدية المقرة والمستقرة في روح الماضي وعقله.. تيار رئيسي مصري قاطع في قراره بأنه صاحب الحل والعقد والإرادة.

ميدان تحرير يناير.. مؤسسة عسكرية تتطهر بماء الوطن وتنحاز لإرادة عموم المصريين غير عابئة بمجمل نخبته الزائغة الباهتة غير المعبرة إلا عن نفسها، مؤسسة عسكرية تفهم من السياسة الانحياز للإرادة الشعبية إن صدقت وتبدت وفهمت تأصيل وإنشاء تلك الحقائق السياسية ولا تفهم من السياسة (حتى حينها) ترتيب الأوراق وإخراج المشاهد السياسية والتمثيل النوعي المتوهم، مؤسسة عسكرية كسرت حاجز زمنها في لحظتها فانتمت لعقل وروح من استشرف المستقبل وجاء بأولى بوادره.

ميدان تحرير يناير شعب يريد ومؤسسة عسكرية تستشرف تلك الإرادة بلهفة وتقتفيها بصدق وتمتثل لها بإخلاص، بالشعب الذي أراد وبالجيش الذي امتثل إدارة لتلك الإرادة فحماها وقام عليها، تقدمت إرادة المستقبل من ميدان يناير ودعوة يناير. وتراجعت إرادة الماضي في ميدان يناير، فسياسيو الماضي ومثقفو الماضي وإداريو الماضي وإعلاميو الماضي نظامه ومعارضته تاهوا وضحلوا وسحقوا في مشهد الحقيقة والمستقبل (إلا من صدق نفسه بحقيقة مساهمته).

ولكن كانت هناك حقيقة أخرى في ميدان يناير وهي أن أصحاب المستقبل شعبًا وجيشًا كانوا حديثي عهد بإرادة وحديثي عهد بإدارة. فلا عموم شعبنا تمرس على بلورة إرادته وإنفاذها ولا سبق أن فعلها واقعًا إلا في أيام يناير ولا جيشنا تمرس أو وجب له أن يقوم على إدارة شئون وطن. ومن تلك الحقيقة نبت مشهد ميدان تحرير 8 يوليو.

«ميدان تحرير يوليو»

ميدان تحرير يوليو مشهد صخب، نخبة ماض فعلت ما لا تتقن غيره.. زاحمت بالمناكب على صدارة مشهد.. تدفع أصحاب مشهد يناير خارج

الميدان بدعوى أن دورهم انتهى (كله بلسان الحال وليس بلسان المقال).. عموم المصريين، من صنعوا مشهد يناير وأقاموا رأس جسر المستقبل فيه بوضوح قرارهم وإرادتهم، تزاحم على وعيهم الغض نخبة الماضي (سياسية وإعلامية وإدارية) بالتدليس وادعاء الحكمة والوصاية.

ترويع فكري باختلاق قضايا خلافية أسوأ ما فيها ليس أنها خلافية ولكن لأنهم ليسوا أهل اختلاف ولكنهم أهل خلاف، مولوتوف سياسي لحرق وعي الناس وأعصابهم وتأجيج مشاعرهم والانتهاء بهم إلى موقع المضطرب غير القادر على الفرز أو الاختيار أو القرار، نخبة ماضٍ مأزومة وأزمتها «أزمة الأهلية» فهي فاقدة لأهلية تمثيل مجتمعها بفقدان أحقيتها في ذلك بمجتمع لا يعتد بها ولم يوكلها في تمثيله وفاقدة لكفاءتها بما طالها من تصحر كفاءة من قلة ممارسة دورها أو غياب جديتها في القيام عليه.

ميدان تحرير يوليو مؤسسة عسكرية تعود إلى أصل تكوينها، وهو بيروقراطية الانضباط وجموده قبل إدارة الاحتياج ومرونته، مؤسسة عسكرية تنطلق بصدق من صك شرعية إدارة شئون البلاد وفقًا لاستفتاء مارس الماضي، مع تجاهل حقيقة واحدة أن صك شرعية الإدارة يأتي معها رشد الإدارة شرطًا وإلا سقطت شرعية الإدارة من تلقاء نفسها. ومعيار الرشد في الإدارة ما هو إلا قدر تحقيق ما صدق من إرادة الشعب، كله أو معظمه.

مشهد ميدان يوليو فيه تغافل وتعال عن تلك الحقيقة، فيه نكوص إلى الماضي، فيه اختزال لعلاقة التوكيل بالإدارة إلى لحظة إصداره والتعامي عن استحقاقات الوكالة. فيه ركون إلى الاستشهاد بركام مشهد الماضي على أنه قاعدة بناء المستقبل، فالاستعانة برموز الماضي قائمة بل وتوليها أمر المستقبل مستمرة كقاعدة. الحرص على اقتفاء إرادة تيار المصريين الرئيسي ونخبته المرنة صار طرحًا إعلاميًّا يحتج به في صيغة نتيجة الاستفتاء أكثر من الشعور بضرورة اقتفائه لضمان إخلاص المواقف.

حديثو العهد بالإدارة سقطوا أسرى «أدوات» الإدارة وغاب عنهم «عهد» الإدارة الذي أتى بهم وأهدافه، فإن سئلوا عن تقصير في تحقيق ملمح عدل احتجوا بالالتزام بالقانون، وإن تململ الناس من حضور لين في موقع الشدة أو شدة في موقع اللين كان الرد هو بيروقراطية الانضباط المؤسسي.. وإن غاب منطقهم في تسيير أمر ما أشهر في الأوجه سلاح شرعية الاستفتاء التي أتت بهم وكأنها أتت بهم للتسيد على إرادة الناس وليس لخدمتهم.

وإمعانًا في حسن النوايا من طرفنا نرد هذا كله إلى حداثة العهد بالإدارة وهو مايعذر صاحبه إن أقَرَّ به وحاول جبر نقصه. وتلك المشكلة على عمقها، والتي أسميها «أزمة الإدارة» هي الأقل خطورة في مشهد تحرير يوليو.

المشكلة الأشد في ميدان تحرير يوليو هي حداثة العهد بالإرادة، والتي تودي بجموع المصريين تدريجيًّا إلى حال المشاهدة بعد المشاركة، فهم - وهم يتساقط عليهم المولوتوف السياسي من هذا السياسي المهرول أو ذاك أو من هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك - يبدد وعيهم الغض ويسقطون أسرى شلل الفرز والقرار.

وقيل علمًا: إن فقدان القدرة على الاختيار والقرار تورث الشك والتوتر والوحشة والحزن لدى الأفراد والأخطر أنها تخلق القلق والعدوانية في المجتمع وتقوض فرص السلام الاجتماعي، فالشاهد أن تيار المصريين الرئيسي حين يتعالى على دوره في أن يجتمع ويرفع رايته وإرادته في وجه من ينصب نفسه وصيًّا عليه دون وجه حق أو من يدير أمره على غير تفاصيل إرادته يؤسس لما أسميه «أزمة الإرادة» ويحيا مأزومًا بها.

أخطر ما في مشهد يوليو ليس أن معظم قوى الماضي تفعل ما تتقنه في اتساق مع نفسها، بل إن أفضل وأوجب ما أتي به المصريون من قاعدة حياة لمستقبلهم وهي «الشعب يريد»، والتي توجب تحديد جسد هذا الشعب الذي يريد «التيار الرئيسي للمصريين» وبلورة إرادتهم «مايتوافق عليه هذا التيار من أهداف رغم الإقرار باختلاف المنطلقات» يتركه عموم المصريين في

انتظار مخلص لم يأت في الماضي ولن يأتي في المستقبل، الأخطر في مشهد يوليو هو «أزمة الإرادة».

ميدان تحرير يناير حضرت فيه «أزمة الإدارة» و«أزمة الأهلية» وغابت «أزمة الإرادة» فكان المستقبل، ميدان تحرير يوليو لم تراوحه أزمتا الإدارة والأهلية (و هما قدر مصر حتى حين) ولكن تطل برأسها ملامح أزمة الإرادة وبها قد نستشرف الماضي من جديد.. استبدادًا وتيهًا.

يا كُلًّا منا.. يا كل من حلم لمصر بمستقبلها وأتى ببوادره في ميدان تحرير يناير..

أنت المخلص وأنت المستقبل، أنت من يمنح الشرعية ويمنعها، أنت من يمنح صك الإدارة والوطنية ووكالة التمثيل لمن يمثلك.

تجمع.. .التئم.. التحم.. في ميدان تحرير لا ينقطع ولا يتغير مع الزمن اسمه تيارك الرئيسي الذي يمثل اتفاقك على مستقبلك، اترك الزاعقين والصاخبين والخائفين والمهرولين والباحثين عن أدوار، أوجد ميدان تحريرك الدائم في تيارك الرئيسي الذي يقرر ويحاسب ويفرز على ضفتيه كل من لا يعبر عنك من المأزومين في أهليتهم وإدارتهم، تنادي إلى ميدان تحريرك الذي يضمك وكل من مثلك، كل إنسان.. حر.. مصري.

تيارك الرئيسي هو ميدان تحريرك الذي بداخلك، فيه إصرارك على عدلك وحريتك وكرامتك، فيه إصرارك على أنك غير قاصر لتنتظر من يعبر عن إرادتك أو يمثلها رغمًا عنك أو يتحدث بصوتك بغير ما أمليته عليه، فيه كل حكمة استشراف المستقبل وعقلية المستقبل التي تجعلك أكثر أهلية أن تقوم على أمر مستقبلك ممن يدعي حكمة الماضي وهي في حقيقتها شيخوخة الماضي وقصوره وفساده..

الصراع القادم ضد الفساد في مصر، والذي يرجى فيه كل أمل لهذا الوطن هو بالإسراع بالرشد في كيفية بلورة إرادة شعبية مصرية نابعة من تيار رئيسي مصري يحكم مصر من مدخل الإرادة «الحكم إرادة»، وهذا الرشد هو

الكفيل بترشيد الموكل إليهم إدارة أمور بلادنا والذين يتوجب أن يفرزهم ذلك التيار الرئيسي في القريب أو من غيرهم «الحكم إدارة».

الثورة في خطر شديد حتى وإن حضر في ميدان التحرير ملايين المصريين المأزومين في إراداتهم، حاملين روح مصر، الماضي وعقله، مواءمات الماضي من أجل الاستقرار، غياب الخيال، تصدر المشهد لنخب باهتة مدعية وتراجع لأهل كفاءة ترفعًا أو فقدانًا لثقة في نفس..

والثورة ومصر في أمن شديد حتى وإن غاب كل المصريين عن ميدان التحرير، مادامت روح المستقبل وعقله حاضرين - الروح الوثابة نحو الحرية، المتطلعة لتقدم أهل الكفاءة وتجنيب الباهت والمدعي حتى وإن كان صاخبًا مزاحمًا، المتذكرة في كل وقت أن التحدي في أن يعرف كل منا ماذا يريد ونعرف كمجتمع كيف نبلور إرادة مجتمعية متوافقة وكيف نتنادي في جسد تيار رئيسي يحملنا على صفحته لنعلو على اختلافاتنا ونصل إلى مستقبلنا الذي نصنع اختياراته ولا تصنع لنا.

ببساطة الثورة في خطر إذا حضر جسدها في ميدان التحرير ولو كل يوم وحضر معه عقل الماضي وأزمة إرادته.. والثورة ومصر على موعد مع أفضل مستقبل لنا إذا حضر عقلها وخيالها وروح إرادتها حتى وإن غاب الجسد عن ميدان التحرير.

فليكن وجودنا في ميدان تحرير يوليو تذكرة لرفضنا «لأزمة الإرادة» لدى السلطة الحاكمة والمنفذة.. تذكرة لرفضنا «لأزمة الأهلية» لدى نخبة الماضي ومجتمع الماضي وتذكرة لأنفسنا برفضنا «لأزمة الإرادة» لدينا.

وليكن عهدُنا من الآن أن نزيل تلك الأزمات.. ليس بوجودنا في ميدان التحرير ولكن بوجود ميدان التحرير فينا».



لم يكن شهر يوليو هو الشهر الذي بدأت فيه أزمة ثورة 25 يناير ولكنه كان الشهر الذي أشاحت فيه تلك الأزمة عن وجهها. وكانت ملامحها تتبدى في ممارسات أطراف ثلاث لا رابع لها.. من أزماتهم تنشأ الأزمة...

كان ظاهر أزمة المجلس العسكري في يوليو 2011.. أنــها أزمــة إدارة...

أي حداثة عهده بإدارة شئون البلاد.. وذلك كان جوهرها وإن لم يكن كل أزمته.

حقيقة أزمة المجلس العسكري وهم حديثو العهد بالإدارة سقطوا أسرى «أدوات» الإدارة وغاب عنهم «عهد» الإدارة الذي أتى بهم وأهدافه.. فإن سئلوا عن تقصير في تحقيق ملمح عدل احتجوا بالالتزام بالقانون.. وإن تململ الناس من حضور لين في موقع الشدة أو الشدة في موقع اللين كان الرد هو بيروقراطية الانضباط المؤسسي.. وإن غاب منطقهم في تسيير أمر ما أشهر في الأوجه سلاح شرعية الاستفتاء التي أتت بهم وكأنها أتت بهم للتسيد على إرادة الناس وليس لخدمتها.

أي أن حقيقة الأزمة هي الميل إلى بيروقراطية الانضباط وجموده قبل إدارة الاحتياج ومرونته، ثم التوهم بأن صك شرعية إدارة شئون البلاد وفقًا لاستفتاء مارس كان وكالة غير مشروطة، وتجاهل حقيقة أن صك شرعية الإدارة يأتي معها رشد الإدارة شرطًا وإلا سقطت شرعية الإدارة من تلقاء نفسها. ومعيار الرشد في الإدارة ما هو إلا قدر تحقيق ما صدق من إرادة الشعب كله أو معظمه.

وكان ظاهر أزمة النخبة السياسية حينها.. أنها أزمة أهلية..

وهي ليست فقط انعدام الكفاءة في القيام على شأن إدارة دولة،ولكن كان حقيقتها هو أنها نخبة ماض.. لا تعرف من شئون الحكم إلا الطموح للسلطة.

نخبة كل أدواتها في اقتفاء السلطة هي المشاكسة السياسية وخلق وإحراج الخصوم، لم تقدم يومًا أطروحة للتعامل مع واقع إدارة دولة، ولم تبن كوادرها إلا على أساس تصدير القلق السياسي للخصوم واكتساب نقاط بإحراجه.

وكان ظاهر أزمة عموم المصريين.. أنها أزمة إرادة...

وهـو كونهـم حديثي عهد بـإرادة، يسـتثقلون القرار والاختيـار والقيادة بأنفسهم كل حسب وعيه نحو مستقبلهم وما يريدون له ومنه.

ذلـك كان ظاهـر الأزمـات، والتـي خلقت أزمـة الانتقال الكـبرى التي نعانيها حتى لحظة كتابة هذه السطور...

أما في باطن الأزمات فكانت - كما أشرنا قبلًا - صفقات المقامرة السياسية بين بعض السـلطة وبين القوى السياسـية والكتل العقائدية إخوانًا وسلفيين وغيرهم هي الأكبر أثرًا في خلق الأزمات...

فتلـك الأطـراف تحركـت بيقين أن ثمار السـلطة حان قطافهـا، وكان كل تحركاتهم - المعلن منها والخفي - عماده هو رسـم خريطة اقتسام سلطة مصر بل وضمان الشروط التي تضمن استدامة سلطة كل طرف فيما ينوي اقتطاعه لنفسه...

فكانت العقلية المهيمنة على محادثاتهم هي عقلية المماليك بامتياز، الشـعب صاحـب الأرض غائب عن معادلة السـلطة فيها بالكليـة، ووزن التفاوض وفـرص الاغتنـام تقاس وتمـرر وفقًا لقـدرة كل طرف على امتـلاك أو ادعاء امتلاك أدوات الغلبة على الطرف الآخر...

وكان عـلى رأس تلك الأدوات المسـتحدثة، الميدان ذاته، وحركة الجموع فيه وأملهم في مستقبلهم...

ومنـذ تلـك اللحظة صـار التحريـر ميدانـين، ميدانًـا وطنيًّـا يخص أهل المستقبل يرسمون على نقاء صفحته طموحاتهم نحو العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسـانية، وميدانًا سياسيًّا يخص أهل الماضي يغتصبون

نقـاء صفحتـه وإطـاره الأخلاقي لتمريـر الضغوط السياسـية عـلى بعضهم البعض بغرض اقتسام السلطة.

كان الميـدان حتى ذلـك التاريخ يصعب الفرز فيه بـين أهل الماضي وأهل المسـتقبل، ولكـن مـا لبـث أن زادت وقاحـة المـاضي حـين بدأ يحـاول طرد المستقبل من ميدانه، ولم يكن الأمر شرًّا فالفرز كان واجبًا حتى تعرف الثورة ذاتها وتعرف عدوها، تعرف من لها ومن عليها، حتى وإن بدا أن كليهما خرج من رحمها...

مـن واقـع الميدان المركب وأطرافـه المأزومة، يحدث تغيـير وزاري في 17 يوليـو وتتحرك مسـيرة لـوزارة الدفاع يـوم 23 يوليو - وهـي رمز الشرعية الأولى للحكـم العسـكري في مصر منذ عـام 1952م - للتأكيد على طلبات التحرير 8 يوليو الذي جمع الماضي والمسـتقبل في مـرة من المرات القليلة التي بات التحرير فيها ميدان الوطن وليس ميدان السياسة منذ ذلك الحين.

وتأتي جمعة 29 يوليو، والتي اصطلح على تسـميتها جمعة «قندهار» - ولم لا - فلأول مرة تظهر في سـماء التحرير أعلام تنظيم القاعدة السوداء ولأول مرة تكتشـف أو تفصح الكتل العقائديـة لليمين الديني عن تصوراتها لفكرة الثورة بأنها لحظة تمكينها والتي سميت افتراءً تمكين الشريعة..

جاءت جمعة 29 يوليو لترسـم بوضـوح لا يقبل اللبس الخط الأول ليس في إجهـاد الثـورة أو إجهاضهـا، ولكن في شـق المجتمع المصري، كان أشـبه بخط بالطباشـير سار على النقاط التي حددتها دعاوى استقطاب استفتاء 19 مارس..

وهـو الخـط الذي جعـل المجتمع إمـا مؤمنين وهـم أتباع اليمـين الديني ودعاتـه، وإما كفارًا وهم بقية المجتمع المـصري، وعموم المصريين أصحاب حدث الثورة...

وكان ميدان 29 يوليو كاشفًا بأكثر من اللازم لحالة النشوة بالقوة والمغالبة - والتي في اعتقادي أورثتها أحاديث الغرف المغلقة والدعوات الفردية التي

كان المجلس العسكري يلتقي فيها مع رموز اليمين الديني والكتل العقائدية الساعية لاحتكار الإسلام والوطن.

لقاءات الغرف المغلقة التي لم تخل من إيحاءات أو مواقف.. فسرها أقطاب اليمين الديني حديثو العهد بالسلطة والسياسة بأنها نصرة الدين.. بل ودخول الإسلام مصر كما وصف بعضهم..

وقد سمعت هذا بنفسي من بعض تلك الرموز - والكل له احترامه عندي فيما يظن ويعتقد - بأن المجلس العسكري يصلون بانتظام وبهم حفظة قرآن.. «الله أكبر» إذا ذهب الطاغوت وأسلم أهل السلطة..!

وتبدأ المقاربات السطحية في نفوسهم عن قولهم: ما أشبه أيامنا تلك بفتح مكة.. وتساق قواعدهم وأتباعهم إلى الميادين تأمينًا للأرض التي فتحها الإسلام حديثًا وحماية لها من الكفار والمنافقين، والذين هم من عجب كل المصريين.. عدا أهل اليمين الديني والكتل العقائدية من إخوان وسلفيين بتنوعهم...

بل وصُدِّر لهؤلاء لضمان انضباطهم على وتيرة المجلس العسكري حديث المؤامرة، وللأسف سمعت من أحد رموز فكر التيار الإسلامي وهو رجل ذو علم وإن كان كغالبيتهم ليس فقيهًا ويبدي ملامح الوسطية، سمعت الرجل يقول بعد لقاء له مع المجلس العسكري: إن هناك «تحالفًا علمانيًّا كنسيًّا» للنيل من استقرار البلاد.!

ورغم أن العلمانية بالأصل ضد الكنيسة ولكن الرجل استخدمت له كل المصطلحات التي من الممكن أن تؤجج مشاعره.. وتعمي منطقه...

وهذا الحديث جعل الرجل يتحرك كما يراد له من المجلس العسكري وهو يظن أنه ينقذ البلاد من التحالف العلماني الكنسي على استقرار البلاد.. والذي هو في سريرته.. على هوية البلاد.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تستطيع جهات أمنية تحرك خيوط المجتمع وبعض شخوصه، أن تدفع بهذا الرجل - بحسن نواياه كما أتمنى - ليخدم هدفًا ما (هو يقينًا وطني ومشروع في تقدير من يدفع به).. فيختلق الرجل صراعات تزيد هوة الشقاق المجتمعي وتُذكي نار الفتنة وهو يظن أنه يمنعها.

وكما قال أحد ممن يعرفون هذا الرجل لي مرة في موقف شبيه: اخلق له إطار مؤامرة وأعطه ميكرفونًا واترك الباقي عليه، والرجل يشي بالثقة بغزارة علمه، ولكنه مستخدم في الغالب الأعم من السلطة - للأسف أي سلطة - كما ظهر فيما بعد..!

وبدأت تداعيات الحقيقة - التي رأيناها ظاهرة يوم 29 يوليو - ترسم ملامح الشقاق المجتمعي خطوطًا فاصلة واضحة فارزة كأنها خطوط بالطباشير، ما لبثت أن صارت بذات الممارسات جدرانًا من عدم الثقة والرغبة في مصادرة الثورة والدولة والمستقبل معًا ومحاولات لإعادة تعريف المجتمع والوطن...

ثم ما لبثت أن أحيلت خطوط الفرز وشق المجتمع إلى خطوط دم وذم.. ثم قنوات دم وذم لا نعرف حتى لحظتنا هذه إلى أين تنتهي.

فالماضي - ممثلًا في اليمين الديني إلا باستثناءات فردية بداخله وهو يحقق أحلامًا أو أوهامًا خالجته للتمكين وإقامة دولته أو وهو يتصور أن يمارس بعض البهلوانيات السياسية لكسب أرض سلطة - سعى إلى أن يستأثر بالميدان بل ويكفر ويؤثم كل من صنعوا مشهده الأول في يناير.

ولولا الذاكرة الإلكترونية المبصرة والمسموعة في اليوتيوب وغيره.. لكنت أظنه قد نفي وجودهم بالأساس..

أعتقد أن اليمين الديني حقق من وجهة نظره مكتسبات كثيرة - من تصوره - اختطاف الميدان.. ومحاولته احتكار لسان ومعايير الثورة.. ولكنه، وفي سعيه للاستئثار بالميدان، حرق أراضيَ كثيرة.. وأسال دماء كثيرة.. وقطع وشائج مجتمعية قديمة.. وأذهب أسبابًا لممارسة الثقة إلى غير رجعة..

كان هذا خياره الاستراتيجي.. وصدقته تكتيكات حركته على الأرض.. وسيكون له ما اختار كما أعتقد جازمًا.. في أن مفارقته لصف المجتمع والرغبة في التمايز عنه بل والتعالي عليه ستنتهي به إلى إزاحةٍ خشنة من مسرح الفعل في المجتمع، وليس فقط من مسرح السلطة.. لن يختفي من الحياة.. ولكن سيختفي من الفعل.. وكذلك أظن (يوليو 2011).

أغسطس 2011.. حقائق قبل الوثائق

"وأولى خطوات صناعة الضد هي التصنيف وأنجح وسائل التصنيف هي صناعة الاصطلاح ثم الشعار والتنابذ به وتغييب المفهوم.."

يبدأ أغسطس والحدث الأكبر فيه يبدو أنه محاكمة مبارك ونجليه ووزير داخليته..

يمثل مبارك محبوسًا لمحاكمته.. رغم كل التكهنات والمخاوف والمحاولات.. تستطيع إرادة المستقبل أن تفرض نفسها ولو في ظاهر التعامل مع الأمور وإن كانت على غير رغبة حقيقية لمن في السلطة وطامحي السلطة من اليمين الديني.

تبدأ محاكمة مصرية خالصة.. بإرادة مصرية خالصة.. ولكنها جنائية.. بأدلة محدودة أو غائبة.. وتغيب في غمرة الدهشة المزوجة بالفرح أو بالحزن ضرورة المطالبة بالمحاكمة السياسية.. وتضيق فرص تلك المحاكمة السياسية.. بفعل مخطط أو عشوائي.. لا فرق.. المهم أنها يقينًا ضاقت إن لم تكن ضاعت..

وفي وسط المشهد التاريخي لمحاكمة الفرعون لأول مرة في تاريخ مصر.. ووجود مبارك في القفص.. كانت الأحداث تسير في المسار المعوج الذي دُشن في العلن يوم 29 يوليو.. وإن كانت كل أسسه قد بدأت في مارس وإبان الاستفتاء.. وهنا وجدتني أخاطب ضمائر كلِّ طامحي السلطة وأصحاب الأحلام السياسية وأخاطب قبلهم وعي عموم المصريين..

مفترضًا حسن النوايا ولم أزل.. طالبت كل طامح سلطة أو صاحب حلم سياسي من أي المشارب وفي أي المصطلحات أسر نفسه – أن يذكر أن الشعب المصري صاحب مشهد 25 يناير والذي صنَّف نفسه «إنسانًا.. حرًّا»

قبل وبعد كل شيء.. هو السيد وصاحب الحل والعقد.. و الأمر والنهي في هـذا الوطن.. وهو بكل اختلافاته حقٌّ لكلِّ أبنائه بكل اختلافاتهم.. فاتفقوا في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم.. ولا يوجد شعبٌ آخر ولن يكون.

كتبت ذلك يوم 1 أغسطس وأنا أراقب تداعيات جمعة 29.. والتي كان أخطرها حالة الخيلاء والتعالي في الخطاب والفعل التي بدأت تعتري اليمين الديني بكل تنوعاته.. وفي قلبه تنظيم الإخوان والتيارات والتنظيمات السلفية.. جهادية كانت أو غيرها.

ولمعرفتي بأن كثيرًا منهم حديثو عهد بالعلن.. والاحتكاك بالمجتمع المفتوح.. لا المجتمعات المغلقة أو السرية.. ظننت وما زلت، أن الذكرى تنفع المؤمنين، ووجدتني أُذكّر كتابة أطراف اللعبة السياسية وبالأخص الكتل العقائدية لليمين الديني بما يلي:

حقيقة الوجود المشروط..

"كل فئة أو جماعة أرادت لنفسها نمطًا تحيا به فهذا حقُّها وحريتها وشأنها.. ولكن عليها أن تعي أنها جزء من كل.. لم تكن يومًا كل المجتمع ولن تكون.."

1 أغسطس 2011

ضحايا وجلادون..

"كل جلادي المشهد من أصحاب الحناجر وصانعي الاحتقان والاستقطاب والمترصدين بالآخر - أي آخر - هم أيضًا ضحايا - هم ضحايا أربعين سنة من تململ الهوية ونزع لإنسانيتهم، وستون سنة من الأسر في المصطلح، وقرابة خمسمائة سنة أو أكثر من غياب مجتمعاتهم عن المشاركة الحقيقية في الإنتاج الفكري الإنساني.."

1 أغسطس 2011

وأذكر هنا واقعة أظنها مرتبطة بسياق ما يجرى.. لأنها كانت في مايو أو يونيو 2011.. زارني في مكتبي أحد رجال الأعمال الذي كان ينتمي تنظيميًّا لليمين الديني في السابق.. ولكنه مقيم معظم أوقاته خارج مصر وبدا عليه تفتح كبير ومغادرة شبه تامة للمنظومة الفكرية الحاكمة لليمين الديني.

فالرجل بحكم نشأته هو ابن لأحد رجال الرعيل الأول في الإخوان المسلمين.. وسمح لأبنائه بالانتظام في الجماعة ولكن براجماتية البيزنس وكثرة الأسفار تركت علاماتها على وعيه وانفتاحه..

كان الرجل منفعلًا بفكرة التيار الرئيسي مبديًا رغبة كريمة في دعمها لأنها المستقبل كما أشار حينها.

وطلب مني الرجل ملحًّا أن ألتقي بعض رموز التيار السلفي في الإسكندرية وكان ذلك قبل تأسيسهم حزبهم السلفي الشهير.. وأراد أن نوصل إليهم جوهر التيار الرئيسي.. أو بالأحرى معنى الوطن.

ولأن الرجل وهو بالقطع كان أقرب لهم مني ومن غيري.. قد لمح حالة الانتشاء بنصر أتى من وجهة نظرهم.. وأتى أوان قطف ثماره.. وأن ما هم بصدده من تكوين أحزاب أو دخول في لعبة السياسة ما هو إلا تكتيكات يرونها قشرة إجرائية ما تلبث أن تزول بعد استخدامها لتحقيق مآرب تمكين الشريعة أو الدولة الدينية كما يزعمون.

وأستطيع أن أجزم أن هذا اللقاء جمعني بكل العقول الموجهة للدعوة السلفية وبمعظم الوجوه المعبرة عنها إعلاميًّا فيما بعد سواء في الدعوة السلفية أو في حزبهم السياسي الذي نشأ في تلك المرحلة.

وكان أكثرهم علمًا وهو شيخهم الذي يشار إليه بالبنان هو أكثرهم صدقًا في محاولة معرفة ما الذي ينقصهم.. وما هي مساحات العلن والاحتكاك في الحياة التي قصرت عنها معارفهم وممارساتهم. وكان أكثرهم رعونة وإحساسًا بالاكتفاء وكأنهم حازوا علم الدنيا والآخرة.. هم بعض الوجوه

التي طالما ظهرت في الإعلام وأحدثت الكثير من اللغط حول النية في تغيير كنه حياة المصريين، وللأمانة كان ذلك العالم الجليل كثيرًا ما ينهر تلك الوجوه الإعلامية الرعناء.

أستطيع أن أقول: إن الرسالة التي حاولت توصيلها إليهم في حينها أن مشكلتهم الأساسية، والتي ستسبب لهم كثيرًا من الصدام مع الواقع وسيكون في غالبه صدامًا مختلقًا مع حقائق فطرية لن يستطيعوا أن يغالبوها وسيعودون صاغرين.. هي كونهم أهل اصطلاح أكثر منهم أهل مفهوم.. وأذكر أني كتبت حينها مقالًا بعنوان السجن في الاصطلاح.

ولكن الأمانة تقتضي أن السجن في الاصطلاح هو معضلة مصرية بامتياز وليست حكرًا على جماعات اليمين الديني وحدهم وإن كانوا هم الأكثر تشددًا في الارتهان في المصطلح.

وحاولت في تلك اللحظة أن أخاطب ضمير مصريين لا يعوز أكثرهم حسن النوايا ولكن قد تقصر بهم أهليتهم عن قيادة مجتمع يقدمون أنفسهم إليه ليس فقط على خلفية كونهم قادته.. ولكن على خلفية كونهم مخلصيه..

وإن كانت مزية أخرى في تلك المدونة هي خطاب لكل مصري يتحرك نحو دور ما في الإتيان بالمستقبل.



«مصر بين الإصلاح والاصطلاح»

صخب وحشد.. احتقان واستقطاب.. ترصد للآخر وبحث عن الضد.. بل وخلق للضد إن لم يكن حقًّا كذلك..

هذا هو ملمح الركن الأكثر ظهورًا في المجتمع المصري الآن.

على مدار عام أو أكثر تنتهك قدسية المشهد المصري الوطني لثورة 25 يناير. تقتحم بالمصالح السياسية الضيقة للبعض وبالأحلام المؤجلة

للمشاركة في السلطة (مع يقين بمحدودية الكفاءة) للبعض الآخر.. وبإرث نفسي حقيقي من المعاناة والألم لفئات بعينها.

بألسنة مرسلة وعقول مغيبة أو بالأحرى مسجونة يريد كل من هؤلاء أن يدفع عموم المصريين - صانعي مشهد الثورة - ثمن المصالح والأحلام والمعاناة. يريدونهم أن يدفعوها قبولاً باستبداد جديد - وإن لم يكن استبداد حاكم قاهر- فهو استبداد رعونة.. أو جموح الطموح.. أو حماقة في الوعي السياسي أو الإنساني.

ومن عجب أن كل جلادي المشهد من صانعي الاحتقان والاستقطاب والمترصدين بالآخر.. هم أيضًا ضحايا بلا شك.

هم ضحايا أربعين سنة من تململ الهوية ونزع لإنسانيتهم.. وستين سنة من الأسر في المصطلح وقرابة خمسمائة سنة أو أكثر من غياب مجتمعاتهم عن المشاركة الحقيقية في الإنتاج الفكري الإنساني.

أربعون سنة أو أكثر ومصريتهم تسحق.. ويراد لهم أن يكونوا شراذم في مجتمعات بديلة مفتتة ليس لها حظ من المصرية إلا الوجود في الحيز الجغرافي المصري. أما من حيث الهوية فحبذا لو كان هذا مجتمعًا «مسلمًا» وهذا «مسيحيًّا» وهذا «حضريًّا» وهذا «قبليًّا» ومنها يصنع «الضد».

وأولى خطوات صناعة الضد هي التصنيف وأنجح وسائل التصنيف هي صناعة الاصطلاح ثم الشعار والتنابذ به وتغييب المفهوم. أول سور يقام بين الشركاء، هو «المصطلح» أو «المبنى» دون «المفهوم» أو «المعنى». ويبدأ التنادي فهذا «إسلاميٌّ» وهذا «ليبرالي» وهذا «علماني» وهذا «حداثي» وهذا «سلفي» ويكون التكريس هنا هو لمعنى «الضد».

مَنْ ضد مَنْ؟ واقعيًّا الكلُّ ضد الكلِّ بل وضد نفسهِ دون أن يشعر. فمن تحدث عن شخص كونه إسلاميًّا من موقعه كـ«ليبرالي» على أنه ضده فقد نزع عن ليبراليته ضمير الدين، والذي هو جوهر الإنسانية في كل حرية. ومن تحدث عن حداثي أو ليبرالي من موقعه كـ«سلفي» أنه «الضدُّ» فقد نزع

عن نفسه واجب اقتفاء الحكمة والتي هي ضالة المؤمن. يفعل هذا بجمود أسره في مصطلح الحداثة ويتجاوز قاعدته الفقهية الملزمة بأنه «لا مشاحة في الاصطلاح». وهكذا الأسر في المصطلح يبدأ بحجب المعنى والمفهوم وينتهي بالإعراض عن الحكمة والتي قال فيها ربنا تعالى «و من يؤتَ الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا».

فالباحث عن المفهوم والمعنى يفكر بعقله.. والمستغرق في المصطلح والمبنى يفكر بعاطفته.. والمسجون في الشعار يفكر بأذنيه، وكأن أحمد شوقي في رائعته «مصرع كليوباترا»: يصف مشهدًا نعيشه وآن لنا أن ننهيه.. حين يقول واصفًا مجتمعًا انحدر من مجتمع بشر واع إلى مجتمع ببغاوات يسمع ويردد:

اسمع الشعب (ديون)	كيف يوحون إليه
ملأ الجوَّ هتافا	بحياة قاتليه
أثَّر البهتان فيه	وانطلى الزور عليه
يا له من ببغاء	عقله في أذنيه!!

ما نقوله لكل فئة أو حشد أو جماعة أرادت لنفسها مكانًا في مصر القادمة هو أن الشعب المصري باختلافه وتنوعه هو وحده صاحب مشهد الوطن المصري الجامع. كل فئة أو حشد أو جماعة أرادت لنفسها نمطًا تحيا به فهذا حقها وتلك حريتها وذاك شأن يخصها ولا تملك تعميمه حتى وإن أدارت شئون البلاد.

ولكن من أراد أن يحيا ويحيي مجتمعًا مصريًا صحيحًا ودولة مصرية راعية وقادرة.. فعليه أن يعي أنه جزء من كل، ووجوده في المشهد المصري مشروط بدرجة رغبته وجديته في أن يثري المشهد باختلافه عن غيره وإقراره بهذا الاختلاف ضرورة حياة وحقيقة حياة. وخروجه من المشهد سيكون مقرونًا بكفره بفكرة الشراكة في المجتمع وطموحه غير المشروع في التغول عليه بنمطه أو بمحاولة الاستبداد به بأي طريقة كانت.

الشعب المصري باختلافه وتنوعه سيتعاطف مع الطموح المؤهل ومع المناضل المخلص (حتى وإن غابت عنه الفطنة).. ولكن لن يقبل بالطامح غير المؤهل أو صاحب تاريخ المعاناة الذي يمن بنضاله على وطنه.. ولن يقبل في كل حال ومن أي أحد أي استبداد أيًّا كانت مسوغاته أو ادعاءات حضوره.

ولنعلم يقينًا أن هذا الشعب صاحب مشهد 25 يناير الذي صنف فيه المصري «إنسانًا» «حرًّا» قبل وبعد كل شيء.. هو السيد وهو صاحب الحل والعقد والأمر والنهي.. هو بكل ألوان تنوعه حق لكل أبنائه بكل اختلافاتهم ماداموا قد اتفقوا في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم ولا يوجد شعب آخر ولن يوجد شعب آخر».

حاولت أن أوضح لهم وهم يرفضون الدولة المدنية اصطلاحًا أنهم يمارسونها مفهومًا بكل أدواتها..

فهم يرفضون الدولة المدنية وفي ذات الوقت ينشئون أحزابًا سياسية.. يتحدثون باسم الإسلام السنيِّ ويؤكدون أنه لا ولاية فقيه في الإسلام.. وعليه فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية لا بالمعنى الثيوقراطي في الغرب ولا في ولاية الفقيه في المذهب الشيعي.

وبدأت مياه أكثر تجري في المسار المعوج الذي أريد أن تسلكه الثورة.. ففي يوم 18 أغسطس.. يُقتل مجموعة من الجنود المصريين على الحدود الشرقية مع قطاع غزة.

ولم يكن من الممكن أن نفصل ما حدث في سيناء في ذلك الوقت أو في الشهرين اللذين سبقا حالة مخاض المجتمع المصري الجديد والدولة المصرية القادمة.. ولم يكن يمكن أن يفصل عما حدث في سيناء في العقدين الماضيين على الأقل عن أي جدل جاد بشأن مستقبل هذا الوطن.

ما حدث في سيناء كان حلقة من سلسلة مشاهد خلخلة اتزان المجتمع وتبديد وعيه.. وشقه بالاستقطاب ودفعه بالخوف والترويع إلى موقع المشاهدة الذي ألفه فيما مضى وكان سببًا في الاستبداد به.

وفي مدونة حينها وتحديدًا يوم 20 أغسطس تأتي «سيناء» لتؤكد ولتكون نتيجة طبيعية للمسار الذي سلكناه منذ مارس 2011 ولتؤكد أن هذه الممارسات على وجدان ووعي هذا الشعب قديمة جديدة في ذات الوقت..

قديمة في منهج حكم النظام الزائل، استخدمها في أيام الثورة كلها وجديدة فيما جد من كل أحداث الفرقة الداخلية وتأجيج المشاعر التي قام ويقوم بها أطراف حكم وأطياف شعب في لحظات تعتريهم فيها الأثرة وتقديم المصلحة الخاصة الضيقة على مصلحة الوطن..

وأكدت أيضًا أننا رأينا تلك الممارسات وأدواتها تنابذ بين الكتل السياسية المختلفة فيما بينها.. رأيناها من السلطة ممثلة في المجلس العسكري مستخدمًا هرولة كتل سياسية إلى آفاق طموح سياسي بالوعد والمساومة الضمنيين لضمان إطلاق يده في الإدارة دون رقيب..

وكذلك رأيناها في نفوس ضعيفة تريد أن تغتنم من الوطن الآن ما تستطيعه بتأجيج نار الطائفية.. رأيناها في رعونة رد فعل البعض عند التعامل مع تراجع أداء المجلس العسكري السياسي.. وأخيرًا رأيناها تهديدًا للأمن القومي في سيناء بجماعات تدعي الجهاد والأصولية تخلق فوضى وفي اضطراب حدودي يتحرش بأمن الحدود ويقتل أبناءنا.

وكما كان التعامل مع كل تلك الممارسات الخبيثة بالعقل الجمعي المصري الواعي مُحبِطًا لها ، فهذا العقل الواعي يلزمنا أن نرسل الرسائل التالية تعاملًا مع ما يحدث في سيناء حينها..

الأولى: رسالة رفض وتحذير للممارسات الإسرائيلية في سيناء ما ظهر منها في الأيام الأخيرة وما بطن في أيام سبقت ولتكن الرسالة أمام سفارة الكيان الإسرائيلي أو بعيدًا عنها.. ولكن الرعونة السياسية من نوع محاولات اقتحام السفارة أو الاحتكاك المادي بقوات الأمن من قريب أو بعيد غير مقبول أو وارد.. وليس جزءًا من الرسالة.

الثانيـة: رسـالة تأكيد لصانعـي الشـقاق ومريديه في الداخـل والخارج مفادهـا أننـا قد نختلف مع المؤسسـة العسـكرية الحاكمة في طبيعـة أدائها في إدارة المرحلة ولكننا أبدًا لن نختلف على المؤسسـة العسـكرية ووطنيتها ولها منا كل الثقة والدعم والمؤازرة.

الثالثـة: رسـالة تثبيـت لأنفسـنا بأننا بدأنـا طريقنا نحـو مجتمعنا الجديد ودولتنـا الواعـدة.. بدأنـاه بحرب تحرير للوطـن من احتلال النظام السـابق برءوس فسـاده.. ولن يكتمل حلمنا إلا بثباتنا في حرب اسـتنزاف قد تطول ضـد كل جذور الفسـاد وأسـبابه... وأن نعلـم يقينًـا أن - في كل ما مضى - الأسـوأ الـذي لم يحـدث وأن في كل ما يـأتي الأفضل لمصر لم يـأت بعد ولكنه قادم لا محالة بإذن الله.

وأظـن أن تلك الرسـائل لا تزالُ حاضرة وملحـة في ملف الأمن القومي كله.. في سيناء وفي مياه النيل وقبل ذلك في محاولات شقِّ صف المجتمع.

ومن ضمن المياه الكثيرة التي جرت أو أريد لها أن تجري في المسار المعوج.. إما لتُفرغ المسار الرئيسي للثورة نحو المستقبل من مياهه وطاقته، وإما لإغراق المجتمع في تفاصيل مسـتنزفة تخلق قضايا خلافية مصنوعة.. ما سمي حينها الوثائق الحاكمة للدسـتور وكان أشـهرها فيما بعد ما سمي بوثيقة «السلمي» نسبة للدكتور على السلمي ولها رواية تأتي في حينها بدلالاتها.

وكثر الجدل تلك الأيام عما يُسمى الوثائق الحاكمة للدستور حينًا أو فوق الدستورية أحيانًا أخرى.. وكثرت الوثائق ومصدروها.

والجـدل في مصر حينهـا وحتـى الآن - لحداثة العهد به وغيـاب قاعدته ومهارته - ليس مقارعة لحجة بحجة ولكنه مصارعة لحشد بحشد ومحاججة بالصخب.. واسـتدعاء للاحتقان والاسـتقطاب.. وترصد بالآخر.. وخلق للضـد.. وعمـل دءوب لخلخلـة التحام الجماعـة الوطنية بتغييـب الأهداف الوطنية والإغراق في التفاصيل والتنابذ بالمصطلحات والمرجعيات.

وفي وسط الجدل غابت حقائق بها تكون لتلك الوثائق شرعية أو لا تكون.. وليس من بينها شرعية الحشد كما كان التنابذ يدور حينها على خلفية انتصار قندهار كما أراد البعض أو توهم.

وأردت أن أؤسس لتلك الحقائق الصانعة للوثائق وقلت: إن علينا قبل أن نسترسل في الحديث عن الوثائق تحليلًا أو نقدًا دعونا نتفق على بعض الحقائق التي تجعل لهذا الجدل حول تلك الوثائق أو غيرها الآن أو مستقبلًا معنى وإلا صرنا في حالة عبثية جماعية ، مسئول عنها كل من ينشئها بالدعوة لها أو الانخراط فيها... فالحقائق قبل الوثائق.

وأجملت بعضها، والذي أظنه صالحًا ما بقي احتياج لمثل هذه الوثائق فوق الدستورية.. (والتي منها الإعلان المصري للعدل والحرية والإنسانية).

الحقيقة الأولى: أن ما تم أو يتم مستقبلًا من خطوات إجرائية كالاستفتاء على المواد الدستورية المؤسسة للإعلان الدستوري الحالي لم تكن استفتاء على شرعية فصيل أوهوية دولة أو إطلاق سلطة لنخبة الحكم الحالي.

بل كان استفتاءً على محض مسارات إجرائية لسرعة إنهاء الفترة الانتقالية الأولى وخلق واقع دستوري مصري مبني على حرية الاختيار والعدالة في تمثيل قوى المجتمع الحية.

الحقيقة الثانية: لم تكن نتيجة الاستفتاء دليلًا على غلبة تيار الإسلام السياسي أو على غلبة غيره وإن كانت جاءت نتائجه بعكس ما جاءت به.

الحقيقة الثالثة: للمسارات الإجرائية – التي استفتي عليها – مقاصدها وتلك المقاصد هي الأولى بالتحقيق بذات التسلسل والأدوات ولا يجوز الالتفاف على إرادة من أقروا مسارًا على الآخر بأغلبية ديمقراطية حرة.

الحقيقة الرابعة: أي تعاون مجتمعي يتأسس على حوار مجتمعي والذي بدوره يلزم أن يبدأ من تفاهم مجتمعي. ولكل من أبناء المجتمع أن يضع مفهومه مقروءًا ومكتوبًا فيما أراد من أدبيات أو وثائق تعبر عنه أو عمن

يشاركه الرأي والحلم لشكل المجتمع أو الدولة التي يريد شريطة أن يعلم أنها تبقي ملزمة لمن أنشأها ولمن أقرَّ بها .

وتبقى في كل الأحوال مع مثيلاتها من وثائق أخرى ملامح استرشادية عن مكنون تفكير كل فصيل مجتمعي، ملامح هادية تكون قادرة على خلق قاعدة تفاهم تؤهل كل الأطراف للحوار. والتي يكون كل المشترك فيها الملامح الإنسانية لخلق المجتمع المنشود والتعايش فيه.

الحقيقة الخامسة: الاستغراق في الأدوات والذهول عن المقاصد هو تضييع للحقيقة ومجلبة للادعاء، الإصرار على تقديم الاصطلاح والمبنى عن المفهوم والمعنى عند مناقشة أي قضايا خلافية داخل مجتمع هو إهدار لأمل التوافق وتكريس للاستقطاب والاحتقان. الرغبة في العمل على اختزال الوطن ولو عن غير قصد في مجتمع ذي نمط أيديولوجي واحد - تفتيت للمجتمع وإنهاك للدولة وتضييع للوطن.

سبتمبر 2011.. الفوضى

"الإصرار على بقاء مُنعدمي الكفاءة وإن خلَصت نواياهم وحسُنت أخلاقهم في مواقع الإدارة الحكومية.. فوضى.."

تكتمل مشاهد الفوضى في أوائل سبتمبر التي ما تلبث أن توظف.. إن لم تكن خلقت بالأساس لكي توظف..

فبعد أن اقتحم عدد من الشباب المصري السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وهرب السفير ما لبثوا أن اعتدوا على مديرية أمن الجيزة.. وكل ذلك على خلفية أحداث سيناء..

ويتسلق شاب إلى سطح العمارة التي بها السفارة الإسرائيلية ويُنزل العلم الإسرائيلي.. ومن حكومة عاجزة يعامل الشاب معاملة الأبطال..!

وبفعل الحكومة العاجزة نمحو خطًّا فاصلًا بين ساحات الصراع الحقيقية وبين ساحات فوضى افتراضية نتوهم قتالنا لأعدائنا فيها. بل ويتكرر المشهد ولكن ليس عفويًّا هذه المرة.. ويتسلق آخر لإنزال العلم مرة أخرى.. ولم لا؟!.. فالبطولة أصبح لها طريق معروف وهذا هو..!!

بين المشهدين فوضى سياسية من سلطة وحكومة هي بنت الماضي ونظامه السابق في عجزها الإداري وفقدان الأهلية وهي الفوضى التي تمثلت في احتفاء الحكومة بالاعتداء على مقر بعثة دبلوماسية هي قانونًا ملتزمة بالدفاع عنها وإلا ما كانت تمثل دولة.

كانت الفوضى في الاقتحام مرفوضة وكذلك الفوضى في الفراغ الأمني وفي الاحتفاء الرسمي بالفوضى..

وكان يوم 9/ 9 كاشفًا لكل أطراف المسئولية فيه.. المسئولية التي انتهت عند من أحدث حالة الفوضى الفعلية في الشارع.. ولكنها مسئولية بدأت عند تراجع الإدارة السياسية للمجلس العسكري وتعامله مع المرحلة الانتقالية على كونها مرحلة تجميد أوضاع، ومن ثم القرار فيها دائمًا هو «تأجيل القرار»..

ومسئولية أخرى تبدأ عند انعدام كفاءة إدارية لدى حكومة عاجزة بكل المقاييس عن فهم احتياجات المرحلة التي وجدت فيها ولا تزال تتعامل كما لو كانت حكومة من حكومات النظام السابق من حيث تراجع الأداء وانعدام المهنية وكل ما استبدلته هو السيد الذي ينافق، فبدلًا من أن تنافق مبارك وجوقته هي الآن في حالة نفاق لما تحسبه رأيًا عامًّا..

ومسئولية ثالثة تبدأ عند القوى السياسية، والتي في غالبيتها العظمى فاقدة لأهلية القيادة السياسية لمجتمع هي تتطاحن من أجل التقدم لقيادته.. قوى سياسية صانعة للاحتقان.. قوى بلا جذور في المجتمع وتسعى جاهدة لفرض وصايتها عليه..!

أطراف المسئولية جميعها قد لا تصح في حقهم شبهة التواطؤ المدبر ضد المصلحة العليا لمصر.. بعد.. (و التي يتشدق بها معظمهم وسيستخدمها سببًا في إعادة إنتاج استبداد من نوع ما).. ولكنه يصح في حقهم شبهة الإمعان في الحمق السياسي وانعدام الكفاءة والذي يرقى لمرحلة الخيانة..

قلت في حينها إننا في مرحلة قتل خطأ لوطن بالإهمال نتمنى ألا يصل بهم الأمر إلى القتل العمد لمستقبله بالإصرار على التصدي لما هم ليسوا أهلًا له..

وكان علينا أن نعرف الفوضى حينها.. لكي يعرف المجتمع من يحاسب من.. ثم كيف يحاسبه، ومن هنا عدَّدت حينها أشكال فوضى كنا نحياها:

- عدم فهم خطورة وطبيعة واستحقاقات مرحلة الانتقال التي تحياها مصر ممن يوجد في موقع القرار.. فوضى.
- غياب التقدير السياسي في إدارة ملفات مصر والإصرار على البعد الأمني الخالص.. فوضى.
- التلكؤ في ضبط الحالة الأمنية وترك التصاعد في الانفلات في الشارع حتى لحظة الانفجار، ثم البحث عن ذرائع الأجندات الخارجية وفلول الوطني وعدم وعي العامة.. فوضى.
- الإصرار على تعجيز الحكومات - من قبل المجلس العسكري - فوق عجزها بسحب الصلاحيات الفعلية القادرة على تغيير الواقع والإبقاء على صلاحيات الحكومة شكلًا لا مضمونًا.. فوضى.
- التشاحن السياسي بين القوى السياسية القديمة والجديدة وحصر الممارسة السياسية في نوع من حرب الحشود الإعلامية والتهافت على فتات مغانم سياسية موعودة وترك التواجد مع الجماهير.. فوضى.
- تعامل الحكومة مع الفترة الانتقالية على أنها مرحلة سد الخانة وترك أمور الناس تسير نفسها بنفسها والانسحاق أمام المجلس العسكري باعتباره السيد الجديد.. فوضى.
- أن يكون تعامل صاحب القرار في المجلس العسكري أو الحكومة أو القوى السياسية هو تعامل رد الفعل الأقل من اللازم والمتأخر عن اللازم.. فوضى.

كل مسئول عن فوضى في مجتمعنا أولى به أن نحاسبه قبل أن يحاسبنا وأن يتحمل مسئولياته قبل أن يحيل اللائمة على غيره..

وإن كان هذا هو الحال في سبتمبر 2011 فلا أظن أننا قد وصلنا إلى اسم آخر لمرحلة أخرى في سبتمبر 2012 وبقيت كل أنواع الفوضى التي شكلت الانتقال ذلك الحين.. هي العنوان في مرحلة الانتقال..

وبكل ملامح الفوضى توجب حينها أن نذكر المجلس العسكري بحقيقة مرحلة الانتقال، والتي يبدو أنهم قد وصلوا إلى ما كنت أخشاه عليهم..

كنت لا أخشى على المجلس العسكري قلة علمه بحقيقة الواقع السياسي وهشاشة أو فساد النخبة السياسية المصرية.. ولكنني كنت أخشى عليه زيادة علمه بتلك الحقيقة..

لأن علمه الزائد كان هو ما أورثه إحساسًا بأنه أفضل من كل هؤلاء وأولى بالسلطة منهم.. وهذا ما بدا في المماطلة فيما تصور أنه الجدول الزمني المنطقي عند استفتاء مارس وهو تسليم السلطة لسلطة مدنية منتخبة ولو انتقالية في نهاية عام 2012.

المشكلة لم تكن في الفهم الزائد لحقيقة ضعف القوى السياسية ولكن المشكلة كانت في أنه اقترن بتعامٍ وتعالٍ على مصدر الشرعية وممثلها وهو الميدان..!

وبدلًا من اقتفاء وسائل للوقوف على ما يصدق عن إرادة الميادين.. اختزلت الإرادة الوطنية في القوى السياسية وشخصنت الثورة لهذا الغرض.. وحدث ما أفردنا في تحليله وهو التصور بأنه إذا بدت القوى السياسية فاقدة الأهلية.. فيكون التعامل مع عموم المجتمع الواعي بكونه فاقدًا للأهلية..

وأنه إذا كانت القوى السياسية طامحة في سلطة هي غير أهل لها.. فلا مجال للبحث في رحم المجتمع الأوسع عن قيادات المستقبل.. ويبقى الأمر وكأنه صندوق سلطة مغلق على مجموعة تزعم أنها كل المجتمع وكل الثورة، بل وكل الدولة وليبق عموم المصريين رعايا دون هذا الصندوق يشاهدونه ولكن لا يقتربون منه..

وبقي ميدان التحرير السياسي.. لا التحرير الوطني هو الحالة الغالبة.. حتى يوم 18 نوفمبر كما سنصل..

وفي يوم 30 سبتمبر كان التحرير مرة أخرى ليس ميدان الناس.. ولكنه ميدان المشروعات الحزبية والرئاسية والفئوية؛ لذا جاء مخلخلًا متناثرًا.. حضرت فيه المطالبات شعارًا.. وغابت عنه معنى وأثرًا وإمكانية تحقيق.. حين غاب الناس..

والناس الذين نقصد هم كتلة عموم المصريين.. أصحاب المشروع الواحد.. ذوُو الاسم الواحد (مصر) وذوو الطبيعة الواحدة (وطن).

هكذا كان الميدان.. أو هكذا أريد له أن يكون التحرير السياسي.. لا التحرير الوطني.. وتبقى تلك هي الحالة الغالبة حتى يوم 19 نوفمبر.. ليؤكد التحرير قاعدته مرة أخرى.

توريث سياسي في الأفق

”التوريث السياسي لحكم مصر كالتوريث العائلي لحكم مصر كلاهما شر.. كلاهما استبداد لم يفلح ولن يفلح وسرقة للشرعية يجرم فاعلها..“

29 سبتمبر 2011

لنتذكر دائمًا أن قوة الشرعية أعلى وأبقى من قوة السلطة.. ولنتذكر أن قوة الشعب والشارع وعموم المصريين هي من تعطي للسلطة.. لأي سلطة شرعيتها.

ليس ميدان الناس..!

”نرجو ألا تخطئ المجلس العسكري الحكمة كما أخطأت نظام مبارك عند تعاملهم مع المطالب الوطنية.. ياسادة زنوا المطالب بشرعيتها وليس بحجم المطالبة..“

30 سبتمبر 2011

أكتوبر 2011.. آفة حارتنا النسيان

"ابحثوا عن قتلة المصريين..ابحثوا عنهم كثيرًا فيمن قتلوهم.. وابحثوا أكثر فيمن يرثيهم.. وابحثوا عنهم أكثر وأكثر فيمن يبني على قبورهم قواعد ملكه.."

واتساقًا مع خطوات نزع جوهر ثورة المصريين في 25 يناير.. وتحويلها قسرًا إلى فورة غضب فقط.. لا تغيير ولا إصلاح جذري..

واتساقًا أيضًا مع المبدأ المتبع في ذلك وهو شخصنة الثورة و بالأحرى خصخصتها.. تمَّ إصدار نسخة دفترية منها وأخيرًا استخدام ذلك في تحويل النهر الثوري إلى مفيض راكد..

فبأحداث 30 سبتمبر يتبدى للطامحين في السلطة وكذلك للمجلس العسكري صاحب السلطة.. وباتفاق المصالح أنه يتوجب تفعيل آلية إجهاض الزخم الثوري وتحويل النهر – حتى وإن كان سريانه ضعيفًا – إلى المفيض.. وبسرعة..

وإن لم يحدث ذلك لصارت كل مشروعات وطموحات وأحلام السلطة في خطر..

وفي تلك اللحظة يدعو المجلس العسكري لما يسميه لقاء القوى السياسية لبحث مطالب الميدان..

وهنا تكمن الكارثة كما أشرنا.. فالمجلس يعلم علم اليقين بعد أن جرب بنفسه أي نوع من نخبة سياسية يتعامل معها.. من حيث هشاشتها.. وانعدام

جذورها في ميدان الثورة الحقيقي.. والذي يعرف من يكونه.. وتأكد له يقينًا يوم ١٩ نوفمبر في أحداث محمد محمود الأولى كما سيظهر.

ولكن المجلس يصر على رغبته في شخصنة الثورة من أجل إصدار نسختها الدفترية التي يريد أن يكتبها هو في غرف مغلقة.. ويدعو تلك القوى التي قامت بعملية «وضع اليد» على الثورة والسعي لخصخصتها لصالحها.

وكنا قد أشرنا سابقًا إلى أن أطرافًا متعددة من الماضي ممن أسميهم «حول النظام لا قلبه» كالإخوان المسلمين وقوى مماثلة لها ممن ارتضوا دور المشاكس السياسي القابل بفتات السلطة.. سعت منذ وقت مبكر وتحديدًا عقب استفتاء مارس إلى اختزال الثورة في مسميات كمجالس لقيادة الثورة ومجالس لأمناء الثورة وائتلافات لا تنتهي لشباب الثورة.. أي قادة وأي أمناء وأي شباب.. لا يهم المهم أن تشخصن الثورة في أسماء وشخوص بعينها وبسرعة.

ودارت ماكيناتهم الإعلامية خاصة على جانب الكتل العقائدية للماضي.. وأكثر تحديدًا قطاعات من السلفيين بمدارسهم المختلفة والإخوان وهجين جديد من الإخوان المتسلفنين أو السلفيين المتأخونين.. والكل يطل باسم ما يسمونه اصطلاحًا المشروع الإسلامي.

ظهرت وجوه منهم.. تتحدث عن ظلال الجنة التي رأوها في الميدان وهم يتنسمون ريح الشهادة.. ونسج كل منهم حكاياته كما يظنها البعض.. أو أساطيره وضلالاته .

وحدث الشيء ذاته مع من سموا بشباب الثورة وائتلافاتها.. والتي لم تخل في النزر القليل من حقيقة كون بعضهم شباب ثورة وائتلافها.. أضيفت إليهم أمم أخرى تسمى ائتلافات وشباب ثورة وثوار.. ومعظمهم «ثوار ما بعد الثورة».

وهؤلاء جميعًا وهم يحاولون انتشال أنفسهم من السفوح ويتطلعون لموطئ قدم في قمم سلطة جديدة أو حولها.... كانوا يقومون بعلم أو بغير علم بالمشاركة في محاولة لـ «وضع اليد» التاريخي.. كما هي الحالة في السطو

على الأراضي وممتلكات الغير باسـم وضع اليد.. كما اصطلحنا على تسـميته في مصر.

وقلنـا إن هـؤلاء وجدوا باتفاق المصلحة ضالتهم في المجلس العسـكري ووجـد هو ضالته فيهم وذلك كما أسـلفنا لرغبة الأخـير في تحويل الثورة إلى ثورة دفترية.. أي أحداث الشـارع ليس لها قيمة في قرار أو في تسـيير أمور.. ولكن تبقى أحداث الميدان والشـارع للميدان والشـارع ويبقـى القرار وفقًا لمطالـب تسـمى ثوريـة «دفتريًـا» على الـورق يعني.. يتـم الاتفـاق عليها في الغـرف المغلقة مع كل هؤلاء المهرولين والسـاعين لوضـع يدهم على جوهر ثورة الميدان.

وقلنا إنه بتحويل الثورة إلى ثورة دفترية.. من الممكن للسلطة؛ أي سلطة.. المجلس العسـكري أو من يطمح لكي يأتي بعده وهم كانوا بالضرورة تنظيم الإخـوان المسـلمين.. أن تفـاوض الثـورة.. أو تقامـر الثـورة.. أن تمـلي على الثورة.. أن تشتري الثورة وتقرر باسمها أو أن تقتل الثورة.

تكـون الخطوة التالية هي إصدار نسـخة دفترية من الثـورة.. تصدر هذه النسـخة من لقاءات واتفاقات أو إملاءات وصفقات السلطة وهي المجلس العسـكري مـع من تـم شـخصنة الثـورة فيهم أو مـن رضـوا بخصخصتها لصالحهم من القوى السياسـية والكتل العقائدية وائتلافات الشباب. ويراد أن تكون هذه النسخة الدفترية هي الثورة الحقيقية بغض النظر عن وجود نهر دافق في الميادين مازال يقاوم محاولات تحويله إلى مسـتنقع آسن منسحب من الحياة تاركًا ثورته، والتي هي مستقبله في يد من احتلوها احتلالًا.

وكانت تلك اللقاءات التي تمت الدعوة إليها من قبل المجلس العسـكري - وهرول إليها من هرول - هي حلقة في سلسلة ما يسمى اللقاءات مع القوى السياسـية الممثلة للمجتمع.. ولمعرفة المفارقة المثيرة للأسى أنه في معظم تلك اللقاءات يدعى رؤساء وممثلو أحزاب تحت التأسيس أو مؤسسة قد لا يوجد بها أكثر من عشرة أشخاص هم كل الحزب وكل علاقته بالحياة العامة..

وكان أكثرهم تنظيمًا وأكثرهم علاقة بالشـارع همـا حزبي الحرية والعدالة والنـور مجتمعـين.. بحقيقة مـا حدث في أيـام الثورة الثمانية عـشر كما يعرف المجلـس العسـكري أكثر مـن غيره كانوا كتـلًا في نهر الميدان العفـي، وكانوا تنظيميًّا على تخومه.. ولكن لم يملكوا في الميدان حلًّا ولا عقدًا..

فلـماذا يلتقـي بهـؤلاء فقـط؟ ويتعامى عـن حقيقة الميـدان.. ولـماذا يقبل هؤلاء على تلك اللقاءات.. هي ذات الحالة التي أراد بها نظام مبارك اختراق الميدان واختزال الثورة.. في سلسـلة لقاءات السـيد عمر سـليمان وهو نائب رئيس الجمهورية آنذاك.. مع معظم أو كل هؤلاء وكانت اللقاءات في ظاهر معظمهـا معروفة المطالـب.. وفي جوهرها محاولات لعقد صفقات لاختراق الميدان أو تفريغه كما كانت الصفقة مع الإخوان المسـلمين، والتي تسـببت في انشقاق بعض الشباب والذين رفضوا الامتثال لأوامر التنظيم حينها..

وبدلًا من أن يسـتثمر المجلس العسـكري في نهر الثورة الذي أنعم الله به عـلى المصريـين ليحوله إلى تيـار رئيسي عام يزيـح بعفويته وعنفوانـه أو بقوة سريانـه الفطرية.. شـوائب المـاضي.. ويجعله فتيًّـا منتظًـما في سريانه ليحمل مؤسسـات الدولـة على صفحتـه.. كانت تلـك المحـاولات الحثيثة - بوعي أو بغـير وعي - لعرقلة سريانه بمعاداته والتحامل عليه بدلًا من اقتفاء إرادة المصريـين من خلاله.. والادعاء صـار أن الميدان قد تغير.. والادعاء كان فيه بعض الصحة.. ولكن العذر فيه لم يكن مقبولًا.. فمن تعلل بتغير الميدان كان ممن عملوا على تغييره.

وكان لسـان الحـال للميـدان يقـول للمجلـس العسـكري ولجملـة مـن اجتمـع بهم في لقائه المسرح في أول أكتوبر وما انتهوا إليه.. إن هذا يخصكم وللشـعب كلمته التي تأتي. وكان هذا ماشـعرته لسـانًا لحال الميدان الذي بدأ ينهك وكتبته في حينها وكأنه إملاء الميدان عليَّ.

ومـن إمـلاءات الميـدان.. كتبت أن «آفة حارتنا النسـيان.. ويبـدو أن آفة مجلسنا النسيان.. ما أشبه ما حدث اليوم بمناورات عمر سليمان السياسية في وقت الثورة.. إن أفلحت حينها.. ستفلح الآن» .

كان يقينـي أن الميـدان الحقيقـي الوطني يراقب بهلوانيات السياسـة ليس عن ضعف ولكن من باب إعطاء الفرص.. وأنه يتحين فرصته ليقول كلمته في كل مايجـري.. وهـذا مـا صدقته أحداث محمـد محمود.. والتـي جاء أهم مـا فيهـا أنها أكدت مرة أخـرى أن صاحب الكلمة الأخـيرة كانوا هم عموم المصريين.. الأقل تنظيمًا.. والأقل صخبًا.

وحقيقـة لم يكـن ليجـترئ أحـد - أي ممن تصـدروا مشـاهد الاجتماعات السياسية المسرحة.. من أصحاب الدعوة وهم المجلس العسكري أو المدعوين وهم القوى السياسية والكتل العقائديـة - أن يتحدث باسم الشـارع أو الميدان لـو بقي مشـهد تحرير يناير على عهـده الأول.. وهو أنه يحمـل مشروعًا واحدًا اسمه مصر. وكان ذلك ما أسميته في يوليو أزمة الإرادة لدى الميدان.. فكانت حداثة العهد بالإرادة -وهي أننا نريد فنفعل- تتسـبب ولاتزال في ترك عموم المصريـين فراغًا يتوجب أن يملئوه بإرادتهـم.. فراغًا يتركونه للمدعين وحواة السياسة يملئونه بل ويستكثرون على المصريين ملكيته.

ولهـذا ألـح عليَّ في حينها مـا كتبته بأنه آن لمصر أن تفرز نخبة مسـتقبلها.. تلك النخبة التي لا تسمي الركود استقرارًا ولا تسمي العجز عقلًا وتعلم أن رضا السلطة مغرم وأن رضا الشعوب هو المغنم.

آفـة حـارتنـا النسـيان..!

”آفة حارتنا النسيان ويبدو أن آفة مجلسنا النسيان... ما أشبه ما حدث اليوم بمناورات عمر سليمان السياسية وقت الثورة... إن أفلحت حينها ستفلح الآن..“

2 أكتوبر 2011

.. الشعب يريد... الشعب يقرر... الشعب يقود..!

"آن لمصر أن تفرز نخبة مستقبلها.. تلك النخبة التي لا تسمي الركود استقرارًا ولا تسمي العجز عقلًا وتعلم أن رضا الحاكم مغرم ورضا المحكوم مغنم.."

2 أكتوبر 2011

ويأتي يوم التاسع من أكتوبر بمواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى فيما عرف بأحداث ماسبيرو وسمي يوم الأحد الدامي. وكان معظم الضحايا من الأقباط.

وتأتي كارثة ماسبيرو كاشفة بأكثر مما ينبغي لتحركات أطراف كثيرة أمنت على حركتها الخفاء وآنست في المشاهدين المصريين الغباء..

ففي داخل الكتل العقائدية.. إسلامية ومسيحية.. أطلت رءوس كثيرة تحمل مشروعاتها الخاصة وتبدي ولاءها لمشروعاتها على حساب الوطن.. وكان حداثة عهد معظمهم بالسياسة.. وأحلام الزعامة التي بدت قريبة منهم.. هي المحرك الأقرب للحمق منه إلى الخيانة..

ويتبدى العجز الكامل في إدارة الأزمة عند رأس السلطة.. فحكومة د.عصام شرف.. تائهة كعادتها بين انتظار توجيهات المجلس العسكري وبين بديهيات إطفاء الحرائق المجتمعية.

تلك البديهيات التي أتت متأخرة عن التعامل معها.. أو غابت بالكلية.. أو تبرعت بإضافة المزيد من الوقود لإذكاء الحريق.. وكان بسوء تقدير أكثر منه بفساد.. ولكن في القيام على أمور الوطن لا يعذر القائم عليه بجهل أو بفساد..

ولم يكن أداء المجلس العسكري مختلفًا عن ظله التنفيذي الباهت والمسمى بالحكومة.. فقد أسقطه تراجع كفاءته في إدارة الأزمة التي كان من الممكن

أن يلتمس له فيها بعض عذر.. إلى طرف معتد فقط. وكما كان شأن حكومته كان شأنه هو ولكنه لم يتأخر أو يغب عن الأزمة.. فقط تبرع بإضافة المزيد من وقود الإخراج الركيك والتحركات الرعناء في التعامل مع النشطاء وأطراف الأزمة.. فزاد الحريق اشتعالاً ليطاله هو ويبقى أثر الحرق في سجله حتى يومنا هذا.. اسمه ماسبيرو..!

وكان خروج إحدى مذيعات التليفزيون المصري الرسمي تستغيث بالمواطنين لإنقاذ الجيش المصري من مسيحيين يهاجمونه، هو «أم» السقطات وتكثيفًا للرعونة وافتراض القابلية التامة للاستعماء في المصريين. وكانت، بقصد أو بدون قصد، لهبًا إضافيًّا لحريق ماسبيرو..

وماسبيرو.. فتنة كمثلها جمعت الهلال والصليب.. وفتنة كمثلها إطارها - بغضِّ النظر عن تفاصيلها - كان الحمق الطائفي، والذي هو صناعة قام عليها رجال دين من الطرفين.. وتراخيهم في منع أسبابها لاعتبارات الزعامة وعدم خسارة الأتباع كان مشاركة لهم في صنعها..

شراكة الحمق..!

"الفتنة نائمة.. لعن الله من أيقظها..الحمق الطائفي فتنة.. وسكوت رجال الدين وعلمائه عن أسبابه إيقاظ لها.. وتراخيهم في منع أسبابه مشاركة في صنعها.."

10 أكتوبر 2011

لم يكن تراجع إدارة السلطة للأزمة، والذي وصل إلى حد الحمق، جديدًا أو أعيد كشفه في أزمة ماسبيرو.. ماكانت أكثر كشفًا له هي الرءوس التي أطلت تحمل أحلام الزعامة مع حداثة عهد معظمهم بالسياسة أو بالشأن العام ممارسة أكثر منه اهتمامًا.

وأحلام الزعامة التي بدت قريبة كانت هي المحرك الأقرب للحمق منه إلى الخيانة..!

وحاولت أن أنبه حينها على أن القاتل للمصريين في ماسبيرو موجود فيمن قتلهم بيده، وموجود أكثر فيمن يرثيهم ادعاءً، وموجود أكثر وأكثر فيمن يصر على الفصل بين المسألة القبطية والمسألة المصرية برمتها.. وهو الفصل التعسفي الذي أسقطه المصريون بوعيهم في ثورة يناير، فقد كانت عودة كل المصريين لمعنى الوطن في يناير أول من سبق فيها هم المسيحيون المصريون.. الذين أريد لهم لعقود أن يحيوا وطنًا داخل أسوار كنائسهم وليس الوطن الأرحب. ولكن باتت النتيجة واحدة جموع مصرية تستنفر بوقائع حقيقية حدثت في ماسبيرو ولكنها ليست لب المسألة القبطية.. إذا جاز تسميتها. فلب المسألة القبطية في حقيقته هو لب المسألة المصرية.. هو المواطنة الغائبة عن الكل مسلمين ومسيحيين..!

وبدا من بعيد مرة أخرى بعض المتاجرة بدماء المصريين في سوق مساومات سياسية وطموحات زعامة.. وكان في تقديري ولم يزل أن أي محاولة لاقتناص مكتسبات طائفية أو سياسية من غبار كوارث ومن دماء مصرية سالت، تُحمِّل محاوليها إثم تلك الكوارث ومسئولية سفك الدماء.

قتلـــة..!

"ابحثوا عن قتلة المصريين.. ابحثوا عنهم كثيرًا فيمن قتلوهم وابحثوا أكثر فيمن يرثيهم وابحثوا عنهم أكثر وأكثر فيمن يبني على قبورهم قواعد ملكه.."

"الطائفية هي دلائل خيانة الوطن ودماء أبنائه حتى وإن كان المتاجر هو ولي الدم.."

"وراءَ الجنازةِ.. سارتْ قريشٌ..فهذا هشامٌ..وهذا زيادٌ. وهذا يريقُ الدموعَ عليك وخنجرهُ تحتَ ثوبِ الحداد.. (نزار قباني أهديها لكل قريش صاحبة جنازة).."

13 أكتوبر 2011

وفي وسط هذا الجو البائس من المشاحنات والمزايدات باسم الوطنية والثورة.. بدءًا باللقاءات المسرحة للمجلس العسكري مع القوى السياسية (مجازًا) وبعض تعامل الكل وبالأخص زعامات الكتل العقائدية مسلمة ومسيحية مع الأحداث الطائفية على إطلاقها ومع حدث ماسبيرو الأخير.. ألح عليَّ سؤال قديم عن ماهية القوى الوطنية.

من القوى الوطنية؟ وهو التصنيف الوحيد الصحيح في تقديري الذي صكته الثورة للقائمين على العمل العام من باب الهم والمشاركة والمبادرة والقيادة.

وأتصور أن القوى الوطنية التي تستحقها مصرنا ليست الأكثر إلحاحًا على الصدامات الرمزية، بل هي التي تمتلك أهلية قيادة المجتمع نحو ممارسة ملكيته لوطنه من خلال منح شرعية الحكم أو منعها.

وشواهد أهلية تلك القوى هي كفاءة استجلاء الهدف الجامع والمشروع الجامع للأمة في كل مراحله، ثم كفاءة الدفع نحو هذا الهدف تخطيطًا وتواصلًا وتحقيقًا للتوافق، وأن تلزم نفسها والمجتمع – قناعة – بمعيار قياس وحيد، وهو ذلك الهدف الجامع المحقق لحقيقة معنى الدولة الراعية المهيمنة، فيصير الاختلاف الأيديولوجي تنوعًا يثري القوة ولا يغري بالعصبية، وتصير خلافات هذه القوى الوطنية التي نحن بصدد تعريفها (إن حدثت تلك الخلافات) خلافات تجويد لا خلافات تجميد.

القوى الوطنية يجب البحث عنها في رحم المجتمع المصري الأخصب وليس في رحم القوى السياسية العقيم وسنجدها تتمثل فيمن يصح في حقه معنى وممارسة فكرة المجتمع ومعنى الدولة المقدمة على كل ما هو شخصي. بحيث لا تقاس قيمة لما هو شخصي إلا في سياق ما هو في إطار المصلحة الأولى والأعلى للمجتمع والدولة.

وألـح عليَّ أيضًا ما يؤكـد طبيعة الصراع في مصر في مرحلـة الانتقال وما قبلها وهي أننا في حرب اسـتنزاف طويلة.. من أجل اسـتعادة معنى وطن.. وبناء دولة..

وأن مـن يخـوض تلك الحـرب الواجبة من أجل اسـتعادة معنـى الوطن «مصر» لا يملك ترف اليأس أو الملل فليس لديه إلا الأمل والعمل.. فإن بنى في عقله وعقول من حوله معنى الوطن وجاءت ميليشـيات الفسـاد فهدمتها بضيق مصالحها وعقولها.. فما علينا إلا أن نشرع في البناء مرة أخرى.

وكان المعنـى الملـح والمؤكـد في حادث ماسـبيرو كما في كثـير من أحداث الأشـهر التي سـبقته والتي تلته.. أن الفساد والاسـتبداد ليسا قرينين بسلطة كانت أو جاءت، أو بنظام حكم أيهما..

فالفسـاد والاسـتبداد وشـهوة السـلطة سمة ممارسـة سـلطة؛ أي سلطة ـ الرسـمي منهـا والعـرفي ـ مـا يمارس منهـا في مؤسسـات الدولة الرسـمية أو في مؤسسـاتها المجتمعية والعرفية. وكذلك تراجع الكفاءة والادعاء ليسـا نقيصتين يَخُصَّان أصحاب السـلطة والحـكام ولكنهما تطالان أكثر ما تطالان المحكومين ذواتهم.

وأقصـد في هذا أنه كما قال مالك بن نبي عن قابلية الشـعوب للاسـتعمار هي السبب الأهم في استعمارهـم.. فإن قابلية المواطن للاستغفال هي السبب الأول في كونه يستغفل من قبل سلطته وزعاماته الرسمية أو الروحية..!

وكتبت في هذا حين وجدت الحديث في المسـألة الطائفية، والذي أججته ماسـبيرو بالقطـع.. وصرف الأمـراض الاجتماعية العامة إلى أسـباب تخص طائفـة دون غيرهـا إلى مدخـل للاسـتغفال.. تبني عليه السـلطة أي سـلطة رسمية أو روحية مشروعات للزعامة ومصادرة العقول.

ووجهـت كلامـي حينهـا لـكل منـا في مقـال أسـميته «اختبـار القابليـة للاستغفال».

«دليل المواطن لمحاولة فهم أي حاجة... اختبار القابلية للاستغفال».

المواطن القابل للاستغفال كالمواد القابلة للاشتعال، يستخدم كليهما للإشعال ويفنيان معه.

فأما المواطن القابل للاستغفال فيستخدم في إشعال الفتن، وأما المواد الأخرى فدورها في إشعال النار. ويكون في نية المستخدم في الحالتين التخلص من وقود الفتنة (المواطن المستغفل) أو وقود النار لمصلحته هو... وعليه فنرجو أن تستخدم الدقائق القادمة لتحديد قابليتك للاستغفال، ومن ثم قابليتك للاستخدام كوقود لمصلحة آخرين تفنى أنت فيه وأنت تعتقد أنك فاهم.. والقاعدة القانونية تقول «القانون لا يحمي المغفلين».

عزيزي المواطن

إذا وجدت لديك صعوبة في تصديق أنك مساوٍ لغيرك على أرض هذا الوطن في الحقوق والواجبات.. وتصورت أنك أقل من غيرك أو أعلى منه... فأنت قابل للاستغفال.

إذا كانت لديك صعوبة في تصديق أن كل مصري حولك هو شريك لك في المصير والمستقبل.. أو أن شراكتك وملكيتك في هذا الوطن لا تزيد عليه أو تنقص.. . فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك لا تجد (في السياق الطائفي المصنوع) مشكلة في جمل من نوع «عنصري الأمة» ولا تستغربها على أساس حقيقة أن كل عناصر الأمة مصريون أو «الحوار المسلم المسيحي» دون أن تقيسه في مواقف أخرى على أنك لم تقل في مواقف مشابهة «الحوار المسلم المسلم» أو «الحوار المسيحي المسيحي».. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسك لا تستغرب إعلامًا يصر على تسمية مسيرة لمصريين يطالبون بحقوقهم كانت طرفًا في احتكاك مع قوى فض شغب «بمسيرة

قبطيـة مقابـل جيـش مـصر» ولا تـري في ذلـك إشـعالًا لفتنة (مع التسـليم باحتمالات الشـطط والتجـاوز من كل المصريين أطـراف أي قضية).. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجـدت نفسـك لا تسـتغرب الإلحـاح على كلمـة « الفتنـة الطائفية» والإصرار على وصف مشـاهد احتقان مصريـة (وكفى) بهذه الكلمة لتعطي للكلمة معنى ومدلولًا.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجـدت نفسـك مـع من يصنـف خـروج المصريين من أجـل المطالبة بحرياتهـم أو بعـدل مجتمعهـم أيًّـا كان نوع التضييـق أو طبيعـة المظلمة التي خرجـوا ضدهـا.. بتصنيـف يخـص خلفيـات أو معتقـدات المصريـين دونما الحديث أولًا عن قضايا الحرية أو العدل أو الكرامة التي خرجوا من أجلها.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسـك تتصور أن كيفية رفع المظلمة أو التضييق عن مصري مسلم تختلف عن رفع المظلمة أو التضييق عن مصري مسيحي رغـم اختلاف توصيـف المظلمة أو التضييـق.. فحين تصاب بدور برد لا قدر الله.. تأكد أن تطلب من الطبيب المعالج دواء يخص أبناء ديانتك المصابين بهذا البرد وليس دواء أبناء الديانة الأخرى.. فأنت قابل للاستغفال.

إذا وجدت نفسـك قد صنفت نفسـك على أنك أي شيء آخر غير كونك إنسـانًا أولًا وقبل كل شيء.. حر ولن تحيا بغير الحرية ومصريتك هي الوعاء الجامع لكل تنوعك واختلافك عن أي مصري آخر.. فقد استغفلت فعلًا.



وفي زاويـة أخرى مـن الواقع المصري غير تلك التـي جرت فيها أحداث ماسـبيرو وتداعياتهـا ودلالاتهـا.. كان الطنـين يزيد في ظـل الوثائق الحاكمة للدسـتور عـن الدولة وطبيعتهـا. وكنت قـد دعيت لألقي محـاضرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. عن الدولة المدنية أو مدنية الدولة.

وكان معظم الحضور من المنتمين للكتل العقائدية المختلفة.. مع قطاع ليس بالقليل من عموم المصريين الذين اهتموا بالفهم لما يجري أو سيجري في مصر ورغبتهم في تأهيل أنفسهم للتعاطي مع الشأن العام من أرضية معرفية.

«المدنية على مستوى الفرد تعني أن يكون الفرد إنسانًا قبل أن يكون فردًا، بأن يحيا بالحرية والعدل والكرامة قدر ما يحيا بالشِّبع والرِّي.

وعلى مستوى المجتمع فإن المدنية تعني أن يكون مصدر ومنشأ شرعية الحكم هو الإنسانية.. وأن يبقى المجتمع مجتمعًا حارسًا لإنسانية أبنائه..

أما على مستوى الدولة، فالمدنية تعني أن تكون الدولة دولة رعاية لا دولة جباية، أي تمثل وطنًا لمواطنيها وليست دولة مماليك.

يجب أن نجعل فكرة الإنسانية فكرة محورية، فلابد أن يكون مجهودنا القادم بإعادة المجتمع إلى إنسانيته، فتصبح القيم الثلاث السابقة (الحرية – العدالة – الكرامة) غير قابلة للتفاوض.

لا يمكن أن تُبنى قصور اقتصادية على قاعدة سياسية رخوة، وبالتبعية لا يمكن أن تُبنى قصور سياسية على قاعدة مجتمعية رخوة، ولا يمكن أن نبني قصورًا مجتمعية على قاعدة إنسانية رخوة، ولو لم نوجِد هذه القاعدة الإنسانية التي تحمل هذا المجتمع بتغييب هذا المفهوم ستصبح هذه الدولة دولة مماليك مرة أخرى، وسيصبح هذا المجتمع بداوةً مرة أخرى، وليس مجتمع حضارة ولا مدنية».

كان هذا جوهر ما فصلته في تلك المحاضرة.. والتي أهم ما لاحظته هو عدم اعتراض أي من منتسبي اليمين الديني على المعاني المسوقة عن تعريف مدنية الدولة.. والمقارنات التي سقتها بين البداوة والمدنية.. وأن التضاد ليس بين المدنية والدينية في الدولة التي تنطلق من منظومة قيمية إسلامية أو الدولة الإسلامية مجازًا في تسميتهم؛ وذلك لأن الدولة على عهد الرسول كانت مدنية مغايرة للبداوة.. مرجعيتها القيمية هي قيم الإسلام.

الغريب أن بعضًا من الوجوه التي رأيتها ذلك اليوم.. لم تزل تتحرك في المجتمع منتصرة لمصطلحات بعينها دونما توضيح لمفهوم.. كمصطلحات حكم الشريعة.. والدولة الإسلامية.. والمشروع الإسلامي.. وما أشبه ليلتنا ببارحتنا حين وقف من يقول للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه: إن الحكم إلا لله.. وكانوا هم قاتليه فيما بعد..

وفي ذلك تفصيل يأتي في سياق تالٍ.. يكشف كيف أننا في لحظة من تاريخ قد يكون لا يعيد فيها نفسه.. ولكنه قطعًا يقفِّي على ذات القافية..!

نوفمبر 2011..
الأحداث هوامش والأحوال حقائق

"كان درس محمد محمود 2011 أن وزن إرادة عموم المصريين كبير.. هذا دون أن تتصل الإرادة في خيط ناظم أو حتى تنغم.. فما بالنا لو وجدنا خيوطنا الناظمة أو تلك النغمات الجامعة.."

أتت رياح نوفمبر من القوة بمكان لتزيح كل ما تبقى من ملامح تجميل أو قد يكون براقع حياء في تعامل كل الأطراف مع الواقع المصري.. ولم تبق إلا حقائق الوجوه والمواقف.. ولم يبق لما تلا من شهور إلا أن يؤكد ما كشف للمصريين عن لاعبي الساحة.

لم تدع الأحداث لأحد مساحة للمناورة.. فقد كانت كاشفة بغير رجعة حتى للنوايا.. أكثر من الأوجه ذاتها..

تتصاعد أو تؤجج أزمة وثيقة المبادئ الدستورية والمعروفة باسم وثيقة السلمي.. ويبدأ بعض ضغوط لقاءات الغرف المغلقة بين السلطة الممثلة في المجلس العسكري وبين من حولها من واضعي اليد على الثورة.. يسرب للعلن ويتحول إلى لعبة تجاذب ساحتها – للأسف – ميدان التحرير ذاته.

فباسم الاعتراض على البندين 9 و10 في الوثيقة والخاصتين بموقع الجيش في الدستور الجديد المزمع العمل عليه.. تمارس جماعات اليمين

الديني لعبة ضغط مكشوفة في ميدان التحرير محشود بالأوامر.. أكثر منه محتشد بصدق إرادة من أتى..

وتكون جمعة 18 نوفمبر هي جمعة الكتل العقائدية وجماعات اليمين الديني وواجهاتهم الحزبية. نصبت المنصات وتبارت الحناجر في الحديث عن خطورة الوثيقة وضرورة إلغائها.. وضرورة إقالة د.يحيى الجمل – نائب رئيس الوزراء حينها ومن قيل إنه خلفها.. وأخيرًا تغيير الحكومة.

ولأنها لعبة شد وجذب دارت أصلًا في الغرف المغلقة.. بين الإخوان وتجمعات اليمين الديني على اختلاف مراتب الجمود لديهم من جهة وبين المجلس العسكري من جهة أخرى.. ولأن الميادين المحشودة مهما زادت أعداد من حضروا فيها.. يبقى وزنها بوزن رءوس من حشدها فإن كانت هي رءوس مرشد الإخوان وقادة التيارات السلفية وبعض من تبعهم من أحزاب على الورق.. فهو في النهاية وزن أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحدة.. وهي رءوس معلومة تُفاوضُ.. وتُقايضُ.. وتُستمَالُ.. وتُقطعُ..!

ومن الغريب أني رأيت في ذلك اليوم أحد السياسيين والنقابيين القدامى، والذين انشقوا عن الإخوان المسلمين وكان بينهما ما صنع الحداد لكونه سعى في تأسيس حزب إسلامي.. وإذا به يلقي كلمة على خطوات كل قادة الإخوان الذين سبقوه للمنصة..

وشاءت الظروف أن ألتقي الرجل في اليوم التالي 19 نوفمبر، والذي كنت ألقي محاضرة فيه عن الوضع الراهن.. وحين سألته– وقد جمعتنا لقاءات عديدة قبل الثورة وأعرف مدى تحفظ الرجل على فكر وأداء تنظيم الإخوان – إذا به يعلل ذلك بأنه كان هناك لدعم خطورة فكرة الموقع المتميز للجيش في الدستور..!!

وللأمانة لم أقتنع.. فالرجل رضي بموقف التابع للإخوان.. بعد أن كان يبني كثيرًا من مواقفه السياسية على خصومة حادة مع الإخوان منهجًا وتنظيمًا..

وتمر الأيام وإذا بالرجل وحزبه.. الحليف الأول للإخوان بعد وصولهم لقصر الرئاسة.. وإذا به من أعمدة الجمعية التأسيسية الثانية للدستور (ولم يكن اختير في الأولى بالمناسبة).. وإذا به يمرر مع بقية الجمعية بالطبع.. كل المواد الخاصة بالمؤسسة العسكرية.. والتي قد لا أختلف معها بالضرورة.. ولكن ما أرصده هو ما كشفته أحداث نوفمبر والأكثر أنها أصلت لحقائق كثيرة تأكدت دون أدنى شك فيها بعد.

وتنتهي جمعة 18 نوفمبر.. الجمعة المحشودة.. وليعلن المجلس العسكري.. عقب انتهاء فاعليتها.. أن الحكومة باقية.. والوثيقة باقية.. ود.يحيى الجمل باق..

ولم لا؟ فالمجلس العسكري كما قلت يعرف من حشد.. ولماذا حشد.. ويعتبره استكمالًا لأحاديث غرف مغلقة انتقلت للميادين لإحراجه.. فما كان منه إلا أنه أحرج من أراد إحراجه..!

وكان الإحراج شديدًا بل مهينًا.. لمن يعي..!!

فما لبث أن بدأت قوات الأمن في تفريغ ميدان التحرير من المعتصمين باستخدام قوة مفرطة.. وأدى ذلك إلى إصابات شديدة والأخطر أنه كان فيه إمعان في امتهان الكرامة من بعض الأفراد العسكريين والجنود تجاه بعض المعتصمين.

وإذا بعموم المصريين يتقاطرون على الميدان بداية من يوم مساء 19 نوفمبر 2011.. محتشدين بإرادتهم الحرة.. ومحركهم هو الانتفاضة للكرامة التي أهينت في صباح ذلك اليوم.. وتبدأ مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين في شارع محمد محمود بوسط القاهرة وهي ما عرفت بعدها بأحداث «محمد محمود الأولى» وتستمر المواجهات أسبوعًا كاملًا وتسفر عن مقتل 42 شخصًا.

ويقول الميدان المحتشد كلمته.. وهي أن وزن الميدان بصدق بقدر من فيه وليس في عددهم ويقينًا ليس في استخدامه ورقة للضغط السياسي ..

لأن كل من حشـدوا في جمعة 18 نوفمبر في «ميدان التحرير السـياسي».. غابوا عن «ميدان التحرير الوطني» في 19 نوفمبر..

غاب أصحاب الميادين السياسـية عن أحداث «محمد محمود» لأن أهدافه كأهـداف التحريـر الأولى «حريـة وعـدل وكرامـة » ولم يكن مرتـادوه دُمًى سياسـية يحركهـا من يريـد أن يفاوض بهـا.. و لم تكن من وجهـة نظر اليمين الدينـي - حتـى وإن خدمت قيم الثورة - تخدم هدفهم الذي بات قريبًا وهو تحويل مسـار الثورة من الميدان إلى خزان مغلق اسـمه البرلمان ولتصادر فكرة التغيـير جذريًّا ونهائيًّا باسـم الإجراءات الديمقراطية.. وإن لم تصادر باسـم كنه الديمقراطية وحقيقتها.. ألا وهي الحرية.

وقبل أن تنتهي الأحداث تكتمل كلمة الميدان.. فتستقيل وزارة د.عصام شرف وتلغي وثيقة السـلمي يوم 22 نوفمـبر.. بل ويتم تحديد جدول زمني لانتقال السلطة وانتخابات رئاسية في يونيو 2012..

ورغـم أن تحدي الميدان والثورة بقي كما هـو حتى بعد انتهاء الأحداث.. وهو تحدي أن يكون للثورة وجه يراه المجتمع فيطمئن.. و تراه السلطة ومن حولها من واضعي اليد.. فيرتدعوا.

وسـيظل هذا التحدي قائمًا ما لم تنضج نخبة المستقبل التي كانت حاضرة في محمد محمود، والتي احتشدت فقال الميدان كلمته بها.. لتُنغم حركتها.. لا أقـول تُنظمهـا في ملامح إطار واحـد.. وليس في تنظيم واحـد ولا ينبغي أن يكون..

وفي نـدوة عنوانها «التطورات الراهنة في الحياة السياسـية في مصر» وكان تاريخهـا قـدرًا هو يـوم 17 نوفمـبر.. أي أنها سـبقت مباشرة هذا الأسـبوع المفصـلي.. وتحدثـت فيـه عن نقاط مؤسسـة تعين عـلى إزالة اللغـط الدائر.. والـذي بدأ يظهر في إشـارات غير مباشرة وبعضها مباشر عن بقاء المؤسسـة العسكرية في الحكم لأبعد مما كان متوقعًا لها.

ولم تكن المشكلة في المدة.. كانت المشكلة في تقديري أن خلطًا جرى بين المؤسسة العسكرية أرادت أن يكون لها إرادة سياسية ظاهرة.. تقترب من الدور السياسي المباشر.. وكان هذا هو الخطأ الذي جعلها تدفع ويدفع معها الشعب المصري ثمنًا غاليًا من الاستقرار والأمن.

فكان محور كلامي في تلك الندوة عن أن القوات المسلحة في الدول المستقرة.. هي عنصر أساسي في صياغة السياسة الداخلية والخارجية ولكن ليس لها إرادة سياسية بمعنى أن تصبح لاعبًا سياسيًّا في مضمار التنافس السياسي نحو السلطة. فسلطتها ذاتية وتكاد تكون منشئة أكثر منها مُنشأة أو تابعة.

وأنه في حالة مصر.. المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو حام لإرادة الشعب وليس صاحب إرادة تخصه.. وإرادته جزء من إرادة الشعب وتعين على تشكيلها ولكنها ليست بديلًا عنها.

وقلت: إن الشعب هو صاحب الشرعية في إصدار أي وثيقة سواء بالكتابة المباشرة بحيث يشرعن من يكتبها له بالموافقة المباشرة والاختيار أو بالموافقة غير المباشرة باختيار من يكتبها ثم الحوار المجتمعي والاستفتاء.. وما دون ذلك يصبح صادرًا ممن لا يملك تلك الشرعية.

وكان رأيي في حينها ولم يزل أن وثيقة السلمي ليست كلها سوءًا.. وأفضل ما فيها أنها أوضحت ما يدور خلف الأبواب المغلقة.. وأخيرًا.. لا شيء ملزم للشعب إلا مايقر الشعب بإلزامه..

وكان درس محمد محمود 2011 والذي يلزم أن نعيه. أن وزن إرادة عموم المصريين كبير.. هذا دون أن تتصل الإرادة في خيط ناظم أو حتى تنغم.. فما بالنا لو وجدنا خيوطنا الناظمة أو تلك النغمات الجامعة..

وبدا أن كلمة الميدان كانت بوزن كل من احتشد.. وهؤلاء عموم المصريين.. لم يُتفاوض معهم على سلطة تقتسم أو ترتيبات حكم.. فهي

رءوس لا تفاوض ولا تقايض، ويقينًا بعد كل محاولات تفزيعها بدا أنها حتى عصية على القطع.. ومن أين لها بكل هذه القوة ؟!

إنها قوة تلاقيها مع الحق وثباتها عليه.. وهذا كان موعدها الثاني بعد أيام الثورة الأولى في يناير وفبراير من ذات العام.

ولكن ثمة فارقًا مهمًّا قد حضر.. هو كل ذلك الفرز الذي قام به الميدان ليظهر من على عهد أيام يناير وأحلام وطموحات التغيير الحقيقية.. ومن كان ولم يزل موجودًا للاغتنام أو الاقتناص..!

وبدأ البحث عن مخارج وناشدت وناشد غيري المجلس العسكري أن يكون على قدر اللحظة.. وأن يجتهدوا في قراءة حقيقة الميدان أكثر من حرصهم على إخلائه. وكذلك كانت مناشدتي، والتي أملت أن يكونوا قد وعوها عند تلك اللحظة.. (ولكن بدا لي فيما بعد بممارساتهم أنهم وعوها جزئيًّا).. بألا يتعالوا على التحرير الحقيقي وألا يصدقوا بدائله التي صنعوها أو صنعت لهم..

وأخيرًا تمنيت أن يقرءوا الميدان بذات القلوب والعقول المصرية التي كانوا عليها وألا يقرءوه بتقارير الأمن فقط.. فهذا ما أودى بمبارك وخشيتي أن يودي بهم.. ولا أظن أن أمنيتي تلك قد تحققت..

وفي يوم 21 نوفمبر وجهت نداءً مكتوبًا.. لم أوجهه للمجلس العسكري ولكني وجهته إلى القابضين على السلطة.. وهم المجلس حينها ولكن يقيني أن تلك النداءات تخص كل قابض على السلطة أتى أو سيأتي. وهي أنه في ساعة أزمة كأزمة محمد محمود تكون المخارج اللائقة للقابض على السلطة ثلاثة:

أولها: نبذ التعالي وإعلان شرعية سلطته في كنف شرعية شعبه لا الوصاية على الإرادة الشعبية أو حتى الحديث باسمها.

ثانيها: إعلان تاريخ تخارج من السلطة بجدول زمني واضح ويتجنب فيه التأويل.

ثالثها: عدم التورط في إسالة أي قطرة دم مصرية -بغير حق- والعودة إلى الرشد الوطني بطلب الصفح ومعاقبة أي ممن أسال الدم.

وكما صح هذا الأمر في حق المجلس العسكري القابض على السلطة حينها.. صح أيضًا الآن في حق د.محمد مرسي رئيس الجمهورية الحالي «لحظة كتابة هذا الكتاب» أو «المسئول الأول».. وهي التسمية الأدق من وجهة نظري. وكذلك تصح في أي ممن يأتي بعده..

وبدا حينها مرة أخرى أن المجلس العسكري يحاول استخدام القوى السياسية فاقدة الأهلية إلا باستثناءات قليلة في محاولات يائسة لترميم تآكل شرعيته. غير أن ذلك كان عطاء من لا يملك لمن لا يستحق.. كانت بعض تلك القوى تتصور أنه بانهيار أداء المجلس وشرعيته فقد فتح المجال أمامها نحو السلطة. بل وكانت بعض تلك القوى التي يستخدمها المجلس تعمل بدأب على إضعافه (أي المجلس).. محاولة اختراق الإطار الأخلاقي للميدان واستغلاله.

وبقيت الشرعية في الميدان كما كانت.. الميدان الذي كان هو النخبة التي تصنعه ولكن لم تتقارب لتفرز قادتها.. وكانت هي نخبة مصر القادمة التي لم تختزل مصر في حزب أو مشروع سلطة.

وكانت الكلمة المفتاح الذي تراوح حول الأزمة هو حكومة إنقاذ وطني.. لأن الأمر على حدة الوصف في حق المجلس العسكري والقوى السياسية كلها.. بدا لي أنه ينتقل من الهزل السياسي الذي يوجب الرثاء لصاحبه.. إلى السفه السياسي الذي يوجب الحجر على أصحابه..

ومن عجب أن يبقى هذا هو الحال.. بل أسوأ منه بعد مرور أكثر من عام ونصف من ذلك التاريخ..!!

ويتم تكليف د.كمال الجنزوري بتشكيل الحكومة الجديدة.. وتمارس جماعة الإخوان المسلمين ضغوطًا مباشرة على المجلس العسكري لمنع شخصيات

سياسية بعينها.. تعتبرها منافسًا سياسيًّا لها.. وتقبل بحكومة الجنزوري وتدعمها وهي التي قبلت على تململ شديد يصل إلى حد الرفض..

ولكن أنظار اليمين الديني والإخوان على الأخص كانت على الانتخابات التي ستجري في خلال أيام.. يومي 28 و29 نوفمبر.. فكل شيء قابل للتنازل ما دام سيصل إلى استحقاق انتخاب يشرعن وضع اليد.. وكان لهم ما أرادوه.. مؤقتًا..!!

ولا ينتهي الشهر الكاشف.. إلا بعد أن يهدي واقعة أخرى.. يحسبها الناس على زيادة اللبس والغموض.. وأراها معينة على الكشف أكثر..

ففي يوم 25 نوفمبر.. يتم تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز لإسرائيل والأردن مرة سادسة.. .!

وكانت تلك رواية مدونات الحجر عن شهر.. نستطيع أن نصفه مطمئنين بأنه شهر الزلزال.. لأن طبيعة الأرض السياسية والاجتماعية المصرية قد وصلت إلى حالة من تغير تضاريسها أظنها لن تعود بعدها إلى سابقه.. وهو ما أراه خيرًا..!

أهم ما تركنا به زلزال نوفمبر أنه حطم كثيرًا من الحجب بين ظاهر الأحداث التي تجري حولنا.. وبين حقيقة أحوال كل أطراف الصراع، فمنذ ذلك الشهر أصبحت حقيقة الأحوال واضحة ومقروءة في عمق الأحداث.. حتى صارت الأحداث هي الهوامش.. وأصبحت الأحوال التي تقرأ بداخلها هي فقط الحقائق.

فالأحداث صارت عناوين متكررة بليدة بين قتل أو سب أو اعتداء بلفظ أو بفعل أو حتى ممارسة روتينية لما يبدو أنه أعمال حكومة أو رئاسة أو أحزاب موالية ومعارضة.. ومن كثرة التكرار صارت فارغة هامشية. أما المتون فكانت أحوال كل هؤلاء..

ومع تسارع الأحداث تأكدت هامشيتها مقابل متون الأحوال التي تحملها تلك الأحداث ولكن لا تفصح بها.

وما أشير إليه أقرب للتفرقة بين الآثار والأخبار التي جعلها الجبرتي واضحة في تأريخه المتفرد.. فكأنه يقول إنه في تأريخه ليس همه أن ينقل الخبر.. ولكن همه أن يقرأ أثر الخبر أي الأحوال التي جعلته خبرًا.

وسنجد أن في مدونات الحجر كلما تسارعت الأحداث.. كما قلنا زادت هامشيتها لمصلحة المتون المدونة في دفتر أحوال شبه يومي نقرأ فيه حقائق الأحوال أكثر من هوامش الأخبار.

الميدان المحشود.. ميدان السياسة!

"من يتصور أن الديمقراطية لعبة حشد وأغلبيات مصطنعة.. يؤسس للاستبداد متعمدًا أو جاهلًا..!"

18 نوفمبر 2011

الميدان المحتشد.. ميدان الوطن..!

"التحرير يستعيد الكثير من مصريته ونقائه... وفي طريق نضجه ليستعيد العصمة السياسية في يده مرة أخرى..!"

20 نوفمبر 2011

"إلى المجلس العسكري اقرءوا التحرير بذات القلوب والعقول المصرية التي كنتم عليها. ولا تقرءوه بتقارير الأمن..فهذا ما أودى بمبارك وما سيودي بغيره..!"

20 نوفمبر 2011

النخبة الواجبة..!

"أي محاولات من القابضين على السلطة لترميم تآكل شرعيتهم من خلال قوى سياسية فاقدة الأهلية.. هي عطاء من لا يملك لمن لا يستحق..!"

"على الميدان أن يفرز نخبته.. لن يعبر عن مصر القادمة من لا يزال يختزلها في حزب أو مشروع حكم.. لن يعبر عن مصر أو يقودها إلا إنسان حر مصري فقط.."

22 نوفمبر 2011

لا تؤتوا السفهاء ولايتكم..!

"المشهد ينتقل تدريجيًا من الهزل السياسي الذي يوجب الرثاء لصاحبه.. إلى السفه السياسي الذي يوجب الحجر على أصحابه.."

25 نوفمبر 2011

المفتاح الخطأ.. كالعادة..!

"سؤال لنا جميعًا.. هل الاستبداد ضرورة من ضرورات الاستقرار في مصر؟! لم يقدم التحرير شهداءه ليأتي لمصر بمسخ مستقبل تقوده مسوخ الماضي- لا ترضوا لمستقبلكم إلا بما أنتم أهل له. لا تساوموا على مستقبل ولا تتنازلوا فيه.."

25 نوفمبر 2011

هيبة الدولة..!

"لا كرامة لوطن إلا في كرامة مواطن.. . ولا هيبة للدولة إلا في هيبة حق المواطن..!"

28 نوفمبر 2011

لا تزال في الميدان..!

"الشرعية لا تزال في الميدان..الميدان هو كل إنسان.. حر..مصري.. صنع ورأى حلم الحرية اليوم.. وكل رمز كرامة فقد بصره أوحياته لنرى نحن هذا اليوم.."

30 نوفمبر 2011

ديسمبر 2011.. «ســوط» الشعب

"وبينمـا الماضي يبلـور إرادته في حكومـة ووجوه شابة بقلـوب شائخـة.. كان علـى المستقبـل أن يبلـور إرادتـه في جماعات ضغط بقلوب شابة تهادن ولا تتنازل.."

وكأن نوفمـبر شـاء له القدر أن يكون شـهر الزلزال مـن كل عام.. فكان ذلـك حالـه عام 2011 و عام 2012..! ومـن يعرف على أي حال يكون في عامنا هذا ؟!

فهـي رغم كونهـا زلازل تبدو مهلكة.. فإنها في شـهور أو أيام قليلة تزيح ركامًا من الزيف تراكم في سـنين..! ركامًا كان كفيلًا بأن يحول بين المصريين ومستقبلهم.

ظنـي أن هذا ما سـتثبته الأيام القريبة.. و أملي أني لسـت مخطئًا..! فقراءة هادئة لزلزالي نوفمبر 2011 و2012 تقول ذلك وأكثر..!

كانت أحداث محمد محمود زلزالًا كاشفًا كما أشرنا للمواقف والتصورات، بـل وللنوايا في كثير من الأحيـان. وكما أن لكل زلزال توابعـه.. فقدر زلزال نوفمبر من كل عام أن تشكل توابعه حركة المجتمع في الشهور التي تليه.

انتهى نوفمبر بتشـكيل د. كمال الجنزوري لحكومته.. وهي حكومة عجز عـن تشـكيلها أو تقاعس عن تشـكيلها أو مُنع من تشـكيلها كثـير من رموز السياسـة في تلـك المرحلة كل لحسـاباته.. أو لحسـابات المجلس العسـكري امتثـالًا لوعيـد شركاء الصفقة في معسـكر اليمين الديني وتحديـدًا الإخوان المسلمين..!

بعضهم تراجع عن التقدم بتلك الخطوة بدعوى التعفف السياسي وعدم الرغبة في الاصطياد في الماء العكر وإن كانت حقيقة المواقف كما تبدت أنه خشي على نفسه من الاحتراق السياسي.. والغريب أن الرجل يحترق سياسيًّا كل يوم بسبب نفس حساباته تلك..!

البعض الآخر طرحت أسماؤهم بل بدأ المجلس العسكري في التشاور الناعم معهم وتوصيل رسالة مؤداها أنهم القادمون لترأس حكومة إنقاذ تلك المرحلة.. ولكن مع تهديدات فجة من الإخوان وإن تبدى بعد حين وبعد فوات الأوان أنها تهديدات جوفاء - بتفجير الأوضاع واحتراق الشارع وما كانت تفجيرات الأنبوب المستمرة إلا محاولة دائمة للتذكرة بالقدرة على الفعل.. تراجع المجلس العسكري وحتى لم يقم بالاعتذار الرسمي أو غير الرسمي لهؤلاء.

وبدا مرة أخرى واضحًا ذلك الصراع بين إرادتي الماضي والمستقبل.. فالماضي الأكثر تنظيماً في الغالب والأكثر ثقة في نفسه - بغير أساس - يقدم شبابه وشيوخه في وقاحة لإدارة المرحلة.. بينما المستقبل ورجاله صانعو زلزال نوفمبر كما كانوا صانعي حدث يناير 2011 فتائهون بين النبل السياسي وتراجع الثقة.

وبينما الماضي يبلور إرادته في حكومة ووجوه شابة بقلوب شائخة.. كان على المستقبل أن يبلور إرادته في جماعات ضغط بقلوب شابة تهادن ولا تتنازل.

وبدأ في تلك الأيام الأولى من ديسمبر جولة الإعادة للمرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب وتستمر بالمرحلة الثانية وإعادتها في أيام 14 ثم 21 ديسمبر. وبدت الحسابات والطموحات السياسية في أكثر ملامحها فجاجة مع ظهور مؤشرات تقدم اليمين الديني في تلك الانتخابات متمثلًا في الإخوان المسلمين والدعوة السلفية وحزبيهما.

وتبدت التصريحات والتلميحات مُعلنة في كل وقت -حقيقة ما كان- وهو إعلان خصخصة الثورة، بل ومصادرة الدولة والمستقبل بدعوى شرعية الصندوق.

ورغم افتراض حسن النوايا حاولت كما حاول غيري التوضيح لتلك الكتل العقائدية أن أي فصيل تتقدم حساباته على كرامة المصريين.. فإن مشروعه السياسي قد ولد ميتًا ولا فارق بينه وبين مبارك السابق وطنطاوي اللاحق..

قلت ذلك إعذارًا أولًا وإنذارًا بعدها.. حين بدأ في يوم 16 ديسمبر ما عرف بأحداث مجلس الوزراء وهي من التوابع الرئيسية لزلزال محمد محمود.. وكيف تعاملت كتل اليمين الديني بمنتهى الصلف والتعالي على الميدان..

بل وباحت بكثير من خبايا النفوس بتأثيم وتجريم وتخوين وتكفير كل من كانوا في الميدان.. واعتبار كل إهانة لكرامة المصريين - والتي تجسدت في أعلى صورها في سحل فتيات في شارع مجلس الوزراء وتعرية بعضهن- عقابًا طبيعيًّا للخارجين على دولتهم التي دانت لهم (أي اليمين الديني)..

ويشاء القدر بعد أن وصفت كتل اليمين الديني - والتي بدأت تتلبسها السلطة وكبرها وإحساسها بالوصول للمبتغي من مصادرة الوطن باسم الديمقراطية والتمثيل النيابي - كل متظاهري أحداث مجلس الوزراء بأنهم ليسوا أصحاب قضية بل هم من الخارجين عن القانون والبلطجية أن يكون من بين شهداء تلك الأحداث الشيخ عماد عفت..

وكأن القدر أراد باستشهاد الشيخ عماد عفت أن يلجم الألسنة التي استباحت أعراض ونفوس كل من كانوا في الميدان والشارع. ولكن الألسنة بقيت مرسلة بفجاجة أكثر فيبدو أن ذلك هو سمت السلطة.. وهم قد أصبحوا السلطة أو هكذا توهموا..

وكان في أوائل الشهر أن قام المجلس العسكري بخطوة متأخرة كطبيعته في أن يغلف إدارته للمرحلة بغطاء من شراكة مدنية تمثل المجتمع كما أريد

لها أن تظهر.. وهي خطوة تشكيل ما سـمي المجلس الاستشاري من ثلاثين عضوًا ويختار السـيد منصور حسـن رئيسًـا له. وهو رحمة الله عليه - السـيد منصور حسـن - أحد أعقل الوجوه السياسـية المصرية ومـن القليلين الذين يمكن أن يشار إليه على كونه رجل دولة.

وفي تقديـري أنها خطوة جاءت بعد أن بدا للمجلس العسـكري بشـكل أوضح حقيقة توجهات اليمين الديني وفهمه الإقصائي للمرحلة ونواياه في القيام على أمر البلاد.

ولكنها كانت خطوة أشبه بخطوات مبـارك في أيام الثورة الثمانية عشر.. وأفضـل ما توصف به هـو تقديم أقل من اللازم.. في وقـت متأخر أكثر عن اللازم.. دائمًا.

وكان الخلـل الحقيقـي في علاقة المجلس بمرحلة الانتقال واسـتحقاقاتها حين حاد المجلس العسكري عن موقعه الصحيح في حماية إرادة الشعب وبدا التصرف كطرف سياسي في لعبة سياسية له إرادة مناهضة للاعبين آخرين.

وبعبارة أبسـط كان الدور المنوط للمجلس العسكري والمقدر له أن يقوم بـدور المرجعيـة والحكم والحامـي لإرادة المصريين وثوابت الدولـة.. فإذا به يـرضى بدور أدنى ويقبل بعد مشـورة مشـوهة من كثير مـن الأطراف.. من اليمين الديني أو من تيارات سياسـية أخرى.. بأنه يدخل حلبة المنافسة حتى وإن كان بشكل غير مباشر..

حـدث ذلك حـين تبنى توجه ورؤية أحد الأطـراف دون الطرف الآخر.. وظن أحياناً أنه يستخدم تلك الأطراف.. وظنت تلك الأطراف أنها تستخدمه.. وماظهـر بعدها أن كليهما كان أقـرب إلى كونه رجع صدى لتوجهات أمريكية كانـت فيهـا الولايـات المتحـدة.. فبالتلميح والتوجيـه اللين هي مـن تقوم - وبشكل غير مباشر أو فج - بدور الحكم والمرجعية لعملية الانتقال..

ولكنهـا كانـت الحكـم ومرجعية ليس بالـضرورة لحمايـة إرادة المصريين أو ثوابـت الدولـة ولكن قطعًـا لضمان تحقيـق ثوابت التوجه الاسـتراتيجي

الأمريكي في مصر والمنطقة. وفي ذلك ليس الخطأ خطأ أمريكا في الدفاع عن مصالحها.. ولكن الخطأ في تراجع كفاءة الإدارة وترهلها لدينا.

وكانت محاولة إنشاء المجلس الاستشاري المدني لمعاونة المجلس العسكري على إدارة المرحلة هي محاولة جادة في القيام على ضرورة من ضرورات المرحلة.. متأخرة في توقيتها.. ومتراجعة عن هدفها بطبيعة التشكيل وآليات العمل للمجلس ذاته.

فبالمجلس الاستشاري حاول المجلس العسكري أن يحدث نوعًا من الاتزان بين المشورة والتفاوضات التي كانت تجري بينه وبين ممثلي اليمين الديني في الغرف المغلقة.. وكان بعد أن استشعر الخيانة لاتفاقات الغرف المغلقة وتحديدًا في جمعة الابتزاز التي قامت بها كتل اليمين الديني.. أراد للمجلس في تشكيله أن يحمل الصبغة المدنية والتي لا تعطي للإسلاميين أكثر من حجمهم الحقيقي وليس الوزن المدعى في الغرف المغلقة أوالمقتنص دفتريًّا في انتخابات تقريبًا لم يتقدم إليها غيرهم.. خاصة بعد إقصاء رموز الحزب الوطني وهي الماكينة الانتخابية المكافئة وشبه الجاهزة لماكينة الإخوان المسلمين الانتخابية.

ورغم ذلك أتى بعض أعضائه من ممثلي التيارات الإسلامية من الوجوه الشابة ممن حول الإخوان أكثر ممن في داخلهم أو ممن يمكن أن يوصفوا بأنهم ينتمون للإخوان تنسيقًا وتحالفًا في شكل تنظيمي جديد استلزمته المرحلة.

وعاد المجلس العسكري مرة أخرى إلى ذات الخطأ القاتل.. فمع التسليم بحسن النوايا.. كان في كثير من تحركات المجلس العسكري وظهيره الاستشاري المدني محاولة لوضع قواعد مستقبل سياسي مصري مؤسسة على غير ما يصح باليقين أنه يعبر عن إرادة الشعب المصري.. وكان بناءً على غير أساس وكان مآله الانهيار.. كما تبدى فيما بعد.

وكان الانهيار مرتهنًا بطبيعة المشورة المقدمة للمجلس العسكري من ظهيره المدني الاستشاري أو من غيره.. فكانت قيمة المشورة المقدمة وجدواها

ووطنيتها مرتبطة بمدى إعانة تلك المشورة المجلس العسكري على اقتفاء إرادة الشعب وحمايته إياها.. وكان ضلال المشورة في محاولتها تكريس إرادة سياسية للمجلس العسكري ذا ولاية على إرادة الشعب.

وكان الحديث عن إرادة الشعب في ذلك الحين.. هو الحق الذي ما زال يراد به باطل عند محاولة مصادرة إرادة الشعب باسم إرادة الشعب.. فحينها بدأ يقال أتى البرلمان.. فلا مكان للميدان في حياة المصريين مرة أخرى..

وكانت تلك رواية اليمين الديني التي يروجها عن مفهوم إرادة الشعب.. بل وسلاحه الذي ظن أنه قد انتصر به على المجلس العسكري باعتباره أحد خصومه السياسيين.

وكان هذا ما ارتضاه المجلس العسكري لنفسه بقصد أو بدون قصد في الغرف المغلقة، وكان هذا ما تم معاملته على أساسه من شركاء تفاهمات أو صفقات الغرف المغلقة.. بأنه شريك صفقة انتهى دوره أو شارف على الانتهاء.

وكان هذا المعنى المُصدّر من تيارات اليمين الديني للمجلس العسكري وعن المجلس العسكري وكان هذا الإحساس الذي تسلل للمجلس وبدأ يشعره بالفخ الذي أسقط فيه نفسه.. حينما ائتمن تلك القوى السياسية على أن تكون شريكه - أو على الأقل سميره - في الانفراد بإدارة الانتقال وتحجيم أو تدجين أو تغييب الإرادة الحقيقية للمصريين.

وفي يوم 18 ديسمبر 2011 تأتي جملة عارضة متكررة في السياق المصيري في شكل خبر عارض.. من كثرة التكرار وبموقعه في سياق الأحداث.. قد لا يكون عارضًا.. وذلك الخبر هو «تفجير خط الغاز المؤدي إلى إسرائيل والأردن للمرة السابعة..!!!

وبدأت كل تحركات المجلس فيما بعد.. من منطلق من اكتشف الخديعة متأخرًا وبدأ في محاولة إصلاح ما فسد.. حتى بدا في بعض الأحاديث المسربة من بعض القيادات الرفيعة للمجلس بأنه أعلن «بأن الإخوان لا عهد لهم»..

ورغم بعض محاولات ادعاء عدم صحة التسريب فإنه تم تصديقه في مواقف أخرى بلسان الحال..!

وتستمر تداعيات أحداث مجلس الوزراء وتكون تلك هي أسوأ مواجهة بين الجيش والشعب..!

مواجهة تنال من صورة الجيش في قلوب المصريين وإحساسهم بقدسية تلك المؤسسة وعرفانهم لها بأنها هي من تحميهم ولا يمكن أبدًا أن تكون هي المعتدي على كرامتهم.. ورغم مفارقة كتلة اليمين الديني الصف المصري في الميادين بالكلية منصرفة لغنائم البرلمان ولاغتنام وطن ومستقبله قبل أهله.. فإن اليمين الديني لم يترك فرصة للمساهمة في تأجيج المشاعر ضد المؤسسة العسكرية.. إلا واقتنصها.

أسرفت كتل اليمين الديني في النيل من المؤسسة العسكرية المطعونة في شرفها الوطني.. فعل ذلك الإخوان المسلمون وكتل اليمين الديني الموالية لها أو المتحلقة حولها في مؤسسة أرادتها غريمًا سياسيًّا أو هكذا أرادت تلك المؤسسة لنفسها أن تتدنى لمرتبة الغريم السياسي.. فلا مانع من التمثيل بسمعتها في وحل السياسة وشغلها بنفسها حتى تستهلك فلا تقوى على أن تكون تهديدًا من أي نوع لمشروعات التمكين المرتقبة. فعلت قوى اليمين الديني ما فعلته.. بدم بارد..!

ورغم سعادتنا ودعمنا لضرورة بناء الواقع الدستوري.. وكانت خطواته الأولى هي إتمام الانتخابات.. فإنني نبهت بأن من يساوم بالبرلمان لإجهاض الثورة هو الخاسر. وكان هذا الخطاب موجهًا لكل القوى السياسية دون استثناء؛ إسلامية كانت أو غيرها. وتوهم البعض وخاصة قوى اليمين الديني أن البرلمان جاء وسيلة لتركيع إرادة المصريين بالترويج للاستقرار البرلماني مقابل فوضى الثورة.. وكانت ذلك ملامح الاستبداد الذي ينوي اغتصاب مستقبل مصر..!

وكانت المقاربة التي بدت في تلك الأيام واضحة أنه رغم كون الانتخابات خطوة حاسمة في البناء الدستوري والديمقراطي المستحق.. لكن من كانوا يصرون على ألا يروا الدماء والكرامة المهدرة خارج صناديق الانتخاب.. لم يكونوا ليروا شعبًا خارج حدود قصورهم.. إن حكموا.

ويصل الإخوان إلى سدة الرئاسة وهم أكثر من روجوا للاستقرار البرلماني المستحق مقابل فوضى الثورة كما صاروا يرونها.. وأصبحوا بالقطع لا يرون أي شعب خارج حدود القصر الرئاسي.. كما شهدت بذلك أحداث الاتحادية في آخر عام 2012 دونما أي دلائل أخرى تساق..!

وكان المعنى الذي أكده زلزال نوفمبر، والذي جعل مطلب تعجيل انتقال السلطة من المجلس العسكري لحكم مدني.. أن كل صاحب سلطة في مصر - الآن أو طامح لسلطة في المستقبل - يحيد عن التزامه بإرادة الشعب سيعزل ولن تعينه قوته.

المستغرب أن الإخوان وهم رأس السلطة في مصر حينئذ كانوا شهودًا بل أحد أطراف محنة سلطة المجلس العسكري.. ورأوا كيف تمنح الشعوب الشرعية وكيف تتآكل تلك الشرعية، بل وكيف تستعيدها الشعوب أو تمنعها بالكلية.. وما أظنهم قد أخذوا العبرة من المجلس العسكري.. أو أنهم يظنون أن الدنيا قد دانت..!

وقد عبرت عن ذلك حينها بأن لسان حال المرحلة في مصر يقول لحاكم مصر الحالي وحاكم مصر التالي: إن أمامه خيارين.. إما أن يسمع «صوت» الشعب.. وإما أن يسمع «سوط» الشعب..!!

ويبقى هذا المعنى هو الحاكم حتى انتقال السلطة في يونيو من 2012.. وسيبقى هو المعنى الحاكم.. حتى وإن تعالى عليه البعض أو حاول أن يتعامى عنه..!

كانت أحوال ديسمبر تنبئ بملامح نبل سياسي ممزوج بتراجع ثقة لدى من يلزمهم أن يتقدموا لمواقع القيادة وبوقع المشورة الضالة التي طالما أعطيت

للمجلس العسكري وأنبأت بدور عبقري للمرأة المصرية تؤكد أنها ستبقى في تلك الثورة أيقونتها وبشارة النصر فيها وتاجًا لرأس المجتمع.

وكانت تلك هي أحوال ديسمبر 2011

نبل سياسي أم تراجع ثقة..؟!

"الصراع لايزال بين إرادتي الماضي والمستقبل-الماضي يقدم شيوخه وشبابه في وقاحة-أما المستقبل ورجاله فتائهون بين النبل السياسي وتراجع الثقة..!الماضي يبلور إرادته في حكومة ووجوه شابة بقلوب شائخة-وعلى المستقبل أن يبلور إرادته في جماعات ضغط بقلوب شابة تهادن ولا تتنازل.. كونوا المستقبل..!"

2 ديسمبر 2011

المشورة الضالة..!

"تفقد كل مشورة مقدمة للمجلس العسكري جدواها وقيمتها ووطنيتها-إذا أعانت هذه المشورة المجلس على تكريس إرادة سياسية له ذات ولاية على إرادة الشعب.."

9 ديسمبر 2011

الفصيل اللاحق..!

"يفقد كل حاكم شرعيته حين يعجز عن الدفاع عن وطنه وعرضه وأبنائه ويصير خائنًا إذا كان طرفًا في الاعتداء عليهم، فليعلم كل فصيل تتقدم حساباته على

كرامة المصريين أن مشروعه السياسي ولد ميتًا ولا فارق بينه وبين مبارك السابق وطنطاوي اللاحق..‹‹

20 ديسمبر 2011

«سوط» الشعب..!

›› من يجعل من البرلمان القادم وسيلة لتركيع إرادة المصريين بالترويج للاستقرار البرلماني مقابل فوضى الثورة هو مستبد يؤسس لاغتصاب مستقبل مصر. الانتخابات خطوة حاسمة واستكمالها واجب وطني، ولكن من يصر على ألا يرى الدماء والكرامة المهدرة خارج الصندوق- لن يرى شعبًا خارج حدود قصره-إن حكم..‹‹

›› نقول لحاكم مصر الحالي وحاكم مصر التالي: أمامك خياران.. إما أن تسمع «صوت» الشعب.. وإما أن تسمع «سوط» الشعب..‹‹

21 ديسمبر 2011

الأحـــداث هـــوامــــش..
والأحـــوال حقائـــق

„ ومع تسارع الأحداث تأكدت هامشيتها مقابل متـــون الأحـــوال التـــي تحملها تلك الأحداث.. وما أشير إليه أقرب للتفرقة بين الآثـــار والأخبار التي جعلها الجبرتي واضحة في تأريخه المتفرد فكأنه في تأريخه يقول إن قراءة أثر الخبر أهم من نقل الخبر.. “

إبريل 2012.. كثير من الكذب!

"من «يكذب» كثيرًا من أجل تحقيق «حلم» السلطة..
«يقتل» أكثر من أجل الإبقاء على «واقع» السلطة»..!"

تقضي محكمة مصرية في العاشر من إبريل بحل اللجنة التأسيسية للدستور.. والتي كانت الصياغة العملية لمعنى اختطاف شعب.. تمهيدًا لاحتلال دولته.

كان اليمين الديني يتسق مع ما انتهى إليه من كونه قد ورث مصر ومن عليها.. وما عليه إلا إنشاء الواقع الدستوري والقانوني الذي يمثل تلك الحالة.. وكان تشكيله للجنة تأسيس لوضع الدستور.. وطبيعة من اختارهم وحيدتهم عن جوهر تلك اللحظة في تاريخ مصر مؤكدًا بأن اليمين الديني قد فارق المجتمع بغير رجعة.. وصار يمارس ما يراه هو؛ تمايزه وعلوه بحق إيمانه الأنقى الذي يعطيه ولاية ذلك المجتمع الأدنى.

وتتسارع أحداث التقدم للترشيح لمنصب الرئاسة.. وفي يوم 17 إبريل تستبعد اللجنة العليا للانتخابات عشرة مرشحين ومن بينهم اثنان من الإسلاميين وهما المهندس خيرت الشاطر والسيد حازم أبو إسماعيل وكذلك السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وقت الثورة.

أحداث كثيرة.. وكذب كثير كانت تلك سمة هذا الشهر..!

صخب كثير من التابعين.. وصخب أكثر يصنعه المتبوعون.. وهكذا تبدت أحداثه.. في ملامح من يشطر المجتمع قاصدًا.. في فاعل كاذب ومفعول به إمعة.. وسمات عجز عن الحياة تبدو في قرائن عجز عن التفكير لدى قطاعات واسعة من أبناء المجتمع.

تلك كانت أحداث إبريل.. أما أحواله..

فتبدت في فهم مغلوط لمعنى الوفاق.. جعله عند الكثيرين نفاقًا يكتسب من ورائه أكثر منه وفاقًا يرجى..

تبدت أحواله في فحش وبذاءة تمارس باسم الفضيلة وباسم الشريعة..!

تبدت في محنة تتأكد مرة أخرى.. أن مصر ليست هي الوطن المرجو من كل أبنائها.. فبعضهم قد ابتغى في غيرها الوطن..

تبدت في شرط للوطن على أبنائه يتعامون عنه أو يتعالون عليه..

تبدت في حقيقة غائبة تقول: إن الوطن واحد اسمه مصر وليس له تأويلات أخرى.

تبدت أحوال إبريل المكتظة.. في نداءات عقل وضمير.. لم تجد عقلًا تناديه أو أي ضمير تستنهضه..!

تبدت في خلط جاهل بين ما هو قانوني.. وما هو مشروع..! واغتصاب المشروعية باسم القانون..!

كان إبريل ساحة أحداث.. تفرز أهل عقلية الماضي وأهل عقلية المستقبل.. بتسارع أرهقنا جميعًا! تبدت ملامح أحوالها في وطن يحتل.. وأحلام تؤجل.. ورشد يغيب..!

باحت أحوال إبريل في استبداد مقدس يروج له.. وفي دعوات عقل لدستور مرحلي.. ولخطيئة مسار صناعة دستور..!

أهـم ما كان في كل أحداث إبريـل 2012.. الذي كان.. أنها أحداث أي إبريل قادم؛ إذا لم نعرف من أحواله لماذا كذب من كذب وما زال يكذب.. لماذا استُغفلَ من استُغفلَ وكيف نمنع استغفاله.. لماذا طمح من عانى الاستبداد في أن يخلق استبدادًا مقدسًا ليحيا من خلاله.. أين كان العطب؛ في البذرة.. أم في التربة.. أم فيمن حرث وزرع.. ؟!!

"لكل امرئ من اسمه نصيب..! شطر.. يشطر... فهو شاطر!"

1 **إبريل** 2012

العجز عن الحياة..!

"العجز عن التفكر والعجز عن الحياة مقترنان.." (العقاد)

1 **إبريل** 2012

2 إبريل 2012.. الوفاق لا النفاق!

خلق روح الوفاق بين المصريين جميعًا هو واجب الحاضر. وإدامة ذلك الوفاق - حتى نحيا به وطنًا - هي أمل المستقبل وعمله. ولم يسلم معنى الوفاق من الاختزال، بل والابتذال عند ممارسته، شأنه في ذلك شأن كل مفاهيم حياتنا. الوفاق في عرف بعضنا هو أن يلتحق بالجماعة الوطنية ما دام محتاجًا لها ومستخدمًا لطاقتها، ثم يشيح بوجهه عنها عند تحقيق مآربه (وهي مشروعة من حيث المبدأ). المشكلة قد تبدو في فعل النفاق لمن يتخذ من معنى الوفاق مجالًا لممارسة التقيَّة أو البراجماتية والنفعية، ولكن الحقيقة أن:

1 - المشكلة الأكبر هي فيمن يعينه على تقيَّته ونفاقه بأن يدافع عنه بحسن نية وقلة دراية.

2 - المشكلة الأكبر هي فيمن يسقط أسيرًا لتصور قاصر مؤداه أنه بدعوى إقامة روح الوفاق لا نضرب على يد من ظلم نفسه قبل وطنه، وفيمن يتوهم أنه يقيم جسورًا بالسكوت أو التبرير لمن ظلم في حين أنه يقتل مجتمعه.

3 - المشكلة الأكبر هي فيمن يخلطون بين الجهر في وجه الظالم بظلمه ويدلس عليهم بأن ذلك من فجر الخصومة.

4 - المشكلة الأكبر هي فيمن يخلطون بين العقل والعجز ومن يتوهمون في أن السكوت عن الحق حكمة. وهؤلاء إن كانوا مدفوعين برغبة شخصية في ألا يغضبوا أحدًا، فليعلموا أن من أحبه كل الناس فهو «منافق» ومن كرهه جلُّ الناس فهو «فاسق» ولكن انظر إلى من أحبك ومن كرهك. وإن كانوا مدفوعين بفهم خاطئ أن الاحتساب قد يغضب الباغي من أبناء الجماعة الوطنية، ومن ثم يقلل من فرص انضوائه تحت مظلة المجتمع المتوافق، فحسبنا في ذلك حديث «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا». ولنعلم جميعًا أن في الجهر بالحق خصومة مع كل ظالم ولكن إحياء لقاعدة التوافق الحق بين شركاء وليس بين أوصياء وتابعين. التوافق هو المسار والوطن هو المقصد.. التوافق وسيلة قبل أن يكون هدفًا في ذاته ولو جعلناه هدفًا في ذاته بغينا على الحق وكرسنا باسمه كل استبداد..

”ما بعد الحداثة.. أقصد ما بعد البذاءة..!!
العري فحش... ولكن الكذب أفحش. البذاءة رذيلة...
ولكن الظلم أرذل“

2 **إبريل** 2012

2 إبريل 2012.. إذا عـرف «الـوطـــن»!

هـل من الممكـن أن نلوم أحـدًا على وفائـه لوطنه؟ هـــل مـن الممكن أن نؤثمـه عـلى العمل على نصرة وتسـيد ذاك الوطن؟... الوطـن عقيدة قبل أن يكون جغرافيا.. فهل من المقبول أن يكون شـغلنا الشـاغل هو أن نثني أحدًا عـن معتقـــده حتى مـع اختلافنـا مع معتقـده، قبـل أن ننشـغل بنصرة ما نعتقد نحن؟

- هـل من الصعب أن نتفهـم إقدام دافيد بن جوريـون على ما فعله في حـق العرب بل ودونها اسـتغراب نقـدر وفاءه لقضيتـه ووطنه.. إذا عرفنا أن وطنه اسمه إسرائيل الصهيونية؟
- هل أفعال النظام السـابق تعدم التبرير المنطقـي.. فيصعب أن نتفهـم منطقًـا حجَّـج أن جمال مبـارك كان الأصلـح للقيـادة؟ إذا عرفنا أن وطنه كان مشروعه الذاتي ومصالح مماليكه.
- هـل في أداء أي مـن القـوى السياسـية التـي تعمـل بجديـة لخدمـة مشروعاتها الحزبية أو الشـخصية أمر مسـتعص على الفهم.. ما دمنا عرفنا أن ما يعتقدونه وطنًا هو الحزب والذات؟
- هـل في رغبة تنظيـم الإخوان المسـلمين الانتصار لـما يعتقدونه وطنًا وهـو التنظيـم ثم الجماعة شيء مسـتغرب؟ هل هـم غير متسـقين مع معتقدهـم وهم يقدمونه على ما عداه؟ على العكس.. نتفهم وفاءهم لوطنهـم تنظيمًا وجماعة وإقدامهم على الاسـتحواذ على مسـتحقاتهم الوطنيـة من سـلطة تنفيذيـة وتشريعية...إذا عرفنـا أن الوطن لديهم عقيدة وممارسة هو التنظيم ثم الجماعة.
- هل في أداء بعض القوى الدينية على الجانب المسـيحي أو الإسـلامي من أصحاب الشطط ما لا يمكن فهمه، إذا تبينا أن الوطن يقينًا لدى بعضهم هو الكنيسة ولدى البعض الآخر هو المسجد؟

- يلزم أن نتفهم مواقف كل هؤلاء.. ولكن ليس بالضرورة نقبلها. من الواجب أن نحترم خيارات كل من حولنا.. ولكن ليس بالضرورة أن نقدرها أو نقر بها.

والسؤال الواجب الآن الذي أتركه بين أيديكم هو.. أنه قد يكون في ممارسات كل من تحدثنا عنهم ما هو غير مقبول لنا.. (نحن آحاد الناس وعموم المصريين).. وما هو ضد ما نراه الصالح.. فإذا كان ليس من حقنا أن نستدرك على حق أحد في القيام على مصالح وطنه.. فماذا يتوجب علينا نحن لكي نقوم على صالح وطننا؟

وطني ووطنكم الذي لا أعرف غيره وطنًا اسمه «مصر» وليس له تأويلات أخرى.. أنا في انتظار مقترحات كل من لا يعرف ولا يريد غير «مصر» وطنًا.. ماذا نحن فاعلون لنصرة هذا الوطن الآن وإن لم أقل إنقاذه وأنا على يقين بكم أنه إذا أمعنا في أن نعرف «الوطن».. فستزول «المحن».

فكروا تصحوا..!

ليس له تأويلات أخرى..!

"الوطن عقيدة قبل أن يكون جغرافيا.. وإذا عرفنا «الوطن» حقًا زالت عنا كل «المحن».."

"لن نستغرب إصرار «تنظيم» الإخوان الاستحواذ على ما يظنه مستحقاته الوطنية إذا عرفنا أن الوطن لديه هو التنظيم ثم الجماعة! غير مستغرب وأيضًا غير مقبول.."

3 إبريل 2012

الوفـــاق لا النـفـــاق..!

”الوفاق هـو المسار والوطن هو المقصـد.. الوفاق وسيلة قبـل أن يكون هدفًـا في ذاته ولو جعلناه هدفًـا في ذاته بغينا على الحق وكرسنا باسمه كل استبداد..“

4 إبريل 2012

”الوفـاق أو التوافـق هـو فعـل أخلاقـي وليـس تكتيكًا سياسيًا.. فمن وظف توافق الجماعة الوطنية من أجل مآربه السياسية قبل الوطن..فقد أحاله نفاقًا.. لا وفاقًا..“

4 إبريل 2012

”مـع اختلاف طبيعة من يعملون على القفز على الثورة لم يكـن أي منهم لينجح لو لم يجد منا من يخلط بين العقل والعجز وبين السكوت على الحق والحكمة..“

4 إبريل 2012

5 إبريل 2012.. نداء عقل وضمير..!

في لحظـة فارقـة لا أظـن أن وطننا قـد كابد مثلهـا قبلًا.. هـــذا نداء عقل وضمـير لنـا جميعًـا إلى كل إخوتنـا وأخواتنا في الوطـن الواحد وإلينـا جميعًا شركاء المصير..

كلنـا – ولا نسـتثني أحدًا – قد عانـى وحلم ودفع ثمنًا قـل أو كثر.. من أجل «مصر» الوطن الحر العادل.. وطن يجمع بعقل ويرعى بعدل..

كلنـا – ولا نسـتثني أحدًا وإن اختلفـت تقديراتنا – أراد لهـذا الوطن أن تكـون مقدراتـه وزمام حكمـه في يد أبنائه جميعًا سـواء.. لا فضـل بينهم إلا بأهلية القيام على أي أمر..

كلنا – ولا نستثني أحدًا وإن اختلفت تقديراتنا – قبل بالديمقراطية آلية لاقتفاء الحرية لكل أبناء الوطن وتحقيق العدل بينهم.. قبل أن تكون حفنة من الإجراءات يكرس بها الاستبداد وتبدد شوكة الوطن باسمها زورًا..

كلنا – ولا نستثني أحدًا وإن اختلفت تقديراتنا – اجتهد في أن ينهي حكم الاستبداد ويقوض ركائزه على مدار عام أو أكثر.. أصاب منا من أصاب.. وأخطأ منا من أخطأ.. وكانت السلوى أن الله ثم الوطن حسبناهما من وراء القصد.

كلنا – ولانستثني أحدًا – قَبِلَ ودعم وبارك طليعة المصريين (من كل التيارات والمشارب) الذين نالوا شرف تمثيل هذا الشعب بوصفهم نوابًا عنه في مجلسي شعب وشورى وكلنا حملهم أمانة تمثيل الوطن والشعب قبل تمثيل المصالح الخاصة أو المشروعات الحزبية وما زلنا نراهم أهلًا لحمل الأمانة إن أرادوا وسعوا..

كلنا – ولا نستثني أحدًا – قد ذاق مرارة الظلم ويأبى على شريكه في الوطن أن يذوقها أو أن يتسبب في تلك المرارة لغيره و هنا نادي على كل من ولي مسئولية مصر في تلك اللحظة الفارقة وهم ساسة مصر من برلمانيين أكثرية أو أقلية.. أن يتحملوا أمانة الشعب كل بقدر الثقة التي أودعت فيه.. ندعمكم في ممارسة حقوقكم تشريعًا ورقابة وتشكيلًا لحكومة واختيارًا على بينة للمؤهل والأصلح لصياغة دستورنا –لا يمنعكم عاقل حقًّا أولاكم الشعب إياه في فترة ولايتكم.. ولكن لا تحرموا شعبكم حقوقه الأصيلة ولا تجوروا بأمانة أولاكم إياها شعبكم على مستقبله ومستقبلكم..

و هنا نخص من في جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي السياسي.. نحسبكم تجتهدون بحسن النوايا لخدمة الوطن ولكن نقول حسن النوايا لا يعفي من سوء التقدير ولا يمنعه.. نحسبكم حسنت نواياكم (والله هو الأعلم) ولكن ننصح في الوطن بأن الصواب قد جانب تقديركم في فهم دوركم في الجمعية التأسيسية وولايتكم عليها.. وأن العودة إلى الحق

فضيلة.. قبل أن يسبق السيف العزل..! إلى جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي السياسي لقد تسبب موقفكم في وضع مصر الآن في أجواء «حرب أهلية باردة».. لن تلبث إن بقي العناد أن تؤسس لطائفية بغيضة بين المصريين من أبناء الوطن الواحد أو الدين الواحد.. بالمسئولية التاريخية التي أوليتموها تتحملون القسط الأكبر في إخماد تلك الفتنة التي ستطالنا جميعًا ولن تستثني أحدًا.. لا تؤسسوا لاستبدادكم بقصد أو بدون قصد.. فتكونوا ونكون جميعًا ضحايا استبداد أكبر منشؤه الفرقة والتصدع في الوطن الواحد بل والتحارب بين أبناء الوطن الواحد.. احفظوا الوطن ولا تبددوه.. اسمعوا لضمائركم قبل حسابات السياسة.. الوطن في خطر محدق وأنتم أهل لكي تكونوا أهل رشد.. لا تسقطوا في زعم مؤامرة تحاك لكم ولا تبرروا بها لأنفسكم.. هذا الشعب يحب كل وطني مستقيم.. فبادلوه حبًّا بحب.. هذا الشعب احتضنكم ولا يزال.. فلا تفضوه عنكم بالتعالي أو الوصاية..

لا أحد في هذا الوطن من عموم المصريين من صنعوا مشهد 25 يناير يريد شرًّا بجماعتكم أو تياركم.. ولكن لا أحد منهم سيقبل بملامح استبداد أو تعال أو وصاية.. مسئوليتكم هي مناط تكليفكم أمام الله والوطن.. فكونوا على قدرها ونحسبكم كذلك إن أردتم وسعيتم.. نداء الضمير لنا ولكم.. وكلنا سيفضي إلى ما قدم من عمل.. الضمير يكتب.. والتاريخ يكتب.. وربنا تعالى من قبل ومن بعد هو السميع البصير.. ألا هل بلغت... اللهم فاشهد...

قانوني وارد.. مشروع لا..!

”ليس كل أمر قانوني أمرًا مشروعًا «التمييز العنصري» في جنوب إفريقيا كان قانونيًا ولكن لم يكن أبدًا مشروعًا، أرجو أن يعي هذا كل من يبرر بالقانون فقط..“

6 إبريل 2012

كثيـــــر مـــــن الكـــــذب..!

"«مـن تعلم صـرف الكلام ليسبـي به قلـوب الناس، لم يقبـل الله منـــه صرفًا يـوم القيـامـة» أو كمـا قـال (ﷺ)؛ لا تسلموا قياد عقولكم للكذبة..."

7 إبريل 2012

8 إبريـل 2012.. عقلية الماضي ضد عقلية المستقبل

صراع الثـورة الذي لا يزال قائمًا لم يكن أبدًا بين نظـام مبارك ومعارضيـه أو شعبه، الصراع كان ولا يزال بين عقلية الماضي وعقلية المستقبل وإرادتيهما.

صراع مستقبل مصر ومن يريد منا أن ينتصر لهذا «المستقبل» هو صراعنا ضد كل من يمثل عقلية «الماضي» التي انتمى إليها نظام مبارك أكثر مما انتمت إليه عقلية الماضي استقطابية أمام عقلية المستقبل توافقية جامعة.

- عقليـة «المـاضي» رهينة المؤامرة..باحثـة عن الضد، عقلية المسـتقبل واعية.. باحثة عن الشريك.
- عقلية الماضي لا تفهم من التمكين إلا تمكين «السلطة» لا تمكين «الأهلية» و«الكفاءة»، ولا تفهم من السلطة إلا «التسلط» دون مساءلة.
- عقلية «المـاضي» تختزل الوطن في مصالحها وتوظفه لخدمة ما تعتقد، أما عقلية «المستقبل» فتتماهى بمصالحها في الوطن وتوظف معتقدها من أجله.

إن كان للثورة مكتسب في عامها الأول يقارب خلع رأس النظام فهو الفرز الذي يتم كل ساعة لمن ينتمي للماضي عقلية وممارسة.. حكامًا ومحكومين.

"الإرادة الدوليـة كانـت حاضرة في أيام الثـورة الـ 18 ولكـن إرادتنـا كانـت أسبـق، الإرادة الدوليـة حاضـرة الآن أكثر وإرادتنا ستكون أسبق.. إن أردنا.."

10 إبريل 2012.. بيت الداء..!

أعلم مدى الإحساس بالتوتر وإرباك الوعي بل والإحباط ومراوغة الأمل الذي نحياه جميعًا.. . أرى المشاعر المؤججة وألمس حالة التيه النفسي التي تتلبس معظمنا.. أرقب ذلك وأقدر لكم ما احتملتموه على مدار عام أو أكثر من محاولات ترويعكم بغرض تركيعكم ونزع الأمل منكم وهزيمة المستقبل فيكم..

هذا أثر ما فعله بعض منا وشاركناه إما صمتًا وانتصارًا لأحلام تخصنا وإما عذرًا له في غير موضع العذر..

هذا ليس وقت حساب لأننا لا نملك أن يحاسب بعضنا بعضًا.. فالضمير هو من يحاسب.. والتاريخ هو من سيحاسب وربنا تعالى من قبل ومن بعد هو يقدر ويحاسب.. ولكن هذا وقت الوعي والتكليف.. الوعي بما فسد وتكليف كل بإصلاح ما أفسد.

وإذا بقي أحد منا يملك رفاهية الانتصار لحلمه الذاتي أو لطموح فصيله أو حزبه أو جماعته، فقد أهدر الوطن وظلمه وظلم نفسه وحلمه قبل كل شيء..

وإذا لا يزال أحد منا يملك أن يقرأ تلك السطور التي نبحث فيها عن بيت الداء – بعين المتحسب للمؤامرة.. المتحفز للدفاع عن نفسه أو فصيله.. فقد شق الصف وأفشلنا وأذهب ريحنا من حيث أراد أن يجمع..

الخطاب لنا جميعًا شركاء الوطن.. من قبل بهذه الشراكة ومن تعالى عليها.. الخطاب للقوى السياسية بكل مشاربها إسلامية أو ليبرالية أو يسارية أو قومية أو ثورية أو غيرها.. بيت الداء أن الوطن لم يزل محتلًّا.. ولن يحرره إلا اقتفاء العدل.. ونبذ الكبر.. والإصرار على الشراكة والإعراض عن المغالبة..

10 إبريل 2012.. الوطن المحتل...!

وطننا محتل بالأثرة التي فينا.. قبل أن يصادر قراره ثلة منا بقوة السلاح أو غلبة السلطة والتي لولا الأثرة ما وجدت من يسوغ لها فعلها بالمساومات والتفاهمات والصفقات التي تشق الصف وتذهب الريح.

- وطننا محتل بتعالي بعض من أبنائه على شركائهم بدعوى السبق في الفهم أو الوعي.
- وطننا محتل بالرعونة السياسية واستعجال غنيمة الحكم والاستعلاء على الأهلية والركون إلى السلطة.
- وطننا محتل بالتظالم بيننا.. قبل أن يظلمنا من يملك مقاليد الأمور أومن يشاركه حكمه، وطننا محتل بمن قتلنا وانتهك أعراضنا وروعنا ولم يزل.

10 إبريل 2012.. كل الأحلام مؤجلة...!

كل أحلامنا مؤجلة وستظل ما لم نرتب أولوياتنا على نحو واحد.. يأتي فيه استقلال الوطن.. قبل طبيعة حكمه.. ويأتي فيه العدل – في إقرار تساوينا في ملكية هذا الوطن – قبل أن نبحث عن تمايز يقدم بعضنا على بعض.. وتأتي فيه إنسانيتنا..قبل مصريتنا ومصريتنا قبل أي انتماء نطمح إليه أو نرجو له تأسيسًا.

يا كل حالم منا بدولة مدنية أو بشريعة أو بديمقراطية.. لن تبقى لنا دولة نقيم فيها حلمنا ما دام بأسنا بيننا شديدًا، وما دامت شروخ التظالم والكبر واستعجال المغالبة أو الرغبة في الوصاية لن تبقي لهذه الدولة حظًّا من أساس وطن.

بيت الداء أن الكل فرط وإن حسنت نواياه.. من زين للمجلس العسكري طول البقاء وأعانهم عليه قد فرط وإن حسنت نواياه.. من أحال الميدان إلى ساحة تناطح معتقدات فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من جعل من المسار

الديمقراطي غاية لا وسيلة فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من تعالى على عموم المصريين فأقصاهم واختزلهم في مجموعة لا تعبر إلا عن نفسها فقد فرط وإن حسنت نواياه.. من قتلنا وانتهك أعراضنا وروعنا هو على رأس كل من فرط.

كل منا أعلم بما فرط فيه في حق هذا الوطن.. المجلس العسكري يعلم فيما فرط، وكذلك القوى السياسية والثورية قاطبة تعرف فيما فرطت، ونحن عموم المصريين نعرف أننا فرطنا حين صمتنا أو عذرنا بغير عذر. الوطن يحاسبنا جميعًا ويؤثمنا جميعًا كل حسب تفريطه.. والأولى بنا أن نلبي نداء الوطن.. فلا نماري في خطأ ولا نكابر فيه..

فلنستفق ونقدم الوطن الآن على رئيس نثق فيه ونريد له نصرة.. أو واقع سلطة نريد له تكريسًا.. أو حلم إزاحة خصم سياسي.. أو طموح مشروع في سلطة.. المحتل القديم يبعث نفسه من جديد وينفذ إلينا من رغبة معظمنا في الاستقرار من التيه ومن أمل البعض في السكينة من التوتر أو دفع ظالم بمن يحسبه أقل منه ظلمًا.

معًا لنحرر الوطن أولًا من آثامنا في حقه وفي حق أنفسنا لكي نقدر أن ندحر من يريد بنا كلنا استبدادًا.. قبل أن نقع في فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منا خاصة، فلنتجرد لله ثم للوطن.. ولنتواضع لله ثم للوطن.. ولا تهنوا ولا تحزنوا.. اثبتوا على يقينكم في مصر وطنًا كما ثبتم في أيام الثورة الثمانية عشر ولبوا نداءه ولن يجعل الله لمستبد عليكم سبيلًا..

16 إبريل 2012.. الشرعية ؟!

في وسط الجدل الدائر بين فرقاء السياسة في مصر حول إلى أي شرعية نركن، «ثورية» أم «دستورية».. لزم أن نعلم جميعًا أن:

يا سادة.. الشرعية واحدة.. شرعية «إنسانية» أصلها الحق ومآلها العدل وسبيلها القانون فكل صاحب حق.. اقتفى العدل وأراد القانون حكمًا.. فهو

ممثل للشرعية بامتثاله لأركانها.. وليس من فرق إن كان ذلك في فعل ثورة أو إصلاح وليس من فرق في تصنيفها أو اسمها.

وكل مدع لحق.. ظلم نفسه أو غيره أو انتهك القانون - فكرة ومؤسسة وممارسة - فقد افتقد كل شرعية وأصبح مقوضًا لسلام المجتمع وهادمًا للدولة حتى وإن ثبت حقه.. فالعدل هو وجه الحق وصلب قوامه.

14 إبريل 2012.. الشرعية.. مرة أخرى؟!

وإن كان العدل هو أصل ومآل كل شرعية.. فالقانون هو أداة إنفاذها الوحيدة.. فالقانون هو معيار العدل وميزانه وهو عقد المتعايشين في أي مجتمع، والذي يتوجب عليهم أن يوفوا به كما أمر ربنا تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود». فإذا ظهر في العقد ميل صححناه ولكن يبقى القانون هو المرجع والسند والملاذ من كل فتنة وظلم. فلا شرعية بغير عدل ولا عدل بغير قانون...

14 إبريل 2012.. الكذب مرة أخرى..!

قال رسول الله ﷺ: **«إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَإِنْ قَضَيْتُ لأَحَدٍ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا»** اللهم إنا نعوذ بك من لحن الحجة في الباطل.

17 إبريل 2012.. ستأتي لا محالة.. ولكن بأي ثمن ؟!

في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي دفعت مصر - ولم تزل - ثمنًا غاليًا من استقرارنا وحريتنا بسبب رعونة فكرية لبعض منا لم تعوزهم حسن النوايا وإن أعوزهم حسن التقدير بالتعصب لما اعتقدوا.

فلنتعلم من تاريخنا القريب وليُعن بعضنا بعضًا بألا نسمح لموالاة شخص أو فكرة تحيل بعضنا إلى ميليشيات سياسية تختزل الوطن في فكرتها أو فيمن تواليه. نحن على يقين بأن العودة إلى الحق آتية لا محالة ولكن متى وبأي ثمن ندفعه من مستقبلنا وحريتنا وإنسانية شعبنا؟ الحق أحق أن يتبع..

17 إبريل 2012.. المسار..!

أعتقد أنا - وكثيرون مثلي - أن حكم الإدارية العليا ببطلان الجمعية التأسيسية لم يأت فقط ليمنع تعديًا صارخًا على حق المجتمع ولكن ليمنح فرصة - قد تكون الأخيرة - لعودة القوى السياسية إلى الرشد السياسي وتصحيح انحيازاتها لصالح الوطن وحده قبل أي مكتسبات حزبية أو شخصية.

وإن كان الأمر كذلك.. فعلينا جميعًا - وبدون تزيد - أن نتواضع وأن نرد الأمور إلى أصولها قبل أن نشرع في بناء جديد قد يكون على غير أساس فينهدم أو يبقى عليلًا. وليس عيبًا أن نعيد على أنفسنا الأمور من أولها مرة أخرى علّنا لا نكرر خطأ.. يعني نبدأ من «الأول تاني»..

الأصل في الأمور أنه برغم ما يتصوره المجلس العسكري الحاكم والقوى السياسية بأن ما ينتهون إليه في اجتماعاتهم المتتالية مشرعن بشكل مطلق - بمباركة وتوكيل المواطنين لهم من خلال استفتاء 19 مارس 2011 أو في انتخابات البرلمان بغرفتيه - فإن هذا الاعتقاد ليس صحيحًا على إطلاقه. هذا التصور يكون صحيحًا فقط عند التزام كل من المجلس العسكري والقوى السياسية - الممثلة برلمانيًا أو الموجودة دفتريًا في السجلات السياسية المصرية من أحزاب وشخصيات ورقية - بنصوص ما وكّلهم الشعب فيه.. فإن حادوا عن حدود وشروط الوكالة فكل ما ينتهون إليه لن يكون من حيث الأساس صحيحًا.

18 إبريل 2012.. الاستبداد المقدس...!

الكذب والتلاعب القانوني بالشرعية كان هو أقوى أدوات استبداد نظام مبارك. كان «آل مبارك» يكذبون ويراوغون ويزينون الكذب بالقانون من أجل حلم السلطة لمبارك الابن.. وحين بدا أن السلطة تضيع.. لم يتورعوا عن القتل من أجل الحفاظ عليها.

كان هذا هو حال مبارك والقذافي وهو حال نظام الأسد الآن.. وجميعهم مشتركون في أنهم يدفعون عن شعبهم مؤامرة تحاك لهم.

ومن عجب أن نسمع أحد أشهر طواغيت التاريخ وهو «آدولف هتلر» يقول: «حين تصبح السلطة غاية وليست وسيلة يصبح كل استبداد مقدسًا» كان هذا هو قوله.. وأنتم تعلمون فعله.

من «يكذب» من أجل تحقيق «حلم» السلطة.. فسيقتل من أجل الإبقاء على «واقع» السلطة..

فكروا تصحوا...

18 إبريل 2012.. دستور مرحلي..!

لا أرى قبولًا للاستجابة لضغط الوقت وادعاء أن الإعلان الدستوري الحالي ليس كافيًا لتولي رئيس منتخب (وهو قطعًا مناف لما استفتينا عليه برلمان فرئيس فدستور) إلا على أساس حديث واضح من المجلس العسكري والقوى السياسية يعلن فيه أننا بصدد وضع «دستور مرحلي» ولا أقول: مؤقتًا يساعدنا في إدارة مرحلة تأسيس (وليس انتقال) قد تمتد بنا عشر سنوات على الأقل. وأعتقد أن هذا الدستور المرحلي يستطيع أن يتعامل مع كافة الإشكاليات الحساسة.. كوضع المؤسسة العسكرية.. إلى طبيعة الحكم المختلط ويكون إحدى القوائم التي نعيد بها بناء مؤسسة سياسة مصرية وطنية تزيل ملامح الركام السياسي الذي نحياه وعيًا وممارسة.

الحقيقـة التـي يغفـل أو يتغافـل عنهـا فرقـاء السياسـة هـي أن الشـعب المـصري قد اسـترد عصمـة حكم وطنـه في يـده.. وأي مراوغـة في «المبادئ أو الإجراءات» لن تغير من تلك الحقيقة شيئًا. بل إنها ستزيد الأمور تعقيدًا عليهم؛ حيث سـتعجل بإحلال من يقوم بتلك المماحكات السياسـية المنتمية للماضي غير مأسـوف عليه - بغيره من قوى المستقبل السياسي المصري وهي تتشكل وآتية لا محالة.

إعـمال العقـل واقتفاء العـدل ونبذ الكـبر والإعراض عـن الوصاية على الشعب هي طريقنا لمستقبلنا.. وليس ثمة طريق آخر

19 إبـــريــــــل 2012.. أي «تـحرير» نريد؟ أي وطن نصدق غدًا؟

الميدان واحد اسمه التحرير كان وسيظل.. والدعوة واحدة اسمها مليونية كانت وسـتظل.. ولكن المشـهد ليس واحدًا والواقع ليس واحدًا بين الميدان والدعوة بين 28 يناير وحتى 11 فبراير 2011 ومشـهد وواقع احتشـادات أخـرى في ذات الميـدان. الميدان والدعوة هما مرآة واقعنا وفيهما نقرأ أي وطن ننصر ونصدق.

فأي تحرير كنا وأي وطن نصرنا بين واقعين للميدان أحدهما كان في يناير 2011 والآخـر كان يوليـو 2011 لكي نقرر أيهما نريد غدًا وأي وطن ننصر غدًا.

"ذهبت إلى «التحرير» اليوم... فلم أجده!!"

20 **إبريل** 2012

"يعـرف الرجـال بالحـق.. ولا يعرف الحـق بالرجال... وكـذلـك... يعـرف الميـدان بالثـورة... ولا تعـرف الثـورة بالميدان..!!"

20 **إبريل** 2012

20 إبريل 2012.. كم من قريش بيننا..؟!

لم يتحقق أي من مطالب الثورة في سنتنا الماضية بوحدة المطالب فقط.. ولكن اليقين بوحدة المصير هو الذي أعطى لوحدة المطلب قيمتها. فبالقدر الذي يكون فيه الميدان انعكاسًا صادقًا لإيماننا بوحدة مصيرنا.. بقدر ما تصدقنا أحلام حريتنا وعدلنا وكرامتنا.. وبقدر ما ننكر مبدأ وحدة مصيرنا بمحاولة تطويع قضايا الوطن في قضايانا الحزبية والأيديولوجية.. بقدر ما ستعرض عنا أحلامنا.

الوطنية ليست شعارًا يتلى والثورة ليست حشدًا عدديًا في حيز جغرافي.. هذا ما فهمه النظام السابق عن الوطنية وهذا ما أَوْدَى به.

فالوطن لا يصدق من يذرفون الوطنية «دموعًا» وهم يتركونه عند كل محنة ويقدمون المغنم السياسي والطموح الشخصي عليه... وسيتركهم كما يتركونه الوطن يهرول إلى كل من يعلم أن الوطن «قبلة» وإصلاح شئونه «نسك» لا يقبل بغير إخلاص.

ولا يكون شأنكم مع ملمات الوطن كمن قيل فيهم:

وراءَ الجنازةِ سارتْ قريشٌ.. فهذا هشامٌ.. وهذا زيادْ

وهذا يريقُ الدموعَ عليك...وخنجرهُ، تحتَ ثوبِ الحدادْ

كم من قريش بيننا يا ترى؟!

23 إبريل 2012.. البذرة أم التربة..؟!

في لقاء جمعني قبل سنتين مع الأستاذ/ فاروق جويدة - الشاعر المصري الكبير - بادرني سائلًا: «تفتكر المشكلة فين في البذرة أم في التربة؟» وكان يقصد أن يسألني رأيي في أين تكمن مشكلات مصر؟ في المواطن المصري أم في بيئته الحاضنة. فكان ردي: «المشكلة حقيقة في البذرة والتربة ومياه الري وفي الزارع نفسه!». وقصدت بهذا أن العطب طال المواطن وبيئته

المؤسسية ومنظومته القيمية والأخطر أن العطب طالَ مصُلِحِيه أو من يظنون أنهم كذلك. لم يكن هذا الرد تشاؤمًا ولكنه محاولة كانت ولم تزل لإدراك مزالق التحدي التي تواجهنا على حقيقتها.. علَّها تورثنا الجدية الواجبة في البحث عن حلول حقيقية لمشاكل حقيقية نحياها.. وألا نكتفي بـ «الإجابة النموذجية» ـ كما أدمنا ـ على أسئلة في الأغلب لا تهمنا..

فكروا تصحوا...

28 إبريل 2012.. الخطيئة..!

خطيئة تشكيل الجمعية التأسيسية لن يكفِّر عنها إلا البحث الصادق عن معايير توافق يقبل بها عدول عموم المصريين على اتساع دائرتهم وليست عن معايير توافق وتخص فرقاء السياسة حتى وإن اتفقوا. الشعب سيبقى حاضرًا مدافعًا عن حقه في دستوره في كل مراحله. سيدافع عن دستوره من أول صحة تمثيل قطاعات الوطن كفاءة ورمزًا في التأسيسية، إلى دقة تعبير مواد ذلك الدستور عن طموحات هذا الوطن وحتى سلامة الالتزام به أداة لتحقيق العدل والحرية والإنسانية لجميع أبناء مصر.

29 إبريل 2012.. الجد واللعب..!

الحكومة تعوق عمل البرلمان.. والجد يقتضي حل الحكومة..! البرلمان فيه شبهة عدم دستورية (ناهيك عن عدم الأهلية).. والجد يقتضي حل البرلمان..!

المادة (60) تخول لجنة مجلسي الشعب والشورى تشكيل تأسيسية الدستور (لا احتكار آلية وضعه).. والجد يقتضي أن يقوم المجلسان بذلك، حكم الإدارية العليا بشأن تفسير المادة (60) يبطل تشكيل التأسيسية.. والجد يقتضي عدم المراوغة والامتثال للحكم المسار الذي وافق عليه الشعب في استفتاء 19 مارس هو برلمان.. فـ: رئيس.. فـ: دستور.. والجد يقتضي

الالتزام بإرادة الشعب إذا تم الالتزام بالمسار (وإن لم نكن ممن صوت له).. فالجد يقتضي الهدوء والمراقبة

وإذا تم الحياد عن المسار (وإن لم نكن ممن صوت له).. فالجد يقتضي الاستنفار وإعلان الغضب واستحضار الميدان .

أعزائي.. في كل ما سبق كانت كل الأطراف حاضرة؛ المجلس العسكري.. القوى السياسية.. وغيرهم.. كل حسب مسئوليته.

أعزائي.. في كل ما سبق هل حضر «الجد» أم أن «الهزل» كان في موضع «الجد» وهو الأكثر حضورًا؟!

وإذا كان «الهزل» (اللعب) هو سيد الموقف.. فمن سيفصل فيه؟

فكروا تصحوا..!

مايـو 2012.. سـوق عـكـاظ!

"المطلـوب فقـط في المرشـح الرئاسي ألا يكـون منشئًا للصـدام المجتمعـي بشخصـه أو بمـن حوله.. قبـل أن يكون قادرًا على صناعة توافق مجتمعي..!"

«مايو» هو سوق عكاظ الانتخابي بامتياز.. الكل يتحدث شعرًا.. مدحًا في الشـعب.. وهجاء في النظام الذي ذهب.. غزلًا في الوطن وحماسـة حول المستقبل.

وشـعراء عكاظ الرئاسي في مايو من عـام 2012 كانوا فعلًا في كـل واد يهيمون.. ويقولون ما لا يفعلون..!

تـكاد تكون الإجابـات في كل المناظرات واللقـاءات الإعلامية واحدة.. فالكل يدعي وصلًا بالثورة، والثورة لا تقر لهم بذاك..!

الـكل يقدم نفسـه ابنًا للثورة وحاميًا لأهدافها.. وهم في جلهم مرشـحو الماضي ورموز لعقله..!

الإجابـات.. كالإجابـات النموذجية.. فإذا جاء سـؤال عـن الاقتصاد.. فالإجابة مشروع قناة السويس.. وإذا جاء السؤال عن العدل جاءت الإجابة عن دماء الشهداء.

تأتي أحداث مايو.. وتتبدى في تعفير سـياسي يؤكد أن السياسـة والعدالة ضدان لا يجتمعان..

وتتبدى أحداث هذا الـ «مايو» كذلك في أنواع للمرشحين تصنف نفسها بنفسها.. بين ثوري اللسان ثوري العقل.. وثوري اللسان محافظ (رجعي العقل).. وبين محافظ اللسان محافظ العقل.. ولتقول لنا إن: الاستقامة بين اللسان والعقل.. والتي كانت أصل الاختيار.. انتهكت في ألاعيب الصناديق.. وصفقات الغرف المغلقة..!

تبدت أحداث في لسان حال مجتمع يبحث عن «إشارجي».. رجل مرور.. أكثر منه باحثًا عن رئيس.. ويريد في كل الأحوال أن يعي من يصل للمنصب الأرفع أنه مسئول أول يسأل فيجيب قبل أن يكون رئيسًا يأمر فيطاع..!

انتظرنا في أحداثه إبداعًا مصريًّا جديدًا لم يأت.. وإن أتى فيه جديدُ حرية وجديدُ وعي.. عرف المصريون أنه آن لهم أن يخلقوا بدائلهم؛ كي لا تبقى كل اختياراتهم هي صنوف تضحية يشربون فيها دواءً مرًّا..!

خاصة أن الاختيار الذي انتهت به أحداث مايو كان اختيارًا فريدًا في طبيعة السوء.. فقد كان اختيار إعادة الانتخابات في آخر مايو بين محمد مرسي مرشح تنظيم الإخوان المسلمين وبين أحمد شفيق.. مرشح نظام مبارك الذي كان.. هو سؤال يقول: أي الاحتلالين تختارون؛ احتلال النظام أم احتلال التنظيم ؟!

أي الاحتلالين أفضل.. وليس أي الاحتمالين أفضل. كان هذا هو السؤال الثقيل الذي انتهى به مايو..!

تذكرنا أحداث مايو.. بصفات الاحتلال.. علّنا لا نحتل مرة أخرى.. حتى وإن نجح الماضي في أن يبقى حيًّا.. بل وقحًا يحاول إعادة إنتاج احتلاله بوسيلة أخرى.

وشأننا في قراءة مدونات الحجر هو شأن كل ما سبقه من شهور وكل ما لحقه هو قراءة في تاريخ أحداثه.. أي في الحكمة المسوقة في كل حدث فيه.. منعًا لتكرار كل ما ثقل علينا منها..!

1 مايـــــو 2012.. «ســـوق عـكـــاظ»!

وفي وسط «سوق عكاظ» الانتخابي الحالي والسابق، التباري هو في الإجابات التي يرجى أن تكون عذبة ومدغدغة للمشاعر فتكفي قائلها مؤنة استجداء صوت هذا الناخب أو ذاك. وهنا يضيع الحديث عن واجب الوقت في مصر التي غُيِّبَ فيها معنى الوطن، قبل أن تتحلل الدولة وبُدِّدَ فيها ملمح المجتمع قبل الغياب والتحلل... فلا حديث عن استحقاقات تأسيس الدولة أو استعادة معنى الوطن أو إحياء روح المجتمع. الإجابات النموذجية التي نسمعها حتى الآن تكاد تكون واحدة؛ فالحديث عن التطوير والنهضة واحد، والحديث المرسل عن قضايا التعليم والصحة واحد. أحاديث تبدأ بالتذكرة بما سببه النظام السابق من فساد، ليس الحديث العلمي التفصيلي عن كيفية إصلاحه، ولكن لعقد مقارنة بين رموز الفساد وبين شخص المتحدث، والذي يلتمس من مستمعيه أن يتوسموا فيه الخير ويفترضوه خيرًا مطلقًا غير قابل للفساد والإفساد. الحديث المرسل في مقام مسئولية الأوطان جريمة.. والجريمة لا تفيد.. قديمًا هكذا قالوا وحديثًا هكذا نذكر أنفسنا قبل غيرنا.

4 مايـــــو 2012.. الســـياســـة أم العـــدالـــة!

إذا أردنا أن نعرف إن كنا ننصر ثورتنا بالوجود في الميدان أم نخذلها بالوجود في الميدان.. فانظر في أي ميدان تقف.. . ميدان العدالة أم ميدان السياسة؟

فقديمًا قالوا السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان. وإذا اجتمعا لا يتمازجان. والواقع أنهمامختلفتان في الطبيعة والوسيلة والغرض. فالعدالة من روح الله. والسياسة من فعل الإنسان. العدالة تزن الأمور بالقسطاس، بينما السياسة توازن بين شتى الاعتبارات. والعدالة تطلب حقًّا أما السياسة فتبغي مصلحة. الوقوف في أي الميدانين شئت هو شأنك.. ولكن إن أردت أن تكون من

أهل المصلحة قبل الحق فلا أقل من أن تتأكد من كونها مصلحتك وألا تكون ثورتك وأمل العدالة عندك.. مطية لمصلحة غيرك.

فكروا تصحوا..!

"لا تؤتوا السفهاء..!
أمرنا ربنا قائلًا: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم). وعلى هديها لنا جميعًا نقول: (لا تؤتوا السفهاء شرعية ثورتكم).."
4 مايو 2012

4 مايـــــو 2012.. ميـدان الثـورة الواحــد..!

في ميدان الثورة الواحد يوجد الناسك الذي يتعبد الله بنصرة وطنه.. والثائر بـ«ثورة» على كل ظلم طال وطنه والمقتفي لكل عدل من أجل مجتمعه..

في ميدان الثورة الواحد.. يوجد الثائر بـ «ثأر» الذي يدمي جسد الوطن بضيق أفقه.. ويوجد السفيه السياسي والأحمق.. ويوجد المجرم السياسي والجنائي الذي يرتزق بجرمه من دم الوطن..

فلنختر لأنفسنا إلى من تكون قيادة ميدان الثورة.. لـ «نساكه» و«ثواره».. أم لأصحاب الثأر والحمقى.. حتى لا نصدق في كونها جمعة «النهاية» دون أن نعلم أنها نهاية ثورة التحرير على مذبح الحماقة الذي يبدو أن العباسية صارت رمزًا له!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله..

4 مايـــــو 2012.. المســـــاءلــة!

الدفع بالمتظاهرين للتصعيد وللاحتكاك بالجيش واستفزازه.. غير مبرر وغير مقبول الحيد بمسار الثورة عن سلميتها.. غير مبرر وغير مقبول أي استخدام لمطالب الثورة المشروعة في مماحكات سياسية أو لتحقيق أحلام

سياسية وشخصية مؤجلة.. غير مبرر وغير مقبول القتل وإراقة الدماء.. غير مبرر وغير مقبول من زرع بذرة الفتنة في شوارعنا بالتمهيد للصدام أو بتبريره أو بالصمت عليه.. يضع مصر على مشارف حرب أهلية وليعلم أن فعله مجرَّم ولن يفلت بجرمه من مساءلة التاريخ قبل القانون..

"كثيرون حول السلطة.. وقليلون حول الوطن».. غاندي"

6 مايو 2012

8 مايو 2012.. «التعفير» السياسي!

«التعفير» مصطلح لتكتيك عسكري يعني تحرك المدرعات في دوائر لإحداث سحب من الغبار في أرض المعركة بغرض إثبات التواجد أو إرسال رسالة للعدو بالاستعداد. وعادة ما يكون مقدمة لفعل عسكري وليس غرضًا لذاته.

في فن المناوأة والمعارضة السياسية يكون الصخب وافتعال المواقف للاحتكاك بالخصم من أدوات ومقدمات صناعة المواءمات السياسية ولكن يكون مسبوقًا بتقدير موقف وقدرات كل طرف.

ولكن ما نراه الآن على الساحة السياسية المصرية من فعل سياسي دائمًا متأخر عن استحقاقات وقته.. ومنشؤه إثبات الذات وإحراج الخصوم.. لا يعدو كونه نوعًا من «التعفير» منزوع القيمة..

بقليل من التأمل في حال برلماننا المنتخب نجده بين أمرين إما الخمول والكمون والتيه عن احتياجات الواقع حين يكون هناك تجنٍّ على حق المجتمع.. وإما أنه في حالة من الاستنفار العنتري والمواجهة غير المحسوبة وغير المعضدة حين يمس أمر ما مصلحة فصيل الأكثرية فيه . وبالمناسبة

لو كانت الأكثرية البرلمانية لغير الإخوان المسلمين لم أكن لأعول كثيرًا على أداء أفضل أو مختلف.

المعضلة الحقيقية أن النخبة السياسية المصرية لم تتعلم طوال عقود مضت إلا دور المناوئ أو المشاكس السياسي، والذي تختزل حركته في الحياة إلى تسجيل المواقف ضد خصمه فقط.

وعليه حين قدر لتلك النخبة - وعلى رأسها الأغلبية الحالية - أن تمثل المجتمع بالانتخاب لم يكن أداؤها متجاوزًا ما تعلمته وهو القيام بـ«التعفير» السياسي.

فكروا تصحوا...

10 مايو 2012..الإشارجي!

سؤال الوقت الذي سئلته في ندوة بالمنيا أمس وأخرى في ساقية الصاوي أول أمس هو: ما المعايير التي نختار عليها الرئيس؟

ويتوقع سائلي أن أعطي إجابات تنتهي عمليًا بأن هناك اسمًا للـ «مخلص» بين المرشحين.. ما علينا إلا أن ننتهي بالمعايير إليه. ولكي تكون إجابة هذا السؤال مني أو من غيري تحمل أي معنى، أرجو أن نتأمل مع بعضنا ما يلي:

1 - نحن نختار بين مرشح «متاح» وآخر ولا نختار بين مرشح «مستحق» أو «مؤهل» وزميله. فمع كل التقدير لمرشحينا.. كما كررت مرارًا هم مرشحو «الماضي» الذي عَدِمَ السياسة والرؤية والقدرة على التغيير الجاد.. وهذا ليس طعنًا في أي منهم ولكنه إقرارٌ بواقع يجعلنا لا نظلمهم بأن نحملهم ما لا يطيقون حال وصول أيهما إلى المنصب.

2 - ما قُدِّمَ من برامج - مع اختلاف درجة التفصيل في أي منها - لا يعدو كونه سردًا لمجموعة إصلاحات واجبة ومتأخرة منذ عقود. ولكن وإن لم يوجد اختلاف على منطقها وضرورتها.. أيضًا لا يوجد لدى أي من المرشحين شاهد للقدرة على القيام بها أو تقدير التحدي السابق لها.

3 - وعليه مطلوب في المرشح الأرجح أمران:

أولًا: أن يكون شخصية بها الحد الأدنى من القدرة على منع الصدامات ولا أقول القدرة على صنع التوافقات. بمعنى ألا يكون صداميًّا أو منشئًا للصدامات بطبعه أو بخلفيته.

ثانيًا: أن ينتوي ألا تتعدى علاقته مع احتياجات الإصلاح - التي حدثنا عنها الكثير في برنامجه أو التي لم يحدثنا عنها - البحث «الجاد» عن أصحاب الأهلية للقيام على هذه التحديات في إدارته وتوضيح معايير اختياره لهم وبقائهم حوله أو استغنائه عنهم. والأهم أن يضمن أن حركة المجتمع من أصحاب الأهلية - غير المحيطين به في إدارته - تكون الحركة الأكثر أثرًا والتي قد لا تحتاجه كحافز لها بقدر ما تحتاج منه ألا يصبح عقبة في طريقها.

يعني أيها الأصدقاء.. ببساطة يحتاج إلى أن يكون «إشارجي» مرور بدرجة رئيس جمهورية، دوره ألا تصطدم مسارات السير للقادرين على قيادة سياراتهم ولا يملك كثيرًا أن يحدد إلى أين ينتهون في رحلتهم.. لأن حقيقة الأمور أنه ليس أكثر منهم خبرة في تحديد الوجهة أو القيادة.

حقائق قد تبدو مرة.. ولكن نواجهها لكي نمنع سيناريوهات أكثر مرارة..

10 مايـــــو 2012.. المرشح المتاح.. وليس المرشح المطلوب!

إن لم يكن هناك مكتسب من المناظرة الرئاسية بين السيد عمرو موسى والسيد عبد المنعم أبو الفتوح سوى الإقرار - بجدية - بأن «الشعب يريد» هي المعادلة التي ستحكم.. فكفى به مكتسبًا.

تؤكد المناظرة الرئاسية مرة أخرى أننا نختار بين مرشح «متاح» وآخر ولا نختار بين مرشح «مستحق» أو «مؤهل» وزميله. فمع كل التقدير لمرشحينا.. هم مرشحو «الماضي» الذي عدم السياسة والرؤية والقدرة على التغيير الجاد.

هذا ليس طعنًا في أي منهم ولكنه إقرارٌ بواقع يجعلنا لا نظلمهم ولا يظلموننا ويوطنون أنفسهم على ألا يكابروا وينتحوا جانبًا إذا أعيتهم الحيلة.

11 مايـــــو 2012.. جــديـــد الحـريـــة!

لـكل من يشـعر بالاسـتغراب أو الصدمة ممـا يبدو من «احتـكاك» و«حدَّة» بل«تلاسن» بين السيد/ عمرو موسى ود. أبو الفتوح، لا تستغربوا، فتلك طبيعة المناظرات التي هدفها إظهار النقص في المنافس. وما ترونه رغم حدته الشـكلية هـو من أرقى مسـتويات تلك المناظـرات. الحكمة التي تقررهـا تلك المناظرات هي أن تقول لك إن من تدعمه من أي من الطرفين..يبقى بشرًا ليس بكامل.

وهـي حكمة لو وعيناها سـلمنا.. هي خطوة في طريق حريتك حتى وإن أرهقتك نفسـيًّا- كن فخورًا بها.. وأيًّا كان مـن تدعم.. أنت الفائز بحريتك قبـل أن يفوز مرشـحك بمنصبه.. اليـوم يتأكد أن كلًّا منكم سـيحكم مصر بإرادته.. إذا أراد.

13 مايـــــو 2012.. فــي انتظـار إبــداع مصــري آخــر!

هل يجـوز تصنيف مرشـحي الرئاسـة بين مرشـحين ثوريين ومرشـحي نظام سابق؟

الواقع يقول إنهم جميعًا – دون طعن في أي منهم – هـم مرشحو «الماضي» الذي عَدِمَ الممارسة السياسية وعَدِمَ الرؤية أو القدرة على التغيير المجدي.

إذن عـلام يصنفون؟ أتصورهـم يصنفون على قاعدة الخطر على مسـتقبل هـذا الوطـن.. بمعنى: أيهم سـيكون أكثـر خطرًا عـلى الواقـع الديمقراطي المصري الذي يتشكل في مرحلته الجنينية الآن؟

أيهم تركيبته الأيديولوجية تؤمن بحكم المماليك وممارسته العقدية ستكون هـي الرغبـة في الاسـتئثار بالحكـم في طبقـة مملوكيـة ترقى عن بقية الشـعب المسْتعْبد (الذي هو نحن) وأيهم سـيلجأ لذلك من خلال فساد البطانة وقلة الرقابة؟

بمعنى آخر: أيهم سيكون الاستبداد هو عقيدة حكمه.. مقابل آخر منهم، سيكتسب الاستبداد كصفة لحكمه بناء على الممارسة والإحساس بصلاحياته؟ أيهم ستكون خطورة حكمه هي خطورة تغيير التركيبة الثقافية للمجتمع، والتي هي بمثابة حامضه النووي DNA.. وأيهم ستنحصر خطورته في إعادة إحياء ملامح النظام القديم؟ وأخيرًا أيهم سيحاول أن يصلح ولكن قد يفشل لقلة حيلته أو كفاءته السياسية؟

ما أسوقه هنا ليس مدعاة للتشاؤم.. على النقيض هو تبصرة بمحددات واقع تجعلنا أكثر قدرة على التعامل مع تحدياته، وإذا كان الأمر كذلك فالمخرج الذي أتمناه هو أن نرى إبداعًا مصريًّا كإبداع ثورة يناير في تلك الانتخابات الرئاسية الوشيكة؛ إبداعًا مؤداه أنه مع تحسين فرص المرشحين الأقل خطرًا هو كيف سيقوض المصريون فرص المرشحين الأقرب إلى الاستبداد كعقيدة حكم من التيارات الدينية أو المدنية سواء بسواء. أثق كثيرًا في إبداع هذا الشعب وأراه لن يخذلنا..

فكروا تصحوا..

16 مايو 2012.. الأقل خطرًا!

عقيدة الماضي في الحكم أن السلطة «تسلط» دون مساءلة.

إلى أي مدى سيستطيع أي من المرشحين «الأقل خطرًا» أن يتجاوز هذه المعضلة ويقر - بالممارسة وليس بالوعود - بأن الحكم صلاحية تقابلها مسئولية؟ هذا هو السؤال الذي يلزم أن يحملهم الشعب على الإجابة لصالحه.

17 مايو 2012.. المرشحون أنواع!

هل نحن بصدد الاختيار بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق؟

التصنيف «ثوري» في حق مرشح رئاسي - إذا أردناه تصنيفًا - لا يعبر عن الانتماء للثورة من باب المشاركة أو المباركة أو حتى القبول بها واقعًا، ولكنه

معيـار لقدرة هذا المرشـح على ألا يكون «عائقًا» أمام تفكيك بنية الاسـتبداد والفساد للدولة العميقة ولا أقول «قائدًا» لعملية إعادة الهيكلة تلك.

فمرشـحونا في هـذا الصدد بـين ثلاثة صنـوف؛ فهم إما مرشـح «محافظ الفكر، محافظ الخطاب» وآخر « محافظ الفكر، ثوري الخطاب» وثالث «ثوري الفكر، ثوري الخطاب».

وللحديث شجونه..

«محافظ الفكر، محافظ الخطاب»...

هو النوع الأول من المرشـحين الذين سـتختارون بينهم في 6 أيام أو أقل، المرشحون الحاليون المنتمون لهذا الصنف درجات في المحافظة.

أفضلهم يميل إلى تغييرات متدرجة - غير جذرية - تنتهي إلى إصلاحات سطحية لن تستدعي الصدام وقد تعين على نزع قشرة الاستبداد دون خلخلة بنيته أو هدمه.

أما أسـوأهم وهو في الحقيقة «رجعي» الفكـر والخطاب والمنهج أكثر منه محافظًـا، وهو من سـيعطي للاسـتبداد فرصته لإعـادة التشـكل في أطر أكثر حداثة ونعومة وقدرة على التدليس.

أما المرشح من نوع «محافظ الفكر - ثوري الخطاب » فمن حيث المنهج هو الأكثر اتساقًا مع أطر وأدبيات الدولة العميقة في الإدارة، من حيث الإصرار على المركزية وسلطوية النخبة وعدم قبول المحاسبة. ومن ثم الحرص الخطابي على مهاجمة الاسـتبداد، هـو إقرار لفظي بأن المثالية أمـر واجب ولكنه عصي على التحقيق مع محددات واقع قاسٍ.. الضرورات فيه تبيح المحظورات.

وعليه فسـيكون «التعفير السياسي» هو منهج عمله والذي أعني به كثرة التحـركات السـطحية في الإطـار المثالي مع عقد صفقـات وتفاهمات تكرس الدولة العميقة على أمل أن تنتقل ولايتها وولاؤها له ولمن يمثله.

وأخـيرًا.. «ثـوري الفكـر.. ثـوري الخطـاب»... مرشـحونا مـن صنف « ثـوري الفكـر - ثوري الخطاب » رغم اتسـاق الفكر أو الخطـاب فالمتوقع بالقطع مع تكشفهم لعمق وتجذر التحديات - أن يكون سمت حركتهم على الأرض في التغيير أقرب إلى التدرج المحافظ.

وسـتبقى مصداقيـة فكره وخطابـه مرهونة بمـدى إصراره عـلى جذرية وراديكالية تفكيك بنية دولة الاسـتبداد حتى وإن بـدا المدى الزمني محافظًا. والمتوقع أن يكون الأكثر راديكالية منهم أميل إلى التعجيل بصدام مع الدولة العميقة قد ينتهي بإجهاض حركته.

وأقلهـم راديكالية قد يبالغ في المحافظـة بغية درء الصدام فيكرس قواعد الاسـتبداد إما بجهله بتفاصيل ما يحدث وإمـا بتفاهمات تتحول إلى صفقات شرعنة للاستبداد تحت سمعه وبصره وبمباركته.

22 مايـــــو 2012.. اللحـــظـــــــة!

ساعات قلائل تلك التي تفصلنا عن موعد اختيارنا الحر لرئيس يحكمنا.. موعدنـا الأول في تاريخ مصر دولة وشـعبًا.. هي لحظة فارقة وخاصة بحق، تُلزِمنا أن نقوم عليها بحقها.

نخطـئ إن ظننـا أن قيمتهـا تكمن في «صـواب» الاختيار - هـذا إن كان للاختيـار صـواب - أو أن معناها سـيكون في نجاح التجربـة «إجرائيًّا» بأن يمـضي الاختيـار دون تزوير للإرادة أو ميل للفسـاد.. أو أن جلالها في كوننا انتصرنا لأنفسنا من أيام لم نمكن فيها من إنفاذ إرادتنا.

فقـد مر عـلى مصر في تاريخهـا من كانوا أهـلاً للحظة حكمهـم كـ«محمد عـلي» أو «جمـال عبد الناصر» ولم يشـفع لنا أو لهم أهليتهـم حين واجهتنا من التحديـات مـا ناء تحتها تفـرد قيادتهم. جربنـا - وإن كانت لمـرة أو مرتين - النزاهة الإجرائية للانتخابات التشريعية وإن لم تصر قطُّ حجة ملزمة على من حكم بعد ذلك.

جلال اللحظة في صانعيها.. وهو أنتم.. ومعنى اللحظة في شروط الاختيار التي ستضعونها بأنكم لا تختارون غدًا «رئيسًا» ولكنكم تختارون «مسئولًا أول» أمامكم.. تسألونه فيجيب وتحتسبون عليه فيصلح من نفسه..

فكروا تصحوا..

23 مايو 2012.. ماتختارش الأول.. وبعدين اختار!

كان هو السؤال الأهم على مدى الأسابيع والأيام الماضية ثم صار هو السؤال الوحيد الذي أُسأله على مدى الساعات الماضية... وهو.. قل لي أختار مين من مرشحي الرئاسة؟

أكدت كثيرًا أنه ليس من حقي أو حق غيري أن يقرر لك من تختار.. ولكن من واجبي وواجب غيري أن أوضح كيف نختار.. لكي يبقى الاختيار اختيار عقلك أنت لا عقل غيرك.

ومع البدء الفعلي لعملية الاختيار وزيادة الاحتياج إلى الاجابة التي تبدو الأقرب لعاطفة أي منا وهو معرفة اسم من يلزم اختياره.. أعتقد أن الأولى أن أجيب عنه أيضًا بما يكفل لك حرية الاختيار التي أرادها الله لكم أمانة.. فإجابتي ليست هي اسم من تختارون ولكن هي صفة من «لا تختارون»- يعني إجابتي هي ماتختارشي مين-:

أولًا: إذا كان تصنيفك أنك تختار بين تيار ثوري ورجال نظام سابق أو بين تيار مدني وآخر «ديني».

1 - فإذا كان قلبك وعقلك مع رجال النظام السابق فما تختارشي «منهم» اللي إذا نجح حيكون صدامي ويتسبب في شرخ في المجتمع وقد يتسبب في اقتتال أهلي ويتسبب في «موقعة جمل» بطول مصر وعرضها.

2 - وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار الديني فما تختارشي «منهم» اللي إذا نجح حيكون بينتصر لمشروعه هو أو من يمثلهم ويتسبب بتعاليه على بقية المجتمع في حدوث استقطاب آخر قد يؤدي إلى أجواء حرب أهلية أخرى منشؤها العصبية لمبدأ أو لتنظيم.

3 – وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار الثوري ما تختارشي اللي بتصويتك له قد تضعف فرص التيار الثوري كله في أن يكون له حظ في منافسة الوصول لمسئولية الرئاسة.

4 – وإذا كان قلبك وعقلك مع التيار المدني فما تختارشي اللي عقله أو أصله أو أداؤه التنظيمي عسكري أو ديني إذا قدر كل واحد فينا يحدد ما يختارشي مين وبقي له اختيار من عدة اختيارات..

استفت عقلك أولًا بأن اختيارك يقلل من فرص من أردت إقصاءهم بقدر تحسين فرص اختيارك ويبقى أخيرًا أن تستفتي قلبك بعد عقلك.. وهو لن يخذلك.

فكروا تصحوا..

23 مايو 2012.. «الحسبة» الرئاسية!

بهدوء كده وعلى نور.. نرجو من كل مرشح رئاسي حالي وأنصاره وداعميه أن يعلموا أن النسبة الحقيقية من الشعب المصري التي تعتبره اختيارًا يصلح هي النسبة التي ستختاره في الجولة الأولى، وعليه في حالة الوصول للإعادة أو حتى الفوز من الجولة الأولى نرجو:

1 – ألا نسمع أي فذلكة سياسية من الرابح أو أتباعه؛ من نوع «أنا اختيار الشعب» موحيًا بأنه الاختيار المرضي للتسعين مليون مصري.

2 – أن يطرح النسبة الحقيقية التي حصل عليها في الجولة الأولى من الـ90 مليونًا ليعرف العدد الحقيقي من المصريين غير الراضين به وبما يمثله.

3 – وليعلم المرشح أن شغله الشاغل هو أن يزيل أسباب رفضه من هذا القطاع الأوسع من الشعب – غير الراضي به – بدلًا من محاولات التدليس والالتفاف.

4 – أن يقر كل المرشحين بـ «الحسبة» التي تقول إن أيًّا منهم لا يعدو كونه اختيار نسبة لن تصل أبدًا لغالبية المصريين وأن يقبلوا «الحسبة» الشعبية عليهم (أن يحاسبوا من الشعب) لعلهم يكسبون قبول من يرفضهم.

فكروا تصحوا...

24 مايـــو 2012.. «المسـئول الأول»!

«الشعب يريد» هي قاعدة الحكم في مصر في قابل الوقت ولا قاعدة غيرها. «الشعب يريد»- قبل أن تهدينا حق اختيار «الرئيس» من حيث الاسم البروتوكولي للمنصب - تلزمنا بأن نجعل من هذا المنصب موقعًا لمواطن يتقدم ليصبح «المسئول الأول».

ومن الآن نذكر أنفسنا أولًا ونذكر من يتقدم للولاية العامة أنه وبدون زعل.. لا مكان في مصر لـ«رئيس» يرى في نفسه رمزًا أو قائدًا يختزل الوطن في ذاته ويرعى مشروعه ويؤسس لدولته.

مصر ستقبل فقط وتفتح ذراعيها لـ«مسئول أول» يعي معنى الوطن ويرعى قدر شعبها ويؤسس لدولتها، يُسأل فيجيب قبل أن يأمر فيُطاع.

فكروا تصحوا...

24 مايـــو 2012.. «الحسـبة» الرئاسـية مـن تانـي!

تؤكد النتائج الأولية حتى الآن كما كان متوقعًا أن أيًّا من المرشحين -بغض النظر عن ترتيبهم- ليسوا محل قبول عام بدليل ما حصلوا عليه من أصوات أعلاهم تتحرك قرابة 4-5 ملايين من 50 مليون ناخب مستحق وحوالي 25 مليون ناخب مارس حقه.

وعليه ليعلموا أن نسبة تتجاوز 80 ٪ من الشعب المصري لا ترى في أي منهم أهلًا للموقع وعلى الرابحين منهم أن يعلموا أن شغله الشاغل أن يعلم لماذا رفضه 80 ٪ من المصريين لكي يعمل على إصلاحه.

وكذلك نرجو من أي من أصحاب فرص الإعادة أيًّا كان مشربهم ألا نسمع منهم أو من أنصارهم جملًا من نوع أنهم «اختيار الإجماع الشعبي» ناهيك عن أنهم مرشحو « القبول الشعبي» وأخيرًا أيًّا كان الفائز هو المسئول الأول أمامكم وليس له من أمره إلا ما يصح عن إرادتكم وعن وعي هذا الشعب الذي أنتم عليه مؤتمنون.

26 مايـــــو 2012.. الـــدواء المــــــر!

لست بحاجة إلى توضيح ثقل الاختبار الذي وُضِعنا أمامه بنتيجة الإعادة الرئاسية بين السيد/ محمد مرسي والسيد/ أحمد شفيق والتي هي حديث كل بيت وهمٌّ كل جمع مصري.. ولا أكاد أستثني.

وتلك اللحظة تقتضي منا جميعًا – وأخص هنا شركاءنا في الوطن من جماعة وتنظيـم الإخوان المسـلمين – كثيرًا مـن التجرد وقراءة الواقـع بعين الحقيقة لا بعـين التمنـي.. تقتضي منـا جميعًا كثيرًا مـن العقل وإنكار الـذات وإثبات المسئولية.. حتى وإن ثقلت علينا الحكمة أو اختلط علينا معنى الوطنية.

وملامح تلك اللحظة إذا قرأناها بعين التجرد التي تجتهد في رصد الحقيقة وإن لم ترض عنها:

1 – نـرى فيها مرشـحين متقدمين لجولة الإعادة – وهمـا بالنتائج والواقع – ليسـا محل «قبـول عـام» حيـث أُهـلا للإعـادة بنسـبة تتراوح بين 12٪ و 24٪ وفقًـا للقاعـدة الحسـابية التـي قـد تحسـب على مجمـل أصوات الناخبين أو من صوتوا فقط.

2 – نـرى فيهـا رأيًا عامًّا يجد نفسـه مُرغـمًا على الاختيار بين رمز نظام قديم يعمل لصالـح نظامه ورمز جماعة قديمة يعمل لصالح تنظيمه.. وتصل المقاربـات بينهـما إلى التسـاوي.. وصلـت بالبعـض إلى مسـاواتهم في المسئولية عن دم الشهداء.. وإن اختلفت مواقع الاستشهاد.

3 – نرى فيه فصيلًا مصريًّا (الإخوان المسلمين) في مأزق حقيقي – لا نتمناه لـه أو لغـيره – حيث إنه حرق الكثير من جسـور الثقة بينه وبين مجتمعه وأصبح غير قادر على أن يصبح طرفًا موثوقًا به في صف الوفاق الوطني، ناهيـك عـن إمعانـه في مفارقـة الصف الوطنـي حين تدعـوه مصلحته فيخسر هو ويخسر الوطن.

4 - نرى فيها ملامح مقاطعة شعبية واسعة أو تصويت عقابي غير رشيد - إذا بقي الحال على ما هو عليه - قد ينتهي بفوز مرشح النظام السابق.

تلك هي الرؤية العامة الآن.. صادمة ومحزنة.. اتفقنا أو اختلفنا عن مدى الظلم الواقع على الإخوان فيها ومن تسبب فيها - الإعلام أم هم أنفسهم - ولكنها تدفعنا لأن نرى ملامح مخرج من هذا النفق الذي نحن فيه.

العقل يدعونا إلى أن نطالب من لا نزال نحسبه على الطيف الثوري من الإخوان المسلمين بأن يستعيدوا ثقة المصريين فيهم، بأن يلتحقوا بالقبول المجتمعي الأوسع الذي وزع أصواته على ممثلي التغيير الثوري وأن يقدموا المثل بالإيثار، وأن يتنازل مرشحهم «السيد/ محمد مرسي» على أمل أن نجمع شتات المجتمع حول المرشح التالي والذي ليس بالضرورة أفضل من حيث المناقب والقدرات ولكنه أقدر على إعطاء الجسد الوطني فرصة الالتحام حول هدف تغيير.. يمنع إعادة إنتاج ما كان.. ويمنع قبله شرذمة المجتمع أو هزيمة الثورة والمستقبل فيه.

الدواء مر.. أعلم ذلك يقينًا.. ولكنه قد يكون دواءً «أخيرًا» لنداوي حالة الجفوة المجتمعية المنذرة تجاه الإخوان المسلمين، ولتصحيح المسار الوطني برمته.

الدواء مر.. ولكن بقليل من الحكمة وقليل من الوطنية قد نستسيغه.. أمَّا إن استعصت علينا الحكمة.. وأما إن التبس علينا معنى الوطنية.. فما زلت على أمل ألا نحرم أنفسنا قليلًا من «العقل» قبل فوات الأوان..

فكروا تصحوا..

”أي «الاحتلالين» أفضل: احتلال «النظام» أم «التنظيم»؟“

28 مايو 2012

28 مايو 2012.. الرئيس والمرءوس!

في كل الأحاديث الدائرة عن شروط يقبل بها مرشح الرئاسة الطامح في الفوز بالإعادة، مقابل أن يدعم شعبيًّا لقبوله بها اشترط عليه -.. يهيأ لي أننا نخلط الأمور إلى درجة أننا نسينا من السيد ومن التابع.. ونسينا من الرئيس ومن المرءوس.

الشعب يا إخواننا هو السيد والتيار الوطني الجامع لكل متنوع هو الرئيس.. وهذا السيد يحيا بشروطه التي يراها.. وعلى كل من يريد أن ينتسب للجماعة الوطنية الأوسع أن «يُذعن» لشروطها؛ لكي تقبل به فيها جزءًا منها.

الشعوب الحرة لا تبايع ولا تدعم مقابل شروط، ولكنها فقط قد تقبل بمن يهرول إليها مذعنًا وكل أمله أن تبقى به راضية وألا تلفظه لسوء ممارسته أو فساد طويته..

فكروا تصحوا..

28 مايو 2012.. القاعدة..!

القاعدة القانونية تقول: «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، والقاعدة الإنسانية تقول: « الحاكم مستبد حتى يثبت وعي شعبه».

29 مايو 2012.. «النظام» و«التنظيم»!

ثنائية الماضي المطروحة؛ طرفاها «نظام» الماضي و«تنظيم» من الماضي.. فإننا نختار بين إيه وإيه بالضبط؟!

أما «النظام» السابق فكلنا يعرفه؛ فهو من لا يقبل بنا إلا بشرًا منتزعي الإنسانية.. قوته في ضعفنا وحضوره في تغييبنا.

نعرف أدواته وهي أجهزة الدولة القوية التي تنصرف قوتها للبطش بنا دون القيام على حاجتنا.

فـ«النظام» - أي نظام - إذا فسـد يعرف أن شـعبه هو عدوه، وأن الدولة هي مدده وذخره، فيصرف طاقته لإضعاف شعبه وتكريس قوة دولته.

وأمـا «التنظيـم» - أي تنظيـم - إذا تجـاوز فكرته وتغول عليها.. فسـد. «التنظيم» بطبيعته منغلق على ذاته، عدو لكل من بخارجه من أطياف شـعبه وإن تفاوتـت درجـات العـداوة. وإذا ترسـخ في عقيدتـه عداوة لمؤسسـات الدولة - وبادلته هي العداوة بمثلها - صارت الدولة بذاتها عدوه الذي ينذر بزواله. فإنهاك شـعبه وإضعاف مؤسسـات الدولة هو أمر محتـوم لن ينتويه، ولكنه سيكون مضطرًا إليه بمحددات واقع تفرض عليه.

«النظام» الفاسـد عدو لشـعبه بالضرورة.. «التنظيم» الفاسد عدو لشعبه ولمؤسسـات دولته.. والشـعب الحر عدو «للاستبداد» أيًّا كان منشؤه «نظام» أو «تنظيم».

فكروا تصحوا...

30 مايـــو 2012.. الشـــارع الضلمـــة.. والشـــارع النـــور!

كان فيه عيلة عايشـة في منطقة بين شـارعين.. شارع ضلمة وشارع نور.. اتسرق منهم كنز كان للعيلة من خمسين سنة بغرض إذلالهم فقط. وعرفوا أن المسروق منهم خبيء حول منطقتهم.. في أي من الشـارعين.. علشـان يمعن في إذلالهم.

ولما كانت تنقح عليهم كرامتهم ويشعرون بضرورة البحث عن الكنز كانوا عادة يبحثون عنه في الشـارع النور.. من باب السـهولة يعني والحقيقة برضه من باب الخوف من المشاكل اللي ممكن تكون موجودة في الشارع الضلمة..

وكان يطلـع كل حـد منهم يسـتعرض إنـه بيبحث عن الكنـز يتكلم عن مجهـودات البحث بتاعته وما اسـتخدمه من أدوات وأسـاليب بحث حديثة وأفـكار مختلفـة تمامًا عن غيره ممـن بحثوا معه وقبل ذلك وبعـده كان بيتكلم عـن صدق نيَّاته في إيجاد الكنز وكذب نيَّات أبنـاء العيلة التانيين اللي حاولوا يبحثوا معاه في الشارع النور.. والغريب إنهم دايـمًا ماكنوش بيلاقوه !

ومن حوالي 15 شهرًا.. مجموعة من أولاد العيلة قرروا أن يكونوا رجالة وما يستسهلوش وما يخافوش.. دخلوا الشارع الضلمة ماسكين إيدين بعض.. كسروا بوابات الشارع الضلمة واتعلموا إن أمانهم في إنهم بقى لهم أول وآخر – طابور يعني – كل واحد فيهم ليه دور وفي 18 يوم أسروا السارق ووجدوا أول أجزاء الكنز الكبير.

خلصوا الـ18 يوم ولم يبق من حكمة الحدث إلا أساطير مجهودات البحث وأدوات البحث وأساليب البحث ونسيوا تمامًا إلا في مرات بسيطة حكمة الحدث.. فعادت الشكوى من أن الكنز يضيع وأن أولاد السارق كلهم على وشك مصادرة الكنز وإخفائه مرة أخرى.

الحكاية لسه بتحصل واحنا بنحكي وإذا معرفوش إن حكمة «البحث» عن الكنز لم تكن في نوع المجهود أو الأدوات، الحكمة اللي مفروض اتعلموها – أو هكذا أتمنى إنك يا ريت ما تدورش على الكنز بتاعك في الشارع الغلط.

الحكمة إن «المكان الصحيح أهم من الفعل الصحيح»..

خلصت الحدوته.. وتستمر المأساة.

لم يكن الفعل الثوري في الـ18 يومًا من ثورة يناير.. وثائق سياسية أو تظاهرات حاشدة أو تفاوضًا عن بعد مع نظام ساقط.. كان الفعل الثوري قبل ذلك وبعده؛ في شعب وضع نفسه في المكان الصحيح مع من يفاوضه أو يتظاهر ضده أو يلاعبه سياسيًّا. كان المكان الصحيح لهذا الشعب هو أنه عرف أنه السيد الذي حين «يريد» تمتثل لإرادته وحين «يأمر» يطاع.

حاول الطرف الثاني «الحاكم» حينها أن يعطي ضمانات وتنازلات.. ولكن لأن الشعب كان في مكانه الصحيح من حاكمه قبل أن يقوم بالفعل الصحيح تجاهه.. كان يلطم الحاكم صاحب الضمانات باشتراطات تأتي من الشعب.. إن يقبلها الحاكم يقبل به الشعب، وحين لم يقبلها لم يقبل به الشعب.

حكمة الـ18 يومًا هي أن قوة الشعب ليست في مضمون الحوار بين الحاكم الحالي أو التالي وبين الشعب.. قوة الشعب في موقعه «مكانه» ممن يحكمه أو يريد أن يحكمه أثناء حواره معه.

الشعب لم يقبل بقاء حاكمه السرمدي في الـ18 يومًا مقابل أية ضمانات.. الشعب وضع شروطه لحاكمه السرمدي كي يعطيه فرصة الخروج الآمن. الشعب، كذلك، لن يقبل أو يبايع حاكمًا مقابل ضمانات.. الشعب سيضع شروطه على حاكمه كي يقر ويمتثل أو يتنحي من الآن ويا دار ما دخلك شر.. بدل الميادين والبهدلة وهكذا..

أتمنى أن يكون هذا آخر حديثي عن موضوع الضمانات الماسخ الذي يتشدق به كل حالم بحكم هذا البلد.. وأقول له -أيًّا كان من هو- إن الحاكم في هذا البلد ليس اليد التي تعطي؛ (كان هذا تعليقًا على حديث الضمانات التي أسرف تنظيم الإخوان المسلمين في الحديث عنها وهو يحاول ضمان وصوله للرئاسة)، الحاكم هو اليد السفلى والشعب هو اليد العليا.. فكروا تصحوا...

31 مايو 2012.. صفات الاحتلال!

إذا كان من صفات الاحتلال.. أي احتلال:

1 - الغربة عن المجتمع الذي ينوي حكمه.

2 - افتقاد القبول العام في المجتمع الذي يريد أن يتسيد عليه.

3 - تعريف مصالح من يبغي حكمهم من خلال مصالحه والترويج لذلك لحد إيمانه به.

4 - تسويغ بقائه من خلال تحسين الأحوال المعيشية لمن يحكمهم وبدعوى أنه يملك الكفاءات.

5 - اختزال إدارة الوطن المحتل في يد أتباعه وأهل ثقته.

السؤال هو: هل تنطبق هذه الصفات على:

(ا) الاحتلال الإنجليزي لمصر؟

(ب) احتلال نظام مبارك لمصر؟

(جـ) احتلال قد يرد على مصر وسنقتلعه؟

(د) كل ما سبق (ا، ب، جـ)

الاختيار يكون اختيارًا فقط حين نصنع نحن بدائله.. بغير ذلك فهو تضحية.

يونيو 2012.. أي «الاحتلالين» أفضل؟

”نُذكّر شركاء الوطن جميعًا أن العودة للوطن فضيلة وأن الخروج من ضيق الأطر التنظيمية إلى رحاب الوطن الأوسع واجب. هذا قبل أن تتسع الفجوة فتصير صدعًا قد يستحيل معه الرأب ويكون القبول بالهدم والإحلال واردًا..!“

يبدأ يونيو بمظاهرات رافضة لنتائج الانتخابات.. ليس من باب رفض العملية الديمقراطية ولكن محاولة لمقاومة الاحتلال الذي يزحف بمسار إجرائي.. وجاءت لحظة صدق واجبة.. بأن يثبت فرقاء الترشح أن مقتضيات الثورة تتجاوز إجراءات الصناديق..!

وبدلًا من اقتفاء إرادة الناس ومعرفة شروطهم فيما جرى ويجري.. بدأت صفقات الغرف المغلقة تسود مع كل الأطراف حتى مع الغريم الانتخابي.. ذهبت كل قوى الماضي تتحدث مع بعضها البعض في الغرف المغلقة.. فالإخوان يتزلفون إلى الفريق شفيق تحسبًا لاحتمال فوزه.. ويسافرون إلى الولايات المتحدة لتقديم التنازلات المسماة تطمينات.. ويخدرون رفقاء السياسة وفرقائها معهم بما يسمى ضمانات..!

ويشيحون بوجههم في كل وقت عن الميدان والناس إلا في لحظات التدليس على الميدان باسم الثورة والتهديد بما لا يحمد عقباه إذا لم يحققوا سلطتهم المرتقبة منذ ثمانية عقود..!

ويصدر الحكم على مبارك ووزير داخليته بالسجن المؤبد.. ويبرأ كل مساعدي الوزير وتسقط تهم الفساد عن أبناء مبارك بالتقادم. الماضي يلتئم ويكون وجهه الجديد.. ويجمع شتات ما أصاب الجسد ليعين الوجه الجديد - «الملتحي» - له على البقاء والتسلط.

ويأتي يونيو ليعيد علينا نفس السؤال ويلقي علينا نفس المسئولية.. كل حسب قدرته.

تأكد أن هذا الشعب الآن وغدًا هو صاحب الاختيار.. بقي له أن يعرف أنه قبل أن يكون صاحب الاختيار فهو صاحب العصمة في كل وقت.. ولا ينتهي اختياره في لحظة تحديده ما اختار أو من اختار ولكن تبقى في رقابته واحتسابه وتقويمه لمن اختار.

وانعكس ذلك المعنى في أحداث يونيو والثنائية التعسة التي انتهى اليها اختيار الإعادة الانتخابي بين احتلال التنظيم واحتلال النظام.. أي بين محمد مرسي وأحمد شفيق.. في محاولات لإيجاد مخرج وطني يعيد لتغيير الثورة الجذري معناه.. جرت ولكن لم تكن النفوس والنوايا على قدر الوطن.. كانت على قدر طموحات السلطة.. وبالنسبة لي لم يكن الأمر مستغربًا.. فنحن بين مرشحين أحدهما يعلن الثورية ويضمر المحافظة، بل الرجعية والرغبة في الإبقاء على ما كان.. والآخر هو مما كان لسانًا وقلبًا ويذكر له أنه كان في ذلك أكثر اتساقًا مع نفسه من مرشح تنظيم الإخوان المسلمين.

من أحداث يونيو.. كان حل البرلمان المصري بحكم عدم دستوريته.. وإصدار المجلس العسكري لإعلان دستوري مكمل روج له البعض أنه انقلاب!

ولكن إن كان كذلك فهو امتداد لما كان في فبراير 2011.. ولكن كان إصداره به من محاولات إنقاذ ما بدا أنه أخطاء سقط فيها المجلس العسكري.. حين ظن في اليمين الديني أو في القوى السياسية حوله الرشد الكافي للقيام على أمر الانتقال.. كانت لحظة إعادة أمور لنصابها أكثر منها جورًا على حق الشعب.. أو هكذا ظن..!

ورغـم أن ذلك به بعض الصحة.. إذا بالمياه الكثيرة التي كانت قد جرت في أنهـار التواصل بين المؤسسـة العسـكرية والشـعب وما طالها من تسـميم ممنهـج مـن قبل حلفائـه بالأمـس من قـوى اليمـين الديني تخـرج الأمر من سـياقه.. وتجعله علـة لتأثيمه وتجحيمه، بل وإهانته كـما حدث في اللاحق في أغسـطس من العام نفسـه، في حادثة الإقالة المهينة للمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، وتدبيج ذلك بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل..!

تعلمنـا في يونيو هذا أن النزاهة الإجرائيـة في التقاضي قد تكون غطاء إن لم تكن سـببًا في قتل جوهر العدالة، كما أن ذات النزاهة الإجرائية هي الغطاء والعلـة في قتل جوهر الحرية في العمليـة الديمقراطية، تعلمنا ذلك في أحكام محاكمات مبارك وأبنائه ومساعدي وزير داخليته.

فبين قرارات إحالة في قضايا ليست جوهرية في محاسبة نظام أوصل دولة إلى شبه العجز التام، وقتل روح وطن، إلى تعامل بيروقراطي مع طبيعة الإحالة والبحث في الأدلة ومحاسبة تقاعس المؤسسات عن تقديم ما لديها من أدلة.. ضاع جوهر العدالة في محاكمة حسـني مبارك وعصره.. وهي محاكمة العصر سياسيًّا وإنسانيًّا على ما اقترف في حق مصر اجتماعيًّا واقتصاديًّا وإنسانيًّا قبل كل شيء.

وكأن المحاكمة هي نداء للثورة للاسـتفاقة في لحظة تدين النفق الإجرائي الـذي أريـد للثورة أن تدخله ولا تخرج منه. وكان ذلك النداء بقدر ما تصور البعض أنه جاء متأخرًا، إلا أنه كان كاشـفًا أيضًا لحسـابات كل من كان على الساحة.

فكتلـة اليمين الديني تفضل صفقات الغـرف المغلقة مع رابح محتمل من النظام القديم وهو السـيد أحمد شـفيق على أن تنحاز لميدان كان يسـتطيع أن يدعـم حزمة ثورية جديدة تقـول برفع غطاء الشرعية عن الإعادة الرئاسـية ونقض شرعية الانتخابات الرئاسـية برمتها وتشكيل مجلس رئاسي، تشكيل جمعية تأسيسية معبرة عن الشعب المصري بحق ويكون تشكيلها من أصحاب

الأهليـة القادريـن على التعبير عن احتياجات مـصر في الانتقال من عصر إلى عصر، أكثر منه انتقالًا في السلطة من فصيل إلى فصيل..!

ولكـن مـن كان يقبل أن تكـون اختياراته بين أن يفوز في القمار السـياسي بـكل شيء.. أو أن يفـاوض الرابـح الآخر على الفتات يقتسـمه معه؛ لم يكن ليفكـر عـلى هذا النحو في تلـك اللحظة، و في هذا تفسـير فكر وحركة تنظيم الإخوان المسلمين حينها..!

فمن كان يعنيه ممن كانوا طرفي المنافسة في هذه اللحظة ومن كانوا معهم في ذات المضمار من المرشـحين الثلاثة عشر السـابقين.. أن تنتقل مصر من عصر إلى عصر، كلهم - إلا بعض آحادهـم - كان لا يقوى إلا أن يراه انتقالًا للسلطة من فصيل إلى فصيل، وانتقالًا للمنصب الأرفع من وجه إلى وجه..!

وتتحرك نفوس عمـوم المصريين أصحاب 25 يناير بين الثقل والمقاومة، وتكـون المعـاني المتداولة في لسـان الحال هي دعوة فاعلي السـاحة السياسـية ومقامريهـا أن يكونـوا قـدر اللحظة وقدر الحدث، وهـم قطعًـا لم يكونوا قدر اللحظـة أو الحـدث.. كـما لم يكونوا دائـمًا. وكانت الحقيقة أنـه حتى في حالة نجاح السـيد محمـد مرسي، فنحن سـنكون أمام حالـة فرز ثـوري أكثر منها عمليـة اختيـار ثـوري، وكان وجـدان عمـوم المصريـين يراهن عـلى أن من سيقبلونه مستقبلًا هو من سينحاز لهم ولا ينحاز إلى مماليكه، إن كانوا مماليك نظام مبارك السابق، أو مماليك تنظيم الإخوان اللاحق.

وكان العقـل الجمعـي المـصري يقولهـا حينًـا - ويراوحهـا أحيانًـا - أن معركـة المسـتقبل هي ضـد الاسـتبداد.. أيًّـا كان منشـؤه، اسـتبدادًا دينيًّا أو استبدادًا عسكريًّا..!

وأن مكتسـب الثـورة للمصريـين هـو: أن قاعدة الشرعيـة لأي صاحب سـلطة سـيولونه هي ملكيتهم لوطنهـم، والغلبة فيها دائمًا للشـعب صاحب الحق وليس للمملوك صاحب القوة، خاصة المستبد الطامح.

وكان هذا المستبد الطامح يتبدى في حركة كلا المرشحين للإعادة. وعلى الرغم من ذلك حاول رمزا الاستبدادين.. وهما: السيد أحمد شفيق والسيد محمد مرسي أن يروجا لكونهما - ومن عجب - مرشحي الثورة..!

فكان نداء العقل لكل من يلتبس عليه الأمر ويحاول حينها أن يمنطق انحيازه لأي من المرشحين على وهم أن أيًّا منهما مرشح الثورة، أن الحقيقة تقول إن أيًّا من السيد / مرسي أو السيد شفيق لم يضبط يومًا متلبسًا بثورة..!

وأن أي محاولة للربط بينهما وبين الثورة سيكون صحيحًا في سياق واحد لا سياق غيره، وأن نظام مبارك ورمزه السيد / أحمد شفيق هو من حاول قتل الثورة في مهدها، وأن تنظيم الإخوان ورمزه السيد / مرسي هو من تفوق على نفسه في إجهاضها على مدار عام ونصف والحياة على جثتها.

وجاءت لحظة حقيقة وصدق في يونيو لتعلن الثورة المصرية أنها لم تختر محمد مرسي وما يمثله بقدر ما أقصت أحمد شفيق وما يمثله، ليبقى ذلك حاضرًا في أذهان كل المصريين، ما عدا كتلة اليمين الديني والإخوان على وجه الخصوص..! تنكر تنظيم الإخوان المسلمين للحظة عمليًّا، لم يقرءوا كيف كانت المقاربة في نسبة الاختيار بين المرشحين، وكيف صار اختيار العودة للنظام الذي ثار ضده المصريون حاضرًا، في لحظة يفترض أن الثورة كانت تتوج مسيرتها بإنهاء أسطورة الفرعون الحاكم.

لم يقرءوها جهلًا أو تعاليًا أو فسادًا، لا فرق.. فالجهل والفساد في حكم الشعوب يتساويان.. كلاهما خيانة..!

وكانت الحقيقة والموضوعية تقتضيان أن يرى أي منصف أن الثورة المصرية أعطت للدكتور/ محمد مرسي فرصة إثبات الانحياز للوطن ولعموم المصريين أصحابها، ولكنها لم تعطه أبدًا صكًّا بأنه رمز لها، والبون بينهما كبير، وإقحام التساوي بينهما بغرض دعم صورة الرجل هو ظلم للرجل نفسه قبل غيره..!

وكان التحـدي الحقيقي الأكبر مما دار حول انتقال السـلطة من المؤسسـة العسـكرية إلى مؤسسـة حكـم مدني جديد تنشـأ في مصر، كانت هـي انتقال محمد مرسي من المشـاكس السـياسي صاحب خبرة إحراج الخصوم واستمالة المجتمع إلى رجل دولة يعني أنه يمثل وطنًا ولا يمثل تنظيمًا.

وكان ولا يـزال هـذا هو التحدي الأقصى الذي لم يتجاوزه السـيد مرسي وتنظيمه، لأن في تجاوزه تحللًا لهذا التنظيم من أجل الوطن، وهذا اختيار غير وارد لرجل تربى على أن التنظيم هو الوطن..!

وفي هـذا الصـدد.. أجرت معي جريدة اليوم السـابع المصريـة حوارًا يوم الخامس من يونيو، أردت فيه أن أرسل رسالة ما زلت أراها حاضرة، وهي أن الإخـوان في تقديري فكرة وجماعة وتنظيم.. قـد تبقى الفكرة مؤثرة في بعض معتقديها وقد يبقى لهم تجمعات يأنسون بشراكتهم للفكرة فيها ولكن التنظيم إلى زوال، شأنه شأن تنظيمات عصر الصناعة كلها، كالفاشية والنازية وغيرها، والتي كان عصب بقائها هو حديدية التنظيم. طالبت في هذا الحوار القائمين عـلى تنظيم الإخوان أن يمتلكوا جـرأة المبادأة.. قبل أن يتجاوزهم الواقع بأن يعلنوا حل التنظيم والعودة إلى رحم المجتمع والسعي للاندماج فيه.

وينتهي يونيو بانتقال السـلطة «مراسـميًّا» إلى رئيس مدني لدولة مدنية.. ولكن الحكم يبقى ولا ينتقل، ويبقى الحكم في مصر لمن يوليه الشعب شرعية الولاية عليه بالثقة في وطنيته وولائه وفهمه حتى ولو المحدود لمعنى يقول إن الوطن واحد اسمه مصر، ولا تنازعه في ولائه أوطان أخرى..!

1 يونيـــــو 2012.. أربعـــة اختيـــارات ومســـئول...!

إن لم تكن طرفًا فاعلًا في تغيير ثنائية الإعادة الرئاسية..

فأرجوك أن توقف نزيف الجهد في تحليل أي المسـارات تسـلك، احسـم أمـرك، مارس حريتـك، اختر أيًّا من المرشـحين، أبطل صوتـك، أو قاطع..

واعلم أن نتيجة المسارات كلها واحدة.. وهي أننا كلنا مسئولون عن النتيجة.. أيًّا كانت.

والأولى أن نجتهد فكرًا وعملًا في كيف نبقي العصمة في يد الشعب.. وكيف نخلق دوائر للتيار الرئيسي الحارس من كل استبداد في كل بيت وشارع وحي..

ولنعلم أنه لو كانت المسارات تبدو أربعة مختلفة، فالمسئول يبقى واحدًا هو أنت..

أنت وحدك كإنسان حر مصري أنت الاختيار الصحيح في كل اختيار قادم لك..

2 يونيو 2012.. الإنقاذ الآن...!

درس اليوم.. أن النزاهة الإجرائية للقضاء تُستخدم لكي «تقتل جوهر العدالة» كما حدث اليوم في محاكمة نزيهة الإجراءات ولكنها فارغة المحتوى حين غيبت عنها الأدلة التي تضمن لمن حكم بنزاهة أن يقيم العدل.

درس الأمس.. أن النزاهة الإجرائية للانتخابات استخدمت لكي «تقتل جوهر الحرية» في العملية الديمقراطية فتعيد الشرعية لنظام أسقطت عنه شرعيته بثورة من خلال صندوق الانتخاب فرصة أن يعيد نفسه بشرعية الانتخابات.

الدرس هو أن الثورة لن تنصر بنزاهة إجراءات منعدمة الجوهر ولكن بشرعية الحق الذي تمثله.

المطلوب «الآن» أن تعلن الثورة – وكل من يريد لها انتماء – بالضغط الشعبي السلمي:

1 – رفع غطاء الشرعية الشعبية والوطنية عن الإعادة الرئاسية ونقض شرعية عملية الانتخابات الرئاسية.. الآن.

2 - تشكيل مجلس رئاسي ليحكم الانتقال.. الآن.

3 - تشكيل جمعية تأسيسية للدستور وتمثل الطيف المصري الواسع على قاعدة الأهلية وصدق التعبير عن الواقع المصري ووجود كوادر قانونية معلنة بداخلها وخارجها للمعاونة الفنية.. الآن.

4 - إعلان تسليم السلطة للمجلس الرئاسي في موعد أقصاه 30 يونيو وعلى أساس الصلاحيات المبينة في الإعلان الدستوري..الآن.

ودعوة صادقة لشركاء الوطن جميعًا وأخص إخواننا في الوطن الإخوان المسلمين أصحاب المسئولية الكبرى بثقة الشعب التي أوليت إليهم كأكثرية برلمانية - تلك هي لحظة الانحياز إلى الوطن ولا أقول إلى الثورة

فلنكن جميعًا على قدر اللحظة، فالضمير يكتب والتاريخ يكتب ولربنا تعالى الأمر من قبل ومن بعد...

3 يونيو 2012.. «الوطن» بيِّن.. و«النظام» بيِّن.. وبينهما أمور الانتخابات..!

لن أطلب من أحد الانحياز للثورة.. فقد يكون تعريف الثورة قد اختلط على بعضنا..

ولكني فقط أطلب انحيازًا للوطن، للوطن لا لغيره.. نحن نعيش الآن لحظة فرز ثالثة في مسار الثورة، أولاها أيام الثورة الأولى وثانيتها أحداث محمد محمود، وهو فرز بين مجتمع يريد أن يأتي بالمستقبل الذي بشرت به الثورة بكل قيمه من حرية وعدل وكرامة.. وبين قوى تريد أن تتعايش مع ماض أسقطناه بكل استعباده واستبداده، فقط تغيرت مواقعها وشروط استعبادها في ذلك الماضي.

والآن ودون مواربة، من أراد أن تباركه شرعية الصناديق هو أو وجه النظام السابق ومرشحه - مدعيًا الالتزام بمقتضيات الديمقراطية - فقد قرر انحيازه للماضي وهذا شأنه وليتحمل مسئولية انحيازه.

مـا صدق عـن إرادة المصريين - بالحيرة التي أعلنوها أمـام ثنائية الإعادة التعسة - أن غطاء الشرعية الوطنية قد رُفع عن انتخابات الإعادة الرئاسية.. وأن المخرج الوطني - الذي يضمن سد الطريق الإجرائي أمام النظام السابق لإعادة إنتاج نفسه - هو مجلس رئاسي.

لا نفهم من حسابات السياسة أن مرشحًا - يقدم نفسه على كونه ثوريًّا - يقبل باحتمال وارد أن يعاد شرعنة النظام السابق بنزاهة إجراءات انتخابية، كما تمت تبرئة النظام بنزاهة إجراءات قضائية.. مقابل فرصة عزل هذا النظام.

وإذا فهمنا هذه الحسـابات.. فسنفهم أن مقتضيات السياسة التي جعلت البعـض يعلـن أنهـم يقبلـون بحسـني مبارك رئيسًـا مـا دام جـاء بإجراءات انتخابيـة نزيهـة.. هي التي ستجعلهم أحرص على الشراكـة في النظام الذي سقط - ولو بالتبرير القانوني - عن الشراكة في الوطن أو المستقبل.

هـذه محاولة للفهم وللتذكرة، من سـيغادر الصف الوطني في لحظة الفرز هـذه، فهذا اختيـاره البيِّن الآن.. ولن يقبـل منه الوطن تبريـرًا بأثر رجعي.. فـ«الوطن» بيِّن، و«النظام القديم» بيِّن، ولم يعد بينهما أمور مشتبهات!

4 يونيـــــو 2012.. العبـــاءة الوطنيـــة..!

الشراكة الوطنية، التوافق الوطني، الاصطفاف الوطني، كلها أسماء ليس لهـا أي قيمـة إلا حـين تحمل معنـى عمليًّا واحـدًا وهو أن تجـد كل الأطياف المصرية نفسها ممثلة عمليًّا في تقرير مصير هذا الوطن ووضع أسسه في مرحلة الانتقال التي نحن فيها.

المجتمع قواه سـائلة وملتهبة، لن تجمدها الوعود الفضفاضة ولا الحجج القانونية ولا الحيل السياسـية، ومن أراد أن يتوهم أنه بأي مما سـبق يسـتطيع أن يحمل هذا السائل الملتهب بكفيه أو في جيوبه، فهذا وهمه. فلن يحمل تلك الحالة الوطنية الملتهبة إلا وعاء وطني قادر.

الوعاء الوطني القادر، والذي يلزم أن تجد الأطياف المصرية نفسها ممثلة فيه عمليًّا هو مجلس رئاسي يتم التناوب على رئاسته لمدة يتفق عليها لتكن سنة ونصف سنة أو سنتين وهذا المجلس التزاماته الرئاسية هي:

أولًا: تشكيل جمعية تأسيسية أيضًا تمثل وعاء جامعًا فيه كل أطياف المجتمع كما اتفق.

ثانيًا: وضع دستور للبلاد في مدة بين 6 أشهر إلى سنة على أكثر تقدير.

ثالثًا: استعادة الأمن وحدٌّ متقدم من الاتزان الاقتصادي والقضاء على الأزمات المعيشية الأساسية.

رابعًا: الالتزام بالمسار القانوني الذي يضمن الحقيقة الكاملة والقصاص العادل من كل من أفسد وقتل في النظام السابق.

خامسًا: إنشاء مفوضية عليا مستقلة للانتخابات المصرية لها كافة الصلاحيات التي تضمن حرية ونزاهة العملية الديمقراطية برمتها. وليس العملية الانتخابية وحدها.

سادسًا: انتخابات رئاسية مبكرة تنتهي بنقل السلطة إلى رئيس منتخب.

أرجو ألا نكون أكثر عصبية من قبائل الجاهلية التي قبلت بتحكيم الرسول الكريم ﷺ عند وضع الحجر الأسود، فقبلوا أن يكون شرف كل منهم في حمل الحجر هو بحمل طرف عباءة الرسول ﷺ التي تحمل الحجر، ولم يصروا على قتل بعضهم البعض من أجل حمل حجر لا يقدرون على حمله فرادى.

هل آمل أن نكون أقل جاهلية من أهل الجاهلية؟ عندي أمل كبير.. وعمل أكبر.

فكروا تصحوا..

تمثيـــل الشـــارع أو للشـــارع..

”للمـرة العاشـرة وقد تكـون العاشرة بعد المائـة.. أسأل المجلس العسكري وأستحلفه بـالله.. باستثنـاء حزب النور السلفـي.. هـل يـرى في أي ممن اجتمـع بهم اليـوم تمثيلا في الشارع أو للشارع!

ابحثـوا عـن صوت الشـارع في الميادين.. مثلمـا فعلتم في 25 يناير..“

5 يونيو 2012

احضـــروا الميـــدان بقلوبـكـم..

”إلـى كل لاعبـي السياسـة.. احضـروا في الميـدان بقلوبكـم وعقولكم قبـل أن تحضـروه بأجسادكـم - الميدان ليس رءوسًا تُعد وحضورا يثبت بالصـور أو الأخبار - الميدان عقـول وقلوب لهـا مطالب وطن واحد - مـن لا يحضر الميدان فليراجـع نفسـه إن أراد مكانًا في مستقبل هـذا الوطن... ولا حكمة بأثر رجعي..“

5 يونيو 2012

9 يونيـــو 2012.. السـينـاريـوهـات القـادمـة..!

تفتكر مجلس الشعب سيحل ؟! وقانون العزل تفتكر سيطبق ؟!

هو ممكن الانتخابات تتعاد؟! هل ممكن نرجع نقطة الصفر تاني؟!

هل ممكـن فعلًا تكمل ويحكم رئيس من «الثنائية التعسـة» على غير قبول عام!

عينة من الأسئلة التي لا تنقطع لي ولغيري، حيث كل الأنظار معلقة على أحكام الدستورية العليا المحتملة يوم 14 يونيو الجاري، ولا أحد يعرف على وجه اليقين ما الذي يمكن أن يحدث.

ولكن الشيء اليقيني أن أي سيناريو قريب هو من سيناريوهات ماض يصارع نفسه ويستنزف كل من ينتمي إليه في حرب سماتها الغلظة والسفه السياسي، وسيستنزف هذا الماضي كل أطرافه وهو يحاول أن يقاوم المستقبل الآتي لا محالة..

والحقيقة التي لن تتغير أيضًا هي أن هذا المستقبل منتصر بإذن الله وآت ما دمتم أنتم أصحاب إرادة تمثله..

9 يونيو 2012.. «احضر وطنك يزيد نصره»...!

الأهم من سيناريوهات الأسبوع القادم أو الشهر القادم أو العام القادم.. هو أن تكونوا حاضرين بإرادتكم وبفعلكم في ملفات هذا الوطن..

أحضروا ملف انتخابات الرئاسة الحالي على أي نحو شئتم، قاطعوا، شاركوا أو أبطلوا.. هذا اختياركم، الأهم أن تكونوا أكثر حضورًا فيها بعد ملف الانتخابات، حدثت أو لم تحدث، بأننا سنقوّم رأس الدولة.. جاء على هوانا أو على غير هوانا..

أحضروا ملف الدستورية ومصير مجلس الشعب، ولنكن مؤهلين حال بقاء المجلس أو رحيل المجلس، أن يكون مجلسًا مؤهلاً يعبر عنا حقًّا ولا يعبر عن تيار أعضائه، أحضروا ملف المحاكمات واعقدوا العزم أننا لن نهدأ حتى يقام العدل، حتى وإن بدت بعض ملامح العدل على غير ما نطمح والمثل الشعبي يقول: «احضر مالك يزيد نصه» وبمثلها نقول: «احضر وطنك يزيد نصره».

"الجنـون هو أن تكرر نفس الفعل مرة تلو المرة.. منتظرًا أن تصل إلى نتيجة مختلفة لنفس الفعل في كل مرة تكرره»!!!.. . ألبرت أينشتاين"

12 يونيو 2012

18 يونيـــــو 2012.. المـمـاليـــك..!

أما عن الاحتمالات الأقرب لنجاح الدكتور / محمد مرسي أو حتى لو حدثت أية مفاجآت فالطرفـــان يعرفـــان أن هذه نتيجة فرز ثوري وليست نتيجة اختيار ثوري، وأمام الفائز المحتمل اختيـــار واحد من اثنين: إما أن ينحاز لعموم المصريين أصحاب الحق وإما أن ينحاز إلى مماليكه.

فأما إذا انحاز إلى عموم المصريين وامتثل لإرادتهم، كانت له النصرة من قوة الحق عندهم، وأما إذا انحاز إلى مماليكه فالغلبة ستكون للعسكر مالكي القوة وستكون معركته هو ومماليكه ضد العسكر وليست معركة المصريين، ولن يكون له من عموم المصريين بواكٍ.

20 يونيـــــو 2012.. المســتبـد الطـــامـــح..!

قبل أن تنحاز لأي من طرفي الصراع الحالي بين المجلس العسكري أو تنظيم الإخوان المسلمين عليك أن تعرف أنه صراع مماليك، أي صراع مقاصده الاستئثار بالحكم، ومرجعيته القوة والسطوة، والقاعدة الشرعية فيه هي «الحكم لمن غلب».

وهذه المرة يلزم أن يكون عموم المصريين وكتلتهم الثورية الواسعة التي تتجاوز 10 ملايين أو أكثر - أكثر وعيًا بألا يكونوا طرفًا في صراع كهذا..

فمعركتنا للمستقبل هي ضد الاستبداد أيًّا كان منشؤه عسكريًّا أو دينيًّا أو مدنيًّا.. قاعدة الشرعية فيه ملكيتنا لوطننا، والغلبة فيها للشعب صاحب الحق وليس للمملوك صاحب القوة، خاصة المستبد الطامح.

20 يونيو 2012.. مرشح الثورة..!

أؤكد لكل من يلتبس عليه الأمر من القوى الثورية ويحاول أن ينحاز لأي من المرشحين على وهم كون أحدهما مرشح ثورة، أن أيًّا من السيد/ مرسي والسيد / شفيق لم يضبط يومًا متلبسًا بثورة.

أما عن محاولة ربط اسميهما باسم الثورة فهذا صحيح في سياق أن السيد/ شفيق هو من حاول قتلها في مهدها وتنظيم الإخوان ورمزه السيد/ مرسي هو من تفوق على نفسه في إجهاضها على مدار عام ونصف عام.

من أجل الحقيقة ومن أجل هذا الوطن ومن أجل الإخوان المسلمين – ومن أجلكم أنتم ندق ناقوس الخطر علنًا، لا نسقط للمرة العاشرة أو أكثر في ذات الأخطاء، لأننا نستكثر أن نصارح أنفسنا بما فينا، علَّنا نجد فينا من يتمثل الرشد والعقل.

وكما أننا نذكِّر أنفسنا بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ ﴾، نذكِّر شركاء الوطن جميعًا أن العودة للوطن فضيلة وأن الخروج من ضيق الأطر التنظيمية إلى رحاب الوطن الأوسع واجبة. هذا قبل أن تتسع الجفوة فتصير صدعًا قد يستحيل معه الرأب ويكون القبول بالهدم والإحلال واردًا.

22 يونيو 2012.. في قلب العاصفة..!

العاصفة التي نمر بها الآن ليست هي الأعتى منذ 25 يناير، ولكنها الأكثر قسوة على نفوسنا.

قسـوتها ليسـت في عنف التحدي أو خطر الاسـتبداد المحدق وشراسته، ولكن في مرارة افتقادنا للشعور بالأمان النابع عن الثقة بيننا.

كانت الثقة والأمان حين لم نجد تبريرًا أو عذرًا لكي يظلم أو يُسلم بعضنا بعضًـا، لم يكـن لأحلام أو مشروعات أي فصيل منا قيمـة بغير الوطن الذي وجدنـاه، ولم نعـرف مشروعًا لأي منا إلا باسـم واحد وهـو «مصر».. فهان أمامنا الخطر الأعتى ولم نمرر العاصفة حينها فقط.. بل طوعناها.

فلنتصارح إذن كيف تشقق بنياننا المرصوص الذي كان يشد بعضه بعضًا، ليس لكي نتلاوم ولكن لنعرف من أين أُتينا وكيف..

أُتينا حين سـوغنا لأنفسـنا الاسـتبداد ومِلنا إليه.. واختُرقنا ولم نزل حين تصورنـا أن مقتلنـا في قوة الاسـتبداد المواجـه لنا فقط، وأنه ليـس في ضعفنا وبأسنا الشديد بيننا.

فلنصدق أنفسنا قبل أن نصْدق هذا الوطن، بأن ننوي ألا نتظالم بيننا تحت أي مسـمى وبأي عذر، و ألا نزين الظلم باسـم مصلحة المجتمع، وأن نبدأ بألا نظلم أنفسـنا بأن نقبل النصيحة من إخوة لنا في الله والوطن، حتى نُنصر مظلومين أو نُرَد عن ظلمنا لأنفسنا.

والله من وراء القصد..

22 يونيـــــــو 2012.. المخـــرج مـــن النـــفـــق..!

إلى شركاء الوطن في التيارات السياسـية المختلفـة ومنهـم جماعة الإخوان المسـلمين، وهـم في طليعة الصراع، كونوا جزءًا من بنيـان الوطن وعضوًا في جسـده، لا تختزلـوا بنيان الوطن فيكم ولا معركـة الوطن من أجل حريته في صراع يخصكم، بل التحقوا بملف صراعكم في ملفات الوطن الأوسـع كي تجدوا نصرة الحق عند عموم المصريين.

عمـوم المصريين يقررون معاركهم بأنفسـهم ولن تكـون نصرتهم إلا لمن التحق بهم وليست لمن يُراد لهم أن يلتحقوا به.

معركة عموم المصريين وآحاد الناس منا تتجاوز حل برلمان بحق أو بباطل، أو تجاذبًا بين مرشحي رئاسة في ادعاء فوز ببينة أو بغيرها..

معركتهم هي ألا يخيرهم أحد بين استبداد وآخر وألا يساومهم أحد على الكرامة مقابل الخبز أو الحرية مقابل الأمن، فمن أراد منهم نصرة فليتبين ما يريدونه هم لأنفسهم وليس ما يريده هو لهم أو من خلالهم.

اخدموا هذا الشعب ولا تستخدموه، لا تكونوا سببًا في إرباك وعيه أو تبديده في معارك جانبية، وإن كان هذا هو نهج المستبد بنا، فلا تكونوا للمستبد عونًا باستخدام نفس أساليبه، فهذا الشعب معركته قيمية وليست سياسية ولن يقبل فيها بغاية تبرر الوسيلة.

قد يثقل كلامي على البعض بحجة أن هذا ليس بوقت التناصح، ولكن أقول إن واجبنا وقت المحن أن نقتفي الحق ما استطعنا ونبلغ به، فهذا ما يلزم بلاغه حتى وإن لم يُستحب سماعه، وحسبنا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا حق ما أبقيت لي حبيبًا».

معركة عموم المصريين وآحاد الناس منا تتجاوز حل برلمان بحق أو بباطل، أو تجاذب بين مرشحي رئاسة في ادعاء فوز ببينة أو بغيرها..

معركتهم هي ألا يخيرهم أحد بين استبداد وآخر وألا يساومهم أحد على الكرامة مقابل الخبز أو الحرية مقابل الأمن، فمن أراد منهم نصرة فليتبين ما يريدونه هم لأنفسهم وليس ما يريده هو لهم أو من خلالهم.

24 يونيو 2012..الانحياز..!

أيًّا كان اسم من يفوز بالرئاسة غدًا، أيًّا كان من اخترتم، لأي أسباب رأيتم، فما دمتم على وعي بحقيقة اختياركم ومنطق لأسبابكم وحرية في اختياركم والأهم استعدادكم لتحمل مسئولية نتيجة هذا الاختيار، فليس من حقي أو حق غيري أن نقول لك الآن.. من اخترت أو لماذا.. ولكن واجبي أن أعينك على الوعي بحقيقة ما تختاره، وأن أضمن لك حرية

الاختيـار، وأن أشـاركك في حمـل مسـئولية ما اخترتـه أيًّا كان هـو اختياري الشخصي أو غيره.

في قابل الوقت لا تطلب مني انحيازًا لما تميل إليه، ولكن اقبل مني انحيازًا لتمكـين عموم المصريين من وعيهم وحريتهـم وعدلهم وكرامتهم، حتى وإن اختلف مع ميلك الذي أحترمك فيه وأدعم حريتك في اختياره.. هذا ما أعد بـه وليس غـيره، هذا هو همي وواجبي وليس غيره، إن حياد التيار الرئيسي في انحيازه، نعـم في انحيـازه لآحـاد الناس تمكينًا لهم من ملكيتهم لوطنهم ولسد ذرائع أي استبداد يراد بهم وليس لغيره، هذا هو انحيازي وليس غيره.

"الاختـلاف سنـة الله في خلقه، والحـوار والتواصل من أجـل التعايش فريضة من أجل الإعمـار في الأرض، والتقوى تكون في الإقرار بسنن الله في الاختلاف والقيام على فرائضه، حوارًا وإعمارًا.."

24 يونيو 2012

"ستكـرر كل أربع سنوات لحظات لـن نعرف فيها على وجـه اليقين من «الرئيس».. ولكن الرئيس أي رئيس سيعرف يقينًا ودائمًا من «السيد»..«الشعب هو السيد».."

24 يونيو 2012

24 يونيـــــو 2012.. هـذه لحظـة حكمـة وصـدق..!

الثورة المصرية اليوم لم تختر محمد مرسي وما يمثله، بقدر ما أقصت أحمد شفيق وما يمثله.. وليبق ذلك حاضرًا في الأذهان، وعليه فإن مسـئولية د. محمد مرسي والتزامه تجاه من اختاروه كبيرة، ولكن تبقى مسئوليته والتزامه تجاه من لم يختاروه أكـبر، عليـه أن يبدد هواجسـهم ويعرف لمـاذا أعرضوا عنه وعما يمثلـه، عليه أن يكـون «جسرًا» للمصالحة واللحمـة الوطنية قبل أن يتطلع أن يكـون قائدًا لها..

عليه أن يعرف أن في هذا الوطن سيدًا واحدًا اسمه «الشعب» يأمر فيطاع ويسأل فيجاب، وأنه هو المسئول الأول أمام هذا الشعب قبل أن يكون رئيسه..

25 يونيو 2012.. أول طلعة ثورية..!

نتمنى على صناع الفراعين في مصر في كل التيارات ألا يخرجوا علينا في القريب بأغنية للسيد/ محمد مرسي تؤكد أنه صاحب « أول طلعة ثورية.. فتحت باب الحرية»..

فالإرهاصات قد بدأت، وقانا الله وإياكم شر صناعة الاستبداد أو الإعانة عليه.

25 يونيو 2012.. صلوا أرحام الوطن..!

إخوتك في الوطن هم أرحامك في الوطن، يختلف عنك أخوك أو أختك في منهاج حياته، فيما يقبل ويرفض، وفيما يثمن ويبخس، وقد يخالفك؛ لأنه خلق مختلفًا عنك وإن توجب أن يحيا مؤتلفًا معك. فلتبق مختلفًا عنه أو معه، ولكن قدركم الذي ليس منه فرار أنكم إخوة في وطن. صلوا أرحام الوطن فبدونهم لن يبقى وطن.

26 يونيو 2012.. أولى مسئولياته..!

الحقيقة والموضوعية تقتضيان أن نقول إن الثورة المصرية أعطت بالأمس للدكتور/ محمد مرسي فرصة إثبات الانحياز للوطن ولعموم المصريين أصحابها، ولكنها لم تعطه أبدًا صكًا بأنه رمز لها، والبون بينهما كبير، وإقحام التساوي بينهما بغية دعم صورة الرجل هو ظلم للرجل نفسه قبل غيره .

وكما قال في خطابه – ونحسبه صادقًا – مقولة أبي بكر ﷺ «وليت عليكم ولست بخيركم»، فلسان حاله يلزم أن يقول «وليت عليكم ليس باختيار عمومكم» لأن لكل مقولة استحقاقاتها واجبة الوفاء.

الصدق مع النفس وألا يقبل بأن يُحمد بما ليس فيه، هما أولى مسئولياته.. حماية لنفسه - من الانزلاق إلى مزالق الاستبداد التي ندعو الله له ولنا أن يحفظنا منها، وإن كان التذكير والتناصح ضد احتمالات الاستبداد ثقيلًا على البعض منا في لحظات كالتي نحن فيها؛ فأقول ما قال الكواكبي حين حدث عن طبائع الاستبداد «أقولها كلمات حق وصيحة في واد إن ذهبت اليوم مع الريح، فقد تذهب غدًا بالأوتاد».

إصلاح شأن الأوطان كالنسك.. لا يصح من غير أهله ولا في غير وقته أو مكانه.

27 يونيو 2012.. الأهلية هي مناط الولاية..!

المعنى أن الأهلية هي مناط الولاية ومعيارها في الإسلام وأنها مقدمة على فقه المتقدم للولاية أو صلاحه. وهذا ما كان في قول النبي ﷺ لأبي ذر حين جاء يطلب الولاية: «يا أبا ذر إنك رجل ضعيف وإنها أمانة» وكذلك حديث « من ولي الأمر غير أهله فقد خان الله ورسوله» - الشاهد هو أن تقييم صاحب الولاية يكون على أهليته أي قوته في القيام على المسئوليات الموكلة إليه قبل أن ينصرف التقييم لخصوصية تقواه فهي بينه وبين ربه. والمعنى أيضًا أن الأهلية وعدم تمام التقوى قد يجتمعان، وإن كان الأولى قطعًا هو تولية القوي ذي التقوى حال وجوده.

29 يونيو 2012.. إن شاء ولم يأب..!

خطاب الرئيس المنتخب محمد مرسي اليوم يعطيه الفرصة لأن يتلمس أولى خطواته نحو أن يكون قائدًا «تخلق» من رحم الثورة، هذا إن شاء هو ذلك الخير ولم يأبه لنفسه!

فإنه إذا «تخلق» بقيم و«معنى الوطن » الذي يجمع ولا يبدد، فقد شاء لنفسه هذا الخير وفاز.

وأما إذا أراده وطنًا غير ذلك؛ فقد أبى وأهدر فرصة قد تكون أخيرة له وليست أخيرة للوطن.

30 يونيو 2012.. التدافع المخلص هو التوافق الحقيقي..!

في الحديث الذي لا ينتهي عن التوافق والاصطفاف، يخطئ من يحاول أن ينمط كل المتنوع أو ينتظر توافقًا متوهمًا نكون فيه كلنا على رأي واحد في كل مسألة وأي مسألة في حياتنا.

المجتمعات الإنسانية تتوافق ولا تتفق، المجتمعات الصحية تخلق التوافق الحقيقي وتحميه، لكن من خلال التدافع الوطني المخلص. رؤيتنا المختلفة للحياة - التي يريدها كل منا - سيدفع بعضها عن بعض ويكف خير بعضها شرور بعضها الآخر.

إذا أردنا توافقًا حقيقيًا يلزم أن نقر باختلافنا ونتعلم كيف نقره ونديره لكي نجني ثمار تنوعنا وتدافعنا.. توافقًا وقوة ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾.

30 يونيو 2012.. عن تسليم السلطة وعن انتقال السلطة

أصدق المجلس العسكري في رغبته تسليم السلطة، وأصدق الرئيس المنتخب في رغبته تسلم صلاحياته غير منقوصة، وأصدق كل الوطنيين الصادقين منا الراغبين في إنهاء عملية التسليم والتسلم في أسرع وقت.

ولكن أرجو أن نصدق - جميعًا -التاريخ والمنطق الذي يقول إن التسليم المراسمي أو الإجرائي أو القانوني شيء وانتقال مركز قوة الحكم وشرعيته الحقيقية من مستحق إلى مثيله شيء آخر..

فمن غير الوارد أن المؤسسة العسكرية الحاكمة (وهنا لا نتحدث عن المجلس العسكري)- والقائمة على السلطة بشرعية حقيقية مكتسبة من

خلال قبول شعبي تم بناؤه على مدار ستين عامًا - وإن تآكل أو انحسر في أوقات- تقبل أن تنقل كامل عصب سلطتها إلى مؤسسة مدنية حتى وإن كانت مؤسسة الرئاسة ذاتها في أسابيع أو أشهر.

وإن قبلت فما استطاعت، لن يحدث ذلك في عام أو اثنين ولكنه سيبقى نضالًا مجتمعيًّا فكريًّا وثقافيًّا قبل أن يكون سياسيًّا قد يمتد من خمس إلى عشر سنوات.

لأن المؤسسة العسكرية لا ترى أنها تسلم سلطة، قدر فهمها أنها تنقل ولايتها على الشعب من داخل إطارها إلى الشعب ذاته، والذي يلزم أن يثبت في المقابل قدرته على إفراز نخبة حكم مدنية جديدة منه تتجاوز النخبة الحالية التي خبرتها المؤسسة العسكرية ولا تشعر المؤسسة بأهلية تلك النخبة.

يعني ببساطة قبل أن يفرز الشعب المؤهلين الحقيقيين المدنيين القادرين على القيام على أمره فلن يوجد هناك انتقال حقيقي للسلطة وسيبقى تسليمًا مراسميًّا أو إجرائيًّا في أحسن الأحوال.

فكروا تصحوا.

30 يونيو 2012.. الثورة والدولة..!

الرئيس/ محمد مرسي هو أول رئيس مدني لمصر «الدولة» المدنية الديمقراطية الحديثة كما وصفها في خطاب تنصيبه؛ ومشهد اليوم يعلمنا جميعًا وأولنا الرئيس/ مرسي، أنه رئيس ولد من رحم «الثورة المصرية» ولكن بشرعية «الدولة المصرية».

فهو قد جاء بإذن الثورة التي قامت لكي تبني دولة.. وهو من الآن المسئول الأول عن النجاح الوطني في «بناء الدولة» بروح الثورة.. وكذلك من الآن هو المسئول الأول عن الإخفاق الوطني الذي قد يهدم الدولة باسم الثورة.

والمسـئول الأول أي أنه «مفعول به» يسـأل فيجيب عما حفظ وعما ضيع، فلا حفظ للثورة إلا في حفظ الدولة، ولا ضياع للثورة إلا في ضياع الدولة.

فكروا تصحوا..!

30 يونيــــــو 2012.. كــن رجـل دولــــة..!

كان الرئيس/ مرسي اليوم مراوحًا بين طبيعة «السـياسي» التي لم يغادرها تمامًا وطبيعة «رجل الدولة» التي يلزم أن يكونها.

مـرسي «السـياسي» امتنع عن ذكر كلمة الدولـة «المدنية» حين تحدث عن الدسـتور - في حين أن - مرسي «رجل الدولة» يذكرها بإلحاح عند توصيفه لنفسه كرئيس مدني لدولة «مدنية» ديمقراطية.

مرسي «السـياسي» يلقي خطابًـا في التحرير - في حين أن - مرسي «رجل الدولة» يقر بسـلطة الدستور والقانون حين يقسم أمام المحكمة الدستورية، حتى وإن كان كارهًا لذلك.

الرؤسـاء الذين قدمـوا ثوريتهم المسيسـة على مؤسسـات الدولة هم من قمعوا الشعب بالشعب.

السـيد محمد مرسي نجاحك كـ«سياسي» وكـ«ثوري» هو بنجاحك في أن تكون «رجل دولة» حرصه الأول على أن تبقى مؤسسـات الدولة هي الممثلة لهيكل الدولة.

السيد محمد مرسي، أنت تعرف أن الثورة المصرية تم تسييس تبايناتها على مستوى مطالب الساسة ولكن قيمها بقيت وطنية.

فإذا تحدثت فتحدث باسم الأمة والدولة والقيم ولا تتبن الطرح السياسي لهذا أو ذاك.

السيد محمد مرسي، لا تَمِلْ عن دورك الوطني بأي طرح سياسي حتى وإن ملت إليه، السيد الرئيس كن رجل دولة.

يوليو 2012.. حكايات كليلة ودمنة

"مؤسسة السياسة المصرية - من حيث المعنى والممارسة - أصبحت ركامًا لا يصلح معه إعادة هيكلة، والواجب في حقها هو البناء على أسس جديدة وبنخبة مصرية جديدة..!"

يبدأ يوليو بتأكيد الشكوك التي كانت حول قدرة مرسي في أن يكون رجل دولة ينتمي لمصر أكثر من كونه مشاكسًا سياسيًّا ينتمي لتنظيم الإخوان المسلمين.

فمنـذ المماحـكات حول حلـف اليمين الدسـتورية، والتـي جعلته يراوغ في حلفـه بـأن يبـدأ بالتحرير،، ثم يحـاول الامتناع عـن حلفه أمـام المحكمة الدسـتورية ويكون رافضًا لنقله على الهواء، ثم إعادة حلفه مرة ثالثة أمام من اصطلح المصريون على تسميتهم أهله وعشيرته وهـم تنظيم الإخوان.

وحتـى في إصداره قرارًا بإعادة مجلس الشـعب إلى عملـه ومحاولته إبطال قـرار المحكمـة الدسـتورية بشـأن المجلـس والقـرار في حقيقتـه كان مناورة سياسـية لتمرير القانون الخاص بالجمعية التأسيسـية أكثر منه عودة بالمجلس لدوره التشريعي.

فالرجل كان على الدرب المرسوم له تنظيميًّا من قبل الجماعة والتنظيم ولم يخيب ظنونهم، وإن خيب ظنون المصريين منذ ذلك الحين.

ويبدأ الرئيس محمد مرسي بقرار عودة البرلمان سلسلة من الممارسات كلها باسم الانتصار للثورة ومتلبسًا مسوحها، وهو في جوهرها يهدم الدولة باسم معاداة النظام الذي كان.

الرجـل يعـرف أو لا يعرف الفارق بـين الدولة ومؤسسـاتها، وبين نظام السـلطة ورجاله؛ فقد جاءت كل ممارسـاته مصطدمة بالدولة التي لم تعادها الثورة ومتصالحة مع النظام الذي قامت الثورة من أجل هدمه.

ولم لا ؟ فالرجـل ابـن الماضي ومن أحد أركان النظام الذي كان حتى ولو بـدا الركـن المعارض منها، ولكنـه حين تعلم كيف تكون السـلطة تعلمها في كنف النظام الذي كان.

عارض تنظيم الإخوان – ومرسي من صقور هذا التنظيم – سـلطة نظام مبـارك في العلـن، ولكـن عمليًـا ومنذ أوائـل الثمانينيـات كان قـرار التنظيم التواجد في إطار لعبة تلك السلطة، وكان التحدي كيف تكتسب أكبر أرض ممكنـة تحـت ظله، ومـا كانت الصدامـات إلا حين تبـدى لنظام السـلطة أن الإخوان يسـتعجلون ما ليـس من حقهم أو يطمعـون في شراكة أكبر مما قنن لهم من طرفه.

وبـدا في تحـركات رأس الدولـة الجديـد «السـيد/ محمد مـرسي العياط» ليـس فقط مجانبته لسـمات وأفعال رجل الدولة، ولكـن مجانبته للجد الثوري الواجـب والاعتـماد الأكثـر عـلى الهـزل السـياسي بما فيـه من تلـون وكذب واستغفال للمجتمع.

وكانـت ملامح الجد الثوري الملزمة لأي رئيس يأتي في ذلك الوقت سـتة أمـور لم يكن من بينها قطعًا الصدام مع مؤسسـات الدولة أو خوض معارك لكسر إرادة الخصوم السياسيين باسم الثورة.

ولكـن مرسي لم يعمـل بجدية لإزالة الاحتقان المجتمعـي أو القضاء على أسبابه بل أذكاه.

لم ينـه الرجـل عوار التأسيسـية ولم يبد عليه أي ملامح تحـرك نحو عدالة انتقاليـة أو تشـكيل حكومة إنقاذ أو حتى الكـف عن محاولات التدليس على وعي وإرادة المصريين وشق صفهم.

فعـل مـرسي كل مـا لا يـأتي في قامـوس الجـد الوطنـي الواجـب حينها وبعدها.

1 يوليـــــو 2012.. تلغراف اليوم الأول للسيد المسئول الأول

السيد الرئيس/ محمد مرسي بما أن هذا هو يومك الأول لتحمل المسئولية رسـميًّا كرئيس للجمهورية، وبما أني من آحاد الناس وعموم المصريين الذين يتوجـب عليهم أن يحكموا مقدراتهم بإرادتهـم، وأن يتواصلوا معك كوكيل عنهـم دعـمًا ورقابة ومحاسـبة؛ فلكي نبـدأ العمل الجـاد المثمر لوطننـا الغالي اسـمح لي ولغيري أن ندشـن هـذا التواصل بيننـا وبينك ولكن مـن مواقعنا التنفيذية الصحيحة.

ومواقعنـا التنفيذيـة الصحيحة تحتم علينـا أن نناديك بصفتـك التنفيذية الصحيحة وهي «السـيد المسـئول الأول» وليس صفتك البروتوكولية وهي «السيد الرئيس».

فـ«المسـئول الأول» يسـأل فيجيـب قبـل أن يأمـر فيُطـاع، وعليه السـيد المسـئول الأول / محمـد مرسي نريد معرفة حيثيـات اختياراتك القادمة لكل من ستستعين بهم .

2 يوليـــــو 2012.. صـــراع الوطـــن

أرجوكم لا تُستخدموا في صراعات غير صراع الوطن، قلنا عند الإعلان عـن اعتصام التحرير إن الإطـار الأخلاقي للثورة ورمزه التحرير يُسـتخدم في صراع «مماليـك»، وقلنـا لـكل مـن أحيا هـذه الثـورة – وهو أنتـم عموم المصريـين – وفهـم أنها صراع مبـادئ وقيم من أجل وطن، وليسـت صراعًا سياسـيًّا من أجل سـلطة: كونوا عـلى حذر بألا يُسـتخدم إطاركم الأخلاقي لتمرير ملفات سياسـية. وغضب من غضب حينها، كثير من «ممتهني الثورة ومناصري السياسة قبل الوطن ومعهم بعض من أصحاب المسئولية الوطنية ممن التبس عليهم الأمر.

2 يوليو 2012.. سمعنا اليوم عن فض اعتصام التحرير

فلو صدق أمر فض اعتصام التحرير السياسي، والذي تلبس مسوح الثورة أرجو أن يكون رسالة ودرسًا لكل الصادقين منا بألا ننحاز إلا لمشروع هذا الوطن، وأن نكون على بينة بأطراف الصراع الذي قد يُقحم علينا في قابل الوقت، وأن نعلم أن عدونا هو «الاستبداد» أيًّا كان منشؤه عسكريًّا أو دينيًّا أو مدنيًّا..

وأخيرًا نقول لمن استخدم «التحرير» في صراعه السياسي، حذارِ من معاودة الكرة في مرات قادمة؛ لأنك بذلك تفارق صف الثورة بلا عودة، ولن تفيدك الحكمة بأثر رجعي أو تمكين السلطة الذي سترتكن إليه.

ونقول للسيد المسئول الأول / محمد مرسي: من الوارد أنك كنت طرفًا في الاستخدام السياسي لإطار الثورة الأخلاقي، فإن كان هذا قد حدث فأنت مسئول أمامنا عن عدم تكراره.

فكلنا يعلم أي نوع من الرؤساء الذي يستخدم ثورة شعبه استخدامًا سياسيًّا، هؤلاء هم من يقمعون الشعب بالشعب؛ هؤلاء كانوا من أمثال القذافي وفيدل كاسترو، ونحسبك لا تريد أن تُنزل منازل هؤلاء من التاريخ. «الميدان» هو للثورة وقيمها وأخلاقها وللوطن وفقط، أما الصراعات السياسية وطموحات الحكم المشروع منها وغير المشروع فلها دروب أخرى بعضها مضيء ودهاليز أغلبها مظلم.

6 يوليو 2012.. ديوان المظالم

لجنة التواصل الرئاسي مع شكاوى المواطنين والتي أعلن عنها مؤخرًا باسم «ديوان المظالم» فكرة جيدة من حيث مبدؤها ورسالة الطمأنة باختيار اسمها التراثي، والذي به عبق العدل العمري (عدل عمر بن الخطاب رضي الله عنه) لا بأس فيها، ولكن يبقى للقائمين على الديوان ألا يكرسوا مظلمة كبرى على

الشعب وهم يزيحون عنه المظالم الأصغر، والمظلمة الكبرى هي إهدار معنى الدولة ومؤسساتها واختزالهما في شخص « الحاكم الأب».

قد يروق فعل احتكار العدل ورفع الظلم في شخص الحاكم لأنصار الحاكم وحوارييه، لكنه تكريس لألوهية جديدة للحاكم ستعقب أبويته، وستعصف بنا جميعًا.

اجعلوا هذا الديوان سببًا في ترسيخ معنى «دولة الرعاية».. لا «ملمح الحاكم الأب» حتى لا يظلمنا ديوان المظالم من حيث يريد أن ينصفنا، الدولة هي الباقية والحاكم إلى زوال .

6 يوليو 2012.. نهرو وعبدالناصر

جواهر لال نهرو وجمال عبد الناصر زعيمان تاريخيان، تمتعا بزعامة مستحقة بُنيت على محبة حقيقية من شعوبهم، زعامة نهرو كانت الأقل بريقًا في حياتيهما ولكنها كانت الأبقى أثرًا بعد رحيله.. لأنها رسخت للهند دولة «قانون وديمقراطية» أخطأت وأصابت، ولكنها بقيت وأسست للهند الآن شراكة مستحقة في حكم العالم، وأما الزعامة شبه الأسطورية لـ «جمال عبدالناصر» فقد بقيت منها أسطورتها وزال مع رحيله أثر دولتها حين كرست تلك الزعامة لأبوية الحاكم وعصفت بدولة القانون، بل وبددت أحلامه كلها حين ورث – بعده – أمثال مبارك ألوهية الحكم واحتقار القانون. حديثي لأنصار مرسي وحوارييه، قبل أن يكون للرئيس مرسي نفسه، اجعلوا همكم «حكم القانون» قبل «حكم الرئيس»؛ لكي ننجو جميعًا، تمنوا للرئيس «زعامة عبد الناصر».. ولكن أعينوه أن يتمثل «حكمة نهرو».

7 يوليو 2012.. دروس من مأساة السويس

تألمنا جميعًا من حادث مقتل طالب كلية الهندسة بالسويس على يد ثلاثة من شباب مدينته، لكن في تقديري أن الأكثر ألمًا من ملابسات الحادث هو أنه تم تسطيحه إلى درجة تنذر بالخطر، فممثلو تيارات الإسلام السياسي هرولوا

إلى تبرئة ساحاتهم بإنكار أي علاقة تنظيمية تربطهم بالجناة، وهذا حقهم، ووزير الداخلية كان كمن يصنف ملف القضية فأراد له عنوانًا تنظيميًّا وحين لم يجده تحدث عن الجناة - برقة - على كونهم مجرد «ملتزمين متدينين».. وأخيرًا وجد كثير من المنابر الإعلامية ضالته في محاولة شيطنة الإسلاميين بإطلاق النفير ضد إرهاصات الدولة الدينية التي ظهرت في الحادث.

ومن أسف أن تيارات الإسلام السياسي وهي تنفي شبهة العلاقة التنظيمية أو وزير الداخلية وهو يتحدث عن كونهم مجرد متدينين والإعلاميين على اختلافهم، لم يناقش أحد.. ما نوع الحق الذي قرره الجناة لأنفسهم - قبل القيام بجريمة القتل - ألا وهو التفتيش في فعل مواطن آخر وإقامة الحسبة عليه.

لم نسمع أحدًا يفند أن الجريمة الأصلية هي أن مواطنين - أيًّا كانوا من هم - اغتصبوا دور الدولة في تحديد نوع الفساد بل وملاحقة الفاسد وثالثة الأثافي معاقبته بأنفسهم.. حتى وإن لم يكن العقاب قتله.

النظر إلى جريمة السويس - أيًّا كان فاعلها مسلمًا، مسيحيًّا، عضو تنظيم أو غيره - على أنها مشاجرة أفضت إلى قتل هو تسطيح مخل لها وتسويغ ضمني لإعادة مثلها، الجريمة الحقيقية هي تقويض الدولة باغتصاب صلاحية إقامة القانون فيها من أي أحد..

الجريمة الأصلية هي «الحسبة» من غير ذي صفة والجريمة الفرع على بشاعتها هي «القتل».. والأولى بالعلاج هو الأصل قبل الفرع...

المتهم الأول في مأساة السويس ليس هو «الشيخ وليد» ولكنه هو من «شيَّخ» هذا الشيخ في بادئ الأمر - أي من زرع أفكاره ثم من بارك حركته وأخيرًا من أقر بالمشيخة له ولمن مثله لقبًا، وهنا الأمر يتجاوز إطار مجموعات الإسلام السياسي إلى المجتمع على اتساعه وإلى مؤسسات الدولة ذاتها، كل يتحمل مسئوليته بقدر شراكته في «تشييخ» كل «شيخ وليد» !!

8 يوليو 2012.. القرار الرئاسي بعودة البرلمان..

منذ إعلان القرار الرئاسي بعودة مجلس الشعب للانعقاد والسجالات ذات الظاهر القانوني والباطن السياسي لا تنتهي..

فمن قائل إنها الخطوة الأولى لاستعادة سلطة الشعب ومن قائل إن الرئيس انتزع صلاحياته ومن قائل إن الرئيس قد احتقر القانون وأهان مؤسسته.. وهناك من يبرر الفعل الرئاسي بأنه انتصار للشعب من المجلس العسكري «المستبد» بسلطات ليست له وبما أن المجلس العسكري غير المنتخب قد «اغتصبَ من الشعب سلطة التشريع».. فلا يوجد بأس أن يغتصبها الرئيس المنتخب للشعب دونما وزن من حقيقة قانون في الحالتين - حسب تبريرهم، القراءة الوطنية المحضة تقول إننا:

1 - لدينا مؤسسة عسكرية اكتسبت لنفسها سلطات تنفيذية وتشريعية بشرعية ثورة.. ثم اختصت نفسها بسلطات أخرى بشرعية الأمر الواقع وبمباركة تيارات سياسية تواءمت مصلحتها معها.

2 - لدينا مؤسسة قضائية (وإن شاب ثوبها بعض بقع الفساد) لا تزال هي العنوان الحقيقي للدولة المصرية الحديثة والإقرار بولاية أحكامها (وإن كان بها خطأ) على كل المصريين هو الإبقاء الوحيد على معنى دولة وقواماتها على كل أبنائها حكامًا ومحكومين.

3 - لدينا رئيس تم انتخابه ملتزم بأن ينتصر للثورة التي أتت به، ولكن بشرط تلك الثورة عليه أن ينتصر لها بالحفاظ على مؤسسات دولة الثورة وألا يهدم تلك المؤسسات ولو باسم الثورة ذاتها.

4 - أخيرًا لدينا قرار رئاسي يعيد مجلس شعب لانعقاده وبالتعبير الثوري يعيد التشريع للشعب.. وفي ذات القرار شبهة واضحة لرفض حكم مؤسسة القضاء أو الالتفاف عليه..

لاحظ أني قطعت بحسن نية الرئيس في قرار الإعادة وأعذرته بأن فعله فيه فقط شبهة التغول على مؤسسة القضاء ولم أقل احتقار القانون..

ورغم هذا أقول إن رسالة القرار على هذا النحو للمصريين هي.. «أن من أجلكم ومن أجل مصلحتكم يهون القانون ويستهان بالقضاء».. وهي الرسالة الخطأ في الوقت الخطأ؛ فحسن النوايا وسمو الأهداف لا يبرر شبهة هدم مؤسسة القضاء وسيلة لذلك.

كان أمام الرئيس حلول أخرى لإنهاء الاستبداد العسكري -من وجهة نظره- غير ما ذهب إليه - تنبئ أيضًا بأنه رئيس كامل الصلاحية - ولم يكن بها أي هدر لمعنى القانون ودولته.. أو استنفار المجتمع لحالة صدام أو شقاق، الرئيس أهل لدعمنا في مواجهة كل استبداد به أو بنا.. بشرط ألا نهدم دولتنا..

لماذا لم يذهب الرئيس إلى تلك الحلول، لماذا آثر الحل الأقرب باحتمالية شق الصف والصدام بين مؤسسات الدولة؟ تبقى الإجابة لديه وحده حتى الآن، ولكنها لا تخصه وهو المسئول الأول أمامنا عن أثر قراراته في وطن نملكه جميعًا سواء بسواء، قراراته ما تبقي وما تهدر، ما تبني وما تهدم.. ونذكره أخيرًا بقسمه أمامنا باحترام الدستور والقانون، وبحفظ أمن الوطن وليس أكثر خطرًا على أمن الوطن من الصدام المجتمعي وهدم الدولة..

اللهم إنا نعوذ بك من لحن الحجة في الباطل..

9 يوليو 2012.. ابحث عن المستفيد..!

في وسط هذا الجدل الهيستيري حول الحجية القانونية والسياسية للقرار الرئاسي بعودة البرلمان وما سبقه وما قد يليه، في وسط هذا السجال الذي شق الصف الوطني، ليس أقل من أن تحاول أن تكون جادًّا في معرفة من أين يأتي رأي من يخالفك وما قيمة حجته مقابل حجتك، هذا بعد أن أضمن لك أن تكون قد خونته أولًا وكفرته ثانيًا ودعوت عليه ثالثًا ثم تصورت في نفسك

علـو النقـاء الوطني مقابل كل الدناءة فيه . ولكـن بعد كل هذا ليس أقل من أن تعلم أن شق الصف هو الخطوة الأولى لذهاب ريحكم لكي تكونوا طوعًا لأي استبداد وكل استبداد..

إذن مـا أرجـوه هـو - بعد أن تسـتمتع بكيـل الاتهامات في هـذه اللحظة لمـن لا يرى مـآسي الوطن من نفـس زاويتك - الوعد بـأن تبحث عن أصل ملفـات الجـدل وكيف تصنع، وفي أي إطار أخلاقـي يخصك تمر عليك، ثم كيف ستسـتخدم فطرتك أنـت (الوطنية) في صراعات سـلطة تهمك ولكن ليست من أجلك، حاول أن تقرأ الصورة الكاملة هكذا وكما يقولون في علم الجريمة.. ابحث عن المسـتفيد تعرف الجـاني، الجريمة التي أتحدث عنها هي الاستبداد بمستقبلك أيًا كان منشؤه.. عسكريًا.. مدنيًا.. أو دينيًا.

ابحث عن المستفيد أولًا، ثم لك بعدها أن تخونني أو تكفرني أو أن تدعو علي أو تدعو لي، هذا متروك لك، فما أعلمه وأتعلمه أنه «إن عليك إلا البلاغ»...

"«شعـرةٌ» تلك التـي تفصل بـين «الثـورة» و«الفتنـة»..
وهي شعرة «الوصاية» على المجتمع باسم المجتمع.."
9 **يوليو** 2012

9 يوليـــــو 2012.. عمــق الثــورة وعبقريتـها..!

هكذا كان عمق ثورتنا المصرية وعبقريتها، حين اسـتطاعت ولم تزل - أن تعـرف متي وكيف تصعد وتصطـدم وبأي شرعية تهـدم، ومتي وكيف تهدأ وتعـذر درءًا لمظنـة الوصاية على شـعب هو مصـدر شرعيتهـا وقوتها، وهي تهـادن دون أن تقبل الدنية في وطنهـا، وألا تحول من «ثورة» إلى «فتنة»، رغم كيد كائديها.. فسَّادًا وجُهالًا.

وأظنها لا تزال ثورة واعية، عفيَّة وعبقرية.. بحول الله وحده.

9 يوليـــــو 2012.. الثــورة مــن أجــل المبــدأ..!

الثائـر مـن أجـل المبـدأ.. هو مـن يجعل الإطـار الأخلاقـي لفعلـه محددًا بشرطين:

أولهمـا: الإعراض عن «الوصايـة» على المجتمع - حتى لو كان متيقنًا من حِكمة ما يفعله.

ثانيهمـا: أن يفـضي كل تحـرك لـه إلى تكريس لمؤسسـات دولتـه القائمة أو القادمة، معنى وواقعًا مؤسسيًّا.

فرغم نبل أهداف ثورة يوليو 1952 فإن الفعل الوصائي الذي مارسه الضباط الأحرار على المجتمع - وإن كان في دروب رفع المظالم واستعادة الحقوق - أَسَّس لمظالم أكبر وأهدر حقوقًا أكثر في معنى الدولة وعلاقتها بأبنائها..

اللهم أرنا الحق حقًّا وارزقنا اتباعه.. ولا تُضل لنا في الحياة سعيًا..

10 يوليـــــو 2012.. ألا تكـــونـــوا..!

مـع بقـاء كل الاحتمالات مفتوحة في صراع السـلطة الحالي ودعوتنا لكل أطرافـه بتمثل الحكمـة التي تقي من الرعونة والسـفه السـياسي، نقول لكل الأطـراف إن المصريين قـد يغضون الطرف عن اسـتخدام الإطار الأخلاقي لثورتهـم في تمرير ملفات الصراع السـياسي، وقد يقبلـو ن - من باب «خليك مـع الكـداب» أن يزايد أحـد بطموحاتهم وآلامهـم، وهو أمل في اكتسـاب شرعيـة مواجهته لخصمه من شرعيتهـم، ولكن لن يقبلوا من أحد أو يغفروا لأحد أن يزكي الشقاق بينهم أو يجعلهم شيعًا ليحكمهم استبدادًا..

وكـما في الحديـث: «**مـن كان يؤمـن بـالله واليـوم الآخر فليقـل خيرًا أو ليصَمت**».. فالحديث للجميع إن لم تكونوا قادرين على أن تكونوا طرفًا في صنع وفاق مجتمعي، فليس أقل من «ألا تكونوا» صانعين لصداماته..

قولوا خيرًا أو اصمتوا..

10 يوليـــــو 2012.. رســـالة مواطن عادي إلى الرئيـــس..!

سيادة الرئيس.. بداية.. دعنا نؤكد حقائق لا خلاف عليها، تعيننا أن نتجاوز مزايدات قد تحجب عنا الجدية الواجبة في لحظات فارقة كالتي نحن فيها..

سيادة الرئيس، ثورتنا المصرية – والتي هي ملك لعموم المصريين لا لفصيل سياسي بعينه – قد أقصت منافسك رمز النظام السابق وما يمثله، أكثر من كونها اختارتك أنت وما تمثله..

باختيارك رئيسًا، أعطتك الثورة – ولم تزل – فرصة لكي تظهر انحيازك العملي لنا بتحقيق أهدافها من خلال موقعك وسلطتك، ولكنها أبدًا لم تعط لأحد صكًّا باحتكار شرعيتها.

السيد الرئيس، كان أول اشتراطات ثورتنا عليك وعلى أي شاغل لموقع الرئاسة.. أن تبقي ملتزمًا بكونك رئيسًا لكل المصريين كما تعهدت، مؤتمنًا على سلامنا الاجتماعي ووحدة صفنا، و ليس لك في أي خطوة تخطوها أو أي قرار تأخذه أن تحيل المجتمع إلى ساحة صراع يضع مصر في أجواء حرب أهلية..

ائتمناك – ولم نزل – على أن تشارك معنا في إزالة ملامح الاستبداد والوصاية من النظام السابق أو غيره دينيًّا، عسكريًّا أو مدنيًّا، وأن يكون الثابت هو درء الاستبداد وتكون ثورية قراراتك هي في مدى مقاربتها أو مفارقتها لمنع الاستبداد، وألا تطالبنا أن يصبح معيار الالتزام بالثورة هو قبولنا قراراتك أو معارضتها، فمن داعمي قراراتك ثوار منا ومن معارضي قراراتك ثوار منا..

صدقنا – ولم نزل –التزامك بتقديم المصلحة الوطنية على مكتسبات السياسة لتيار تمثله..

فـإذا بك في قـرارك بعودة البرلمان في محاولاتك اسـتعادة سـلطة التشريع لنـا، تؤثر طريقًا يشـق صف المجتمع ويؤجج فتنة بـين قطاعات من المجتمع وأخـرى، وتضـع بعضًا منا في مواجهة مؤسسـات دولتهم، وينشـأ إثر ذلك سوق رائجة للتخوين والتكفير تكرس انقسام ما قبل الصدام!!

السـيد الرئيس: كنت قـادرًا على أن تعلن عن انتخابـات برلمانية مبكرة.. أو أن تذهب إلى أبعد وتعيد النظر في الإعلان الدستوري المكمل ذاته، وهذا حقك، وهذه سلطتك، فلماذا لم تفعل؟

هـل قـرارك بعودة برلمان على نحو ما عاد - وأنـت أول من يقر في قرارك الرئـاسي بأنـه باطل وإلا ما طلبـت انتخابات أخرى - يسـاوي فتنة مجتمعية بكل معنى الكلمة..

هل عاد البرلمان لكي يمارس سـلطاته التشريعيـة، أم لأنه يعلم ببطلانه.. كما تقر أنت؟ قد عاد ليكمل دائرة من المماحكات السياسية التي تزج بالقضاء في أتون السياسة.. نربأ بك عنه.. كسلطة الدولة التي لها حق الفصل..

هل إحراز نقاط سياسية في مصارعة سلطوية دائرة تراه مقدمًا على انفجار مجتمعي يجعل الكل ضد الكل؟!

السـيد الرئيس، أنت وأنت وحدك أول من يسـأل أمام الله عن مجتمع قد يبدد.. فيما حفظت فيه وفيما ضيعت.. أعنا لكي نعينك على حفظه..

ولا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها...

12 يوليـــــو 2012.. العـركـــة..

«خناقـة دايـرة وما زالت بـين كثير منًّا بسـبب قرار الرئيـس مرسي عودة المجلس وبعدها حكم الدسـتورية بإلغائـه ولا يمكن ده يكون الحال مع كل قرار يكون من الرئيس أو عليه.

الثابت يا إخوانا إن وطنية أي قرار هي منعه استبدادنا ببعضنا أو استبداد حد بينا.. وعليه يا سيادة الرئيس ويا أنصار الرئيس، ثورية ووطنية قراراتك ستقاس بمدى مقاربتها أو مفارقتها لمنع الاستبداد، وألا تطالبوا أحدًا بأن يصبح معيار الالتزام بالثورة هو قبوله لقراراتك أو معارضتها.

وطن نفسك أرجوك في المستقبل.. أن داعمي قراراتك ثوار وطنيون.. وكذلك معارضو قراراتك ثوار ووطنيون..

وعليه لا تقبل احتكارًا للوطنية فيمن يدعمون قراراتك فقط؛ لأن القاعدة ببساطة أن محتكر الوطنية والثورية هو المستبد، دون الحاجة لتفسيرات أخرى.

وعركة بسطاء المصريين هي ضد المستبد، ونصر الله لهم مكفول بإذنه».

14 يوليو 2012.. ملامح الجد الثوري..

ملامح الجد الثوري الملزمة للرئيس/ مرسي ستة.. ليس من بينها الصدام مع مؤسسات الدولة، أو خوض معارك لكسر إرادة خصومه السياسيين باسم الثورة.. وهي:

1 – عمل جاد في اتجاه إزالة الاحتقان المجتمعي والقضاء على أسبابه.

2 – إنهاء كل أشكال الحالة الاستثنائية من إعلان دستوري مكمل وغياب للبرلمان، بإنهاء أي عوار للتأسيسية الحالية وسرعة إنجاز الدستور وانتخابات برلمانية.

3 – عدالة انتقالية ناجزة، تكون العدالة فيها هي المبتغى وليس الترويج السياسي.

4 – إفراج فوري عن معتقلي الرأي.

5 – سرعة تشكيل حكومة مؤهلة تحل المشاكل الحياتية للمصريين، والتي لا تعدم التشخيص ولكن تعدم الإرادة والجدية في التعامل.

6 - الكف عن محاولات التدليس على وعي وإرادة المصريين أو شق صفهم والبعد عن الحلول المنشئة للصدام إلا بحقه، وحقه هو قبول مجتمعي عام..

وأخيرًا لنؤجل الصخب والتعفير السياسي إذا كنا لا نزال نعني ثورة...

"كان أولى بالرئيس أن يتأكد أن العدالة - قبل القانون - قد تحققت مقصدًا وروحًا ونصًا في شأن التأسيسية قبل أن يسارع إلى تحصين القانون.."

14 **يوليو** 2012

15 يوليو 2012.. في شأن التأسيسية..

- الحالة الاستثنائية المتمثلة في الإعلان الدستوري المكمل أمر «مرفوض»..
- سرعة إصدار دستور مرحلي يؤدي إلى اتزان سياسي وسلام اجتماعي أمر «مطلوب»..
- شبهة التمثيل غير العادل لطوائف الشعب وغياب معيار الأهلية النسبي في تشكيل التأسيسة الحالية أمر «خطأ»..
- الإصرار على المحاصصة السياسية غير المعبرة بالقطع عن الشعب المصري في تأسيسية دستوره أمر «مريب»..

من كان جادًّا في تفويت الفرصة على المجلس العسكري في ألا يستأثر بتشكيل التأسيسية القادمة حال الحكم ببطلان الحالية «فليعمل» على تحقيق كل «المطلوب» وإزالة كل «خطأ» و«ريبة» في التأسيسية الحالية، بدلًا من أن يستنزف جهده وجهد غيره في إدانة «المرفوض»..

يعني ببساطة إذا كنا جادين في أخذ سلطتنا بأيدينا فلننهِ الحالة الاستثنائية بسرعة إصدار دستور وطني تقوم عليه جمعية تأسيسية مؤهلة تمثل طوائف الشعب المصري تمثيلًا عادلًا وتخلو من التحايل وشبهة الهيمنة السياسية..

وكما أسرعت الجمعية الحالية في تنقية نفسها من شبهة التحايل القانوني باستقالة أعضاء الشورى، نرجو منها أن تفعل «بيدها لا بيد عمرو» ما ينقيها من شبهة الظلم المجتمعي أو التحايل السياسي..

ولكي لا نسمح لأحد أن يظلمنا بظلمنا لأنفسنا.. لا يزال في الوقت متسع أن نفتح أعيننا وعقولنا «للمطلوب» منا و«الخطأ» الذي فينا قبل أن نستهلك ألسنتنا وآذاننا في شجب كل «مرفوض»..

وربنا يصلح الأحوال..

"«علم اللوع أضخم كتاب في الأرض.. .بس اللي يغلط فيه يجيبه الأرض».. عجبي..! صلاح جاهين"

16 يوليو 2012

التفكير..!

"التفكير يكون إما بالقلب وإما بالعقل وإما بالأذن وإما باللسان.. التفكير بالقلب هو حِس أهل الفطرة...

التفكير بالعقل هو خِيار أهل المنطق..

التفكير بالأذن هو نَقل أهل الجهالة..

التفكير باللسان هو إفك أهل الجهل والكبر.

والهوى..

فانظروا كيف تفكرون..."

17 يوليو 2012

17 يوليو 2012.. حكايات كليلة ودمنة..

حكايات من غابات البشر - (1)

زعموا أن ظاهرة اجتماعية رديئة انتشرت في بعض دول الشرق، كان مؤداها أنه..

بعد القبض على بعض عتاة الإجرام وإيداعه الحجز، يقوم هذا البلطجي بإحداث إصابات شديدة في جسده قبل مثوله أمام القضاء، ثم يتهم ضباط العسس (الشرطة) بتعذيبه، وهو ما كانوا يسمونه أنه «بطح نفسه على الحكومة»..

وبهذا « البطح» كان البلطجي يخلق واقعًا قانونيًّا جديدًا - به بُعد أخلاقي وإنساني وهو الانتصار لحقوق الإنسان من منتهكيها، وهكذا كان يضلل القضاء ممثل المجتمع ويبدد مجرى العدالة..

ويُروى أن العسس في هذا البلد قد تورط - مرات لا تحصر - في التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وهو أمر مستنكر في كل وقت، والقضاء فيه قد وقع في أخطاء مهنية أحيانًا، وأن الانتصار لحقوق أي انسان - حتى لو كان مجرمًا - لاقى من وعي أبناء المجتمع ما جعله واجبًا في كل وقت.. وتلك كانت الثغرات التي بطح البلطجي بها نفسه على المجتمع، لكي يبتزه أخلاقيًّا.

وهكذا وباسم الحق.. يحاول البلطجي أن يضع الأنقياء من أبناء مجتمعه أمام خيار أخلاقي مصطنع وهو إما الانتصار لحقه كإنسان وإما الصدام مع فكرة القانون والعدالة والدولة ذاتها..

الأكثر إيلامًا - كما يقول الراوي - من فعل هذا البلطجي كان في سقوط قطاعات من المجتمع في شَرَكه، بأن أصرت على تسطيح هذا المشهد المركب وارتهنت في ثنائية مؤداها إما البلطجي على حق ومن ثم الدولة على باطل وشر وإما العكس..

وهنـا – يا أفاضل – كان دهاء البلطجي ومأسـاة الأنقيـاء، فهو قد أحال أبصارهم عن كونه أهلًا لعقاب لجرمه الأول باعتباره أهلًا لنصره بدم كذب جـاء به عـلى وجهه – وكذلـك أزاغ أبصارهم باسـتجلاب تاريـخ الأخطاء المهنيـة في القانـون و فسـاد الشرطة عـن خطورة هدم تلك المؤسسـات بهدم الثقة المجتمعية فيها..

وظلـت هذه الفئـة الصالحة ترتكـب جريمة في حق نفسـها ومجتمعها قد تسـاوي أو تفـوق فعلـه، بأن تتحالـف على القضيـة الصحيحة مـع الحليف الخطأ..

ويذكـرون أن الظاهـرة اسـتشرت فتجـاوزت فعـل عتاة الإجـرام حتى صارت سـمة سياسـية ومجتمعيـة، وحتى ضاع حق المجتمـع أو كاد يضيع.. وزالت هذه الدولة أو كادت تزول..

إلى أن وعاهـا أبنـاء المجتمـع ووعـوا خطرهـا، فلـم يسـمحوا لأحد أن يسـتعميهم، حـين عرفوا أن خرق القانون من أجل إنفاذ السـلطة هو خطيئة الدولـة، كـما أن خـرق القانون مـن أجل إنفـاذ الحـق خطيئة المواطـن، وأن الاستبداد باسم الحق كالاستبداد باسم السلطة.. كلاهما استبداد..

وكـما كتـب مالك بـن نبي عـن أن القابلية للاسـتعمار من قبل الشـعوب المستعمرة أخطر من الاستعمار ذاته، فتقول هذه الحكاية أن القابلية للاستعماء من أبناء أي مجتمع أخطر عليهم من قدرات أي مستعمٍ لهم.

ويختـم الـراوي بدعـاء لسـامعيه أن كفانـا الله وإياكـم شر «البطـح» و«الاستعماء»..

فكروا تصحوا...

18 يوليـــــو 2012.. حكـــامًا.. أو محكـــومين..

هنـاك جرائـم للمحكومـين تهدد السـلم المجتمعـي ولهم جرائـم أخرى تهدم الدولة ذاتها.. فكما أشرنا في حادث مقتل طالب السـويس، أن الجريمة

الأصل كانت هي «الحسبة» والجريمة الفرع كانت «القتل». وقلنا إن جناية القتل تقتل نفسًا وجرم الحسبة يقتل وطنًا، بهدم مؤسسات دولته.

أما في أفعال السياسة ومطامحها فجرائم الحكام لا تقتل الحياة فقط في أبناء المجتمع ولكن تهدم الدولة في كل حال.

قمع الحريات وإهدار كرامة أبناء الوطن هما ملمحان لجريمة استبداد الحاكم. أما رأس جرائمهم فهو الوصاية على العقول والعلو في الأرض و«تشييع» أهل الوطن.

تلك كانت جرائم فرعون كما جاء في مُحكم الذكر ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا ﴾ وكذلك إمعانه في الوصاية على عقول قومه باسم الرشاد وهو غافل عن ضلالِ نفسه ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ وانتصاره بملَئِه والذي لم يغن عنه شيئًا..

لم يعدم مستبدو التاريخ «الغطاء الأخلاقي» لأفعالهم وكان خطؤهم الدائم هو الاستقواء بالملأ، و«استعماءهم» لأصحاب الشرعية أو استرهابهم إياهم، هذا ما ذهب بمبارك ونظامه وهذا ما سيحول دون إعادة إنتاجه من أكثر الطامحين خيالًا، من «شيع» مبارك أو حتى من «خصومه» الناهجين لنهجه..

قديمًا قالوا الجريمة لا تفيد، وعرفنا من القرآن والتاريخ كيف كان مصير فرعون ومن كانوا في مثل عقله، وليس بالضرورة في مثل سمته.

فكروا تصحوا.. .

21 يوليو 2012.. تلغرافات رئاسية 1 / 3..

السيد د. محمد مرسي.. رئيس الجمهورية

سيادة الرئيس لا تقبل احتكارًا للوطنية في أنصارك فقط.. لأن القاعدة ببساطة أن محتكر الوطنية والثورية هو المستبد، دون الحاجة لتفسيرات أخرى..

تلغرافات رئاسية 2 / 3..

السيد الرئيس/ مرسي.. وأنصار السيد الرئيس / مرسي.

اجعلوا همكم «حكم القانون».. قبل «حكم الرئيس».. تُنصروا ونُنصر جميعًا وتنجوا وننجُ جميعًا..

تلغرافات رئاسية 3 / 3..

السيد د. محمد مرسي.. رئيس الجمهورية..

كان «هامًّا جدًّا» أن تعلن في خطابكم أن على الشعب أن يتقي حلم الحليم إذا غضب، في رسالة تتوعد فيها المتطاولين عليكم بالملاحقة القانونية.

السيد الرئيس «الأهم مما أعلنتموه» أن تعرف أن عليكم أن تتقوا حلم الشعب الحليم إذا غضب، وهي رسالة يتوعد الشعب بها كل المتقاعسين والمفرطين في مسئوليتهم بالملاحقة الوطنية قبل القانونية، وأنتم لستم استثناء من ذلك.. استقيموا يرحمكم الله..

23 يوليو 2012.. هو نفسه..!

في وسط الجدل الدائر عن أداء رئيس الجمهورية، نقول إن التحدي الأكبر لرئيس الدولة - قبل أعدائه - هو «نفسه» السياسي / محمد مرسي. ما يحتاجه رئيس الجمهورية الآن هو أن يجتهد صادقًا في أن يصبح الرئيس «المصري»/ محمد مرسي، بدلًا من الرئيس «الإخواني»/ محمد مرسي - والذي لا يبدو أنه قادر على تجاوزه نفسيًّا. هذا إذا أراد كلامًا له معنى عن خطة مائة يوم أو مائة أسبوع ومع تسليمنا بحسن نوايا الجميع على كل حال.

23 يوليو 2012.. الإنس واللجان..!

حين ينزل أبناء المجتمع «مضطرين» للحفاظ على أمنهم أو القيام على أمور حياتهم - حال غياب مؤسسات الدولة - فهذه تسمى «لجان شعبية» تقيل عثرة الدولة في أزمتها..

أما حين يشكل أي فصيل سياسي تجمعات من مناصريه للقيام على الأمن أو غيره، حال حضور الدولة ومؤسساتها - حتى وإن كان بالدولة وهن - فهذه تسمى «ميليشيات حزبية» تؤسس لدولة أو دول موازية قياسًا مع الفارق، ولكن هكذا نشأت «فتح»ستان و«حماس» ستان في فلسطين وهكذا تبدد العراق ولبنان..

أدعو الله أن يحفظ مصر من شر الإنس واللجان!!

استفيقوا يرحمكم الله..

"المجتمع الذي يدّعي كره الفاحشة ولا يرى في «الظلم» فحشًا، هو مجتمع قد أخطأ «العدل» معنًى... والمجتمع الذي يمارس العدل على أنه «إعادة تدوير الظلم بين أبنائه قد أخطأ العدل ممارسة، ومجتمع هذا شأنه في معنى العدل وممارسته، لن تكون حقيقة «العدل» له أملًا..."

27 يوليو 2012.. «مصر».. وليس «مصر» ستان..

لو صدقت الأنباء التي تؤكد أن حركة ترقيات الشرطة قد تم عرضها على جماعة الإخوان المسلمين ومكاتب إرشادها في المحافظات فنحن لسنا أمام سقطة ولكن أمام كارثة تستوجب التالي:

أولًا: أن يخرج علينا وزير الداخلية أو رئيس الجمهورية - دون تلكؤ - لكي يؤكدا أو ينفيا صحة هذه الأنباء أمامنا نحن الشعب المصري رئيسها المباشر والأوحد في كل وقت.

ثانيًا: إذا صحت الأنباء فعليهما أن يوضحا بأي صفة وتحت أي بنود قانون تداولا معلومات تخص الدولة المصرية وسيادة قرارها مع جماعة أهلية

مشهرة كانت أو غير مشهرة، والأنكى أنها في عرف الدولة لا تزال جماعة غير قانونية.

ثالثًا: إذا صحت المعلومات ولم توجد حيثيات قانونية واضحة فعلى رئيس الجمهورية أن يوضح دوره فيها حدث وأن يكون اعتذاره العملي عن أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بكارثة استباحة سيادة الدولة التي اؤتمن عليها، هو الاستقالة الفورية وطلب العفو الشعبي..

رابعًا: إذا صحت تلك المعلومات فكمواطن مصري سأسلك كل الطرق القانونية التي تكفل محاسبة ومعاقبة كل من كان طرفًا في انتهاك سيادة قرار الوطن الذي أملكه وأولهم الرئيس ذاته.. إذا ثبت تورطه.

«العزبة» المصرية على أيام مبارك أو مصر ستان التي يريدها البعض قد تقبل بمثل هذا العبث، أما «الدولة» المصرية التي نريد - والتي ستكون إن شاء الله - فلا مجال فيها لممارسات المماليك..

الفقــــــر..

"الفقر أصل البلاء.. الفقر ليس فقر المال والمورد.. الفقر هو فقر «الفكر».. وفقر «الخيال».. وفقر «الأهلية».. وفقر «الحياء»..
ولن يكون لنا من «الفقر» نجاة ما بقي «الجهل» مدخلنا لمواجهة الفقر.. ولن يكون لنا من «الجهل» دواء ما بقي «الكبر» سبيلنا لعلاج الجهل.. ولن يكون لنا على «الكبر» نصرة ما بقي «الادعاء» لواءنا في محاربة الكبر.. اللهم إنا نعوذ بك من الكفر والفقر والجهل والكبر والادعاء.. فكروا، تغنوا وتصحوا..."

30 **يوليو** 2012

أغسطس 2012.. الغـدر

"نحن كما نحن منذ اليوم الأول للثورة.. لا مخلص لنا إلا «العمـل المجتمعي والسياسي الجاد» وفق قواعد تنافسية شريفة.. ولا متآمر علينا إلا تصديقنا بأن «طواحين الهواء» ـ مهما بلغ تنظيمها ـ قادرة على أن تهزم إرادتنا.. ولا عدو لنا إلا الاستبداد.."

مـصر متململـة.. تتأرجـح بـين أمل حـاول أبناؤهـا أن يعلقـوه على من أعطتهـم الثـورة فرصـة أن يثبتوا انحيازهم لمـصر وطنًا وبين واقـع يقول إن رأس الدولة المنتخب لا يعرف وطنًا غير تنظيم الإخوان المسلمين..

تتسـارع بعض الأحداث ليسـارعها السـيد مرسي بقرارات اصطلح على تسميتها التمكين للجماعة أو التمهيد للتمكين.

يبدأ أغسطس بحادث يدمي قلب كل مصري.. ففي ساعة إفطار رمضان.. يغتـال غدرًا جنود مصريـون في رفح على الحدود المصرية الفلسـطينية. كانوا عـزلًا في تلك اللحظة وتحرك قاتلوهم داخل الأراضي الفلسـطينية المحتلة.. ليضعوا أطرافًا بعينها تحت مجهر مسئولية التواطؤ.

تداعيات الحدث سياسـيًا تتبدى في إقالة رئيس جهاز المخابرات المصري والذي أعلن أنه قد أبلغ بالحادث من يلزمه إبلاغهم.

ويسـتثمر الحدث سياسيًا فيما تبدى أنه تحرك رئاسي مباغت.. دُبِجَ بإلغاء الإعلان الدسـتوري المكمل.. وانتهى بإقالة – ذات تفاصيل تآمرية – لرأس المؤسسة العسكرية وهما المشير طنطاوي والفريق عنان..

والحقيقـة التي أكدتها الأحداث التالية أن ما حـدث هو رغبة داخلية من الجيش بإزاحة الرءوس الشـائخة للمؤسسـة العريقة.. لاقى قبولًا بالتوقيت من غطاء سياسي ظن أنه من قرر الإزاحة.

وتكمن المأسـاة حينما لا نسـمي الأمور بأسـمائها التي تنم عن حقيقتها.. وتكمن خديعة الناس لأنفسـهم حين يبنون تحركاتهم على أسـاس ما توهموه لأسماء لا تشي بحقائق الأشياء.

وكان ذلك شأن الرئاسة المصرية حين توهمت أنها أقالت رءوس المؤسسة العسـكرية التـي تقتسـم معهـا السـلطة وأزالـت شرعيتهـا بإلغـاء الإعلان الدستوري المكمل.. وكان ذلك خطأها الذي ساقها إلى صدام أعاد للواجهة حقيقـة ثنائية السـلطة في مصر وأنها بقيت سـلطة ذات رأسـين رغم التعامل البروتوكولي الذي يحاول أن يخفي ذلك.

كان ذلـك وهم الرئاسـة وخطأها.. وكان خطأ المؤسسـة العسـكرية أنها قبلت بالإخراج المهين للحدث، والأسـوأ أنها فرطـت في إخراج احتفالات أكتوبـر مـن نفس السـنة لتأتي وكأنهـا مؤتمر حـزبي تعس.. ينسـب فيه رأس الدولة لنفسه ولتنظيمه وجماعته ولحزبه جلال يوم من أيام المصريين.

كان ذلك كله سـقطة موجعة للمؤسسـة العسـكرية ما لبثت أن تداركتها وردت عليها بحدة في مواضع متتالية..

جـاء أغسـطس محتقنًـا.. بمقتلـة غـادرة لجنودنا عـلى الحـدود في رفح.. وباسـتثمار سـياسي رخيص في الحدث لتكريس قواعد استبداد جديدة.. تبدأ بإزاحة المنافسين على السلطة والاستبداد.

لم يبـك أحد كثيرًا على المجلس العسـكري الذي انتحـر «انتحارًا تاريخيًّا» بترهل الأداء والإمعان في ترهل الأداء لقرابة العام والنصف..

وافـترض التنظيم الحاكـم أن ذلك رضًا من المصريين عـما تم وعن كيفية إتمامـه.. ولكنه لم يكن كذلك بقدر ما كان انتظارًا لاعتذار عملي من المجلس

العسكري للشعب بأن ينسحب من المشهد.. فلما جاء الانسحاب لم يتوقف الشعب عند كيف اختفى المجلس من المشهد.

كانت عفوية شعبية في التعامل مع الحادث - بأكثر من أي شيء آخر، ولكنها حُملت بتأويلات سياسية كاذبة من نوع شرعية السلطة الجديدة وافتراضات تلك السلطة استحقاقات الرضا الشعبي بأن آن لها أن تمارس استبدادها الموعود.. وتتحرك بقطار التمكين والاستئثار بالدولة ومصادرتها إلى غير رجعة..

انتفخت أوداج سلطة التنظيم متمثلة في رئيسها محمد مرسي وجماعته.. وانطلقت ماكينات إعلام الولاء تثبت للرجل صفات إمارة المؤمنين وتضيق بكل رأي نقدًا أو غير نقد.. ما دام غير موال للرئيس أو لخط فكر التنظيم الممثل لقلب اليمين الديني في مصر.

وبدأت بدعة الملاحقة بإهانة الرئيس تسابق خطوات مرسي على نفس الطريق الذي انتهجه مبارك الذي سبقه في التعامل مع احتياجات المجتمع وهمومه.

يكرم مرسي الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء الذي انتهت ولايته وهو نفس رئيس الوزراء الذي كان يكيل له مرسي الاتهامات بأن وزارته تحرق الأرض لتسلمها لمن يأتي بعدها خرابًا.. بل ويفكر مرسي في إعادة تولية الجنزوري (الذي كان يحرق الأرض.. وفقًا لصراخ مرسي في السابق) رئيسًا لوزرائه..!

إذًا القضية لم تكن في كفاءة كمال الجنزوري كرئيس للوزراء أو في احتياج الوطن له.. كانت القضية تحت أي راية يعمل الرجل؟ فإن كان تحت راية المجلس العسكري الذي يرى محمد مرسي رئيس حزب الإخوان أنها راية يلزم أن يحرقوها أو يهددوها بالحرق.. فيكون الطعن في الرجل وأمانته وكفاءته.. أما تحت راية تنظيم الإخوان وسلطته فيصبح الجنزوري محل تكريم..!

1 أغسطس 2012.. السياسة والسيادة..

جرى العرف أن نقصر مفهوم المؤسسات السيادية على المؤسسات العسكرية والأمنية والشئون الخارجية، والتي تشي بسطوة الدولة وتسلط الحاكم على مقدرات الناس من خلال القرار الأمني والقوة العسكرية والعلاقات الدولية.. وعليه ففي زخم التشكيل الوزاري الحالي بقي الحديث على الوزارات الممثلة للمؤسسات الثلاث باعتبارها الوزارات السيادية.

وخطورة ما يجري ليس فقط لأن به مغالطة فادحة ولكن لأن ما يجري من اختيارات وزارية للحقائب الأخرى المصنفة «غير سيادية» قد يذهب بنا إلى خطايا في حق المجتمع والمستقبل، قد تكلفنا عقودًا لإصلاح ما قد يفسد ولو بحسن النوايا..

مؤسسات الدول صنفان من حيث التوجه العقدي.. مؤسسات سيادة ومؤسسات سياسة..

مؤسسات السيادة - يا سادة - هي الحاضنة التي تؤصل وتبني وتبلور وتنفذ إرادة أبناء الوطن على اختلاف توجهاتهم في طبيعة حياتهم التي يلزم أن يحيوها مواطنين أحرارًا، كرماء ومتساوين.. وهي المؤسسات التي تبقى في حالة جمع وحياد تجاه معتقدات أبناء المجتمع وتوجهاتهم الأيديولوجية.. ولا يقبل بأن يشكل فلسفتها توجه فصيل أو طائفة من أبناء المجتمع دون غيره.. بل تنصهر كل التوجهات في داخلها في بوتقة وطنية واحدة.

وإن كان كما ربينا على أن الجيش والشرطة والمخابرات والخارجية والقضاء من مؤسسات السيادة.. فعلينا أن نعلم أن التعليم والإعلام والثقافة والأوقاف ومؤسسات الخطاب الديني هي قبلها على رأس مؤسسات السيادة في مصر.

فإن كان ما يعطي للجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية والقضائية سيادتها قيامها على «الأمن المادي» للوطن والمواطن.. بالحفاظ على ممتلكاته

وأرواح أبنائه.. فأخطر منه مؤسسات التعليم والأوقاف والثقافة والخطاب الديني والتي تقوم بحق على ألا يستباح «الأمن المعنوي» للوطن والمواطن.. بالحفاظ على معنى هذا الوطن ووجدان أبنائه.

أما مؤسسات السياسة فهي تلك التي تدير حركة المجتمع من خلال مواقع سياسية.. وهي البرلمان بمجلسيه والرئاسة والحكومة.. وهي مؤسسات تقبل بأن يقوم على إدارتها من يأتي من مشرب سياسي بعينه شريطة أن يكون أداؤه في إطار الإرادة الوطنية الأوسع وألا يعمل على تأويل الإرادة الوطنية على فهمه الأيديولوجي أو يحاول تطويع الأداء الإداري لخدمة حزبه أو فصيله.. كما حدث في الماضي ومرشح لإعادة الإنتاج الآن..

وإذا توجب أن تبقى مؤسسات السيادة احترافية، وطنية بالتعريف الجامع لكل مختلف، ومنضبطة على وجهة الوطن.. فلا يقبل منها ولن يقبل لها أن تُحزِّب أو تشكِّل توجهها على أيديولوجية ما أو فهم خاص للوطن والوطنية..

ففي تشكيل الحكومة أو الحكومات القادمة.. شكلها الإخوان المسلمون أو غيرهم.. يلزم أن تكون معايير اختيار من يقوم على الحقائب السيادية واضحة وألا يختار لها من لا يعي طبيعة الوزارات السيادية التي يرأسها بل ولا يعي خطورة محاولة الهيمنة الأيديولوجية على حركة المجتمع ومحاولة إعادة تعريف ثوابته.. ناهينا عن أن يثبت في حقه الحد الأدنى للكفاءة الإدارية في حياته ولا يكون من قبيل السير الذاتية المصنعة إلكترونيًّا والمدعمة بشهادة الشيع والمناصرين..

السيادة هي سيادة الإرادة الوطنية الجامعة.. هي سيادة هذا الشعب ممثلة في مؤسساته ولن يفرط فيها.. هي سيادتكم أنتم، كل من يعرف مصر وطنًا ولا يختزله في وطن غيره..

أما من راهنوا من قبل على استكانة هذا الشعب حال محاولتهم سلب سيادته باحتلال مؤسساته بمماليك الفكر والفعل.. فهم القابعون الآن

خلف أسوار السجون ولم تشفع لهم سطوتهم أو عدتهم أو ملَؤهم.. وهذا هو درس التاريخ القريب، لمن يعي..

ومرة أخرى لا أقول إن الدفاع والداخلية والخارجية والعدل حقائب سيادية يلزم أن تولى رعاية فائقة في اختيار القائم عليها.. ولكن أقول إن التعليم والثقافة والأوقاف هي حقائب سيادية قبلها.. وأولى بالرعاية في الاختيار..

2أغسطس 2012.. القانــون لا يحمــي المغيبيـن..

- د/ محمد مرسي الذي وقف يصب غضبه على الجنزوري ووزارته ويتهمها بالفشل.. هو نفسه محمد مرسي الذي يتخذ لنفسه من الجنزوري مستشارًا..!!
- د/ محمد مرسي الذي وقف يبرر غاضبًا لماذا قرر هو وحزبه الدفع بمرشح رئاسي لأنهم مُنعوا من إسقاط حكومة الجنزوري – وهم القادرون على تشكيل حكومة في طرفة عين – هو نفسه محمد مرسي الرئيس الذي يكرم الجنزوري ويصعده..!!
- د/ محمد مرسي وحزبه اللذان أثارا قدرًا هائلًا من الغبار السياسي.. وملئوا الأرض ضجيجًا عن منعهم من تشكيل حكومة جاهزة بكوادرها لديهم حين أرادوا إسقاط الجنزوري.. هو نفسه الذي مر ثلاثون يومًا – من المائة يوم الأهم في حكمه – وهو لم يشكل حكومته وحين شكلها أعاد إنتاجًا لحكومة الجنزوري وصعد الجنزوري ذاته..!!

الشاهد فيما أقوله أمران:

أولًا: النظام القديم واحد (أي الماضي) لا يتجزأ بسلطته وممتهني معارضته. وهو دائمًا أميل للتعايش ما بين رموزه... والماضي إن شاء الله إلى زوال.

ثانيًا: ما قرأناه في قرارات مرسي تجاه الجنزوري هو ليس كيف «فكر» و«قال» د/ محمد مرسي بقدر ما يلزم أن نقرأ فيه كيف «يفكر» و«يقول» وكيف يلزم أن نزن نحن فكره وقوله.. وألا نكون مغيبين عن ربط أفعال وأقوال د/ مرسي بالسياق السياسي حوله وكيف يكون أداؤه وهو في السلطة مقابل أدائه وهو في خارج السلطة..

لأن القانون لا يحمي المغيبين !

4 أغسطس 2012.. محمد مرسي مبارك..

ما بين التعامل المنفصل عن الواقع مع الأحداث الطائفية في دهشور.. وأسلوب وخطوات اختيار الحكومة.. ثم الإقرار العملي للدكتور/ محمد مرسي أنه أكثر قربًا وألفة مع عقلية النظام السابق وأدواته منه لحقيقة التغيير المطلوب.. والذي بدا في اختياره للوزراء ثم تصعيده للدكتور/ الجنزوري.. أخشى أن تبدأ القرارات الرئاسية القادمة بالاسم الثلاثي للرئيس وهو، الرئيس/ محمد «مرسي» مبارك !!

5 أغسطس 2012.. الأمل..

بعدما يقرب من عام ونصف من عمر ثورة 25 يناير الملهمة – والتي أحيت بحق كثيرًا من موات الإنسانية الذي طال الوطن والإنسان.. ما زلنا أمام ركام سياسي يستحيل البناء عليه دون وضع قواعد جديدة.

فبعد عقود من رسوخ معادلة النظام السياسي أحادي القطب في كنف حكم عسكري وانسداد الأفق أمام تداول للسلطة، لم تحسن النخبة السياسية استيعاب معنى لحظة الثورة ومغزى تداعياتها، فما كان منها إلا أن استمرت في مسار هدم ما تبقى من مؤسسة السياسة، بالتشرذم وغياب الرؤية وصراعات المصالح الخاصة وإن كانت تظن أنها تبني..

ومن عجب أنه في حين أن الأمل المراوغ للأغلبية الساحقة من المصريين هو دولتهم المدنية الديمقراطية الحديثة القائدة والمتفردة، لا يزال الأمل الكاذب لبعض القوى السياسية إعادة إنتاج ما كان..

وإن كان هذا هو التحدي.. فالأمل لا يزال في «أمل» المصريين في غد أفضل حتى وإن لم يرده لهم غيرهم - وإن كانوا منهم..

6 أغسطس 2012.. الغـــدر..

رحم الله جنودنا وضباطنا المغدورين اليوم على حدودنا مع قطاع غزة.. ونحتسبهم عند الله شهداء..

لن نقبل فيهم عزاء إلا بعد أن نعرف الحقيقة - كل الحقيقة - ونحاسب من شارك ومن بارك ومن فرَّط.. وقبلهم من يرعى ويدعم الذين يستبيحوننا في سيناء.. تحت أي ذريعة..

اللهم ارحم شهداءنا.. اللهم تقبلهم..

7 أغسطس 2012.. يكفيك الصمت..

ما حدث في سيناء بالأمس أمر جلل يوجب على كل وطني جاد أن يكون على قدر هذا الوطن.. على كل القوى أن تعلم أن هذا ليس وقت تسجيل النقاط السياسية على الخصوم.. وكذلك ليس وقت الترويج السياسي أو محاولة استجداء دعم لبرنامج الرئيس أو غيره..

لمن لا يعلم هيبة الدولة (بحق هذه المرة) وقدرتها على حماية حدودها على المحك.. لمن لا يعلم المنظومة الأمنية للوطن داخليًّا وخارجيًّا في موضع الاختبار..

وما يلزمك فعله الآن هو فعل المواطن الطبيعي (ولن أقول الصالح) حينما يكون وطنه في حالة حرب ضد من يستبيح أرضه.. إن لم تعرف ماذا يفعل هذا المواطن.. فيكفيك الصمت..

13 أغسطس 2012.. ثــوار الثــورة وثــوار الثــأر..

إن كنت من ثوار الثورة فقد كانت ثورتك وستظل من أجل مبدأ تنتصر له وضد الاستبداد أيًّا كان منشؤه..

وإن كنت من ثوار الثأر فقد كانت ثورتك من أجل شخص أو فصيل تحسبه المبدأ والثأر ضد كل من يعاديه حتى وإن وافقه الحق..

إن كنت من ثوار الثورة فأنت حتمًا ممن هتفوا « الجيش والشعب إيد واحده» حين انحاز الجيش للمبدأ وكانوا ضد الاستبداد معك.. وقد تكون أنت أيضًا ممن هتفوا « يسقط حكم العسكر» حين بدا ميل إلى الاستبداد بالأمر وأساءوا إدارة الأمور..

إن كنت من ثوار الثورة فأنت حتمًا رفضت جوهر الإعلان الدستوري المكمل لشبهة استبداد كان يمكن أن يكون مدخله.. وأنت أيضًا ممن قد يقبل بإلغائه بشرط ألا يؤسس لمدخل استبداد آخر باجتماع سلطتي التشريع والتنفيذ في يد الرئيس وهما لم يجتمعا لكل من كانوا قبله..

إن كنت من ثوار الثورة فمن حقك أن تدعم ما انتصرت له قرارات الرئيس اليوم في ألا تكون السلطات إلا في يد من انتخبهم الشعب للسلطة.. وكذلك من حقك أن تذكر الرئيس أنك لم تنتخبه إلا رئيسًا للسلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية معها..

وبنفس مبدأ الرفض للخلل القديم في توزيع السلطات.. نؤكد أن الوضع الجديد مرفوض من نفس المبدأ وهو سد مداخل الاستبداد من باب الرئيس هذه المرة وليس من باب العسكري...

أما إن كنت ثائرًا ضد العسكري دائمًا أو ضد الرئيس وما يمثله دائمًا وترى أن كل ما فعله ويفعله أي منهما شر.. فجانب الثأر وعد إلى الثورة..

ألم أقل لك إن أردتها ثورة فهي من أجل المبدأ.. و من أجل الوطن.. وإن أردتها ثأرًا فهي من أجل نفسك.. أو فصيلك؟

13 أغسطس 2012.. سد ذرائع الاستبداد..

لمن أراد أن يدعم الرئيس المنتخب «محمد مرسي» أو يعارضه في قرارات الأمس فليعنه على سد ذرائع الاستبداد التي قد تأتي بها تلك القرارات..

فإذا كانت علة الخطأ في الإعلان الدستوري المكمل أنه أعطى للمجلس العسكري سلطة التشريع التي لم ينتخب من أجلها وكان في ذلك شبهة الاستبداد.. نذكر أن الرئيس انتُخب كرئيس للسلطة التنفيذية فقط.. ولم ينتخبه الشعب كرئيس للسلطة التشريعية ولم يخوله هذا الحق وبذلك نفس الخطأ وشبهة الاستبداد تبقى قائمة ولكن في حق الرئيس هذه المرة.. ويتوجب عليه نقل سلطة التشريع لأقرب المجالس شبه المنتخبة حاليًّا وهي التأسيسية بعد أن تهيكل بشكل أكثر تعبيرًا أطياف الشعب المختلفة.. وإلا أصبح المكمل الجديد كسابقه به اغتصاب لسلطة التشريع بغير شرعية شعبية.. ونكون قد أصلحنا خطأ بخطأ مثله.

13 أغسطس 2012.. الأمور بأسمائها..

الآن وليس غدًا نحتاج إلى تسمية الأمور بأسمائها حتى يتحمَّل كل منا مسئوليته أمام الوطن والتاريخ وقبل ذلك وبعده أمام الله تعالى..

في حكم الشعوب يكون انتقال السلطة والسطوة من طرف إلى آخر وفقًا لقواعد مستقرة قد تكون عادلة أو مجحفة ولكنها تضمن درء الفتن حتى يتم تغيير تلك القواعد اتفاقًا أو قسرًا.. قانونًا أو عرفًا..

في حالة كسر القواعد القانونية أو الدستورية لانتقال السلطة (عادلة كانت أو مجحفة) يسمى الأمر انقلابًا أو ثورة..

أما إن كان من كسر القواعد هو تحرك شعبي يصل إلى حد الإجماع فيكون الأمر ثورة.. أما إن غاب شبه الإجماع فيكون الأمر انقلابًا بغض النظر عن مدى صلاح نتائجه.. هكذا يُسمى..

الانقلابـات (وإن أردت الحق) ركيزتها القوة والغلبة قبل بيان الحق.. أما الثورات فالحق فيها فوق القوة..

اسـتحقاقات الثورات تؤدى للشعوب أصحاب الحق.. أما استحقاقات الانقلاب فتطلب الاغتنام بين أصحاب القوة ضمانة ألا تبقى دائرتها الجهنمية مفتوحة..

ما حدث في 11 فبراير 2011 كان انحيازًا بقوة الجيش لثورة شعب ثبت فيها الإجماع ضد ظلم قائده.. فكان الأمر ثورة..

ما حدث من محمد مرسي بالأمس في كسر قاعدة نقل السـلطة (المجحفة وهي الإعلان المكمل) - مع تسـليمنا بظاهر صلاح نتائجه - ألا وهي إنهاء الهيمنـة العسـكرية على مقـدرات الحكم المـدني - حقيقته قد تسـمى انقلابًا بغطاء دستوري مدني..

الغايـات كانـت ولا تـزال نبيلة.. الغايـات لا تبرر الوسـائل إلا في حال الضرورة التي تثبت.. وإن لم تثبت الضرورة - فكما قلنا نكون قد بدأنا دائرة جهنمية، الاحتكام فيها للغلبة والسـطوة والفتنة في مؤسسـتنا الوحيدة التي نرجو لها تماسكًا وهي قواتنا المسلحة..

اللهم سلمنا من كل سوء.. اللهم احفظ مصر بحفظك..

22 أغسطس 2012.. فوائـــد.. «الانتحـــار التاريخـــي»..

جاء خروج المجلس العسـكري من المشهد السياسي المصري بهذا الشكل الانهيـاري - ليس فقط - ليعلن عمليًا اختفاء آخر رمز رسـمي ينتمي لنظام مبـارك.. ولكـن ليخرج معه من المشـهد قدر هائل من المماحكات السياسـية والمتاجـرة والتدليس باسـم الثورة، وأوهـام أخـرى في إعادة إنتـاج النظام البائد..

كان قَدر هذا المجلس أن يكون سببًا في حسم معركة الثورة حين التمس شرعيته في الانقلاب ضد مبارك من ثورة شعبية حقيقية، طهرته بهاء الوطنية حين انحاز لها.

ولكن ما لبث أن «انتحر» المجلس العسكري تاريخيًا.. حين انقلب على نفسه لينهي فرصه في دخول تاريخ كان هو أحد صناعه.. وأبى على نفسه إلا أن يبقى عنوانًا لانعدام الخبرة السياسية رغم احترام الخبرة المهنية وأن يسوقه سوء تقديره - مع التسليم بحسن النوايا - إلى مصير لم يتصوره له أعتى أعدائه..

لم يحرم المجلس العسكري - بأدائه المترهل - نفسه فقط من شرف العبور بمصر وانتقالها الثوري الأول.. ولكنه أعطى فرصة لطامحي السلطة في استغلال الإطار الأخلاقي لثورة شعب، مطية للتزاحم عليها، وأن يكون توحد المطالب ضد سوء أدائه أحد أسوأ مشاهد الابتزاز الأخلاقي التي تم الاتجار فيها باسم مبادئ الثورة في سوق السلطة.

ولكن قدر الله أن تنتهي تلك الأسطورة - أسطورة طموحات ومؤامرات العسكري - التي ارتهنت بها الثورة والثوار واختلطت بها ميادينها بميليشيات سياسية محشودة بأوامر السادة بحجة مناهضة المجلس الآثم أو أخرى تهرول له طالبة النصرة.. مع ثوار أنقياء احتشدوا بخفق قلوبهم ووطنيتهم.

22 أغسطس 2012.. قواعد اللعبة..

والآن مع خروج الطرف صاحب الصخب الأعلى من الساحة السياسية المصرية (المجلس العسكري).. آن للاعبيها أن يعرفوا أنه باتت للعبة السياسية قواعد واحدة يتساوى فيها الجميع دون أن ينتظر البعض نصرة الـ«مخلص» أو يُلقي البعض الآخر التبعة على «المتآمر».. فأسطورة المخلص/ المتآمر هي «طاحونة هواء» ذهبت بذهاب المجلس..

وإلى تلك القواعد الحاكمة للعبة السياسية:

القاعدة الأولى: ليس لأي طرف احتكار الحديث باسم الثورة أو الإيهاء باحتكار مبادئها.. فكل الأطياف والفضائل السياسية من حقها فقط أن تلتمس الالتحاق بثورة شعب وتسعى لتنال شرف تحقيق مبادئها، كل في موقعه.. ولكن حين يأتي الحديث عن الموالاة أو المعارضة فأنت توالي أو تعارض باسم فصيلك أو حزبك أو تيارك وليس هناك موالاة أو معارضة باسم الثورة..أنت مصري تلتمس الوطنية وخصمك السياسي مصري يلتمس الوطنية..

القاعدة «الثانية»: أيًّا كان موقعك رئيسًا أو وزيرًا أو حزبيًّا أو برلمانيًّا.. ليس لك أن تتعدى على حرمة ثورة هذا الشعب بخلع صفتها على داعميك وأتباعك وتحرم منها مناهضيك. فأنت بهذا تغتصب ما ليس لك، وهذا كان فعل مبارك ومن كانوا معه حين احتكروا الوطنية والمصرية ومنعونا إياها.. فكانت تلك نهايتهم..

القاعدة «الثالثة»: لدينا وظيفة «مسئول أول» وموظف عام بدرجة رئيس جمهورية.. هو ليس أميرًا للمؤمنين أو خليفة للمسلمين وليس زعيمًا روحيًّا أو ملهمًا.. يأتي من فصيل الإسلام السياسي أو اليسار أو اليمين.. لا فرق.. هو في النهاية موظف عام وليس رمزًا لوطن - منصبه هو رمز الوطن وليس هو في ذاته - وتقديره يكون بقدر احترامه رمزية المنصب وأدائه الموائم لرفعة مسئوليته.

القاعدة «الرابعة»: من حق الرئيس أو رئيس الوزراء أن يكون له أنصاره ومريدوه بل ومن يتشيع له إن أرادوا.. ولكن من الحقائق الملزمة له - والتي لا يملك إزاءها اختيارًا - أن بمثلها له معارضوه ورافضو سياساته بل وكارهوها..وقبول المجتمع بالأولى هو إلزام للموظف العام بقبول الثانية.

القاعدة « الخامسة»: الاختلافات في الآراء من الآن فصاعدًا.. هي اختلافات فصائل سياسية في رؤاها عن مطالب سياسية لثورة لا يملكها

إلا شعب واحد يسميها هو مطالب ثورية «حين تلتحم أطيافه وروافده الإنسانية في مشهد واحد كما كان بين 28 يناير و11 فبراير 2011».. أما بغير هذا المشهد فتبقى تأويلات سياسية تخص الفريق أو الفصيل أو الحزب أو الجماعة صاحبة تلك التأويلات..

كل الرؤى يبقى لها احترامها ونصيبها من الاجتهاد.. بغير تخوين أو تكفير للمجتهد المخطئ.. إلا من أراد التخوين والتكفير اسمًا لخطأ الاختلاف.. فهذا اختياره وهو من سمى نفسه..

القاعدة «السادسة»: شرط لشرعية المنصب العام غير الأهلية الثابتة للقيام عليه، هو التزام الموظف العام باحتياجات رافضيه أكثر من التزامه أمام شيعته وأنصاره. عليه أن يكون أكثر تواصلًا واستماعًا وضمانًا لحقوق مناهضيه.. فمن عقلائهم يستطيع أن يعرف ما يعينه على تطوير أدائه، هذا هو شرط الشرعية التي أعطيت له من هيئة ناخبة، اختاره بعضها ولم يختره بعضها الآخر واعتبره بعضها الثالث ليس أهلًا هو أو ندًّا لأن يختار بينهما. «هذا هو شرط الشرعية وبغير القبول به تسقط شرعية المنصب» بمعنى أن يصبح رئيسًا أو رئيسًا لحكومة بغير شرعية وعليه ترك منصبه.

القاعدة «السابعة»: الرئيس في موقعه الآن وأي رئيس يليه بعد الآن يتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وحاليًا بسلطات تشريعية لم يمتلكها من سبقوه، ومن ثم عليه أن يحرص على ألا يتسبب بفعله أو قوله فيما يؤلب الشعب على بعضه أو يشق صفه باستنصاره لمؤيديه على معارضيه . شق صف الوطن باسم السياسية حنث بالقسم الرئاسي وخيانة لله في الشعب.. برئ الرئيس الحالي لنفسه منها في أولى كلماته حين كرر «لن أخون الله فيكم». ولا نريد له ولا لمن بعده أن يقع فيها..

القاعدة «الثامنة»: كان نهج نظام مبارك أن يصرف كل جهده لدعم قواعد بقائه واستمرار حكمه، فلم يكن له هم إلا أن يملك رقاب شعبه بقبضة الأمن وآذانه وعواطفه بسطوة لسان الدين.. أما أن يسعى إلى قلوبهم

بتمثلـه حقيقـة دوره دون تكبر عليهم أو إلى عقولهم بصـلاح نتاج فعله فهذا لم يكـن مـن أولوياته... إعـادة إنتاج ما كان غير منطقي وغـير مجدٍ حتى وإن تصور البعض أنه أكثر إقناعًا من النظام السابق.. تلك هي القاعدة.

23أغسطس 2012.. مخـالفـــوك..!

إذا دافعـت عـن حـق مخالفيـك في التعبير عـن آرائهم.. فأنـت صادق في ادعائـك أنك مـن حماة حرية الـرأي.. وأعــرف أن لجــام الاسـتبداد الذي منعتـه عن غـيرك اليوم كان سـائرًا إليك غدًا لا محالـة.. إن صعب عليك أن تقبـل بحـق مخالفيـك في التعبير عن الـرأي.. فاعلم أن كل مشـاركة منك في تكميـم أفواههـم اليوم هـي مباركة منك لمــن مثلهم أن يعصفـوا بحريتك كاملة غدًا..

اتفقت أو اختلفت مع علة أو جدوى مظاهرات الغد أو غيرها في المستقبل هذا ليس هو المهم.. الأهم هو ألا تسـمح لأحد أن يسـلبك حقك أو يسلب من اختلف معك حقه في التعبير السلمي عن الرأي.

أن تصـدر رئاسـة الجمهورية بيانًـا يؤكد أنها تدعـم وتضمن وتحمي حق التظاهـر السـلمي فهذا جيد.. أما أن تعرف كل الجهـات الأمنية القائمة على تنفيـذ معنى البيان أنها تعمل لدى المواطن ووظيفتها أن تحمي حقَّه في التعبير عـن رأيه قبل وبعد البيانات الرئاسـية.. فهذا أفضـل.. هذا ما نريده وهذا ما سنصل إليه قريبًا إن شاء الله.

23أغسطس 2012.. ليـــس فضـــلًا..

صدور مرسـوم رئاسي بقانون يمنع الحبس الاحتياطي فيما يُسمَّى جرائم الرأي.. حق متأخر السـداد لهذا الشـعب من حقوق ثورته وما زال يسـتتبعه حقوقًـا أخـرى بشـأن منظومة حرية الـرأي.. من أراد أن يدعـم الرئيس بأن يصور أن في الأمر فضلًا رئاسيًّا.. فليعلم أنه يُهين هذا الشعب.. ويخصم من مصداقية مسئوليه في قيامهم على واجباتهم..

24 أغسطس 2012.. «إهانة الرئيس» هي في «إهانة الشعب»..

قلنـا سـابقًا إن لدينـا وظيفة «مسـئول أول» وموظف عـام بدرجة رئيس جمهورية.. هو ليس أميرًا للمؤمنين أو خليفة للمسـلمين وليس زعيمًا روحيًّا أو ملهـمًا.. يـأتي من فصيل الإسـلام السـياسي أو من غـيره، لا فرق.. هو في النهايـة موظـف عام وليس رمـزًا لوطن - منصبه هو رمـز الوطن وليس هو في ذاتـه - وتقديـره يكون بقـدر احترامه رمزية المنصب وأدائـه الموائم لرفعة مسئوليته.

مـع الرفـض الكامـل لكل أنواع الشـطط اللفظـي والتجـاوز في حق أي مواطن على أرض مصر.. رئيسًا كان أو مرءوسًا.. نقول بعد ثورة حرية دفع فيها شعب حياة أبنائه ونور أبصارهم:

- أن يسـلك محمـد مرسي خطـوات مبارك بشـأن ملف حريـة التعبير والإعلام.. شبرًا بشبر وذراعًا بذراع.. هذه هي إهانة الرئيس وليس أي ما يقال عنه..
- أن يكون كل الدفاع عن المسـئول الأول (الرئيـس) من أنصاره دائمًا مقاربات من نوع قبلتم الاستبداد من مبارك لم لا تقبلونه من مرسي؟ تلك هي الإهانة له من أنصاره وليس غيرها..
- أن يبقـى أداء المسـئول الأول هـو أداء المـراوغ والمسـوِّف والمتفضل في ملفـات الحريـات والاسـتحقاقات الثوريـة.. تلـك هـي الإهانة للشعب.. وليس مثلها إهانة.

قليل من الجدية يرحمكم الله..

”آفة الأخبـار رواتها.. وآفة القضايـا مناصروها.. وآفة المعتقد دعاته..“

سبتمبر 2012.. مستوطنات سياسية

"الدولة المدنية ليست بالضرورة كل دولة لم تكن دينية أو عسكرية.. الدولة المدنية هي كل دولة فارقت القبلية الفكرية والعصبية السياسية.."

4 سبتمبر 2012

2 سبتمبر 2012.. الوثـن السـيـاسـي..!

في مجتمع اشترى حريته بدماء أبنائه ونور أبصارهم.. من عجب أن يكون هناك حنين للاستبداد.. ومن غير المعقول أن تجد من يسعى لإيجاد مسوغات وأسباب إعادة إحيائه.. وبالتأكيد من غير المقبول أن يعمل البعض على تأسيسه وإعادة بنائه..

أقول هذا بمناسبة حالة الهرولة إلى «توثين» منصب الرئاسة مرة أخرى.. فما زال البعض يصر على أن يبقى منصب الرئيس «وثنًا» من دون «الوطن»..

فإن جاء المسئول الأول بالحد الأدنى المتوقع من أداء من يعتلي منصب الرئاسة في بلد كمصر.. كان فعله فتحًا..

وإذا بدا من الرئيس توجه للامتثال للإرادة الشعبية (التي أتت به).. كان امتثاله فضلًا.. يلزم أن تلهج الألسنة له بالثناء..

وإذا استغلق على الفهم أمر في فعله فهي «الحنكة».. وإذا نطق فهي «الحكمة»..

وإذا أخطأ - حاشـاه - كان قصر النظر فيمن رأى الخطأ.. وسـوء الطوية والجحـود فيمن أشـار إلى الخطأ.. وهي المؤامرة عـلى الوطن فيمن قد يذهب إلى المطالبة بالحساب..

مـن حـق كل أحد في هذا الوطن أن يكون له من يحبه وينتصر له.. رئيسًـا كان أو مسـئولًا أو حزبًـا أو جماعـة.. بـل من حقه أن يتشـيع له - إن شـاء - أو أن يراه في مراتب الأنبياء والصديقين - فهذا شأنهم.. ولكن ليس من حقه أن يجعل منه «وثنًا» سياسيًّا من دون الوطن يرجى..

وإن كان من حقه أن يتشيع لرئيس أو مسئول أو حزب أو جماعة ولا يرى الحـق إلا فيـه.. فهـو يخطـئ إن تصور أن من يتشـيع لـه هو تعريـف الوطن ومعياره.. ويأثم إن أقحم هذا التصور على بقية أبناء مجتمعه..

أي مواطن حر في أن يأخذه الشطط فيما يعتقده حتى وإن أراد أن يتخذ من رئيسـه أو حزبه أو مسـئوله الأثير رمزًا يقول فيهم «ما رجوناهم إلا ليقربونا إلى الوطـن زلفى».. ولكن أن يبقى مسـتنفرًا المجتمع حتى يقهره على ما يراه هو.. مسـتدعيًا الشـقاق والخلاف والتخوين والترهيب.. حتـى ينتزع الثناء عـلى رمـزه.. فهذا فعل الطغـاة الذين أسـقطتهم ثورة 25 يناير ولن تسـمح بمثل فعلهم مرة أخرى..

أيًّا كان ميلك السياسي.. ومن أي تيار كان المسئول الذي تحبه.. ارقَ بمن تحب إلى نقاء الوطن الجامع.. وحاذر أن تختزل الوطن في وثن سياسي..

فكروا تصحوا..

4 سبتمبر 2012.. البـــداوة الســـياســـية..!

ليـس عيبًـا أو مسـتغربًا أن تكـون المحاصصة السياسـية وضمانـة الولاء الفكـري حـاضرة كمعيـار اختيار شـاغلي المواقـع العامة في أي دولة اسـتقر نظامهـا الديمقراطي.. وتجـاوزت إلى حد معقول القبليـة الفكرية والعصبية

السياسية.. وإن كان حتى في الديمقراطيات المستقرة ينضبط هذا المعيار بقيم الكفاءة والأهلية التي جبلت تلك المجتمعات عليها.

أما مجتمعاتنا التي ما زالت إلى حد كبير تحيا في حالة «بداوة سياسية» وما زالت العصبية الفكرية مقدمة عندنا على أي معيار آخر.. فالجدية في الانتقال من «البداوة السياسية» إلى «المدنية» تقتضينا أن نقدم معيار الكفاءة والأهلية الآن قبل أي وقت قادم..

أقول هذا بمناسبة شبه اكتمال اختيارات معظم المواقع العامة التي تحدد ملامح اختيارات النظام المصري الحالي.. من اختيارات التأسيسية.. إلى مجلس حقوق الإنسان.. إلى رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية.. إلى المجلس الأعلى للصحافة والأهم الهيئة الاستشارية لرئاسة الجمهورية.. والبقية تأتي..

ليس هناك من طعن على وطنية أو ظاهر إخلاص كل من اختير في أي من تلك المواقع.. وإن كان أي مراقب منصف يستطيع أن يعدد في حق معظم من اختيروا حيثيات الولاء الفكري أو الانتماء الحزبي أو الانتماء القبلي السياسي.. قبل أن يجد في خبرتهم ملمح الأهلية المرتبط بهذا الموقع.

وقد يقول قائل: من حيثيات الاختيار أن هناك تيارات سياسية غيبت عن الوجود عن مواقع الحكم تاريخيًا؛ ومن ثم نحن بصدد مصالحة تاريخية تسترضي المستبعدين.. وهنا أُذكِّر أن المستبعدين لم يكونوا التيارات السياسية بل الشعب المصري بكل قواه الحية.

ويقول آخر: إن المحاصصة السياسية قد تستبعد أصحاب الأهلية استبعادًا جزئيًا مقابل استبعاد النظام السابق للمجتمع بأكمله إلا من دار في فلكه.. فهنا أقول إن الإقصاء أيًا كان قدره سيؤجل أو يحول دون تأسيس مفهوم العدالة في المجتمع.. والذي إن غاب، غاب معه الاستقرار للمجتمع أو تأخر.

وأخـيرًا إذا كان «الأمـان» لأي فصيـل يحكم أو سـيحكم ويريد ترسـيخ قواعـد حكمـه يقتضي جعـل اختياراتـه بالمحاصصـة والإقصاء عـلى خلفية القبليـة الفكريـة، فإن «الأمانـة» مع الوطن - ومع الله قبـل الوطن - تقتضي مـن هذا الفصيل أن يجعل اختياراته على قاعـدة الأهلية.. ففي الحديث «من أولى الأمـر غير أهله فقد خان الله ورسـوله».. نعم الحديـث يقول «خان الله ورسوله».. ألم أقل لكم إنها «أمانة»؟

فكروا تصحوا..

العدالـــة الانتـقـاليـــة..!

"إذا أردنـا أن نتحـدث عـن عدالـة انتقاليـة.. ومن ثم تصالـح مـع رموز النظـام التـي أفسـدت.. فالعدالـة تتطلب الحقيقة.. ثم القصاص.. ثم المصالحة.. الحقيقة أولًا.."

6 سبتمبر 2012

7 سبتمبر 2012.. فتـــوات.. وأعيـــان.. وحـرافيـــش..!

في زمن الفتوات والذي أرخ له بعبقرية عمنا نجيب محفوظ.. نجد الفتوة والحرافيش والأعيان هم صنوف الناس...

وكانت سـنة تلك الأيام في تداول السـلطة.. هي إما انقلاب فتوة جديد على الفتوة القديم.. وإما ثورة الحرافيش على الفتوة فيخلعونه..

وفي الحالتين يبقى الحرافيش على أمل أن يجدوا العدل على يد الفتوة الجديد.. ونادرًا ما وجدوه.. إلا عندما كان التغيير بأيديهم وبقوا مراقبين.. محتسبين..

وفي الحالتين يبقى الأعيـان الأسرع إلى مبايعة الفتوة الجديد.. والأشرس في الانقـلاب عـلى من سبقه.. والأحـرص على كنـف الفتـوة.. . أي فتوة؟ لا يهم..

هذا شأن الحرافيش.. وهذا شأن الأعيان.. لم يتغيروا ولن يتغيروا..

"هـذه عبرة التاريـخ للفتـوات علَّهم يتعظـون.. هي أن الحرافيش آمن وأبقى.. وأن الأعيان أخون.."

يقولون إن التاريخ لا يعيد نفسه ولكنه يقفي.. وأنا أصدقهم

فكروا تصحوا.. .

"العُـــري فُحـــش.. ولكـــن الظـلـــم أفـحـش..
البـــذاءة رذيـلـــة.. ولكـــن الكـــــذب أرذل.."

7 سبتمبر 2012.. الـرأي رأيـــكـم..!

ما رأيكم في مدرب لمنتخب وطني يختار لاعبيه «فقط» على خلفية انتمائهم للنوادي التي يشجعها هو !

ما رأيكم في «طبيب» يعزم صديقه «المهندس» الذي تربى معه منذ الصغر على أن يشاركه في إجراء جراحة لمريض لديه..!!

ما رأيكم في عائلة ناظر زراعة تسـب وتشـتم ملاك الأرض التي يزرعها هـذا الناظر على مراجعتهم للناظر على حسـن أو سـوء تصرفه في أملاكهم.. و ممارستهم لحقهم في الاحتساب عليه !!

مـا رأيكـم فيمن يمن على الناس بما لم يفعله لهم.. ويريدهم أن يحمدوه بما يفعله هو لنفسه..!!

الـرأي الـذي أنتظره منكـم.. هو ماذا تقولـون إذا كان هذا هـو منتخبكم الوطني.. وكان المريض هو أقرب أقربائكم.. وأنتم ملاك تلك الأرض..!!!

9 سبتمبر 2012.. دسـتـوركـم.. يـا أسـيادنا..!

قريبًا جدًّا.. أقرب مما تتصور سيكون عليك واجب وطني لا تملك أن تتقاعس عنه ما دمت قادرًا واعيًا.. وهو أن تكتب مواد دستور بلادك.. أعتقد أنك تشعر بأني باضحك عليك أو باقولك كلام نظري لا يودي ولا يجيب.

فأنت جواك أكيد بتقول إنك مش عضو في التأسيسية.. وإنك مش فقيه دستوري يعني مش متخصص في الدساتير.. يبقى منين يبقى عندك السلطة أو الكفاءة إنك تكتب الدستور؟

أما بالنسبة لوجودك في التأسيسية من عدمه.. دعني أصحح معلومة يبدو أنها اختلطت حتى على أعضاء التأسيسية الحاليين وهي أنهم هم أنفسهم لم يوكلوا من الشعب لكتابة الدستور نيابة عنه.. فقط وُكّلوا بإدارة الحوار المجتمعي وبلورة الرأي العام ثم صياغته.. يعني أنت من يملي على التأسيسية ما يلزم كتابته وعليه جاء الوقت لتعرف تملي عليهم إيه..

عاوز الحرية سقفها فين؟ عاوز تختار من يحكمك على خلفية كفاءته.. إزاي؟

إزاي تضمن إن دستورك يضمن المعنى المطلق للحرية والعدل والكرامة بلا حدود أو قيود.. لأن الدساتير صياغة لإنسانية البشر قبل أن تكون عقدًا اجتماعيًا.. وأن القوانين التي تلي هي التي تضع الحدود المتفق عليها والقابلة للتغيير حتمًا؟

كيف ستضمن ألا يساومك أحد على حقوقك؟ وكيف لا يمن عليك بها؟

هل تريد أن تستفتى على كل مادة على حدة أم لا؟ هل تقبل بوجود مواد استثنائية أم لا؟

كام واحد حواليك حيسألك ويأخذ برأيك عند الاستفتاء؟ وكيف تضمن أن تقول لهم حقيقة ما فهمته وتضمن لهم حق الاختيار بحرية؟

الجمعية التأسيسية لا تعبر عن المجتمع المصري بصدق.. هذا صحيح.. وتجافي بتشكيلها فلسفة إنشائها كلجنة مؤتمنة على دستور هو هبة الشعب نفسه.. وليس هبة ملك كدستور 1923 أو هبة عسكريين قاموا بتغيير انقلابي كدستور 1956 أو 1971.. ورغم ذلك وإن يعمل البعض لتصحيح ما اعتراها من عوار في الهيكل.. يلزم العدد الأكبر أن يقوم بواجبه لضمان أن يكون الدستور من حيث مواده هو الأقرب إلى الوطن الذي ينشده حتى وإن جافى إجراء إنشائه وإصداره العدالة الواجبة.. حتى يتم جبر كل عواره شكلًا ومضمونًا..

هناك موقع للتفاعل مع التأسيسية لم يزره إلا 95000 مواطن ولم يبدِ رأيه إلا في المواد القليلة المطروحة إلا حوالي 15000.. لو سمينا هذا حوارًا مجتمعيًا حول دستور يُكتب.. أثمنا جميعًا.. ولو قبلنا أن يخرج الدستور للاستفتاء دون حوار مجتمعي حقيقي.. فهذا عين العبث..

دستوركم أيها الأسياد في هذا الوطن يناديكم لا تتركوه يكتب بمعزل عنكم..

هذا ليس دستور جماعة أو فصيل أو حزب..

هذا دستوركم يا أسيادنا..

12 سبتمبر 2012.. الفطنة.. لا.. الفتنة..!

الفتنة هي شق صف المجتمع واستنفاره لصراعات تستنزف قواه وتجعله ذاهلًا عن أولوياته وضرورات ترقيه وصراعه الحقيقي..

الفتنـة بضاعـة وصناعـة.. لها منتجوها ومسـتهلكوها، شـأنها شـأن أي بضاعة أخرى..

وسـوق الفتنـة يخلق فقط حـين يوجد الطرفـان.. ويروج حين يمارسـان دوريهما بشغف..

صانـع الفتنـة مفسـد.. حاقـد.. موتـور في العـادة.. ومن يسـقط فيها.. فيروجهـا له ويكون لها وسـيطًا ومرتعًا ووقودًا هو في العـادة إما جاهل وإما سفيه أو مدعٍ أو مفسد أيضًا.

الانتصـار لوطننا ولديننـا ونبينا واجب لا يتأخر عنـه إلا مفرط.. ولكن الفطنـة في ألا نسـتدرج ونكـون أطـراف فتنـة يصنعهـا غيرنـا لنكـون نحن وقودها.. فيضيع بها ديننا ودنيانا أوجب...

سـوق الفتنة لن تنتهي ما بقي الصراع الإنسـاني بين الخير والشر.. ولكن يسـتطيع أي مجتمـع عاقـل أن يجعلها تجـارة تبور.. إذا عقل ولم يسـتدرج من صناع الفتنة ولم يمل إليها بجهل أو بسفاهة..

ادرءوا الفتنة بـ«الفطنة»..

فـ«المؤمن كيس فطن».. كما ورد في الأثر.

ورحم الله عمر بن الخطاب حين قال: «أميتوا الباطل بالسكوت عنه»..

الانتصـار لوطننـا وديننـا ونبينـا «واجـب» لـن يتأخـر عنـه إلا مفرط.. وسـننتصر لهم ولكن بالـ«فطنة» في ألا نسـتدرج لنكون وقـود «فتنة» تطول ديننا ودنيانا.

13 سبتمبر 2012.. سـوق الفتـنــة..!

هـذه الإسـاءة والدناءة تجاه الإسـلام ورسـول الله ﷺ ليسـت الأولى في التاريـخ ولن تكون الأخيرة.. ولكن جاء الوقت لكي نعرف في ميزان الدين والمنطق.. من أين يؤتى ديننا ونبينا بالإساءة الأكبر..

ممن كرهوا هذا الدين ودأبوا على محاربته؟

أم ممن أحبوه واتبعوه ولكنهم دأبوا على إهانته وخذلانه.. بسـوء فهمهم له وسوء فعلهم باسمه؟

سـوق الفتنة لن ينتهي ما بقي الصراع الإنسـاني بين الخير والشر.. ولكن يسـتطيع أي مجتمـع عاقـل أن يجعلها تجـارة تبور.. إذا عقل ولم يسـتدرج من صناع الفتنة ولم يمل إليها بجهل أو بسفاهة..

13 سبتمبر 2012.. شـــركاء الفتـنـــة..!

نـزع فتيـل الفتنـة - أي فتنة - واحتواؤهـا واجبنا جميعًـا.. ولكن بقي أن نقول إن كل من زايد على مشاعر المصريين.. كل من استغل الإطار الأخلاقي لغضبهم وإهانة دينهم ونبيهم لمصلحته.. كل من راهن على اسـتثمار سـياسي رخيـص بتأجيجـه النفـوس.. هـو شريك مبـاشر في خلـق صـدام مجتمعي وشريك مباشر في الفتنة.

لـن يُقبـل من هؤلاء حكمة زائفة بأثر رجعي.. لن يشـفع لهم بحثهم عن شـماعات تعينهـم عـلى التنصل مـن فعلتهم.. سـيبقى هؤلاء آثمـين في حق المجتمع وسنلاحقهم بإثمهم.. ما بقوا على غيهم..

فمن أفسد شيئًا فعليه إصلاحه.. لا الهروب من مسئوليته..

17 سبتمبر 2012.. الجـــرم الســياســي..!

الفيلم المسيء بين الواقع السياسي والجرم السياسي..

أن تكون هناك أطراف دولية تشن حروبًا معنوية على الشعوب الإسلامية بغرض اسـتبقائها مأزومة وفي حالة توتر دائم يعوق تطورها ونموها.. فهذا واقع..

أن تفهـم طبيعـة الصراع الذي أنت أحد أطرافـه دون تزيد أو تفريط وأن تحاول أن تدير تناقضاته لصالحك.. فهذه ضرورة..

أن تحيل الصراع إلى أدبيات مؤامرة فقط.. تصدر نفسك على أنك الضحية دائمًا فيها.. فهذا جهل..

أن ينتهي دورك في كل مرة إلى الشحن المعنوي والتعبئة النفسية.. وأن ترضي نفسك بأكبر قدر ممكن من الصراخ والنحيب والمزايدات اللفظية.. فهذا سفه..

أن تقرر أن توظف التعبئة النفسية والشحن المعنوي لشعب بأكمله.. لمصلحة سياسية أو اقتصادية تخصك.. فهذه جريمة..

19 سبتمبر 2012.. اليتم.. والدستور..!

كتبت هذا الكلام الذي تقرءونه الآن في وسط أحداث محمد محمود في عام 2011 وهي أحداث مفصلية في تاريخ الثورة كان من نتاجها أن بدا الفرز الأول الحقيقي للثورة المصرية بين من يعي مسئوليته تجاه شعب هو مؤتمن على مستقبله ومن استخدم الشعب مطية لطموحات حكمه..

«اليتم...»

«ليس اليتم بفقدان العائل هو ما أتحدث عنه... بل اليتم بجهل العاقل وخيانة المُؤتمن هو ما أقصده... اليتم بفقدان العائل مصاب فراق.. وأما اليتم في افتقاد العاقل فمصاب خيانة وتضييع أمانة فيمن افترضت فيه الأمانة والعقل.

العاقل الذي أقصده هو من يولى أمر غيره ليعوله ويحميه ويجتهد أن يهديه إلى أصوب وجهة.

«التحرير» والذي صار اصطلاحًا جديدًا مرادفًا لكلمة الشرعية.. أعلن أن شعب مصر في مصاب «يتم» فقد فيه العاقل.. فبين قابض على السلطة محدود الأفق والأهلية وطامح في السلطة متهافت وفاقد للأهلية ضُيع أمر الوطن أو كاد.. لسبب ما ألحت عليَّ نفس المعاني مرة أخرى ولكنها بشأن عملية كتابة الدستور وشرعية تأسيسيته.. لا أعلم مدى وجاهة إلحاحها عليَّ وأن أحاول التحدث إليكم عن الواجب الوطني الملقى على كل منا تجاه الدستور.. كل حسب طاقته..

هل من تفسير لديكم ؟

19 سبتمبر 2012.. معدومو الخيال.. والتاريخ والروح..!

من رأى في الجرافيتي المؤرخ للثورة وصور شهدائها تلوثًا بصريًا يلزم إزالته هو - في أحسن الأحوال - كائن فاقد الإحساس بالزمن وفاقد الإحساس بالوطن.. هذا الكائن معدوم الخيال.. كما رأى القبح في جمال صدق التاريخ على الجدران.. سيبقى معدوم الروح.. معدوم التاريخ..

ولا تتعجبوا إن رأيتموه قريبًا يهدم الآثار أو يصبغ الهرم !!!

21 سبتمبر 2012.. لا تصدوا عن دين الله.. باسم شرع الله..!

فيما يجري الآن من سجال ولهاث في كتابة دستور كل المصريين.. والمحاولات التي أحسب مبعثها رغبة صادقة في مجتمع أطهر وأفضل من البعض والتي ما لبثت أن تحولت بهم إلى محاولات للهيمنة على كتابة دستورنا جميعًا.. والتي إن أفلحت أودت بنا جميعًا.. تلك كلمة واجبة مني.. لا خير فيّ إن لم أقلها..

«إلى إخوتي في الدين والوطن.. إلى الغيورين على شرع الله.. والآملين أن يحيوا في كنف دينه.. أذكركم ونفسي بكُنه ديننا وروحه وقوام أمره.. كما وردت إلينا عن صحابة نبينا ومؤتمني سنته، كالصحابي الجليل ربعي بن عامر حين سُئل عن هذا الدين وأهله، فكان أول ما قال عن أهل هذا الدين «نحن قوم ابتعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله رب العباد».

هذا ما فهمه هذا الصحابي فهمًا نقيًا مباشرًا عن رسولنا الكريم.. فاستحق به أن يكون سفيرًا لهذه الدعوة ورسولًا مؤتمنًا من نبيها لنشرها والحديث باسمها - إنما جُعل ديننا الحنيف لتوحيد وجهتنا وعبوديتنا لله وحده.. ولا يكون ذلك ابتداءً إلا إذا حررنا وتحررنا بهذا الدين من استعباد أي بشر لغيره..

وعليه إن كنت ترى نفسك مؤتمنًا على مستقبل هذا الوطن وعلى شرع الله ودينه فاعلم أن:

- كل مادة في الدستور ستئول لاستعباد رقاب العباد بأيٍّ مسوغ هي صد عن سبيل الله.. حتى لو ادعى أنها في سبيله..
- كل مادة في الدستور ستكرس لوصاية جهة بعينها بشكل مباشر أو غير مباشر على دين الله – تأويلًا أو احتكارًا لفهم – هي طعن في دين الله باستعباد العباد لعباد مثلهم.
- كل مادة في الدستور ستجاوز دور أي من البشر عن الامتثال لحكمة الفهم الجمعي للنصوص والذي يستحضر فيه العلم والعرف والقيم والمقاصد هى استعباد لرقاب العباد وحياد عن كنه الدين.

نحن أمة البلاغ ودين الفطرة.. لا أمة التسلط ودين العنت..

علينا أن نبلغ عن ربنا وأن نحمي فطرة البشر بأن نحمي حرية فكرهم واعتقادهم وتعبيرهم.. حتى نخلي بين فطرتهم وبين بلاغ الوحي.. ليس لنا أن نكره الناس أو نحد من حرية كفلها خالقهم لهم حتى منتهاها..

ليس لنا باسم الخوف على الشرع أن نضيق على البشر أو أن نحيل أنفسنا أوصياء عليهم..

ورجوعًا إلى ما يحدث في كتابة الدستور الآن من مواد تسرف في تأكيد ما هو مؤكد من هوية مصر العربية الإسلامية وليس بعد القطع في المادة الثانية بقوامة وتفرد مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر التشريع.. أن نستحدث من المواد والصياغات تسمية لمرجعيات تأويل بعينها حتى ولو كانت الأزهر ذاته.. وحذارِ من مواد تضفي على صنف بشر قداسة ليست لبشر كما يحدث في المادة 46 أو تجعل صنفًا من البشر وكأنه مغاير لغيره من خلق الله.. كالمادة 36.

نحن بصدد دستور يا سادة.. أي صياغة للقيم والحقائق العامة التي تنطلق منها حياتنا.. والتي تبقى تطبيقاتها مرهونة بتحقيق مقاصد الشرع الثابتة في إطار واقع يتغير..

ولنتذكر جميعًا حديث نبينا بأن هذا الدين متين وأنه لن يشاد أحد منا هذا الديـن إلا غلبـه وأن نوغل فيه برفق حتى لا نكون كالمنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى..

أوغلوا في دينكم برفق.. حتى لا تصدوا عن سبيل الله.. باسم شرع الله.. فتضيعوا الدين والوطن.

"نحـن أمـة البلاغ وديـن الفطـرة.. لا أمـة التسـلط وديـن العنـت.."

23 سبتمبر 2012.. دسـتوركـم يـا أسـيادنـا..!

دسـتوركم أيها الأسـياد في هذا الوطن.. يناديكم لا تتركوه يكتب بمعزل عنكم.. ..هذا ليس دستور جماعة أو فصيل أو حزب..

هذا دستوركم يا أسيادنا..

26 سبتمبر 2012.. الوطـن الجـريـح..!

ليـس دائـمًا سـوء النوايا هو ما قد يـورد الناس موارد الهـلاك.. ولكن قد يكـون حسـن النوايـا مع سـوء التقدير والجهـل بحقائق الأشـياء هو الهلاك المحقـق.. ولم يكـن مـا ورد في الأثر والذي نسـطره فيما يـلي.. إلا توجيهًا لنا من ربنا بفهم هذا المعنى والذي أرى حكمته قد استغلقت على أكثرنا إلا من رحم ربي..

فقـد ورد في الأثر «عن الأوزاعي عـن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس- رضي الله عنهـما - أنَّ رجـلًا أصابـه جـرح في عهـد رسـول الله ﷺ فأُمِـر بالاغتسـال، فاغتسـل فمات، فبلغ ذلك رسـول الله ﷺ فقـال: **قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العيِّ السؤال؟**».

لم يأمر رفقاء هذا الرجل الجريح صاحبهم بالاغتسال إلا غيرة منهم على دينه وصلاح عمله وقربه من الله، لم ينصبوا أنفسهم أوصياء عليه بسوء نية قدر ما كان تعاليهم - عن الإقرار بجهلهم بمقاصد الشرع في حفظ النفس والمقدم عما رأوه هم الأولى وهو طهارته بالاغتسال - هو ما أهلك صاحبهم.. بل وأهلكهم هم..

فقد دعا عليهم رسول الله ﷺ بقوله: «**قتلهم الله**» وأوضح ﷺ سبب استحقاقهم أن يكونوا هالكين حين صرح مستنكرًا تعاليهم عن السؤال رغم جهلهم في قوله «ألم يكن شفاء العي السؤال؟!».

قاتلو صاحبهم كانوا أهل تقوى.. كانوا حريصين على دين صاحبهم.. بل ظنوا أنفسهم أحرص على دينه منه.. فأهلكوه وأهلكوا أنفسهم بحسن النوايا وسوء التقدير..

رفقًا بالوطن الجريح.. حتى لا يناله من الغيورين منا على دينه وهويته مصير الرجل الجريح..

اللهم عافنا.. اللهم عاف وطننا.. أنت ولي ذلك والقادر عليه..

القلوب العمياء

"الأمم تصنعها النفوس التواقة للحرية.. الواثقة بتكريم الله لها بالعقل.. والمقدمة على حمل أمانته.. ولا تصنعها القلوب العمياء.. ولا العقول المرتهنة.. ولا الأيادي المرتعشة.."

27 سبتمبر 2012

أكتوبر 2012.. روميل

”إن لم تعرف لفعلك سياقًا.. فأنت مفرد في سياق غيرك، وإن لم تملك استشرافًا لصورة شبه كاملة لما تريد.. فأنت جزء من إرادة آخرين..“

1 أكتوبر 2012.. عن التأسيسية.. والدستور.. والشعب..!

حين أشرت إلى عودة الأساتذة الفضلاء الذين انسحبوا من التأسيسية قبلًا.. وأشرت إلى التواصل الكريم معي - كما كان مع غيري بالطبع - بشأن العودة.. وبرغم ما في حيثيات عودتهم من وجاهة وحرص على المصلحة الوطنية وما اشترطوه على أنفسهم من أن تكون عودتهم هي إحدى المحاولات الأخيرة لرأب صدوع عملية صناعة الدستور.. فإن هذا لا ينفي قناعاتي بالتالي :

1 - أن الهرولة نحو إصدارمسودة دستور لم توف في إصدارها شروط الحوار المجتمعي الحقيقي وأهلية القائمين عليه ومصرية المقترحات والصياغة، وكذلك في تمرير المواد الخلافية في غفلة ظل المواد المجمع عليها.. ما زالت أمرًا «مرفوضًا».. ويلزم أن يكف عنه من يدفعون نحوه..

2 - أن شبهة التمثيل غير العادل لطوائف الشعب وغياب معيار الأهلية النسبي في تشكيل التأسيسية الحالية لا تزال قائمة.. وهو أمر «خاطئ».. ويلزم إصلاحه بتأكيد وعي الناس بخطئه وأن تزيل التأسيسية عن نفسها شبهة ظلمها لمجتمعها الذي أوكلت عنه وتصلح من هيكلها..

3 - لا يزال الإصرار على المحاصصة السياسية غير المعبرة بالقطع عن الشعب المصري في تأسيسية دستوره والتي تنتهي بمواءمات سياسية وتوازنات بغرض الانتخابات أمرًا «مريبًا».. ويتوجب إنهاؤه.

ولكيلا نظلم أنفسنا بأنفسنا.. ما زال في الوقت متسع أن نفتح أعيننا وعقولنا «للمطلوب» منا نحن عموم المصريين.. وأن يخفض - القائمون على التأسيسية - الجناح للشعب الذي أوكلهم الأمانة ويصلحوا «الخطأ» الهيكلي الموجود فيها من حيث التمثيل والأهلية.. وأن نعرف جميعًا أن دستورنا - بعد ثورة مثل ثورتنا - يلزم أن يحفظ لمصر نسيجها المجتمعي الحق وهويتها العربية الإسلامية دونما تزيد أو إقحام لما ليس منها.. وأن أي ميل به لفصيل أو آخر سيكون قاعدة لصدام مجتمعي.. نحن في غنى عنه.. وليس مدخلًا لسلام مجتمعي نحن أحوج ما نكون إليه..

وربنا يصلح الأحوال..

2 أكتوبر 2012.. دستور مرحلي..!

وعي عموم المصريين بحقوقهم وقيامهم عليها لإصدار دستور مرحلي أو دائم يؤدي إلى اتزان سياسي وسلام اجتماعي.. ورفضهم لأي تهميش لهم عن حوار مجتمعي كاف لمدارسة وتفنيد وتعديل المقترحات الواردة من اللجان القانونية والفنية المنوبة عنهم.. داخل التأسيسية وخارجها.. أمر «مطلوب».. وواجب أن يتكاتف عليه الشعب صاحب الحق في كتابة دستوره..

2 أكتوبر 2012.. بـ «الحافلة».. أو «الحلزونة».. أو «الأتوبيس» لا يهم.. المهم نوصل..!

«عرفة» مواطن مصري صالح من محافظة الغربية دأب على سؤالي عن الأمور التي تستغلق عليه في واقعنا اليومي..

استوقفني عرفة اليوم مبادرًا «هو يعني إيه علمانية؟» وكان سبب سؤاله أنه حضر خناقة في الشارع نشبت بين طرفين عن طبيعة الدولة المصرية وما ينبغي أن تكون عليه..

عدت بـ«عرفة» إلى أصل العلمانية في أوروبا والتي جاءت لإنهاء هيمنة بابوات الكنيسة على مقدرات الناس فكانت بمثابة إعادة الأمور إلى نصابها بأن يحكم المجتمعات الأكفأ على القيام بذلك.. ولم تكن بغرض معاداة الدين أو إقصائه عن المجتمع أو هوية الشعوب.. وأخبرته أيضًا أن بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلًا هي من اختارت أن تتطرف في علمانيتها حتى صارت في حالة تضاد مع الدين..

أخبرته أيضًا أن إسلامنا السنيَّ ليس فيه ولاية للفقيه والتي هي المكافئ لحكم البابوات.. وأن «الواجب في كل ولاية (الأصلح) بحسبها» كما يقول ابن تيمية «ففي الإمارة يقدم (القوي) ولو فيه (فجور) فقوته للرعية وفسقه على نفسه» وهذا قطعًا لا يسمى تغييبًا لمعيار الدين والتقوى عن الإمارة..

رسالتي التي ختمت بها كلامي لـ«عرفة» هي أنه حين يجد خناقة من هذا النوع على طبيعة الدولة.. يسأل المختلفين على مفهومهم لما يتخانقون عليه.. فسيكتشف إما أنهم لا يعرفون تعريف ما يختلفون عليه وإما أنهم في الغالب يصفون أهدافًا قريبة ولكن بمسميات مختلفة..

فكأنهم يختلفون على اسم الوسيلة التي تنقلهم إلى نفس الوجهة.. فيتصورون أن الوجهة ذاتها قد تغيرت..

ففي الحالة المصرية إذا ما نحينا الشطط.. نحن نتحدث في الغالب عن وسيلة واحدة نأمل أن تنقلنا نحو المستقبل.. اختلفنا على تسميتها.. بعضنا يسميها حافلة.. والآخر يسميها مركبة.. والثالث يسميها حلزونة.. فشغلتنا التسمية عن الحركة للمستقبل..

سألته «وصلت يا عرفة»؟ أومأ عرفة برأسه راضيًا..

أتمنى أن تكون وصلت فعلًا..

"قدر «نجاحك» هو في قدر «إفادتك» لمن حولك.. حتى وإن كانت فقط بـ«كف أذاك عنهم»..

احلموا بصدق.. تَصدُقوا الحُلم..!"

3 أكتوبر 2012

7 أكتوبر 2012.. مهما طال الزمن.. أو طال العبث..!

في مؤتمر جماهيري حاشد لجماعة الإخوان المسلمين.. نظمته رئاسة الجمهورية في ستاد القاهرة أمس واستضاف حشدًا من جنود الجيش المصري وبعض المسئولين.. تحدث الرئيس محمد مرسي إلى أهله وعشيرته مطمئنًا الجميع أن مصرهم تسير في الاتجاه المرسوم لها..

رحم الله شهداءنا في حرب أكتوبر وثورة يناير.. لن تضيع دماؤكم هدرًا.. مهما طال الزمن أو طال العبث.. .

7 أكتوبر 2012.. سارة..!

سارة شابة مصرية واعدة.. مؤمنة بملكيتها لوطنها.. ناشطة بلا كلل في العمل الأهلي من أجل مجتمع أفضل.. ونحسبها مخلصة فيما تعتقد وتفعل..

سألتني سارة بنبرة استغراب «هو ما بيكلمناش ليه»؟!

وهي في سؤالها تقصد رئيس الجمهورية (المسئول الأول) د.محمد مرسي أثناء خطابه في ذكرى حرب أكتوبر بالأمس.

لسان حالها ومقالها يقول الرئيس يكلم أنصاره.. غالبًا محور الكلام هو تبرئة نفسه وتياره من تهم منتقديه.. ومنتقدًا ومهاجمًا المتربصين بأدائه وأداء جماعته..

سؤال سارة يعود على عموم المصريين والذين هم ليسوا بالضرورة أنصارًا للرئيس وجماعته أو متربصين بالرئيس وجماعته..

أين حديث المسئول الأول عن هؤلاء.. إلى هؤلاء ؟!!

أين هجومه على المتربصين بهم وبمستقبلهم.. قبل وبعد هجومه على المتربصين به وبجماعته ؟!!

سؤال لن تكون الإجابة عنه بالتبرير أو سوق الأدلة عن أنه قال لهم إنه رئيس لكل المصريين.. الإجابة عنه بواقع الممارسة.. حين تشعر سارة وكل من مثلها أنه يكلمهم..

وحسبنا حديث الرسول ﷺ حين أتاه من يقول «أصبحت مؤمنًا يا رسول الله – فقال له ﷺ: **لكل قول حقيقة.. فما حقيقة قولك؟**».

السيد محمد مرسي.. ما حقيقة قولك لـ«سارة»؟

11 أكتوبر 2012.. جرائم.. ولو بالسهو والخطأ..!

تقسيم المجتمع إلى فئات متناحرة من أجل مكتسبات سياسية أو بالأحرى انتخابية.. جريمة.

استنفار الطائفية الدينية بين أبناء الديانة الواحدة أو الديانات المختلفة.. من أجل ضمان الأنصار أو إضعاف الخصوم لضمان الوصول أو البقاء في الحكم جريمة..

استخدام مصائب المجتمع ذرائع للتواجد السياسي والتواصل السياسي والاستثمار فيها من أجل استمالة الأنصار جريمة.. اختطاف مناسبات الفخار الوطني والسطو على مساحات من الذاكرة الوطنية واستثمارها لتسويق حزب أو تيار جريمة..

اللعب على أوتار عاطفة هذا الشعب بغرض تغييب عقله جريمة..

الإصرار على إحالة تفسير ارتكاب هذه الجرائم للسهو أو الخطأ جريمة.

استقيموا يرحمكم الله...

11 أكتوبر 2012.. لمصر.. وللرئيس.. قبل النائب العام..!

الرئيس يقيل النائب العام.. وما المانع ؟! هو الرئيس يفعل ما يريد.. في الحقيقة هناك مانع.. للمرة الثانية نقول إن التغول السياسي على المؤسسة القضائية يهدم دولة القانون مهما كانت الذرائع للمرة الثانية.. نقول إن رئيسًا يتجاوز سلطاته متسترًا بالغضب الشعبي ليتدخل في شأن مؤسسة مكافئة له بقرارات غير قانونية.. هو رئيس يهدم دولة القانون التي تأتي شرعيته منها بالأساس.. أي هو رئيس يهدم شرعيته.. نعم تحالف الجهل والفساد له نصيب في كل مؤسساتنا.. نعم النائب ليس محل إجماع وطني.. ولكن قلنا قبلًا إن مؤسسات السيادة كالقضاء هي من تطهر نفسها بنفسها وبقوانينها.. وإلا نقول وداعًا للدولة برمتها.. ليس فقط لدولة القانون..

”لأننَـا نُتقِنُ الصَّمـتَ.. حَمَّلُونَـا وِزْرَ النَّـوَايَـا..“
غادة السمان

12 أكتوبر 2012.. بدون «جمل»..!

هل يعرف رئيس الجمهورية اسم ما يحدث الآن في ميدان التحرير بين مناصريه وبين الشعب الذي يفترض أنه منه.. أظنه يعرف.. اسمه «قمع الشعب بالشعب».. وعرفناه حين وقع علينا وقت الثورة بموقعة «الجمل».. والتي دخل بها مبارك التاريخ أو قل خرج بها من التاريخ..

السيد الرئيس.. السيد المسئول الأول.. محمد مرسي قم بمسئوليتك أمام الله ثم أمام هذا الوطن.. احقن دماء الشعب.. لا تكن شريكًا بالصمت في قمع الشعب بالشعب.. اسمع لمن لا توافقه سياساتك.. هم مصريون، أنت أمام الله عنهم مسئول.. علك لا تدخل التاريخ أو تخرج منه بموقعة «جمل» أخرى ولكن بدون «جمل» هذه المرة !!

مــــن غابــــــوا..

”من غابوا عن صفوف الثوار في «محمد محمود» 2011..
عادوا.. ولكن لقمع الثوار في «محمد محمود» 2012..!!“
12 أكتوبر 2012

12 أكتــوبــر 2012.. فـــي التحريـــر اليـــوم..!

رأيت وجوهًا مصرية ألفتها في أيام الثورة.. تتحدث.

سمعت في التحرير اليوم تعبيرات «كانت حرب شوارع».. «عملوا حوالَيَّ دواير وبعدين ضربوني».. «طاردناهم في الشـوارع وطردناهم بره الميدان».. «احترقت الأتوبيسات إللي كانت جايباهم».. .!!!

فليهنأ الآن من يؤسس للصدام المجتمعي ويرعاه.. عملك أثمر !!!

ولكـن عليـــك أن تعلـم أن واقـع اليـوم الأسـود.. يقول إنـك انتقلت بعملـك من مرحلة خلق أجـواء الحرب الأهلية.. إلى الدفـع بملامحها واقعًا عـلى الأرض وقمـــت بإدارتهـا.. هـــذه جريـمـة لـن تفلـت منهـا.. ولن تسقط بالتقادم..

توبوا إلى ربكم.. والتمسوا صفح شعبكم..

ما زال الوطن يعذر.. فلا تراهنوا على صبره..

”أسـوأ من أحداث اليوم الأسـود في التحرير.. هذا الكم من الكذب بشأنها...“

12 أكتوبر 2012

12 أكتوبر 2012.. الاحتكار.. والاحتقار..!

جريمة نظام مبارك أنه احتكر الحكم واحتقر الشعب..

فأزيح غير مأسوف عليه، ليس فقط من موقع الحكم ولكن من موقع الاحترام في ذاكرتنا..

ما رأيناه وسمعناه وعشناه على مدار اليومين الماضيين - للأسف - يقول إننا أمام نظام جديد.. يجاهد لاحتكار الحكم واحتكار المعارضة واحتكار الثورة واحتكار الصمت.. ويفعل كل ذلك وهو لم يزل يحتقر الشعب..

توبوا إلى ربكم.. التمسوا صفح شعبكم.. ولا تأخذنكم العزة بإثم.

12 أكتوبر 2012.. مقلقة جدًا..!

مصيبتنا - ولا أقول صدمتنا - في أزمة النائب العام.. أن نرى من عهدناهم مؤتمنين على ضمير هذا الوطن واستقلال مؤسسة قضائه هم من يهدرون روح استقلالها على أعتاب سلطة جديدة بمجرد أن أصبحوا جزءًا منها.. كيف يمكن لمن أنفق عمره، أو هكذا بدا، للحفاظ على مؤسسة القضاء بمنأى عن السلطان.. كالمستشارين الجليلين مكي والغرياني.. أن يكونا رسل الوعيد من سادة السياسة الجدد لمؤسستهم !!

ويبقى القضاة بشرًا وليسوا بمعصومين وليسوا فوق الحساب وسنحاسبهم إذا حادوا.. ولكن القضية هنا تتجاوز فساد النائب العام أو الرغبة في تطهير القضاء.. القضية التي يعرفها القاضيان الجليلان حق المعرفة.. أن في مثل فعلهم هذا الفيصل بين الدولة واللادولة.. .

وحسبي هنا تعبير المستشار البشري حين علق اليوم بأرق وصف ممكن.. بقوله «علاقة السلطة الحاكمة بالقضاء مقلقة».. وأنا أقول: نعم مقلقة جدًّا!

12 أكتوبر 2012.. نداء عقل وضمير..!

إلى كل شباب التيارات السياسية وأخص شباب الإسلام السياسي ومنهم شباب الإخوان المسلمين.. أحسب أنكم مخلصون لأفكار تياراتكم

ومخلصون للوطن قبلها.. هذا ليس وقت الاغتنام السياسي.. وليس وقت نصرة من تحبون على حساب وطنكم.. إخوتكم في الوطن المخالفون لمعتقدكم السياسي لا يريدون بكم شرًّا ولا يضمرون لكم كرهًا..

كل منكم يحب وطنه بمنظوره.. ولكن يبقى منظور وطني واحد يلزم أن تجتمعوا عليه قبل أن تفرقكم الطموحات السياسية.. لا يجرمنكم أحد بأي ذريعة أن تبغوا على إخوانكم في الوطن.. وأن تعتدوا لفظًا أو فعلًا على شركاء لكم في المصير. واجهوا أخطاءكم وأخطاء قادتكم وتياراتكم بفروسية.. ولا تأخذنكم عزة بإثم.. فكلنا خطّاء.. وخير الخطائين التوابون..

لا تحرقوا كل جسور الثقة بينكم وبين أرحام وطنكم.. صلوا أرحام وطنكم.

والوطن أولى وأبقى..

17 أكتوبر 2012.. التاريخ يهمس..!

في وسط الصخب الدائر عن الحديث باسم الشريعة وباسم الغيرة على الدين والحرص على حكم الله.. التاريخ يهمس في آذاننا علّنا نسمع..

ففي تاريخ المسلمين - قديمه وحديثه - سنة واحدة واضحة.. تقول إن كل من صنف نفسه في موقع أرقى من عموم المسلمين وأحال علاقته بهم إلى نوع من أنواع الرقي العنصري - متعللًا بتقواه وفهمه - كانوا أسباب الفرقة والاقتتال والوهن للمسلمين..

وهؤلاء هم الخوارج قديمًا والمكفرة حديثًا.. ويضاف إليهم كل من يحتكر الحديث باسم الله ودينه ونبيه وحكم الله في أرضه وينكره على غيره من بني دينه.. بل ويخرج كل من ليس مثله من حظيرة الدين.. مثبتًا لنفسه العلو والتمايز والتزكية بفهمه هو وتأويله هو.. حتى وإن أقحم تفرده زورًا على سعة الدين قرآنًا وسنة..

وشاهدنا من التاريخ أن من قالوا: «لا حكم إلا لله» بل وأحالوها فتنة ودماء وقتلًا في مجتمعاتهم - حين تعالوا بها أكثر مما فهموها واستكبروا بها

أكثر مما وعوها - هم الخوارج.. لم يعوزهم حسن النوايا قدر ما أعوزهم الفهم والوعي وترك الكبر، وهم قتلة علي بن أبي طالب أحد أقطاب الفهم والحكمة لهذا الدين.. حين واجههم بأن تنطعهم في الحديث عن حكم الله هو حق يراد به باطل..

الخوارج - لمن لا يعرف - كانوا أهل عبادة لا تنقطع، فهم من وصفوا في الحديث الشريف بكونهم «**قومًا تحقرون عبادتكم إلى عبادتهم**» أي أنهم لا يشق لهم غبار في ظاهر الطاعة وهم يشقون على أنفسهم فيها.. وقيل أيضًا عنهم: «**يقرءون القرآن لا يتجاوز تراقيهم ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**» أي أنهم وإن عظمت تقواهم الظاهرة.. قصر فهمهم للدين الذي يتصورون الدفاع عنه بل واستعداء مجتمعاتهم في سبيله أو الفتنة والقتل أحيانًا..

وهم من قال فيهم ﷺ في أشد ما قال عنهم: «**يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ**».

قليلًا من التواضع يرحمكم الله، فكم من متحدث باسم الشريعة، متعالٍ بها، محتكر الحديث باسمها قد يحسب أنها له وهي في حقيقتها عليه..

هل سنتواضع لله ثم الوطن.. أم يا ترى سيبقى الصخب يطغى على همس التاريخ ليبقى أسى الحاضر ؟!

﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾.

كـــــن..!

"كن غيورًا على دينك أنى شئت ولكن لا تمنعنها غيرك.. كن محبًا لحكم الله ولكن لا تستغرينه من شريكك في الدين والوطن.. تحدث باسم الشريعة كيف شئت ولكن لا تظنها حكرًا عليك.."

18 أكتوبر 2012

19 أكتوبر 2012.. عصر الحكمة..!

حوار مع جريدة الأهرام يوم 18 أكتوبر

«المصريون لديهم درجة تحمل لا نهائية ودائمًا يلجئون للحل الموازي، ويفكرون مع ظهور الأزمات والأحمال في رفع قدراتهم على التحمل وليس حل المشكلة. أو على البحث عن حل موازٍ، نحل مشاكلنا بالتكيف مع المشكلة وليس البحث عن حلها وبعد ذلك نبدأ في التنظير لفكرة التكيُّف.. وبهذا نختزل إنسانيتنا إلى ما دون الإنسانية..، تنازلنا عن الحرية بالتدريج وتنازلنا عن العدل كذلك».

«الآن لدينا جيلان: جيل جديد وهو جيل الثورة، وجيل قديم أصبح الآن عبارة عن(ماضٍ) مات ولكنه لم يتحلل بعد!! وهو جيل مبارك ورجاله وحزبه بما فيهم معارضة مبارك! نسق تفكير كامل، وعلى صعيد آخر هناك الجيل القادم الذي ما زال يستشرف نسق ما بعد عصر المعلوماتية، نعم هو جيل تعلم في عصر المعلوماتية لكن هو الآن طريقة تفكيره وثوابته مختلفة وتعريفه للحرية والكرامة مختلف، وتعريفه للعدل مختلف عما كان موجودًا».

«المستقبل قادم قادم، وما نشاهده الآن في مراكز الحكم..، مثل البرلمان المنحل والبرلمان القادم - ليس إقلالًا من شأن أحد - ولكنه برلمان الماضي، نفس طريقة التفكير، نفس الفهم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، نفس الفهم للعلاقة بين الفرد والمجتمع، نفس الفهم لدور الدولة في حياة الناس، والمفروض أن يتغير كل هذا ليواكب العصر الجديد. والتغيير قادم حتمًا بإذن الله».

«الحرية والعدالة والكرامة - لا يحدث التغيير من عصر إلى عصر إلا من خلال مناداة الشعوب بالقيم الأساسية الثلاثة، وأيضًا من خلال الحاجة إلى تحقيق ما يُسمَّى بحقوق الإنسان.. هذا ما حدث في الثورة الفرنسية، والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة ثم بعد ذلك بسنوات قليلة تكرر الأمر في أمريكا، تم هذا في آخر خمسين سنة من القرن الثامن عشر وأكبر دليل على بداية عصر

جديـد هو أن تصبح هذه القيم الحرية والعدالة والكرامة ملحة بشـدة، وهذا ما حدث في الربيع العربي (تونس ومصر وليبيا....) ومع بداية الربيع العربي اندلعت مظاهرات عديدة في مناطق مختلفة في أمريكا وأوروبا تنادي بتحقيق العدل، وصل عددها إلى700 مظاهرة في مدة لا تتجاوز شهرين».

«رفاعة الطهطاوي كان يتمنى أن تصبح مصر محلًّا للسعادة المشتركة وهذا من أكثر من180 سنة ودستور الولايات المتحدة الأمريكية كان يتحدث عن السعادة وتحقيقها في هذا الوقت تقريبًا، للأسف نحن كمصريين لا نعرف أن السـعادة هدف يجب تحقيقه في الحياة! ولا نعرف أن الحرية والعدل والكرامة هي مؤسسات سعادة..».

22 أكتـوبـر 2012..روايـــات مصـــريـــة..(1)

وتقـول الرواية إنـه حين وصل الجيـش النازي إلى الصحـراء الغربية أي إنـه كان داخـل الأراضي المصريـة في محافظـة مطروح.. بـدأت دعاية النازي تروج للمصريين أنهم والألمان أصحاب قضية واحدة.. ألا وهي طرد المحتل الإنجليزي.. بل تجاوزت دعاية جوبلز إلى تصوير الاقتحام الألماني لمصر بأنه نصرة للمصريين، بل وللإسلام.. وانتشرت شائعات مقصودة تقول إن هتلر اعتنق الإسلام!

المشـكلة لم تكـن حينها فيما أراد النازي أن يقول عن نفســه – وهو يضمر طـرد المحتل الإنجليزي لكي يحتل مصر بعده – فهذا شـأنه.. المعضلة كانت في أنــه بدا لكثير من الوطنيـين المصريين حينها أنهم والمحتل النازي أصحاب قضية واحدة!!

”في مقابل صناعة أتقنها «الماضي» ومن لم يزل يحكمنا باسمه، اسمها صناعة «الخـوف»-آن لنا أن نوجد للمستقبل صناعته وهي صناعة «الاختيار» وليس غيرها..“

22 أكتوبر 2012

22 أكتوبر 2012.. روايات مصرية.. (2)

وتقول الرواية إنه في وقت الحرب العالمية الثانية دارت رحى الحركة في المجتمع على نحو دفع برموز للنضال الوطني كـ«عزيز باشا المصري» الوطني المخلص والأب الروحي لثوار يوليو وثوري كـ«أنور السادات» الرئيس الراحل وغيرهم إلى أن يتعاونوا مع الألمان عن قناعة.. بل ذهب الأمر بالعامة إلى تمني دخول الألمان مصر وصار هناك تندر باسم هتلر المسلم ليصبح على المقاهي «الحاج محمد هتلر» المنقذ!

فات على نخبة المصريين الثائرة حينها ومخلصي الدعوة للاستقلال الوطني أن دعوى إجلاء المحتل في عرف النازي وإن اتفقت في ظاهرها وأولى خطواتها معهم.. فإن مقصدها النهائي هو إبدال احتلال باحتلال مثله ولكن بظاهر وشروط مختلفة.. في حين أن قضية إجلاء المحتل لدى الوطنيين المخلصين - الذين تماهت قضيتهم مع قضية النازي - جوهرها هو استقلال الإرادة الوطنية بسيادة الشعب على مقدراته.. والبون بين المقصدين واسع وإن اتفقت الأدوات..

شاهدي فيما أقول أنه قد يتفق ظاهر القضايا بين شركاء القضايا.. ولكن تبقى حقيقتها في مقاصدها..!

”قد يتفق ظاهر الأهداف بين شركاء القضايا.. ولكن تبقى حقيقتها في مقاصدها!“

23 أكتوبر 2012.. الشعب المصري الشقيق!!

الخبر الوارد على أخبار الجزيرة يقول نصًا: «رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة إسماعيل هنية يصرح: أمير قطر يزيد حجم منحته لـ«شعب غزة» إلى أكثر من أربعمائة مليون دولار». لاحظوا معي تصريح السيد هنية فهو

يتحدث عن «شعب غزة» وهو قطعًا غير الشعب الفلسطيني الشقيق في رام الله - في وعي رئيس الوزراء المُقال - بنص خبر الجزيرة.

في خضم الحديث عن المصالحة ولم الشمل الذي أُسْأَل عنه ليل نهار والذي تأتي دعوته الكريمة من السيد د. الكتاتني - رئيس حزب الحرية والعدالة - أرجو ألا يطول بنا الأمد في الحديث عن لم الشمل - الذي قد يخلو من لم الشمل - كما طال بالمصالحة الفلسطينية، فيخرج علينا أحدنا بالبشرى في شهور عدة من الآن أننا نقترب جدًّا من توفيق وجهات النظر بين الشعب «الإخواني» أو شعب «الإسلام السياسي» مع «الشعب المصري الشقيق»!!

23 أكتوبر 2012.. كل أمام مسئولياته..!!

جاء قرار القضاء الإداري بإحالة قانون التأسيسية للمحكمة الدستورية.. ليضع الجميع أمام مسئوليته.. ليست مسئوليته الوطنية أو التاريخية فقط ولكن قبلهما المسئولية الأخلاقية..

الآن رئيس الجمهورية.. المسئول الأول أمام مسئوليته الأخلاقية.. إما أن يكون رئيسًا لكل المصريين.. أو لا يكون..

التيارات والأحزاب السياسية جميعها - الممثل في التأسيسية وغير الممثل فيها، المهيمن عليها والمقصي منها - أمام مسئوليتها الأخلاقية.. إما أن تعي الفرق بين لحظة بناء دولة ولحظة المنافسة أو المغالبة على الحكم وإما لن يكون لها أهلية ولا بقاء في تمثيل هذا الشعب.

ونحن عموم المصريين أمام مسئوليتنا الأخلاقية.. بأن نُعلم الجميع أنه لا سيادة ولا إرادة إلا لهذا الشعب على أرضه وفي شأن دستوره ومستقبله.. وسنُعلمهم.

دستوركم مستقبلكم.. وطنكم.

24 أكتوبر 2012.. الفعل الثوري..

«الثورة» فعل أخلاقي.. قيمي.. جماعي تقوم به كتلة حرجة واسعة من كل أطياف مواطني وطن ما.. من أجل هدم «نظام» فاسد يحكم.. ولكن بالأساس من أجل بناء «الدولة» وإصلاح مؤسساتها إصلاحًا جذريًا..

يبقى شرطًا أساسيًا لكي يصبح الفعل «ثوريًا» أيًا كان نوعه أن يظل هدفه الأوحد بناء «الدولة» والحفاظ على «معناها».. وكذلك يبقى لكل نمط ثوري محدداته التي لا يكتسب شرعيته إلا من خلالها.. ويبقى مصدر الشرعية له واحدًا وهو عموم أبناء الوطن الواحد بتوافق كتلتهم الحرجة للنمط الهدمي أو الإحلالي..

شرعية ثورة «الهدم ثم البناء» تقتضي أن يكون التوافق أو الإجماع بشأنه توافقًا أو إجماعًا مجتمعيًا وليس لقوى سياسية تمثل تيارات مؤدلجة..

إذا حدث تململ مجتمعي بشأن تعريف فساد المؤسسة الواجب إصلاحها أو عدم إقرار لنمط الهدم الثوري.. صار اللجوء إلى هدم المؤسسة المستهدفة – حتى وإن صح في تقديره – فعلًا وصائيًا على المجتمع.. يكون فساد الوصاية فيه أعظم من أي إصلاح مرجو..

24 أكتوبر 2012.. المخرج.. من ملهاة الدستور..!

يخطئ من يتصور منا أن ملهاتنا الحالية هي في كتابة وإصدار وثيقة اسمها دستور.. فالحقيقة أن الوثيقة المسماة دستورًا هي توثيق لاتفاق تعايش بين شركاء وطن وتأصيل للقيم التي يريدون أن يحيوا بها شعبًا واحدًا.. فإن قصرت عملية إنشاء هذه الوثيقة عن اقتفاء تلك القيم وتأصيل الوفاق عليها صارت الوثيقة عقدًا للإذعان أكثر من كونها عقدًا للتعايش.. ومصدرًا لانهيار المجتمع أكثر من التحامه.

مـا زالـت حقيقة المشـكلة غائبـة عمـن يشـخصونها ويقومـون عليها.. ما زالت الحقيقة أن المشـكلة لم تعد هي المشـكلة بل صـارت في القائمين على حل المشكلة..!!

فلنتواضـع لله ثم الوطن.. فلنواجه حقيقـة قصورنا الآن عن إدارة حوار مجتمعي في وسـط الاحتقان والتخوين والتكفير وتآكل الثقة.. فلنواجه حتى قصورنـا المهنـي عن إصـدار وثيقة ترقى حتـى من حيـث الصياغة لأي من دساتيرنا السابقة..

دعونـا نعلنها كما هـي في واقعها فـترة انتقالية ممتدة لسـنين أربع.. دعونا نصحـح عـوار نظام الحكـم في آخـر دسـاتيرنا المنطقية وهو دسـتور 1971 ونحيـا بـه مؤقتًا.. ولنتكاتـف لفترة السـنين الأربع أن نجتهـد ونتعلم كيف نقر بتنوعنا وكيف ندير الاختلاف الذي فينا وبيننا والذي سـيبقى فينا وبيننا ما دمنا بشرًا.. ولنضع دستور مستقبلنا حينها.. حين يحضر أهله..!!

25 أكتـوبـر 2012.. تمثيـل المجتمـع..
حيـن يحضـر «التمثيـل» ويغيـب «المجتمـع»..!

حين يطلق صاحب السلطة في مصر – عادة – ما يسمى حوارًا مع القوى السياسـية.. ممثلي المجتمـع (كـما يريده هـو).. ينتهـي الأمر دائـمًا إلى صورة إعلاميـة تجمع صاحب السـلطة مع مجموعـة الممثلين المحترمين.. للسياسـة طبعًـا وفي الغالب أن يحـضر في تلك اللقاءات «التمثيـل».. فدائمًا يغيب فيها «المجتمع».. قد يعلم صاحب السلطة أو لا يعلم ما يفعله.. فإن كان لا يعلم حقيقة حواراته فتلك مصيبة.. وإن كان يعلم فالمصيبة أعظم..

26 أكتـوبـر 2012.. خـــاب ظـنِّـــي..!

كنت أظن أن لحسابات السياسة حدودًا تنتهي حين يلزم أن تبدأ حسابات الضمير وتقدير الفضل لأهله.. ولكن خاب ظني..

حين يتجاهل رئيس جمهورية ما بعد الثورة عمليًّا معنى وضرورة أن يقدم حدادًا واجبًا على احتفالات ممسرحة - مرجو منها عَرَض السياسة - فهذا ليس فقط مخيبًا للظنون ولكنه غير مقبول..

لم يكن أقل من أن يعي رئيس جاءت به ثورة.. أن قيمة شهيد الواجب.. كقيمة شهيد الثورة.. لم يكن أقل من أن يتقدم مشيعي العميد/ أسامة عطوة الذي لقي حتفه وهو يؤمن لهذا الرئيس تحركه وأن يُلغي الاحتفالات المراسمية الظاهرة.. ليس فقط ليؤكد قيمة فعل الواجب ولكن ليؤكد أنه على قدر ثورة أعطته فرصة أن يكون رئيسًا..

"قدر الشهيد..!

من لم يعِ قدر شهيد الثورة.. لن يعي فضل شهيد الواجب.."

27 أكتوبر 2012

31 أكتوبر 2012.. وإن أدخلت فيها بالتأويل..!

وعودة إلى الصخب الدائر حول الشريعة بين الأحكام والمبادئ.. والشد والجذب حول موقعها في دستورنا قبل حياتنا.. ندعو كل حريص على الشريعة - إن أرادها بحق - أن يستمع إلى ما قاله ابن قيم الجوزية حين أشار إلى «بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد»، فقال : «إن الشريعة بناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل».

نوفمبر 2012.. علامات الزوال

"كل حكم يفقد شرعيته حين يعجز عن الدفاع عن أمن وطنه وعرض أبنائه، ويصير خائنًا إذا صار طرفًا في الاعتداء عليهم ولو بتواطؤ الصمت أو العجز.."

5 نوفمبر 2012.. سيناء.. مرة أخرى وليست أخيرة..!

ما يحدث في سيناء الآن شديد الخطورة.. وإن كان بالقطع ليس منفصلًا عما حدث في سيناء في العامين الماضيين أو العقدين الماضيين.. وهو ما كان يكشف دائمًا غياب الدولة وعورات الحكم.. أما خطورة ما يحدث الآن؛ فإنه يحدث وليس من ذرائع تُقبل لا لغياب الدولة ولا لغيبوبة الحكم.

عَرَض المرض في سيناء هو أنها أرض مستباحة بلا قانون.. عَرَض المرض انفلات أمني.. ولكن أصل المرض أنها أرض في وطن مستباح بلا صاحب.. أصل المرض انفلات وطني!

الأزمة في سيناء بين اختيارين للقائم على الأمر وهو الرئاسة «المسئول الأول» ومؤسسات الأمن معها.. إما أنه لا يعرف حلًّا للأزمة.. وإما أنه لا يريد حلًّا للأزمة.. وليس ثمَّة اختيار ثالث.

فإن كان لا «يعرف» فعليه أن يُعلن ذلك وأن يبحث في رحم الوطن الأوسع في مؤسساته وخبرات أبنائه عمن يعين على حل وطني.. فكري.. نفسي.. تنموي.. ثم أمني. وهنا يتوجب على الجميع أن يتكاتف لإنقاذ الوطن من جراء ظلم وقع عليه على مدار عقود ثلاثة. أهالينا في سيناء هم

أبناء وطن.. شاء قدرهم أن تكتف كل أزمات الوطن في جغرافيا يحيونها.. هم قطعًا ليسوا مجموعة من المارقين أو الخارجين عن القانون أو من فاقدي الأهلية الوطنية. الأمن هو أحد قوائم الحل ولكنه ليس كله.. ناهيك عن أن الأمن ذاته مأزوم أزمة الوطن كله.

أما إن كان القائم على الأمر لا «يريد» حلًّا.. بإصراره على ترتيب أولويات حكمه على غير النحو الواجب الآن وطنيًّا.. أو بالكبر عن إعلان قصور إدارته.. أو لأن هيمنته على مصر ممزقة مستباحة أولى عنده من مواطنته في مصر عزيزة ذات سيادة.. أو أن يموت وطن على طريقته أولى من أن يحيا على طريقة غيره.. فليكتف بالتسويف والمماطلة بغية تحقيق مراد تمكينه كما فعل سلفه.. وسيكون حينها الكل خاسرًا.. وهو أول الخاسرين.. والوطن - قبل الجميع - أخسر.

التاريخ والمنطق يقولان إن كل حكم يفقد شرعيته حين يعجز عن الدفاع عن أمن وطنه وعرض أبنائه.. ويصير خائنًا إذا صار طرفًا في الاعتداء عليهم ولو بتواطؤ الصمت أو العجز..

جرح سيناء بعمق الوطن.. سطحه في سيناء وقاعه في القاهرة..

الجرح غائر.. والوقت فارق.. وآخر الدواء الكيّ.. وقد يصبح واجبًا!

6 نوفمبر 2012.. النائب العام.. بين السياسة والعدالة..!

دفاعًا عن قدسية العدل متمثلًا في مؤسسة قضاء نزيهة مستقلة.. دافعنا عن «منصب» النائب العام وليس عن «شخص» النائب العام حين أرادت سلطة الرئاسة أن تغتصب ما ليس من صلاحيات السلطة التنفيذية وتتغول على مؤسسة القضاء.

وأيضًا دفاعًا عن قدسية العدل ونزاهة القضاء.. وعن منصب محامي الشعب الأول.. على النائب العام الحالي أن يربأ بمنصبه عن أي صراعات

سياسـية.. عليه ألا يقبل انحيازًا من طرف سـياسي له.. ولا شـبهة الخصومة السياسية مع أحد..

أخطـأ النائب العام حين قبل شـبهة الدعم السـياسي.. ويخطئ أكثر حين يهدر قدر موقعه وينزلق كطرف في سجال سياسي..

لا يملـك أي نائـب عـام أن ينحاز لسـلطة حكـم أو يعاديهـا.. لا يملك النائـب العام إلا أن ينحاز للعدل فقـط وأن يعادي الظلم فقط.. وبغير ذلك عليه أن يغادر.

وكلمـة أخيرة لكل مـن يتحدث باسـم الثورة.. المطلب الثـوري بتطهير القضـاء لا يعنـي تطويع القضاء لسـلطة جديدة حتى وإن جـاءت في ركاب الثـورة أو حتى باسـمها.. تطهير القضاء هو في ضمان اسـتقلاله وتنزيهه عن التسييس أو التطويع..

ورحـم الله مكـرم عبيد باشـا حين قـال: « السياسـة والعدالـة ضدان لا يجتمعان»..

7 نوفمبـر 2012.. هــل «التفــاهـم» وارد ؟!

بعضنـا يظـن أنه يفهـم كل ما يـدور حوله.. ويقطـع بأنه يملـك الحقيقة كلها.. بل يتحدث وحده باسـم الحق ذاته.. يقرر وهو حاسـم أمره في شـأن من حوله من منهم على الحق ومن منهم على الباطل.. بل من منهم على جادة الوطنية.. أو الدين.. أو البشرية ذاتها.

يخوِّن.. أو يهوِّن.. أو يكفِّر.. أو يحقِّر.. وهو لا يسـتدعي في ذلك منطقًا.. ولا يقيم لعقله وزنًا..

قـد يخاصـم ويفجـر.. دفاعًا عمـن يمثـل معتقده.. ويحسـبها مـن أجل معتقده.. وهو في الحقيقة يخاصم معتقده.

قد يعادي ويعتدي.. من أجل قضايا أو شـخوص اختزل الوطن فيهم.. ويظنهـا من أجل وطنه.. وهو دون أن يعي يعـادي وطنه ويعتدي عليه. هل

مـن الـوارد قبل أن يرفـع أحدنا رماح الخصومة في قضية مـا أن يتبين هل هو ينتصر لمعتقده حقًّا أم لمن توحد المعتقد لديه فيهم؟ وهل هو يدافع عن الوطن يقينًا أم عمَّن اختزل الوطن فيهم؟

هل نسـتطيع أن نقرأ أزمة سيناء.. وسـجال الدستور.. وأداء من يَحكم.. وقبول أو رفض أو صمت من يُحكم هكذا؟

بالمناسـبة إذا استطعنا أن نتجاوز تلك الحواجز النفسية نكون فقط وصلنا إلى حد «التفاهم» الذي يسبق أي «تحاور» في المجتمع..

والله حد التفاهم فقط لا غير!

"لا تشـر بالسبق أو الفضل لغـير أهله.. وإن أنت فعلت.. فقد غبنت.

لا تغـدق بنسـب السبـق أو الفضـل لغـير أهلـه.. وإن أنت فعلت.. فقد غبنت وأفسدت.

لا تعـن غـير صاحـب السـبـق أو الفضـل علـى أن يقتفي الحمـد في غير فعلـه.. وإن أنت فعلت.. فقـد غبنت وأفسدت وأهلكت.."

8 نوفمبر 2012

11 نوفمبـر 2012.. أهلـي وشـريعتي..! المراجعـات الثانيـة واجبة الآن.. والآن تعني الآن..!

مـن المعلوم مـن التاريخ والواقع باليقين.. أن أهـلي - أهل مصر قاطبة - يحيون في كنف.. شريعتي - الشريعة الإسلامية - ويحيون بها.. ولم يكن يومًا صوت منا يطالب بأن يغير ما نحيا به هويةً ومصيرًا..

ورغـم أن التاريخ الإسـلامي لم يخـل من الزج بحاكمية الله في الصراعات السياسـية منذ الخوارج الذين اتهموا عليَّ بن أبي طالب بأنه ليس محكمًا لشرع

الله وكفروه على إثرها.. فأؤكد بداءة أني أثق في صدق نوايا الإصلاح لكل المستصرخين للشريعة (وهي دعوى الحاكمية الأولى) ورغبتهم في مجتمع أفضل وأنقى.. التابعين منهم أو المتبوعين..

ولكني أذكرهم ونفسي بأن صدق النوايا مع سوء التقدير هو ما قد يورد المهالك..

وأذكرنا جميعا أننا بنفس صدق النوايا وذات سوء التقدير.. وبنفس الأدلة الشرعية التي تساق الآن باسم تحكيم شرع الله وافتراض جاهلية المجتمع.. دفعنا ثمنًا غاليًا دماء لأبرياء شبابًا وشيوخًا وأطفالًا.. وثمنًا أغلى من الاستبداد والمظالم لكل أبناء المجتمع باسم دفع الإرهاب والتطرف.

كما كنتم أوابين للحق في مراجعاتكم الأولى - وإن أتت تحت المحنة وفي غياهب السجون - نريدكم مسارعين إلى مراجعة أنفسكم الثانية لوأد فتنة لا نريدكم أن تكونوا من يذكيها أو يتحمل وزر إنفاذها..

﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (الأنفال: 25).

المراجعات الثانية واجبة الآن.. والآن تعني الآن.

"آفة الأخبار رواتها.. وآفة المعتقد دعاته.. وآفة الرأي الهوى.."

14 نوفمبر 2012.. جرائم تاريخية مستحدثة..!

في الآونة الأخيرة.. أضيف إلى جريمتي «التزوير» في محررات تاريخية و«اغتصاب» إنجازات شعب، الجرائم التالية:

جريمة «خطف» المناسبات الرسمية..

جريمة «السطو السياسي» على الذاكرة الوطنية..

جرائم «احتكار» الحكم و«احتكار» المعارضة و«احتكار» الصمت!

وآخرها جريمة «ضرب» روح وطن، الذي يُفضي إلى «قتل» دولة..

قتل الأمل في نفوس الناس جريمة كجرائم الحرب لا تسقط بالتقادم.. سنلاحق كل من يقتل الأمل في نفوس المصريين بجهله أو بضيق أفقه أو بسوء نيته أو بجموح طموحه.. وسننتصر للمستقبل.

"من يملك الأمل يملك كل شيء.."

14 نوفمبر 2012

لن يهزم أحد الأمل في نفوسكم.. بل أنتم من سيهزم الجهل.. أنتم من سيهزم من يحاول أن يغتال إنسانيتكم.. أنتم من سيهزم من يهرول للوصاية على مقدراتكم.. أنتم من سيهزم ماضيًا أزحتموه بثورتكم ويريد إحياء نفسه بكل مظالمه وهيمنته واحتكاره.. متدثرًا بشرعية الحكم حينًا وبالقداسة أحيانًا.. أنتم بمصركم التي تأملون المستقبل القادم بإذن الله.. والماضي ماضٍ إلى غير رجعة بإذن الله.

"باسم الله «الحق» «العدل» ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ الجهاد في الله.. هو الجهاد في الحق.. هو الجهاد في العدل.."

15 نوفمبر 2012.. غـــــزة..!

الدفاع الحق عن غزة في أن تبقى قضية فلسطين قضية واحدة..

حماية أرواح إخواننا في غزة وبقاء حياتهم هو في الإبقاء على قضية واحدة اسمها فلسطين التاريخية.

أي تأويلات أخرى في شأن مأساة غزة هي استمرار لمأساة غزة بالاتجار السياسي الرخيص فيها.. وتصفية لقضية فلسطين وفقًا للتخطيط الإسرائيلي ولكن بأيدٍ عربية.. قد تكون متوضئة !

17 نوفمبر 2012.. أسيوط.. بحر البقر..!

اللهم رحمتك بهذا الوطن.. اللهم ارحم أبرياءه أحياءً وأمواتًا..

اللهم ارحم شهداء أسيوط اليوم.. اللهم اربط على قلب ذويهم وارزقهم الثبات من عندك.. واجعل ثأرهم وثأرنا على من ظلمنا ومن يظلمنا..

«أسيوط» اليوم هي «بحر البقر» الستينيات.. حرب الاستنزاف واحدة، الجديد فيها أن العدو منا هذه المرة.. وسلاح القتل هو الجهل والأثرة.. لا الطائرات والصواريخ. خمسون شهيدًا ويزيد..هم حصيلة العدوان على أسيوط اليوم.. إزالة آثار العدوان تبدأ بأن نطهر مصر من المسخ والجهل.

18 نوفمبر 2012.. لهذا نبقى في أرض النكبات..!

أن تبقى أولويات وزير إعلام حكومة الإخوان ما بعد الثورة هي الثأر السياسي.. والانتصار لجماعته وتياره من خصومهما بإغلاق نوافذ الرأي.. ومصادرة حرية الإعلام باسم القانون والتذرع بمصلحة الشعب وهي منه براء.. في حين يؤخر تغطية فاجعة أسيوط التي تدينه ونظامه سبع ساعات كاملة.. هكذا تؤسس الكوارث وتستدام.. وهكذا تُصنع أرض النكبات.. بئس الصانع والصناعة..!!

”دونما تعميم شديد.. يتبدى لنا كل يوم ويشكل يقيني أن الشأن السياسي المصري داخليًا وخارجيًا.. أعمق وأعقد وأخطر من أن يترك للاعبي السياسة في مصر بكل تنوعاتهم..“

18 نوفمبر 2012

”.. أمل دنقل
في رائعة أمل دنقل على لسان أشهر «العبيد» سبارتاكوس:
«لا تحلموا بعالم سعيد.. فخلف كلّ قيصر يموت: قيصر جديد!».
أقول لكم: تذكروا، تلك مقولة العبيد.. تذكروا، تستحقون عالمًا سعيدًا.. فخلف قيصر يموت.. لا تسمحوا بقيصر جديد..“
18 نوفمبر 2012

”إذا كان «ليس بعد الكفر ذنب» .. بمثلها نقول إنه «ليس بعد المسخ عيب» ..“
20 نوفمبر 2012

”.. المسخ..!
حكم فينا الجهل دهرًا.. فلما انقلبنا عليه تدثر بالادعاء تقيةً ولم يغادرنا.. فلما أطحنا برأس الجهل بقي لنا مسخ جسد المدعي بلا رأس يحكم..
أبشروا.. المسوخ لا تعيش طويلًا..“
20 نوفمبر 2012

21 نوفمبر 2012.. القرار هو «محمد محمود» 2012..!

ما يجري على أرض محمد محمود الآن يؤكد مرة أخرى أن الصراع كان ولا يزال بين عقليتي الماضي والمستقبل..

الصراع على الأرض وإن بدا يفتقد المنطق فإنه لا يفتقد الفطرة والعاطفة.. والفطرة والعاطفة إن سلمتا.. كانتا أرقى درجات المنطق..

الحقيقة غائبة.. والعدل غائب.. والمصالحة مع الواقع غائبة.. كيف يطمح من يطمح في استقرار.. تلك هي قراءة الفطرة.. و«محمد محمود» هو قرارها العدل، والقصاص الغائب ليس فقط في محاسبة النظام السابق على ما فعل وما كان.. ولكن في اعتدال الميزان المختل الآن.. الميزان المائل الآن بين من ضحى ومن قطف الثمر.. سيبقى العدل والقصاص غائبين.. وستبقى حالة محمد محمود ردًّا فطريًّا عاطفيًّا بل ومنطقيًّا سليمًا.. محمد محمود هو قرار فطرة ترفض الخلل في ميزان العدل وترسل صيحة ستتلوها صيحات تقتلع أوتاد الاستبداد حتى وإن بقي المستبد - أي مستبد - غبيًّا أو متغابيًا..

يصدر السيد محمد مرسي إعلانًا دستوريًا في 21 نوفمبر 2012.. لا يملك صلاحيات إصداره ولكن لأنه فعلها في أغسطس الذي سبق في مناورته لإقصاء رأسي المؤسسة العسكرية.. وقلنا حينها إن الشعب قد غض الطرف لأنه كان معنيًّا باختفاء رأسي المؤسسة العسكرية أكثر من كونه معنيًّا بوسيلة الإزاحة ذاتها. تضمن إعلان مصادرة الثورة لصالح تنظيم الإخوان الحاكم إقالة النائب العام ومنع القضاء من حل لجنة الدستور ومد فترة عمل لجنة الدستور وإعادة محاكمة النظام السابق.

ولأن حسابات التنظيم قصرت عن قراءة الوعي الشعبي.. تصور تنظيم الإخوان أن قطاعات كبيرة من المصريين قد ينطلي عليها فكرة مصادرة الدولة باسم الثورة.. فكان أن اندلعت موجة غضب شعبية صادقة لم يتعامَ عنها إلا من في السلطة ومن حولهم.

من المستغرب أن هذا الإعلان الدستوري ووفقًا لشهادة المستشار القانوني الأقرب للدكتور مرسي وهو المستشار محمد فؤاد جاد الله.. لم يصدر من داخل الرئاسة ولكنه أتى معدًّا من داخل جماعة الإخوان المسلمين. ومن المستغرب أكثر أن الرجل وفي مداخلة تليفونية مع إحدى الفضائيات ظل يدافع عن حق مرسي في سلطة التأسيس التي تخول له إصدار إعلانات دستورية.. وهو

ما تراجع عنه الرجل بشكل عملي واعتذاري في استقالته المسببة التي أتت في النصف الأول من عام 2013.

22 نوفمبر 2012.. مصر تُصادر باسم الثورة..!!!

"..ثمن مقاومة المستبد فادح.. ولكن ثمن الخنوع لاستبداده أفدح.."

22 نوفمبر 2012

23 نوفمبر 2012.. سيكون لك ما اخترت..!!!

الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية.. استؤمنت على سلام المجتمع ونراه ثقل عليك أن تصونه..

اعلم أنك أنت وأنت وحدك.. مسئول أمام الله - ثم التاريخ وهذا الوطن - عن شق صف هذا المجتمع..

اعلم أنك تذكي نار فتنة صدام مجتمعي.. وأنك تُحمل نفسك مختارًا كل قطرة دم تراق فيه وكل إرث كراهية يسمم نفوس أبناء الوطن الواحد.. وسيكون لك ما تختار!

"الفرعـــــون..!
الفرعون يقول «أنا ربكم الأعلى» لا جديد في ذلك..
الجديد أن تسمعها بمفردات ثورية.. كل الفراعين قالوها وحين قالوها زالوا خاسئين"

23 نوفمبر 2012

22 نوفمبر 2012.. الشرعية على المحك..!

لكي ننهي كثيرًا من اللغط ونتكلم جد شوية.. لا يملك رئيس الجمهورية الحالي سلطة التأسيس أي إصدار وثائق دستورية.. كل ما كان له هو سلطة التشريع المؤقت.. في إطار ما يستفتي عليه الشعب من وثائق دستورية.

آسف أن أقول إنه وضع شرعيته على المحك.. . ولكنها الحقيقة !

ويكمل الدكتور محمد مرسي مسوغات إنهاء شرعيته بيده في مدار شهور متتابعة.. بدأها بالإعلان الدستوري ذاته.. ثم ما لحقه من مواقف قرر الرجل فيها صراحة كونه لا يعرف لمصر وطنًا أو دولة معنى حقيقيًا يؤهله لقيادتها..

يخرج السيد مرسي على أنصاره فقط في سرادق أمام قصره وكأنه قائد تنظيم يتحدث إلى رجاله.. لا رئيس لدولة ملتزم أن يخاطب شعب هذه الدولة من خلال قنواتها الرسمية. ولكن الرجل وتنظيمه لا يرون بأسًا في ذلك.. فالوطن عندهم هو الجماعة.. والدولة هي التنظيم.. ومصر هي موقع جغرافي تقطن فيه الجماعة وتنظيمها..!

24 نوفمبر 2012.. المنهج.. لا الوجوه..!

التنادي بمحاربة الفساد وتطهير المؤسسات.. بمعنى استبدال أصحاب الولاءات القديمة بموالين للنظام الجديد.. هو الإفساد بعينه مهما ادعى الصلاح والإصلاح..

الفساد منهج وممارسة قبل أن يكون أشخاصًا..

وعليه.. النحو الذي أتي به النائب العام الجديد مواليًا لرئيسه هو الفساد بعينه.. لأنه هو ذات المنهج الذي أتي به مبارك بنائبه العام والذي قامت الثورة لهدم المنهج قبل تغيير الوجوه..

في قيم الصلاح والعدل.. الغايات لا تبرر الوسائل..

وفي وسط غبار محاولة الاستحواذ على الدولة من خلال الإعلان الدستوري تستمر مظاهرات محمد محمود وتهدي الثورة لمصر شهداء جددًا.. كان أيقونتهم حينها هو محمد صلاح جابر الشهير بجيكا.. بل وفي اشتباكات في إحدى محافظات الدلتا يقتل الإخوان أحد أتباعهم خطأ بظن أنه من خصومهم.

ويشق المؤتمن على السلم الاجتماعي المجتمع المصري.. ويضعه على أعتاب احتراب أهلي.. يبني عليه هو سياساته في كل تحرك تالٍ كما بدا حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وآخرها ما كان في شهر يونيو 2013 حيث جمع السيد مرسي عدة آلاف من حشود أنصاره في الصالة المغطاة لاستاد القاهرة.. يروع بهم خصومه ويعلن على المجتمع حربًا من بعض الخارجين عن المجتمع من ممارسي العنف والإرهاب المتقاعدين. ويكون أكثر الملامح سوءًا حين يستطيع الحاضرون في مؤتمر الاستاد «المدعى كونه لنصرة الشعب السوري» أن يكفروا كلَّ معارضي الرئيس.. وبعبارة أكثر دقة يكفرون عموم المصريين..!

علامات الزوال..!

> **"اصبروا وصابروا ورابطوا.. ولا تقبلوا بالظلم ولا تهادنوا مستبدًا.. إنما النصر صبر ساعة..**
> **واعلموا أنه كلما ازداد الظلم فجاجة.. كان أكثر ضعفًا وتوترًا وغباءً.. وتلك علامات زواله.."**

22 نوفمبر 2012

26 نوفمبر 2012.. قوة الشرعية.. شرعية القوة..!

«قوة الشرعية» هي الحق الإلهي الممنوح للشعوب.. تمنحه للعدول.. وتمنعه السفهاء.

«شرعية القوة».. هي سمت المستبدين والمحتلين والحمقى..

«قوة الشرعية» في الشعوب هي الأولى والأبقى.. وكل قوة أخرى إلى زوال. ويبقى «التحرير» بـ«مصريته» و«شهدائه».. ليبدد أوهامًا كثيرة.. ويمحو ادعاءات أكثر.. ويدك حصونًا أكثر وأكثر..

26 نوفمبر 2012.. البيان باهت.. والرشد مراوغ..!

البيان الرئاسي بعد اللقاء مع مجلس القضاء الأعلى.. به التفاف واضح على حقيقة الأزمة ومحاولة امتصاص غضب الشارع بالتسويف..

أرجو ألا تتجاوز محاولات مجلس القضاء الأعلى حفظ ماء وجه رئيس الجمهورية صلاحيات المجلس ذاته.. فتصبح مخارجهم للرئاسة.. عطاء من لا يملك.. لمن لا يستحق..

في أرق الأوصاف.. البيان باهت ورشد الرئاسة مراوغ !!

26 نوفمبر 2012.. الرشد الرئاسي المراوغ..!

الجريمة الكبرى التي أودت بمبارك هي خيانته للأمانة وانقلابه على الشرعية وحنثه باليمين الدستورية.. والذي هو شرط شرعيته.. والذي إن حنث به خان وذهبت شرعيته.. أقسم كل رؤساء مصر بمن فيهم مبارك ومرسي اليمين الذي يقول نصه:

«أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»..

أُعْتُبِر مبارك رئيسًا منقلبًا على الشرعية بأن حنث باليمين حين اجترأ على النظام الجمهوري برغبة التوريث والهيمنة.. وحين خرق الدستور والقانون وحين رعى مصالح محاسيبه دون مصالح الشعب. بقي مبارك ونظامه محتلين

للبلد «بشرعية القوة» حتى أزيح بـ«قوة الشرعية» التي يملكها كل إنسان منا بسطاء الناس وعموم المصريين.

ولمن لا يعرف.. جريمة حنث مبارك بالقسم الرئاسي.. تسمى الانقلاب على الشرعية.. شرعية الشعب التي أولاه إياها... بل وتسمى جريمة الخيانة العظمى..

ما يحدث الآن ليس بالأمر الهين..

لمن يعي ولا يكابر.. ما فعله د.مرسي - الرئيس الذي أقسم على حفظ أمانة نصوص اليمين الدستورية - هو «انقلاب على الشرعية».. وهذا نص التوصيف القانوني الدقيق كما قاله المستشار طارق البشري.. وحنث د.مرسي بالقسم الرئاسي.. هي ذات تهمة مبارك.. التي ليس فقط تنزع شرعية الرؤساء ولكن تورد المهالك.

لمن يعي ولا يكابر.. رأس الدولة بين اختيارين لا ثالث لهما..

أولهما أن يرأب صدع شرعيته.. بأن يعتذر للشعب عمليًا عن اغتصابه ما ليس له وما يعد تضييعًا للأمانة.. ويسحب ما أعلن باسم إعلان دستوري.. ولا أقول يلغيه.. لأنه وفقًا للرأي القانوني المُجمع عليه.. أن هذا الإعلان هو والعدم سواء.. فلا أحد يستطيع أن يلغي العدم!! ولكن يستطيع فقط أن يتراجع عنه معتذرًا..!!

ثانيهما.. أن يبقى الكبر سيدًا للموقف.. فيذكي نار فتنة تنهي ما تبقى من شرعية له..

تجربة التاريخ القريب.. تقول إن الكبر هو سمت السلطة..

هل يا ترى ستخلف السلطة ظنوننا.. أم سيبقى رشد الرئاسة مراوغًا؟

27 نوفمبر 2012.. أملي.. وظني.. ويقيني..!

اليوم أقول لنا جميعًا: ها نحن وقد أسقطنا احتلال النظام منذ العامين، يغيب الرشد عن بعضنا ولو بحسن النوايا ليؤسس احتلال التنظيم احتلالًا بتأسيس الاستبداد وبالفساد المحقق من السلطة المطلقة - التي هي بحق مفسدة مطلقة - ومثلما كنا يوم 27 يناير 2011.. صرنا - اليوم 27 نوفمبر 2012 - نقول إننا لن نهادن مستبدًّا ولن نقبل به، وسيتحرر هذا الوطن من كل احتلال أيًّا كان نوعه احتلال النظام أو احتلال التنظيم..

أملي أن يعود مَنْ جانَبَهُ الرشد إلى رشده وألا يتمثل عقل المحتل وفعله والوطن لم يزل يعذر.

ظني أني لن أفتقد من دافعوا عن حريتهم بحق في تحرير يناير 2011.. اليوم في تحرير نوفمبر 2012.

يقيني أن هذا الوطن سينفي عن نفسه الخبث ليهدينا مستقبلًا يستحقه.. ونستحقه إذا عملنا من أجله.

"من التحرير اليوم: «مصر» في ميدان الحرية.. إلا من أبي.. رسالة شعب لا تقبل التعامي أو التعالي.."

28 نوفمبر 2012.. صمت الرئاسة..!

صمت الرئاسة عن إعلان جماعة الإخوان المسلمين ومناصريها نية النزول للتظاهر في ميدان التحرير يوم السبت وهم على يقين بحتمية الاحتكاك بينهم وبين المصريين المنتفضين في الميدان.. ينتقل بعلاقة د.مرسي بالأزمة الحالية من المقامرة السياسية.. إلى تحريضه المصريين على الاقتتال..

أذكّره وكل من سيتسبب في تقاتل المصريين في التحرير السبت إذا بقي الكبر بحديث الرسول ﷺ: «**لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ**»..

استفيقوا يرحمكم الله..

28 نوفمبر 2012.. شركاء الوطن وشركاء المحنة..!

لا تصرفوا محنة تقويض معنى الوطن والدولة التي نحن فيها الآن إلى كونها صراعًا سياسيًّا، ما نحن فيه الآن متجاوز للصراع السياسي.

ما نحن فيه الآن هو قضية قيمية مبدئية، وهي قضية سد ذرائع الاستبداد. وعدم القبول بأسبابه أو تأويلاته.

القضايا القيمية هي قضايا الشعوب وليست مماحكات لقوى سياسية ولا ينبغي لها أن تكون..

القضايا القيمية يقاس الفعل الواجب فيها على القيم الواجب الانتصار لها وعلى منع الخطر المتغول عليها، ولا تقاس بالمكتسبات السياسية أو الحزبية.

29 نوفمبر 2012.. مخارج حاضرة.. وإرادة غائبة..!

مخارج الأزمة حاضرة.. و الإرادة تبدو غائبة..

في وسط كثير من المبادرات ذات القيمة التي تقدم لحل الأزمة الحالية.. نصطدم فيما نقدمه بالإغراق في تفاصيل. تغلف تغيب الإرادة..

إذا أردنا أن نخرج من تلك المحنة - التي أظن أن د.مرسي - بينه وبين نفسه على الأقل - يعي حجم خطورتها، فعليه أن يترفع عن إدارة أزمة بهذه الخطورة - هو أول مسئول أمام الله عنها - على مائدة القمار السياسي. أو في أروقة العصبية الحزبية المباهية بالعدد والعدة.

يا د. مرسي: أعد إلى هذا الشعب حقه في أنه مصدر الشرعية الوحيد، أعد إلى الشعب حقه في أن يبقى قضاؤه مستقلًّا لا يخشى إلا الله، أعد إلى

الشعب حقه في ألا يستعبده أحد إلا خالقه، وتمثل عمر بن الخطاب حين عاد إلى حق أخطأه، لا تلتمس نصرة إلا في الوفاء بحق الشعب عندك، لا تلتمس نـصرة في غلبة عـدد يتبعك، أو لحن حجة مناصريـك، والتزم بها أوكل إليك كموظف عمومي له اشتراطات بقائه، فأنت مسلم وتريد أن تكون للإسلام رمزًا.. «فالمسلمون عند شروطهم»..

حقق للشعب جوهر كل ما سبق بأي وسيلة تناسبك.. ما دمت قد وفيت بها اؤتمنت عليه..

يقول محيي الدين بن عربي «كل صمت لا يحوي الكلام.. لا يعول عليه»، فما بالنا بالكلام الذي لا يحوي الكلام !!!

للأسـف، بدا لي أن د.مرسي يتعامـى عن كل ما يحدث ويتعالى على تقدير خطورته أكثر من كونه مغيبًا عنه.

المشـكلة أن الإفراط في التعامي والتعالي سـيجعله مغيبًا أسرع مما يتصور للأسـف، التفكـير الذي فُرِضَ على سـاحة الصراع الآن هـو التفكير بغريزة البقاء وليس التفكير بالعقل، وفي حالات مشابهة، هذا التفكير يجعل الصدام حتميًا وإن لم يكن كذلك!

ويتحمل المسئولية الكبرى فيه الأطراف الأكثر توترًا وغيابًا للعقل.

في مثـل هـذه الصدامـات الكل خاسر عـلى المدى القصـير.. ولكن تبقى الأوطان المتماسكة كلًّا واحدًا.. وإن أعيدت توازناتها بطريقة خشنة..

هل يجد العقل طريقه فوق الغرائز ؟.. آمل.

ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة

"مســـخ الغـــريـــزة..!
مـن كان أسـيرًا لشهـوة الانتقـام، فهـو حتمًـا مرتكـبٌ لأخطاء وآثامٍ وجرائم، ستجعل منه طريدَ مجتمعه، وحينها سيختزل فكره وفعله في غريزة البقاء..
المجـرم.. الطريد.. مَسخُ الغريـزة.. مآلـه الانتحار خوفًا وحُمقًا، أو قبلها الانتحار غباءً وكذبًا.."
28 ديسمبر 2012

أحـداث ديسـمبر تنـم عن هـزل كثير في موضـع الجـد، وفي مصير وطن ودسـتوره ومسـتقبله يتعامـل بعـض منـا بخفة لا تليـق، تجعل مـن الهزل ما يتجاوز السفه إلى الجريمة!

أعضـاء الجمعية التأسيسـية للدسـتور تتعامل بـذات العقليـة الإقصائية والاسـتعلائية مـع شـــعب بأكملـه، تشـارك مع من شـكلوها وهـو تنظيم الإخـوان في محاولـة اسـتعباء الشـعب المـصري واسـتغلال رغبتـه النقية في الاستقرار.

تسـتعدي مؤسسـات الدولة، بل وتبدأ تحركات منشؤها سلطة الإخوان ويباركهـا كل مـن حولهم مـن الطامحين إلى السـلطة لهدم مؤسسـات الدولة عمليًـا، وفي هذا السـياق تحاصر المحكمة الدسـتورية لإرهاب الشـعب قبل إرهاب قضاتها.

وأخيرًا يراد أن يمرر الهزل بغطاء من الجدية جعله أكثر انكشافًا..!

2 ديسمبر 2012.. مشهد مهيب لواقع معيب..!

المشهد المهيب لتسليم مسودة دستور التأسيسية اليوم، لا يستطيع أن يتجاهل أو ينكر الواقع المعيب الذي صاحب مجمل صناعة المسودة رغم إيجابيات موجودة وقطعًا لن يقوى على تغييره أو منع تداعياته.

لنتذكر في حاضر هذا الوطن ومستقبله، لن يستطيع أحد أن يصرف وعي المصريين بـ« مشهد مهيب» عن أي «واقع معيب»..

هذا الوطن يحتاج أن نعامله بجدية، لا بالجد الممزوج بالهزل.

2 ديسمبر 2012.. مرسي يقول.. مرسي يفعل..!

د. مرسي يقدس استقلال القضاء ويدعمه، هكذا يقول..!

د. مرسي يصدر إعلانًا دستوريًا يهدم استقلال القضاء ويقوض معنى دولة القانون، هكذا يفعل..!!

د. مرسي يحترم القضاة ويذكر فضلهم في مقاومة الاستبداد، هكذا يقول..!

د. مرسي يرسل أنصاره لإرهاب قضاة الدستورية وممارسة القهر عليهم للتأثير على استقلال أحكامهم.. هكذا يفعل..!!

حين حضر صحابي قائلًا للنبي ﷺ: «أصبحت مؤمنًا يا رسول الله»، قال له ﷺ: «**لكل قول حقيقة فما حقيقة إيمانك؟**» أي ما هي شواهد فعلك التي تثبت قولك؟ وبعد أن تثبت صلى الله عليه وسلم من صدق قول الرجل بصدق فعله، قال له ﷺ: «**عرفت فالزم**»..

الشاهد أن السنة تلزمنا أن نبدأ بألا نكذّب ما يقوله مرسي وغيره ولكن تلزمنا أكثر أن نتحقق من صدق قوله.. بصدق فعله وإلا فهو ليس بصادق!

د. مرسي «ما حقيقة قولك؟» - الآن وقبل الآن - في هذه المحنة التي وضعت مصر فيها.. أو ما قد يأتي بعدها من قرارات محنة أو غيرها، إذا

أردت أن تتمثل سـنة نبيك فعليك أن تجيب عن هذا السـؤال، وللشـعب أن يقرر أنك «عرفت فتلزم»، أو أنك «حدت فعليك أن تفارق»..

هذا هو هدي السنة لمن يتنادى بالشريعة، فهل نحن مهتدون بها.. أم نحن فقط متنادون عليها !!!

3 ديسـمبر 2012.. الاسـتيطـان السـياسـي..!

كما أننا رأينا كيف يسـتخدم المحتل سـلاحًا اسـمه «الاستيطان السكاني» بأن يزرع الأرض المغتصبة بمستوطنات لأتباعه، للمقايضة على الحقوق بعد استباحتها، نشاهد الآن سلاحًا جديدًا اسمه «الاستيطان السياسي»!

3 ديسـمبر 2012.. نصيحـة لأي رئيـس..!

في وسـط حمى بنـاء مسـتوطنات التمكين السـياسي التي تُجـرى على قدم وساق في مصر الآن..

نصيحة للسيد د.مرسي أو أي رئيس يأتي من بعده لحكم مصر في المستقبل القريب أو الأقرب:

مصر التي ستحكمها والتي تبقيك على رأسها.. هي بحجم الشعب الذي ستنتصر له وتصدق له آماله ولا تزايد على وعيه، ليس أكثر.

ومـصر التي «لـن» تحكمهـا والتي لن تقبل لـك مكانًا فيهـا، هي بحجم الشـعب الذي تضلله أو تسـتغل قلة حيلتـه أو تخذل آمالـه بدعوى معرفتك بمصلحته أكثر منه..

والحقيقة أن معايير قياس تضليل الحاكم لشـعبه أو خيانة أمانته فيه، ليس لها في صنـدوق الانتخاب موقـع، فأصوات صنـدوق الانتخابات قد تكون حجة على الحاكم في أنه ضلل وخان، لا حجة له!

سيبقى معيار الاعتدال والصدق داخل الحاكم ذاته... «إما اعتدل.. وإما اعتَزلَ أو اعتُزلَ»..

3 ديسمبر 2012.. علام نقول «نعم» أو «لا»..!

في استفتاء دستور التأسيسية المزمع يوم 15 ديسمبر الجاري، يخطئ من يتصور منا أننا نُستفتى فقط على مواد دستورية وتفاصيل قانونية..

حقيقةً.. نحن نُستفتى على مدى صحة تمثيل عملية صناعة الدستور ومن ثم مواده.. لحالة التراضي أو التوافق المجتمعي والتي بدونها تفقد كل وثيقة دستورية قيمتها..

تُصنَع الدساتير لتضمن استقرار المجتمعات المنبني على حقيقة التراضي المجتمعي، إذا أصبحت الوثيقة الدستورية مصدرًا للصدام المجتمعي، فرفضها أولى من قبولها، الدستور عملية خلق لصيغة وقاعدة تعايش مجتمعي قبل أن يكون وثيقة بها صياغات راقية عن الحقوق والحريات لن تحمل أي قيمة إلا إذا ضمنتها شرعية عملية إنشاء الوثيقة..

الأمور بمقاصدها، فإذا كان إقرار دستور التأسيسية لن يأتي بالاستقرار الذي ننشده جميعًا، فعدم إقراره أولى!

لأن درء المفاسد أولى!

وفي وسط المحاولات المستميتة لبناء مستوطنات سياسية تفرض كأمر واقع على المصريين أو يساومون على استكاناتهم مقابل إزالة بعضها، تخرج حشود مصرية صادقة رافضة كل تلك المستوطنات المتمثلة في إعلان دستوري مجحف وغير شرعي وفي مشروع دستور مرر بليل، ينتكس إلى الماضي أكثر مما يستشرف المستقبل..!

ويقاطع قضاة مصر الإشراف على استفتاء الدستور في محاولة لإثناء السلطة عن غيها، ولكن كان قطار الغي على المنحدر، ومن الصعب إيقافه أو حتى تقليل سرعة انحداره..!

ويؤكد محمد مرسي مضي سلطته وتنظيمه في مفارقة الشعب حتى نهايتها في خطاب له في السادس من ديسمبر وعقب أحداث هجوم من تيارات

اليمين الديني على معتصمي الاتحادية، وارتكاب أعمال عنف شديدة ضد المعتصمين والمتظاهرين وصلت إلى التعذيب لانتزاع الاعترافات أمام بوابات قصر السلطة وعلى مرأى ومسمع من العالم.

ولكن الكارثي - في تقديري - أن يخرج محمد مرسي في خطابه يوم الخميس السادس من ديسمبر.. ليحيي حماة الشرعية من أنصاره، وهو يقصد بهؤلاء تلك المجموعة المارقة التي ارتكبت أعمال عنف ضد مواطنين مثلهم، ولكن لم يكن هذا مستغربًا من الرجل إذ تأكد لنا أن الرجل ليس فقط غير قادر على مغادرة التنظيم وإصراره على كونه مندوبًا للتنظيم في رئاسة الدولة، لكن الرجل عمليًا لا يعرف معنى الدولة..!

5 ديسمبر 2012.. بشارة الأمل..!

رأيت اليوم سيدات مصريات في ستينيات العمر.. يتحاملن على أنفسهن وهن يسرن من ميدان رابعة العدوية وحتى قصر الاتحادية، ليعلن وسط الحشود أن مصر لن تقبل بالاستبداد، أيًا كان شكله أو ذرائعه أو أهله.. جئن ليضفين على رسالة غضب المصريين صدقًا على صدق.. وليجعلن دعوة رفض الظلم التي أتت من قلوبهن كأمهات ليس بينها وبين الله حجاب!

بالمناسبة أقسمت أن نظام مبارك قد انتهى حين رأيت سيدة مصرية مسنة في صفوف المتظاهرين يوم 29 يناير 2011.. تلك الرسالة التي لم يعها مبارك فأودت به وبنظامه!

دعونا نقرأ غضب الشارع ونقره.. بدلًا من أن نتعامى أو نتعالى عليه، سيدات وأمهات مصر: أنتن تاج الرءوس وبشارة الأمل في هذا الوطن...

الفتوة..!

"رئيس الدولة الذي يعمد إلى تصفية حساباته السياسية مع الشعب الغاضب والرافض.. بأدوات الفتوات

وصبيانهم في تأديب الحرافيش.. هو رئيس لا يعرف أي معنى للدولة.. ولا يملك أي شرعية للرئاسة..»

5 ديسمبر 2012

5 ديسمبر 2012.. أيها الأجير..!

يا محمد مرسي.. يا أيها الأجير لدى شعب مصر: اعلم أن كل قطرة دم مصرية أريقت اليوم.. أنت مسئول عنها أمام الله.. ثم أمام هذا الوطن.. إن لم تكن مسئولًا عنها بالأمر المباشر أو بالتحريض، أو الإيعاز، فأنت مسئول عنها بصمتك!

8 ديسمبر 2012.. نداء يبدو أخيرًا..!

نداء إلى قلوب الإخوان المسلمين قبل عقولهم..

اقرءوا حشود شركائكم في الوطن بنفس القلوب التي شاركتموهم بها في أيام 25 يناير ولا تقرءوها بعيون المتحفز للمؤامرة.

اقرءوها هكذا.. ستجدون شركاء الوطن خرجوا نصرةً لمبادئ تشاركتم معهم في نصرتها قبل عامين، ولم يخرجوا عداءً لكم ولا يريدون شرًّا بكم..

طلبوا قضاء الحقوق التي قصّر فيها رئيس، قدرًا جاء منكم، فماذا في ذلك؟.. أليس ذلك حقهم عليه والذي عليه انتخبوه.. أو أقروا شرعيته وإن لم ينتخبوه..

فهم بحقهم على من ائتمنوه يحاسبونه، كما حاسبتم معهم من سبقه.. وستحاسبون معهم من يلحقه، ولا يريدون بكم شرًّا..

من يريد بكم الشر - وإن لم يقصد - هو من يسلبكم الرشد بحديث المؤامرة وروايات التخوين والتخويف من كل من هو خارج أسوار تنظيمكم.

من يريد بكم الشر هو من جعل من كل ملمح للدولة ومؤسساتها «صنمًا» يلزم أن تهدموه.. حتى أصبح هدم معنى الدولة ذاته هو شرط الإصلاح لديكم أو هكذا يبدو.

من يريد بكم الشر هو كل من قذف في القلوب الرعب.. بأن كل من ليس منكم قد تداعى عليكم، وأنكم أتيتم من حيث لم تحتسبوا بعد أن ظننتم أن مانعتكم تنظيماتكم، فجعلكم كمن يخربون بيوتهم بأيديهم!

لا يريد بكم الشر شعب منكم وأنتم منه، لو نظرتم إليه لأبصرتموه.. ولكنه شعب يُرى بالبصيرة قبل البصر..

8 ديسمبر 2012.. الهزل والسفه والجريمة..!

الهزل والسفه والجريمة.. ممكن تلافيها

أن تبقى مصرًّا على قراءة واقع جاد ومأزوم حولك باستخفاف أو تعال، فهذا سفه.

أن تتحدث إلى نفسك في مرآة، وتسمي هذا حوارًا للخروج من أزمة.. فهذا هزل في موضع الجد.

أن تدفعك مخاوفك إلى حالة هزل مرضي، و إلى أن تهزل فتهذي فتصدق ما تقول، فهذا جنون.

أن تكون على علم بأنك تهزل في موضع الجد، في وقت تضيع فيه الأوطان بالهزل، فتلك جريمة.

الأوطان قد تتجاوز عن «السفه والجنون».. ولكن الأوطان تعاقب على «الجريمة».

الجرائم التي تتعقبها الأوطان وتعاقب عليها، لا تسقط بالتقادم.

أعمل العقل، واقتف الرشد في الحقيقة، وكن جادًّا، تدفع عن نفسك مظنة الهزل والسفه، وتمنع نفسك من جريمة أكبر.

9 ديسمبر 2012.. رئيس اللادولة..!

سيتوقف التاريخ طويلًا بالتحليل عند مجموعة من مشاهد مصر 2012 (أقدم دولة في التاريخ)..و ستكون دلالاتها لا تقبل التأويل!

- سيتوقف التاريخ عند شريط أخبار يقول «جماعة الإخوان المسلمين تعلن: ألقينا القبض على مجموعة تخطط لاقتحام قصر الرئاسة».
- سيتوقف التاريخ عند رئيس جمهورية يحيي مجموعة مواطنين يسميهم حماة الشرعية ويأسى لمن قُتِلوا منهم أثناء قيامهم بواجبهم في حماية الشرعية.
- سيتوقف التاريخ - كما توقف عند فضيحة لافون في خمسينيات القرن الماضي - عند إجهاض حماة الشرعية لمؤامرة «الجبنة النستو» وإطار الجاسوسية المحرك لها.
- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: ما هي طبيعة مؤسسة الدولة المسماة الإخوان المسلمين التي أعلنت عن اعتقالها لمتآمرين وما هو موقعها وسلطتها بين المؤسسات التنفيذية للدولة؟
- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: إلى أي سلطات الدولة تنتمي «هيئة حماية الشرعية» التي حياها رئيس الجمهورية تحيته لجيشه وقوات أمنه وما هي صلاحيات أعضائها؟
- سيتوقف التاريخ ليسألنا بجدية: من كان المسئول عن تعليم وتربية وتوعية من استطاعوا - بتعليمهم وتربيتهم ووعيهم - أن يروا في «النستو» مؤامرة بل أن يربطوها مقسمين بالله غير حانثين بأصولها الخارجية..

وحين يؤكد لنا التاريخ أن المؤسسة الجديدة التي مارست دورها في اعتقال المتآمرين، وتلك التي حمت الشرعية، هي مؤسسات ذات صلاحيات فعلية في الـــ «لا-دولة» وليس في دولة، وأن الرئيس الذي حيا تلك المؤسسات

يصلح فقط ويعمل فقط أن يكون رئيس «لا-دولة»، حينها سيفهم دعاة وحماة الـ«لا-دولة» لماذا ذهبوا سريعًا وبقيت «الدولة».

"العِلمُ رَحِمٌ بين أهلِه.. وكذلك الجَهل..؟"

11 ديسمبر 2012

12 ديسمبر 2012.. 12/12/12..!

مصر في ليلة 12/12/2012..

قراءة هادئة في ثلاثة مشاهد مصرية الليلة قد تفيدنا غدًا أو في الغد الذي قد يبدأ غدًا.

أولها: القضاة يرفضون الإشراف على استفتاء دستور التأسيسية : مما يعني أنهم أضافوا إلى الطعن الموضوعي على عملية صناعة الدستور.. طعنًا إجرائيًا لن يمكن تجاهله وهو غياب الإشراف القضائي الكامل وفقًا للإعلان الدستوري (مارس 2011) وهو ما يكفي لأن يضع الحالة برمتها على قاعدة ملتهبة بغض النظر عن النتيجة: «نعم» أو «لا»..

ثانيها: المؤسسة العسكرية تدعو لحوار بين شركاء الوطن بعد لقاء مشترك مع مؤسسة الشرطة:

- دلالته أنه محاولة عملية ونرجوها صادقة لتأكيدهم انحيازهم لهذا الشعب وأرض هذا الوطن فقط.
- أما حيثياته فقد جاءت على لسان مصدر عسكري رفيع وفقًا لجريدة المصري اليوم وجاء في نصه : «أن القوات المسلحة وكما أوضحت في بيانها منذ يومين، أنها لن تسمح بأن يؤدي الانقسام إلى عنف واعتداءات تُهدد بنيان الدولة وتعصف بأمنها القومي.

وأكد المصدر أن القوات المسلحة تتحرك على خيط رفيع بين الحالة الثورية والحالة الشرعية، وأنها تتفهم مطالب شارع يضغط بالوسائل السلمية كي يحصل على حقه، لكنها أيضًا تدرك الثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والمسار الديمقراطي الذي ارتضاه الجميع»!

ثالثها: أمهات مصريات في مسيرات لرفض الدستور بل ورفض منظومة الحكم وفي أيديهن أدوات المطبخ.. ومازال من يحكم يتهمهن مع آخرين بأنهن أطراف مؤامرة على الشرعية!

أظن أننا كلنا سنراجع هذه الليلة ونتوقف لما قدمت له كثيرًا في القريب أو في الأقرب، بعضنا بالفهم واتخاذ العبرة، وبعضنا بالكبر وادعاء المحنة.

في الحالتين لن تفيد حكمة بأثر رجعي.

"الوطن عقيدة نحيا بها قبل أن يكون جغرافيًّا نحيا عليها.. وبها نعلم.. أن من تضيق نفسه بالوطن عقيدةً.. فلن يسعه الوطن أرضًا..!"

12 ديسمبر 2012

12 ديسمبر 2012.. الحسيني..!

رحم الله «الحسيني أبو ضيف» ونحتسبه شهيدًا.. كان دم خالد سعيد زلزالًا هدم «نظام استبداد» حكمنا عقودًا، سيجعل الله - بحوله وحده - دم الحسيني ومن قضوا مثله طهرة لهذا الوطن من كل «ركام استبداد» يحكمنا أو يريد..

12 ديسمبر 2012.. «دستور التأسيسية.. لا دستور المصريين»..!

في استفتاء دستور التأسيسية المزمع يوم 15 ديسمبر الجاري.. يخطئ من يتصور منا أننا نُستفتى فقط على مواد دستورية وتفاصيل قانونية.

حقيقةً، نحن نستفتى على مدى صحة تمثيل عملية صناعة الدستور ومن ثم مواده.. لحالة التراضي أو التوافق المجتمعي والتي بدونها تفقد كل وثيقة دستورية قيمتها.

وحيث إن التوافق أو التراضي لم يتحقق في عملية صناعة، فنحن نُستفتى على وثيقة فاقدة القيمة، لأن ما بُني على باطل فهو باطل.

لذلك ومن أجل «التوافق»، يلزمنا العقل أن نذهب ونقول «لا» في استفتاء الدستور.

«لا».. للدستور..2/3

تُصنَع الدساتير لتضمن استقرار المجتمعات المنبني على حقيقة التراضي المجتمعي.. إذا أصبحت الوثيقة الدستورية مصدرًا للصدام المجتمعي.. فرفضها أولى من قبولها..

ولذلك لمن أراد «الاستقرار» ومنع التوتر المجتمعي يلزمنا الضمير الوطني أن نذهب ونقول «لا» للدستور..

«لا».. للدستور..3/3

الدستور عملية خلق لصيغة وقاعدة تعايش مجتمعي، قبل أن يكون وثيقة بها صياغات راقية عن الحقوق والحريات، لن تحمل أي قيمة إلا إذا ضمنتها شرعية عملية إنشاء الوثيقة..

الأمور بمقاصدها، فإذا كان إقرار دستور التأسيسية لن يأتي بالاستقرار الذي ننشده جميعًا، فعدم إقراره أولى، لأن درء المفاسد أولى..

ولذلك - ومن أجل «شرعية حقيقية» مصدرها «تمثيل شعبي حقيقي»- تلزمنا حقيقة الشرعية الشعبية أن نذهب ونقول «لا» للدستور..

13 ديسمبر 2012.. الهذيان السياسي..!

الحوار بين أطراف يعني أن أطرافه شركاء في الحيرة، يريدون أن يجدوا منها المخرج، ولن يوجد مخرج دون منطق يقول إلى أي حجة نحتكم وعند أي سقف نقف..

أما ما نراه فيما نسميه حوارًا - وهو في أصله سجالٌ - يُدرِّب فيه كل فصيل أبناءه على التعامي والتغافل والتدليس وادعاء الصمم لكي يبدد كل منطق أمامه.. ويظن أنه ينتصر بتغييب الحجة، فهو قتل لعقل هؤلاء الأتباع ودفع بهم إلى الهذيان بدلًا من أن يعلمهم أن يهتدوا بالبرهان..

وقد روي أن رجلًا سرق مالًا، ولكي يدفع عن نفسه العقوبة، قرر أن يدعي الجنون وظل يهذي عند كل مواجهة أو حوار لكي يحبك سرقته، وظل الرجل يهذي ويهذي، حتى فقد عقله، وضيع ما سرقه بهذيانه، وضيع حياته بسرقته.

"أن تغيب عنك الحجة فذلك جهل، أن تُغِيّب أنت الحجة عامدًا فذلك عين الجنون..
وأما أن تؤسس فعلك السياسي على الهذيان.. فلا أعرف له اسمًا..!"

وتستمر محاولة السلطة إلى نهايتها في تمرير دستورها على الرغم من المقاطعة القضائية والتي ترسخت بانضمام قضاة مجلس الدولة في مقاطعة الاستفتاء على الدستور ووسط حصار المحكمة الدستورية بمباركة رأس الدولة وتنظيم الإخوان ومواليهم. ولكي يستمر الهزل، يقدم النائب العام استقالته تحت ضغط رفض المؤسسة القضائية له، ثم يتراجع عنها بإيعاز من رجالات تنظيم الحكم.

14 ديسمبر 2012.. رئيس الجمهورية يصوت بـ «لا»..!

قلنا إن أول رئيس جمهورية لمصر بعد ثورة يناير، هو مسئول أول «يُسأَل فيجيب» قبل أن «يَأمر فيُطاع»، مسئوليته الأولى هي حماية سلام المجتمع والتحامه، وتلك كانت الأمانة التي استودعتها الثورة لأي رئيس أراد حمل الأمانة..

لهذا ولكل ماسبق، أنا على يقين بأن من كان رئيسًا للجمهورية.. يريد أن يوفي بالأمانة التي حملها الشعب المصري إياه، حتمًا سيصوت بـ«لا» هذا إن فهم قدر موقعه وثقل أمانته..

أما من لم يكن بقدر موقعه.. وقصر أن يضطلع بأمانته.. أو لم يكن رئيسًا لجمهورية بل رئيسًا لغيرها.. فهذا شأنه.. وذاك اختياره.. وسيكون له ما اختار..!!

14 ديسمبر 2012.. ثأر الدم.. وثأر الذم..!

سينتهي حتمًا كل سجال مطامع السياسة..

سيصل جموح الطموح بأصحابه إلى مراميهم ومآلاتهم التي يستحقونها..

وليبق من يكذب يكذب، وليبق من نصبوا المشاتم يقطّعون أرحام الوطن بالمذمة لكل مختلف معهم أو مختلف عنهم.

ولكن حين يفنى الصخب ولحن الحجة، سيبقى فقط ثأر الدم، وثأر الذم- في مجتمع قُطِعت أرحامهُ بالبذاءة وفُحش القول والتخوين والتكفير والترهيب - ثأرات المجتمعات لا تسقط بالتقادم، وعقوباتها إن لم تكن جنائية.. فهي أشد.

"من يؤسس منهج حكمه على الاستعماء والاستعلاء والاستعداء.. فلن يحفظ عهدًا ولن يُحكِّم دستورًا.. فمنهجه يبقى باطلًا وإن صحت وثائقه..!!"

15 ديسمبر 2012

16 ديسمبر 2012.. مسيلمة..!

في مراحل التأسيس، يكون صلاح النفوس والشخوص هو ضمانة قيمة وأثر النصوص..

ولولا ذلك لَنُزِّل القرآن – وهو النص الأتم معنى والأكمل أثرًا – جملة واحدة على نفوس خربة وشخوص مُعوَجة..

وإذا كانت تلك هي الحكمة الإلهية، فالإصرار على وضع نصوص بشرية تؤسس للتعايش من نفوس تميل للإقصاء، ونصوص بشرية تؤسس للإيثار والشراكة، يضعها شخوص يرون في الأثرة انتصارًا، يصبح في أحسن الأحوال تعاليًا على سنة إلهية وحرثًا في البحر، وفي حقيقته يبقى إفسادًا من حيث يُدعى الإصلاح.

بالمناسبة مسيلمة الكذاب ومن مثله رأوا في القرآن نصًّا وكفى، فاجترءوا عليه وادعوا مثله كذبًا على الله، بُغية تأسيس ملكهم . ولو علموا أنه تدوين لفطرة الله في خلقه التي تنبني عليها النفوس الصالحة قبل أن يكون نصًّا مكتوبًا، ما اجترءوا عليه وما بارزوا مراد الله في صلاح البلاد والعباد، بفساد يزعمونه صلاحًا، فمسيلمة كان يدعو الناس إلى «دين» كما يدعي.. وليس إلى «لا دين» كما يعرف كلنا أنها الحقيقة..

17 ديسمبر 2012.. النازي حين يرحل..!

عند انتهاء الاحتلال النازي لفرنسا، عاد الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديجول وهو يعلم أن فرنسا دولة محطمة، فإذا به يسأل ما حال القضاء والجامعات؟ وعندما أجيب أنهما بخير قال ديجول «إذًا فرنسا بخير»..

بموقف القضاء المصري المنتصر لاستقلال قضائنا، وموقف أبناء النيابة العامة اليوم من التغول على موقع النائب العام، والتي أفضت إلى استقالته..

أقول لكم.. إنه بحول الله وحده.. «مصر بخير»..

وستبقى بإذن الله بمثلكم وبمثل قضاتها بخير..

"«هلك المتنطعون.. هلك المتنطعون.. هلك المتنطعون»..
كما قال رسول الله ﷺ وصدق.."

18 ديسمبر 2012

18 ديسـمبر 2012.. هو الفساد اسمه إيه..؟!

مرة أخرى الفسـاد والاسـتبداد كلاهما ممارسة قبل أن يكونا أشخاصًا، لم يكن الفسـاد والاستبداد في شـخص مبارك ولا في اسمه، الاستبداد والفساد كانا هما طبيعة ممارساته وفهمه لصلاحياته والأمانة الموكلة إليه..

أقول ذلك لمن لا يرون بأسًـا في أن يأتي مرسي بذات ممارسـات مبارك أو أسـوأ لمجرد كونه فقط ليس «مبارك».. ويسـتغربون الاسـتدراك عليه ودائمًا حُجتهـم «لمـاذا قبلتم من مبـارك الفسـاد ولا تقبلونه من مـرسي».. «أو لماذا قبلتم من مبارك الاستبداد ويثقل عليكم أن يستبد مرسي»..

فالغريـب مثـلًا في قضيـــة النائـب العـــام أن العلة التي أردنـا أن يترك ـ دكتـور عبدالمجيـد محمـود ـ منصـب النائـب العام بسـببها هي ما قد شـاب سـمعته من ممـالأة وميل لمبارك، وما أخذناه على مبـارك ونظامه هو محاولاته الدائمـة التدخـل في اسـتقلال القضاء وتطويعه للسـلطة التنفيذيـة، وهو ما اعتبرناه فسادًا.

حـين يأتي من د.مـرسي ذات الأفعال وما يزيد، ففي سـابقة لم تحدث من أي حاكـم في مصر الحديثـة، يقيل النائب العام وهو أمر خارج إطار سـلطته وصلاحياتـه كرئيس للجمهورية.. ولمن لا يعلم ما فعله أشـبه مثلًا بأن يقوم وزير الدفاع بإقالة لواء من الداخلية، فحين ينتفض الجسد القضائي للاعتداء

الـذي وقـع عليه، يخرج علينا من يقول ما هي المشـكلة أن يمالئ النائب العام الجديـد من عينوه ويقولون ما هي المشــكلة في عدم اسـتقلال النائب العام عـن رئيـس الجمهوريـة؟ فالرئيس الآن هو مرســي وليـس «مبـارك» !! أو يقـال لماذا الآن يستفيق القضـاء لاسـتقلاله ولم يفعـل ذلك أيام مبارك وهـم بذلك لا ينكرون التاريخ فقط ولكن وكأنهم يسـتكثرون على قضائهم أن ينصلح..

ذكرنا جميعًا بما أنه «يعـرف الرجـال بالحـق، ولا يعرف الحق بالرجال» كـما قـال الإمام علي بـن أبي طالب، فالفيصـل في تقـديـر كـون الرئيس أي رئيـس.. «مبـارك كان أو مـرسي».. فاسـدًا أو مسـتبدًا، هو ممـارسـاته الآن وليس اسمه!!

”الوجـه الضحـوك والصوت المتهـدج وسماحـة الأبوة المصطنعة هي وجه المقامر السياسي هذه الأيام.. كل مقامر خاسر وإن ربح..“

19 **ديسمبر 2012.. المقامر..!**

20 ديســمبر 2012.. الهـــارب..

مـن لم يتقـن في حياتـه إلا الهـروب مـن مراقبـة الدولة ومراوغـة المحقق القضائـي وتضليـل العدالة- حـين كان محكومًا- فلن يتقـن إلا الهروب من الرقابة المجتمعية ومراوغة الاستحقاق الشعبي وتضليل العدالة أيضًا- حين يحكـم- لا تسـتغربوا إذًا كثيرًا ممـا يحدث وآخره نكوص النائـب العام المعين عن استقالته..

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد جاء على لسـان الحسـين مشهد في رائعة عبدالرحمن الشرقاوي «الحسين ثائرًا».

„ فلتذكروني عندما يفتي الجهول
وحين يستخزي العليم وعندما يستحلي الذليل
وإذا تبقى فوق مائدة امرئ ما لا يريد من الطعام
وإذا اللسان أذاع ما يأبى الضمير من الكلام
فلتذكروني
فلتذكروني إن رأيتم حاكميكم يكذبون ويغدرون
ويفتكون والأقوياء ينافقون.. "

على لسان الحسين الشهيد
(«رائعة عبد الرحمن الشرقاوي - الحسين ثائرًا»)

„ وأظل أقتل كل يوم ألف قتلة
سأظل أقتل كلما سكت الغيور وكلما أغفى الصبور
سأظل أقتل كلما رغمت أنوف في المذلة
ويظل يحكمكم يزيدها.. ويفعل ما يريد
وولاته يستعبدونكمُ وهم شر العبيد
ويظل يلقنكم وإن طال المدى جرح الشهيد لأنكم لم
تدركوا ثأر الشهيد
فاذكروا ثأر الشهيد».. "

على لسان الحسين الشهيد
(«رائعة عبدالرحمن الشرقاوي - الحسين ثائرًا»)

„ السياسيون اليوم -إلا قليلا- نوعان.. سياسي يمتهن السياسة «مهنةً»، وسياسي يمتهن السياسة «امتهانًا»، وفي الحالتين السياسة غائبة.. "

24 ديسمبر 2012

24 ديسمبر 2012.. المولد..

المولد مشهد احتفالي تراثي مصري في منتهى الثراء وصدق التعبير عن رواده وعن مجتمعه الأوسع الذي ينتمي إليه.

في تلك المناسبة- الدينية بأصلها-.. يغالب الفولكلورُ الفكرَ.. وتغالب العادةُ العبادةَ، ففي وسط المولد تغالب مسارحُ الحواة لقاءاتِ التواصل والنقاش، وتغالب دوائرُ الغناء وحلقاتُ الغوازي، حلقاتِ الذكر، ويسابق النشالون واللصوصُ، روادَ المساجد،.. كل إلى مأربه..

في ركن منه ترى الشيخَ وتلامذته، وفي آخر ترى الفتوةَ وصبيانه، وفي ثالثٍ يتخفى زعيمُ العصابة ومجرموه، وعلى مدِّ بصرك منه ترى عمومَ الناس وبسطاءهم من أتوا للتقرب إلى الله وليحتفلوا ويشهدوا منافع لهم.. سمةُ المولد الصخب السمعي والبصري والمادي، وفي وسط الصخب تجد كل مفردات الفولكلور اللفظي والحياتي الشعبي للمصريين - متجسدة..

تجد السماحةَ والسماجةَ، تجد التفحشَ والتنسكَ.

تجد اللصَّ مفتعل الشجار يبغي تمرير سرقته.

تجد من يعفر الجو ليخلق ضبابية تعينه على التحرش أو الخطف..

تجد النصّاب في زي الناسك، والنشال ذا الوجه الصبوح..

تسمع أفعال الفولكلور، «يقفل عليه».. «يبطح نفسه عليه».. «يكسر عينه».. «يكسر نِفسه».. يِتفهلو عليه.. يِكيد له..

المولد مؤسسة وكذلك الدولة، الجامع بينهما أن لكل فلسفته ولكل قواعد حكمه، والفارق بينهما أن فلسفة المولد قائمة على تغييب العقول ودغدغة العواطف، و قواعد حكمه هي شرعية القوة والبقاء للفتوة، أما فلسفة الدولة فليس لها قائمة إلا بتقديم العقل والعلم وترقي النفوس وتزكية العواطف.. وقواعد حكمها هي قوة الشرعية والبقاء للدولة وشعبها..

وحيث إننا نسمع ونرى.. التقفيل السياسي.. والتعفير السياسي والبطح السياسي والفهلوة السياسية.. بل ما هو أبعد، فأعتقد أننا بالممارسة في حالة مولد سياسي أكثر منا نمارس السياسة أو نفهم أننا في لحظة بناء دولة..

«ألعاب الحواة وبهلوانيات الهواء السياسية» – التي تسحر الأبصار لتمرير المآرب– هي أوراق اعتماد صاحب مشروع السيرك في مولد.. لا دولة.. أما «التثبيت» و«التقفيل» و«البطح السياسي» فتلك بعض أفعال «الأوليجاركية» أي دول حكم اللصوص..

يقال إن أوروبا نشأت بالصراع والحروب، وأمريكا نشأت بالعلم والفلسفة، أتمنى ألا يتصور أحد أننا نستطيع أن ننشئ دولتنا بالفولكلور والفهلوة وفلسفة الموالد..

فكروا تصحوا..

"«خلاصة القضية.. توجز في عبارة..

لقد لبسنا قشرة الحضارة.. والروح جاهلية»"

(نزار قباني) 27 **ديسمبر** 2012

27 ديسمبر 2012.. بغير ذلك لا وطنية ولا إيمان..!

الوطن عقيدة نحيا بها قبل أن يكون جغرافيًّا نحيا عليها..

والوطنية كالإيمان بل هي من الإيمان..

وكما أن أحدًا لا يملك للإيمان بالله صكوكًا يمنحها من يريد ويمنعها من يريد، فكذلك الوطنية اعتقادًا وانتصارًا لقيم الوطن لا يجرؤ أحد أن يدعي ملكية صكوكها..

فكما علمنا ربنا أن الإيمان يزيد وينقص، وليس ثمة ضمانة للثبات عليه، إلا بدوام الانتصار لقيم الإيمان والإنسانية، وليس بالسبق إليه أو بطول ادعائه، وليس بأن يدعيه أحد أو يمن به.

فكذلك الوطنية تزيد وتنقص وقد تفنى وتبدد، وليس ثمة ضمانة لها، إلا بدوام الانتصار لقيم الحرية والعدل والكرامة والتي هي قيم الإنسانية الثلاث..

وبغير ذلك لا وطنية ولا إيمان..

29 ديسمبر 2012.. «الود» و«الورد» بالإكراه..!

من حرق الأرض وسمم الآبار بالدم والذم في سبيل تحقيق وطره السياسي الرخيص، ثم يأتي ليتحدث عن «ود» و«ورد» يتبادل، فلن يجد في الأرض المحروقة ورودًا يقطفها، ولن يستطيع أن يزرع ورودًا في أرض محروقة بمياه مسممة.

حتى وإن أراد أو ادعى..

استفيقوا يرحمكم الله..

(جاءت هذه المدونة تعليقًا على: «محمد البلتاجي القيادي الإخواني الأشهر يدعو لتبادل الورود مع المسيحيين بعد الانتهاء من الدستور وبعد أن اتهمهم سابقًا»..).

30 ديسمبر 2012.. أنعي إليكم اللغة القديمة..!

الصراع القائم الآن كما قلنا مرارًا.. ليس صراعًا سياسيًّا بين الطامحين إلى سلطة.. حقيقته أنه صراع قيمي.. مبدئي.. صراع بين ماض مات ومستقبل آت..

الماضي الذي مات في 25 يناير وما بعدها، يأبى وهو يتحلل إلا أن يُمانع المستقبل ويحاول بوقاحة أن يُغالبه، ولكن الماضي بكل هزائمه الإنسانية إلى زوال مهما حاول أن يتمترس بدساتير أو قوانين أو سلطة حكم؛ لأنه مات!

الماضي الذي حكم مصر بعقليته ولغته وأفكاره، كلها ماتت معه وإن بقي بعض الموهومين والمهرولين يتكاتفون لقتل المستقبل في مهده على أمل إحياء الموات..!

ولكن أقول لكم من قلب ما قال نزار قباني.. إني

«أنعى لكم، يا أصدقائي، اللغة القديمة.. والكتب القديمة

أنعى لكم، الكلام المثقوب.. كالأحذية القديمة

أنعى لكم، مفردات العهر.. والهجاء.. والشتيمة

أنعى لكم، كل فكر قاد إلى الهزيمة»

أهل المستقبل اطمئنوا، لأنه لا عزاء في أصحاب اللغة القديمة والكلام المثقوب.. ولا عزاء في أصحاب الهجاء والشتيمة، لا عزاء في الماضي وأهله مقتفي الهزيمة..

فكروا تصحوا..

«تتمة الأسفار»

لم تكن الشهور التي تلت ديسمبر 2012 - وحتى إتمام كتابة هذا الكتاب في يونيو 2013 - أقل أهمية من سابقتها..!

ولكنها في تقديري كانت هي شهور تأكيد المؤكد، وتجسيد الخطوط الأولى للصورة القاتمة. في ظلال وألوان..!

تبدت تلك الصورة القاتمة على مدى عام ونصف العام من الانتقال تحت حكم المجلس العسكري، وتبدت في أسوأ حالاتها منذ وصول تنظيم الإخوان المسلمين للسلطة في مصر في موقع الرئاسة.

كانت هي صورة ماض أراد بكل مسخه وتراجع كفاءته أن يحكم مستقبلًا هو غريب عنه بالكلية، لم يكن طرفًا أصيلًا في لحظة ميلاده ولم يرد فقط الانتساب إليه بل أراد أن يختطفه..!

تجسدت تحت حكم التنظيم الخطوط الأولى في ظلال وألوان، فيها لون القتل وفيها لون الخيانة وفيها لون التفريط في الوطن المقدس، باسم المقدس..!

وتجسدت في رغبة مرضية لاحتكار السلطة واحتلال الدولة وتفكير أحادي يحركه الخوف المرضي «البارانويا» وشهوة الانتقام وغريزة البقاء.

فكان حكم التنظيم في علاقته بمؤسسات الدولة هو علاقة الخائف المتحفز الراغب في الهدم..

عادى التنظيم مؤسسات الدولة كلها وبادرها بعداوة ورغبة في الانتقام والهدم باسم التطهير..!

انتحر تنظيم الإخوان باستعلائه على المجتمع وباستعدائه لمؤسسات الدولة وباستعمائه لكل من حوله في الداخل والخارج. غادر التنظيم صف المجتمع المصري وبادل حفاوة المجتمع به كفصيل من أبنائه تعاليًا..!

حررت الثورة التنظيم من الحظر القانوني، ليدخل نفسه باحتقاره العملي لمصر وطنًا وشعبًا في حظر مجتمعي، لا أظن أن الخروج منه سيكون ميسورًا..!

الحظر القانوني على مدى سنين طويلة أورث تنظيم الإخوان تعاطفًا شعبيًّا أعانهم على البقاء، ولكن الحظر المجتمعي الذي سعوا هم إليه بعنصريتهم ضد المصريين واصطدامهم مع الأمن القومي المصري نهايته إزاحة خشنة من صفحة القوى في المجتمع.

كان أداء السيد محمد مرسي وهو ظل فكر التنظيم في رأس الدولة أشبه بأداء «سعيد مهران» في رواية «اللص والكلاب» لأديب مصر نجيب محفوظ.

سعيد مهران كان هذا اللص الذي خرج عن القانون بزعم انتصاره للعدالة الاجتماعية، وخانه وهو في سجنه بعض رفقائه. خرج سعيد للدنيا ولا تحركه سوى شهوة الانتقام، أخطأ وهو يحاول الانتقام، فأصبح مطاردًا بجرائمه الجديدة، محاصرًا في مغارة جبل..!

أعمت «سعيد» غريزة بقائه حتى أفنى نفسه بالخطأ والجرم..!

وصلت بنا ملامح الصورة النهائية إلى انفلات غير مسبوق وفوضى تكاد تكون كاملة في رأس السلطة أكثر من أي فوضى تحدث في قاع المجتمع.

ونحن الآن في الثلث الأخير من يونيو 2013 لدينا تنظيم حكم مطارد من شعبه إلا من بعض جواريه من تنظيمات وتيارات اليمين الديني.. تنظيم حكم يكاد يكون محاصرًا في قصر الرئاسة في الاتحادية وفي قصر السلطة فوق

جبل آخر وهو المقطم حيث المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين، بل ومحاصرًا أكثر بحظر مجتمعي في شوارع معظم محافظات مصر.

ما زال تنظيم الإخوان لا يرى فداحة فعله وقصور قدرته، ولم يزل يقامر مجموعات أخرى من سياسيين هم خارج السياق مثله إن لم يكن أكثر منه.

ولأنه لم ير الدماء خارج صندوق انتخابات مجلس الشعب في وقت محمد محمود الأولى في 2011؛ فلذلك هو لا يرى شعبًا خارج أسوار قصوره.

تنظيم لم يبق له ولمن مثله من قوى سياسية أخرى قد تبدو على الضفة المناقضة له، إلا طلب الصفح ومغادرة المشهد وإفساح الطريق للمستقبل.

ماذا سيحدث في 30 يونيو 2013 وهو مستقبل في لحظة إنهاء هذه السطور، وأيًّا كان ما حدث عند قراءتك لهذا الكتاب، فما نحن معنيون به أن نجيب عن السؤال الواجب قبل وبعد 30 يونيو وهو ليس فقط كيف نخرج من الواقع المأزوم؟ ولكن ما هي ملامح مستقبلنا الذي نريد، والذي ننشئه؟

قد يكون ما سيؤرخ له بالثلاثين من يونيو 2013 هو زلزال آخر، سيقرر ماذا يهدم وكيف يهدمه، وسيكون بعده واقع جديد، ليس بعيدًا عن الواقع الذي أهدتنا إياه 25 يناير 2011.. الفارق هو أن ما يلزم أن نتحدث فيه ليس كيف ندير الأزمات بعد الزلزال لمجرد أن نبقى أحياء.. ولكن هو كيف ننشئ مجتمعًا ووطنًا ودولة.

ما يلزم أن نتحدث فيه ليس فقط سبيل الخروج، ولكن بأي حكمة سنهتدي ونحن على هذا السبيل؟ بأي حكمة ستنشأ أمتنا ؟

ما هو أولى وأجدى بأن نتشارك فيه.. هو فلسفة النشأة..!

فلسفة النشأة

" «مصر» في عصر ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية.. مصر في عصر الحكمة..! "

"ما نقدمه في هذه السطور ليس أكثر من مفاتيح لدروب إن سلكناها فهي تعين على هذا السبق بإذن الله.."

مصر والعالم في لحظة فارقة من تاريخ الإنسانية. فهي ليست كما تبدو لحظة تغيير جذري للخرائط السياسية ونظم الحكم في المنطقة العربية وحسب.. ولكن لأنها لحظة استشراف عصر إنساني جديد هو عصر ما بعد المعلوماتية وما بعد الصناعة وتشكل نسقه المعرفي في العالم أجمع. هي لحظة استعادة إنسانية بحق.

هي لحظة يعاد فيها طرح فلسفة مؤسسات العصور التي سبقت للنقد والنقض.

والدولة بكونها مؤسسة «أم» هي في قلب الأولويات التي يلزم أن نبدأ في مصر - تحديدًا أن نقدم أطروحتنا الخاصة بتطوير فلسفة نشأتها ووجودها.

وتلك هي مساهمتنا في وضع ملامح مستقبلنا في مصر والمنطقة والعالم ومصر بما لها من عقول، نراها تستطيع إن أرادت وجدّت أن يكون لها «عقل» صاحب سبق في وضع ملامح النسق المعرفي الجديد للإنسانية.

ما نقدمه في هذه السطور ليس أكثر من مفاتيح لدروب إن سلكناها فهي تعين على هذا السبق بإذن الله.

«نـــــوح»..

كان هـذا هو التطواف الواجب في السـنين الثماني عـشرة التي تنامت فيها تركة الفساد بل وصار للفساد مؤسسته وقوانينه..!

أورثتنـا تلـك السـنون جروحًا غائـرة في وطنيتنـا وإنسـانيتنا، أصابنا بها تحالف الجهل والفساد والادعاء والمسخ..!

ولكن الأمانة تقتضي أن نقول إننا كنا في تلك السنين الثماني عشرة ضحايا لمحنة اعتدالنا، أكثر منا ضحايا لحكامنا المستبدين..!

كنا شركاء في الفساد بتواطؤ المصلحة حينًا وبالاستكانة أحيانًا..!

وكان أيضًا تطوافًا واجبًا في الأيام الثماني عشرة والتي كانت فيها عودة الروح.. ثم الثمانية عشر شهرًا والتي قرأنا فيها ضعف النفوس وسوءات المجتمع..!

كان هـذا التطـواف واجبًا لمعرفة من نحن، ماذا فعلنا بأنفسـنا وماذا فُعل بنا، ماذا نريد لأنفسنا وماذا نريد منها.. ؟!

كان واجبًـا مـا بقينا جادين في محاولـة معرفة كيف السـبيل إلى هذا الذي نريد، في مصر أو في عالمها العربي أو في العالم كله؟

كان واجبًـا لنقـف على حقيقـة ما هو المأمـول الواجب إحـرازه، وما هو المرفوض اللازم تجنبه..!

وكان أوجب، لنعي حقيقة الصراع الذي نحن فيه، من العدو، وما النصر الذي نأمله..!

حقيقـة صراعنـا بين الماضي والمسـتقبل، تلزمنـا أن يكـون البحث - عن ملامح الانتصار لوطننا ومسـتقبلنا وآلياتـه - في إطار "الواجب" فعله، قبل التفكير في «المتاح» فعله..!

فـدرس التاريـخ في مثل هـذا النوع مـن الصراعات الإنسـانية، يقول إن «مقتل الحلم تواضعه»..!

قـد تكـون دعوى البعض أن قوة الخصم أو تحالفات الماضي تدفعنا إلى أن نبدأ بالتفكير في المتاح والممكن، لا التفكير في المطلوب والواجب..!

وهنا تخدع الشعوب نفسها في لحظات فتور همتها ورغبتها في الانسحاب من مواجهاتها المحتومة من أجل البقاء.

والبقاء والفناء الذي أقصده ليس بالضرورة هو البقاء المادي..!

ولكنه البقاء في إطار المساهمة كفاعل في الحضارة الإنسانية أكثر منه عبئًا، تابعًا يقتات على فضل غيره من المجتمعات والشعوب..!

أي صراع إبقائها على إنسانيتها..!

أنا لا أخشى على مصر أن تختفي من الجغرافيا، بأن يفنى بالمعنى المادي مجموعة من البشر يقال عنهم بالاصطلاح الاجتماعي والقانوني: إنهم مصريون في دولة مصرية..!

ولكن خشيتي هي على تآكل مساهماتهم كطرف ند في منظومة حضارة إنسانية واسعة على الأرض.. وزنهم فيها هو بقيمة تلك المساهمة..!

ولن يكون لهم ذكر إنساني إذا زالت تلك المساهمة وبقوا هم وغيرهم في خانة العالة المستهلك لمنتج الحضارة..!

وحتى إن لم يفنوا كأشياء تحيا على ظهر الأرض.. فقد فنوا كأناسي يحملون أمانة الحياة عليها..!

وبدعوى العقل تبرر تلك الشعوب عجزها وتزعم أن المواجهة اندفاع أقرب للانتحار..

وما تفتتت ممالك كالأندلس القديم، أو دول الخلافة أو نبت الدولة القومية العربية التي بشر بها في ستينيات القرن العشرين إلا بدعوات ظاهرها العقل وجوهرها العجز، تثني تلك الشعوب عن الإقدام في الصراع باسم الحكمة، والتي هي عين العجز وكل حكمة منها براء..!

ما نحتاجه يقينًا - لفك طلاسم الصراع والقيام على دورنا فيه - هو أن يكون لوطننا حلم وعقل، ووجدان وجسد..!

هذا ما نحتاجه - ليس فقط للخروج من مأزقنا التاريخي الحالي - ولكن نحتاجه أكثر للنجاة من الطوفان الهادر والذي ينذر بإفناء الوطن تاريخًا

وثقافة واقتصادًا وهيبة، قبل أن يغرق جغرافيته وأرضه،! نحتاج لكيلا نحيا عصرًا آخر غير ما يحياه الإنسان على الأرض.. فنفنى..!

والحلم الواجب لهذا الوطن.. هو حلم يكون هويته التي يحيا بها ولا هوية له غيرها..!

حلم يكون هو قَدْرُهُ وقَدَرُهُ..

قَدْرُهُ الذي لا يمكنه أن يغفل عنه أو يتجاوزه أو يحيد عنه أو حتى يرنو لما هو دونه..!

وقَدَرُهُ الذي لا يستثقل استحقاقاته ولا يقصر في شأنها..!

ولن يحملنا هذا الحلم إلى مستقبلنا المستحق، إلا بأن يجسد في وطن له عقل ووجدان وجسد، وبغير ذلك سيبقى ضربًا من التمني والهذيان.

فمقتل مصر الآن أنها بلا عقل وإن كان بها عقول، وبلا وجدان وإن كان بها قلوب.. وبلا جسد وإن وجد بها مواطنون ومؤسسات.

عقول مصر إما مؤجرة أو مرتهنة أو مبعثرة ومغيبة عن الفعل..!

وملامح غياب العقل والوجدان تتبدى في واقع غياب قيمة المجتمع.. ومعنى الوطن وجوهر الدولة..!

وإن أردنا ارتحالًا للمستقبل فلن نكون جادين فيما نقول إلا إذا بدأنا في استعادة ضرورة المجتمع وقيمته، وأحيينا معنى الوطن.

وهذا هو أضعف الإيمان إذا أردنا أن نكون صادقين في الحديث عن بناء أمة ودولة.. مقابل شبه دولة أو لا دولة..!

ولم يكن هناك من جهد إنساني في التاريخ بنى أوطانًا وأممًا إلا وكانت وجهته الصدق مع الذات وتحقيق العدل بين البشر.

ولأننا لسنا بدعًا من البشر، لن يكون لنا نصيب في استعادة قيمة المجتمع ومعنى الوطن وبناء أسس دولة، إلا إذا حاولنا أن يكون الإطار الموجه لحركتنا نحو المستقبل والذي نبني عليه مؤسساته.. هو الحقيقة والعدل..!

«الحقيقة والعدل» وليس غيرهما..!

المستقبل يشترط..!

"أهل المستقبل هم عموم المصريين.. تمايزهم بأهليتهم، وتساويهم في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم.."

وإذا كان **أول شروط** الحركة للمستقبل لمصر هو الحلم، مؤطرًا في عقل ووجدان.. ومحققًا في جسد، فالضرورة الأهم لهذا الشرط أن يكونوا عقلًا ووجدانًا وجسدًا جمعيًا ومؤسسيًا.. وليس مشخصنًا حتى وإن تجسد في شخوص.

يقينًا تحتاج الأمم في كل وقت لقائد أو ملهم أو قادة وملهمين.. يتجسد الحلم في توجهاتهم وممارساتهم ولكن أبدًا لا يشخصن في ذواتهم.

وأكثر ما تحتاج الأمم هؤلاء هو في أوقات التأسيس، كالذي نحن فيه في مصر الآن..!

أهل المستقبل والطرف الأصيل في الصراع موجودون في الرحم الأوسع لعموم المصريين أصحاب مشهد 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 الذي يأتي وتبدو إرهاصاته..!

هؤلاء لا يعرفون غير مصر وطنًا، لا يعرفون الوطن في حزب أو جماعة أو تيار أو ذات.

هؤلاء ليسوا ممتهني السياسة، ولكنهم ساسة من مواقع قيامهم على احتياجات مجتمعهم ومن منطلق كفاءاتهم وأهليتهم وليس من مدخل لون سياسي أو شارة حزبية..!

هؤلاء من سيجسدون مؤسسات العقل والوجدان والجسد المصري.. تلك المؤسسات التي ستصوغ حلم مصر بعقلها وتحتضنه بوجدانها وتحققه بحركة جسدها الصحيح.. بإذن الله.

هؤلاء سيجسدون تلك المؤسسات ولكن لن تشخصن فيهم..!

ومن حيث أهلية المساهمة فأهل المستقبل على ثلاثة صنوف أولهم أهل الفكر، وثانيهم أهل الخبرة، وثالثهم أهل الفعل.

أو بتعبير آخر **أولهم** هم مفكرو المجتمع على تنوع مستوى المساهمات الفكرية من منشئي الفلسفات وواضعي الرؤى الكلية والاستراتيجية إلى الأكاديميين والباحثين.

ثانيهم هم التكنوقراط، أي أصحاب الخبرات التقنية والفنية في كل المجالات والقادرون على القيام بالدراسات الفنية والتفصيلية والخطط الموائمة للرؤى الاستراتيجية والفلسفات التي تصح عن صانعي الفكر في المجتمع.

وثالثهم.. هم النشطاء والفاعلون القادرون على فهم تلك الدراسات والقادرون على تنفيذها في إطار خطط يضعها الخبراء والتكنوقراط.

ولن يكون لأي ممن سبقوا مكانٌ أو مساهمة في مستقبل إلا في مساهمة تنبني على كفاءته وأهليته، فلا محاصصة سياسية ولا مفاضلة أيديولوجية.. الكل مصري أهل لما يتصدى له، وقبل كونه مصريًا فهو إنسان يؤمن بإنسانيته مناطًا لبقائه، وحر يؤمن بأن حرية مجتمعه هي أيضًا مناط وجوده.

وهم من حيث قدرتهم على القيادة - والتي هي مناط تكليفهم بالقيادة - على ثلاثة صنوف أيضًا، فهم إما قائد وإما محفز وإما أصل.

وتتنوع مستويات القيادة ومن يلونها وفقًا لمجال القيادة، فهناك قادة للفكر وقادة للرأي وقادة للفعل وقادة للحركة.

والتمايز بين القائد والمحفز والأصل هو بفارق القدرة على استجلاء المساحة الكبرى من الصورة الكاملة لحركة مصر نحو مستقبلها، والتمايز بين

قـادة الفكـر والرأي والفعل والحركـة هو باختلاف طبيعة أدوارهم بالنسـبة لحلم مصر وصورة حركتها نحو المستقبل..!

فقادة الفكر هـم المعنيون بوضع الفلسـفات والرؤى الاستراتيجية وليس غيرهم، وقادة الفعل هم المنوط بهم إحالة الرؤى إلى خطط تنفيذية وخطوات تكتيكية، وقادة الحركة هم الموكل إليهم تحويل تلك الخطط التنفيذية إلى واقع مقيـس بزمن وجـودة وتكلفة، وهم مـن يضبط إيقاع الحركة نحو المسـتقبل ويديرون تفاصيلها.

ويبقـى قـادة الـرأي ليعينـوا المجتمع عـلى اسـتجلاء طبيعة مسـاره نحو المستقبل وربط وعيه بحلمه وبضرورات تحقيق الحلم على الأرض واقعًا.

ويبقى أن نسـأل أين هؤلاء في واقع طرفي الصراع بين الماضي والمسـتقبل والدائر في مصر الآن ؟!

التنـادي عليهـم باسـم الوطـن ومسـتقبله وصراعـه يسـتلزم أن نعـرف ليس مكانهم عـلى الأرض فقط من حيـث الجغرافيا، ولكن موقعهم نفسـيًّا مـن خريطة الصراع تلك، أي أين هؤلاء على سـلم الوعـي بما يحدث وقدرة التفاعل معه تأثيرًا وتأثرًا.

مـاذا فعلت المحن التي تعاظم أثرها في السـنين الثماني عشرة التي فصلناه في الجـزء الأول من هـذا الكتاب.. ؟ ماذا فعلت بهؤلاء محنـة الهوية.. ؟ ماذا فعلت بهم محنة الأهلية والادعاء ؟!

أين كان هؤلاء وعيًا.. قبل أن يبتلوا بتلك المحن.. وأين صارت بهم تلك المحن ؟!

فالمجتمعات الإنسانية تقسم أبناءها على سبعة مستويات للوعي..!

والوعي الذي نقصده هو وعي أبناء تلك المجتمعات بطبيعة حركة الحياة حولهـم، بمجتمعهم ووطنهـم، وقبل ذلـك وبعده بذواتهـم وحقيقة صراع حياتهم..!

لا فرق في تلك المستويات بين أبناء مجتمع في شرق ولا في غرب، في غنى ولا في فقر.. في تحضر ولا في تراجع، الفارق في نسبة أبناء المجتمع في كل مستوى من تلك المستويات للوعي في دولة مقابل أخرى.

فأبناء أي مجتمع إنساني يكونون وعيًا بين «مغيب» و«مشاهد» و«مراقب» و«مشارك» و«فاعل» و«قائد» و«ملهم»..!

المغيبون هم ليسوا بالضرورة الأقل تعليمًا أو الأكثر فقرًا، ولكن هم من يتعاملون مع كل ما حولهم بمنطق التلقي دونما مساءلة أو ترقب أو تطلع، إلا في حيز الاحتياج البدني فقط..!

فيهم «المغيب» جهلًا والمغيب سنًّا والمغيب حاجة وفقرًا والمغيب ادعاءً، أما «المشاهدون» وهم من نسميهم أيضًا «أصحاب الهم».. فهم من يتعاملون مع ما حولهم بمنطق المتفرج على شاشة تلفزيون، يتأثر بما يحدث على الشاشة فرحًا وحزنًا، قلقًا وأملًا، ولكن بقدر تأثره يكون يقينه بأنه منفصل تمامًا عن الأحداث التي يشاهدها ويوقن أن ليس له من أي أمر أي شيء، فتلك هي حقيقة الشاشة التي أمامه يرى ما بها ولكن يقينًا لا يمكن أن يغير محتواه حتى وإن غير قناة مشاهدته..!

و«المراقبون» من أبناء أي مجتمع هم من ترقى الوعي لديهم بشأن ذواتهم وما حولهم، فانتقلوا بإحساس الهم إلى درجة من الانفعال بالأحداث، فهم «أصحاب الانفعال»، هم أكثر انفعالًا وصخبًا في نفوسهم لإحساس لديهم يقول نحن في كواليس مسرح نرى ما يحدث على خشبته وهاجس يحدثهم أن لهم دورًا فيما يجري أمامهم وأنهم قادرون على التأثير فيه بقدر التأثر به.

يحدثون أنفسهم بذلك وهم يراقبون بشغف، ويبقون مشغوفين منفعلين في كواليس الحياة يتحينون فرصة الانخراط في الفعل والتأثير أو يتلمسون عذرًا للبقاء حيث هم أو الانتكاس للمشاهدة.. فهي من وجهة نظر البعض أقل كلفة..!

ويبقى «المراقبون» مشغوفين بالفعل أكثر منهم مشغولين به، فإذا كانت الخطوب والأحداث حولهم محركة لإحساس خطر أو أمل، ينتقل منهم الكثير من المراقبة إلى المشاركة في فعل ما..!

ويكون ذلك الانتقال عادة درءًا لمظنة السلبية وإراحة للنفس اللوامة أو المجتمع الملح..!

ويتحول انفعال هؤلاء عند ترقيهم لمستوى المشاركة إلى تنامي إحساس بالمسئولية تجاه أنفسهم وما حولهم، ولذلك فالمشاركون هم «أصحاب مسئولية»، ولكن يبقى التحدي في أن كثيرًا من الكثير المشارك يبقي نفسه مشغوفًا أكثر منه مشغولًا ومنفعلًا أكثر منه مشاركًا.

حين يتضح معنى المسئولية واستحقاقاتها لدى المشاركين.. يرقى بهم وعيهم إلى حالة مصداقية مع النفس، تعني أن يكون الفعل متجاوزًا لمرحلة الشغف فقط، أو الشغل بمعنى الحركة فقط، ولكن أن يصبح فعلًا منجزًا ذا نتيجة تقاس وتقيم وتعدل. حينها يصبحون من «الفاعلين» أي «أصحاب الإنجاز»..!

من يملك من هؤلاء القادرين على الإنجاز إبداع المبادأة والمبادرة، يصبح في مصاف «القادة» على سلم الوعي في المجتمع، فالقادة هم «أصحاب الرؤى» وإن تمايزت سعة الرؤى لديهم لتتمايز بها مستويات قيادتهم.

ويبقى على رأس سلم وعي أي مجتمع من يملكون ناصية الرؤى الكلية زمنًا ومكانًا واحتياجًا، فيكونون هم «أصحاب الحلم» المؤهلين لاستشرافه والقادرين على صياغته، وهؤلاء هم «الملهمون»..!

وبمقدار صحة وعي أي من أبناء المجتمع بهويته وأهليته، تكون مساهمته في تنوير مجتمعه وترقيه..!

وبمقدار عوار وعيه بهويته وأهليته.. يكون فعله وقيادته وحتى إلهامه تغييبًا لذاته ولمجتمعه..!

ولذلك لم يكن مستغربًا قبل 25 يناير أن ثمة كثيرًا من المصريين واعون في مراتب التغييب والمشاهدة بأثر محنتي الهوية والأهلية عليهم فقط، ولكن الأسوأ كان أثر محنة الادعاء على فاعليهم وقادتهم، فجاء فعل هؤلاء وقيادتهم تغييبًا ومسخًا للمجتمع وحركته تجاه المستقبل، ولم لا؟ وهؤلاء الفاعلون والقادة هم في أغلب الأحوال متململو الهوية ومتراجعو الأهلية..!

مؤسسة الحكم «المدني» أو «الأهلي»..!

كان 25 يناير 2011 استعادة لإنسانية، وسيكون 30 يونيو 2013 حال تحققه ضمانة ألا تضيع، فأصبح كل من ساهم بحق منتميًا لوطنه أولًا وأخيرًا لا لفصيل أو تيار في صناعة حدث يناير مشاركًا أو مباركًا بصدق، أكثر استجلاء لهويته وأقرب إلى الجدية منه إلى الصدق في قضية أهليته، كل بقدر مساهمته..!

وبهذا الحدث ترقى كثير من المصريين من مصاف المشاهدة إلى المراقبة أو المشاركة والفعل، والرغبة في القيادة..!

ترقى كثير من مصاف الهم والانفعال إلى مصاف المسئولية والأمل في الإنجاز، ولكن بقي أن يكون لهذا الوعي الناشئ حاضنة مؤسسية تضمن أن يكون زخم هذا الوعي القادم وقودًا لحركة الأمة نحو مستقبلها.

وتلك الحاضنة ما هي إلا ما أشرنا إليه بعقل المجتمع ووجدانه وجسده.. وهويته هي حلمه..!

الحاضنة المؤسسية للحلم والعقل والوجدان والجسد المصري، هي مؤسسة جديدة نزعم أنها نشأت في الميادين وإن لم تهيكل بعد، أو تفعل بعد، أو توظف بعد..!

تلك هي مؤسسة «الحكم الأهلي» أو «الحكم المدني»..!

هي المؤسسة التي خلقت في ميادين الربيع العربي وفي حركات المراجعات الفكرية الجذرية المتنادى عليها حتى في أكثر حواضر العالم استقرارًا وديمقراطية كنيويورك وفرانكفورت..!

هي ليست فقط مكتسبًا من مكتسبات ثورات الربيع العربي أو المراجعات الجذريـة في مدن العالم، بـل هي ضرورة من ضرورات العـصر الجديد الذي تستشرفه الإنسانية كلها الآن..!

إنـه عـصر ما بعـد «الصناعة» ومـا بعـد «المعلوماتية» وما نسـميه «عصر الحكمة» أو «عصر المبدأ»..!

ومـن ملامـح الخروج من أزمة الحاضر نحو المسـتقبل وليس إلى أي اتجاه آخر يأتي **شرط المستقبل الثاني**..!

وشرط المسـتقبل هذا يقـول بأن «أهل المسـتقبل» هم عمـوم المصريين.. تمايزهم بأهليتهم وتساويهم في إنسانيتهم وحريتهم ومصريتهم..!

أي مـن أراد تمايـزًا في غير أهليـة فلم يخن الوطن والمسـتقبل فقط، ولكنه قـد خان قبلهما الله ورسـوله بنـص حديث شريـف، ومن أراد تسـاويًا في غير الإنسانية والحرية والمصرية فقد ادعى وأفسد..!

ويكـون **الشرط الثالث** للمسـتقبل أن مصر شـأنها شـأن العالم سـتحكم بجناحي حكم: الأول هو «حكم الإرادة» والثاني هو «حكم الإدارة»!

وقـد تكون مـصر إذا أردنا لها ذلك صاحبة سـبق في هذا المضمار في عصر جديد للإنسانية.

«حكـم الإرادة» هـو المتمثـل في مؤسسـة حكم أهلي ومدني، بها تتشـكل أحـلام ورؤى المصريـين وفيها معين أصحـاب الأهلية القادريـن على إحالة تلـك الـرؤى واقعًـا تنمويًّـا، ومنها يـأتي التعبير الصـادق الدقيق عـن تنوع المصريين جغرافية وثقافة وعلمًا ودينًا وأعراقًا..

أمـا «حكم الإدارة» فهو المتمثل في مؤسسـات الدولة الثلاث «تشريعية» و«تنفيذية» و«قضائية»..

وعلى هذا لن تكون الأيديولوجيا في مصر المسـتقبل وعالم المسـتقبل «عالم الحكمة والمبدأ» شرط تميز بقدر ما قد تصبح إضافة تنوع تثري ثوابت الوطن ولا تقصي أيًّا منها.

وعليه أيضًا لن تكون في مصر المستقبل المحاصصة الأيديولوجية أو اللون السياسي هي مسوغات تبوُّء سلطة الإدارة في مؤسسات «حكم الإدارة».. بل الأهلية التي نشأت ونضجت في إطار مؤسسة الحكم المدني والأهلي هي مسوغ تبوُّء سلطة الإدارة.. وليس الأيديولوجية التي لُقِّنَت أو انتُحِلتَ في أروقة أحزاب عصر الصناعة والتي ولى عصرها.

وهذا هو **الشرط الرابع للمستقبل**..

إذًا إن كانت تلك هي شروط الارتحال الآمن في المستقبل وليس فقط مغادرة الواقع المأزوم وتجنب الانهيار التام.. فمن أين نبدأ عمليًا مرحلة الانتقال والتي في حقيقتها مرحلة تأسيس للمستقبل والتي يقينًا لم تبدأ بعد؟!

فنحن - على مدار عامين مضيا - كنا وما زلنا نعاني سكرات أمراض أصابتنا على مدار عقود وزادت كثافتها في الأربعين سنة الأخيرة وأقعدتنا في السنين الثماني عشرة التي سبقت عودة الروح في ثورة 25 يناير 2011 وتتمتها المرجوة في 30 يونيو 2013.

الخطوة الأولى الواجبة والتي تأخرت هي أن تبدأ ثقافة الماضي وممارساته في الانحسار طواعية..

أي أن يبدأ الماضي برجاله ومؤسساته إما في إجراء تأهيل واجب يلحقهم بعقلية المستقبل واحتياجاته الأساسية، وإما في الانسحاب متقاعدًا مفسحًا للمستقبل مساحته الواجبة، وإما أن يحتوي دمجًا أو عزلًا ويكون ذلك إحلالًا على كل نحو.

الماضي ثقافة وممارسة، يجسده شخوص وجماعات بل ومؤسسات دولة.

والماضي الذي نقصده ليس هو ما كان في تاريخنا من حكمة جسدتها أعراف وموروث شعبي وأدبي وحضاري، ولكن الماضي هو ثقافة البقاء في نسق إنساني تجاوزته البشرية، كالإبقاء على ممارسات وثقافة عصر الصناعة باسم الترقي، أو البقاء في إطار البداوة السياسية والدينية باسم المدنية تارة أو التسلف تارة أخرى.

وأهـل المـاضي على هـذا النحو ثلاثـة، إما من حملـة ألويـة الأيديولوجيا الجامـدة الـواردة من «عـصر الصناعـة» بـكل تنويعاتهـا ليبرالية وإسـلامية ويسارية وقومية (وفقًا للتعريف المصري لتلك الأيديولوجيات بالقطع)..

وإمـا من المرتهنين في الأدوات والممارسـات القديمة في حكم الشـعوب، والوجه الثالث للماضي هو في بيروقراطية تجاوزت محافظة الانضباط إلى سفه الجمود.

حملة ألويـة الأيديولوجيا هم الجماعات التي تبنـي منهجها وحركتها على أسـاس كونهـا مصـدر الحقيقة الأوحـد وعلى كونهـا الأجـدر بالوصاية على المجتمع..

والتحدي الأكبر في هؤلاء يأتي من الكتل العقائدية التي يزيد على ادعائها احتـكار الحقيقة والدين، ممارسـة لعنصرية وتعاليًـا.. وخروجًا على المجتمع بازدراء عملي لمعنى الوطن وجوهر الدولة والمواطنة..

وإمـا مـن المرتهنين في ثقافة الممارسـات القديمة في حكم الشـعوب، وهم المصرون على الديمقراطية التمثيلية بكل عوارها كنموذج أوحد للحكم..

بل والأدهى أنهم يحيلونها إلى ديمقراطية دفترية، أي أصوات في صندوق انتخابـات، تأتي كيفما تأتي لا يهم، المهم أن الدفاتر تثبت شـعبية أو حتى تشي بشرعية..!

وثالـث وجوه الماضي هـي بيروقراطية دولة تجـاوزت منطق المحافظة إلى الجمـود، أصبحـت هي نفسـها عبئًـا على ما وجـدت من أجـل خدمته وهو المجتمع والدولة.

وفي ذلك مسـئولية مشـتركة بين أهل الماضي هؤلاء وبين عموم المصريين أهل المستقبل..

العبء الأكبر يقع على شـخوص الماضي ومؤسسـاته، حيث إنهم بحاجة أولًا إلى معرفة موقعهم من التاريخ وأي الرايات يلزم أن يسلموا.. ثم بحاجة إلى وقفة جادة مع الذات، تفضي إلى مراجعات واجبة..

فعلى سبيل المثال، كان أوجب على جماعة الإخوان المسلمين أن تقود مشروعًا حقيقيًا ليس لتمكين نفسها من مفاتيح السلطة - والتي ستكون غالبًا سلطة مفتقدة لقدرة الحكم قبل شرعيته كما هو الحال الآن - ولكن مشروعًا جادًّا لكي تعود إلى قلب المجتمع الأرحب من ضيق تنظيمها، وتعمل على أن تدمج هي وبقية ما نشأ عن أثرها من جماعات في مجال الإسلام السياسي أو اليمين الديني - سَمِّها ما شئت - دمجًا صحيًّا صادقًا كنسيج طبيعي في المجتمع.

وأن تبدأ ذلك بمراجعة جادة للفكرة المسيطرة عليها بكونها هي الأصل الذي خرج عنه مجتمعه، إلى حقيقة أن المجتمع المصري هو الأصل وأن المفارق له والخارج عنه هو التنظيم والجماعة ومن نحا نحوهما.

الأمر يبدو ثقيلًا أو صعبًا ولكنه ليس مستحيلًا، فقد حدث من الجماعة الإسلامية أحد تجليات الإسلام السياسي الناشئ من عباءة الإخوان المسلمين بشكل أو بآخر، حيث قامت بمراجعات على الأقل معلنة وموثقة وإن أعوزها صدق الممارسة؛ قامت بها في شدة السجون، فأولى بالإخوان أن يفعلوها وهم في رخاء الحكم.

أولى بهم أن يغادروا مخاوف عودة الزمن إلى الوراء، فدفعًا لمظنة العودة إلى المحابس، يهرعون إلى سجن مجتمع بأكمله في سجن استبدادهم، توهمًا بأن ذلك يكفيهم خطر ما كان.

وأما الذين لم يغادروا الممارسات القديمة فإما أن يجتهدوا في القبول بالجديد، وإما أن يتجاوزهم الجديد بسنة الحياة..

وأما البيروقراطية فإذا انصلحت قاعدة القيادة في المجتمع، فستنصلح قاعدة إدارته البيروقراطية..

التأسيس..!

الخطوة الموازية في أن نبدأ انتقالًا حقيقيًا نحو المستقبل على مرحلتين.. مرحلة تأسيس.. ثم مرحلة بناء..

مرحلة التأسيس هي مرحلة الانتقال الأولى والتي تستوجب حوكمة انتقالية، ومؤسسات انتقالية.. وعدالة انتقالية..

الحوكمة الانتقالية التي تحدد نظام حكم الدولة وفقًا لاحتياجات الانتقال أكثر من أعراف الأنظمة..!

ففي الحالة المصرية تلزم الحوكمة الانتقالية أن تحكم مصر من حيث الإدارة مؤسساتها البيروقراطية القضائية والعسكرية والمالية.

أما عن عمل أهل المستقبل الواجب الآن فهو أن نعرف رأسًا للدولة له وجه مصري بلون مصر فقط وعقل جديد يحمل القدرة على استشراف الحلم..

أما الوجه فيكون في مفوضية رئاسية ممثلة عن كل مؤسسات السيادة أمنية وقضائية وتشريعية، يكون المنصب الأرفع في عهدة تلك المؤسسات؛ وهي مؤسسة انتقالية تأسيسية لضمان عدم محاولة أي توجه أو فصيل أيديولوجي تحويل مسار الانتقال تجاه مكتسبات سلطة يطمح إليها أو يخطط للاستئثار بها.

أما العقل فهو مفوضية استراتيجية يعهد إليها وضع التصور المستقبلي لمصر القادمة في كل مجال من مجالات الحياة سياسة واقتصادًا وأمنًا وتشريعًا وقضاءً وتعليمًا وصحة وثقافة ووعيًا.

وهي مفوضية «دائمة» تحدد الإطار الوطني الأوسع لعمل مراكز الفكر والبحث وتضع أسس المستقبليات كمراكز بحث ومفوضيات متخصصة وطنية في كل المجالات، تبني ليس لكونها مجالًا للتوظيف البيروقراطي للباحثين ولكن باعتبارها مراكز للبحث والقرار الاستراتيجي النوعي المرتبط بالأمن القومي بمفهومه الأشمل والأعم والمتجاوز لفكرة الأمن العسكري أو الشرطي أو المعلوماتي ومن أمثلتها مفوضيات للشباب والعدالة الانتقالية والأمن المائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وغيرها.

وعلى المستوى التنفيذي يلزم أن يكون التعامل مع الاحتياجات التنفيذية لمرحلة الانتقال المأزومة على كونها احتياجات مواجهة كوارث أو إدارة أزمات حادة على أقل تقدير.

ويكـون التعامـل مع الكـوارث والأزمات الحادة من خـلال مفوضيات مختصـة بطبيعـة الكارثة أو الأزمـة، وتختلـف المفوضية عن الـوزارة في كون المفوضية مؤهلة للإحاطة والتعامل الفني والدقيق مع تلك الكارثة أو الأزمة والأهـم أن المفوضيات تعلـم وتعمل على كون الأزمة هي حالة طارئة مؤقتة يلزم العودة بحلها إلى إزالة أسبابها أكثر من التعامل الإغاثي معها.

أي نقـل الأزمـة مـن المدخـل الإغاثـي إلى المسـار الإصلاحـي ومـن ثم التنموي..

وعليـه ووفقًـا لاحتياجات الحوكمـة الانتقالية فمشـاكل الحيـاة اليومية المصريـة يلـزم أن تقوم عليهـا مفوضيات قبـل وزارات، بحيـث يكون دور المفوضيات سابقًا وقيمًا على حدث الأزمة؛ ويكون دور الوزارات هو الدعم اللوجستي والإداري والبيروقراطي..

فالمفوضية الواحدة ستستدعي تداخل عمل عدة وزارات، ليس من باب استحسـان التنسيق ولكن من باب ضرورته وحتميته وإلا صار احتمال إنهاء الأزمة غير وارد..

وعلى المسـتوى السـياسي يلزم أن تتغير أسـس الممارسـة السياسية بحيث تصبـح مؤسسـة السياسـة شـأنها شـأن كل مؤسسـات الدولـة، محـددات التنافس السـياسي على مواقع السـلطة والإدارة فيها تنبني على الأهلية وليس الأيديولوجية.

وأن يصبح المنطلق الأيديولوجي هو معيار إضافة على ثوابت احتياجات الأهلية في التعامل مع أي من مواقع السلطة وليس معيارًا للتمايز.

وعليه يكون التقدم لمواقع السـلطة تشريعيًـا أو تنفيذيًا محددًا أولًا بطبيعة الأهلية التي يحملها المتقدم للمنصب العام وليس بمعتقده الأيديولوجي.

ويكـون التقـدم لموقـع إدارة في المفوضيـات أو سـلطة في الـوزارات على أسـاس أهليـة وكفـاءة المتقدم وليـس على أسـاس انتمائه الحـزبي أو العقدي ويكـون التنافس بين الكيانات السياسـية المنظمة، والتي لن تكون بالضرورة أحزابًـا كالأحزاب الأيديولوجية الواردة من عصر الصناعة، هو قدرتها على أن يكون من المنتظمين في إطارها أكبر قدر من المؤهلين حقًّا، ويكون التنافس

بينهم على عدد هؤلاء وعلى مدى تنوع الخبرة بينهم لتغطي احتياجات المجتمع من حيث ملفات حاضره ومستقبله.

ويكون تأهل السياسي المتقدم لمنصب سلطة أو إدارة عامة ليس فقط على أساس التأهل القانوني التقليدي من كونه مصريًّا حسن السمعة والممارسة لم تثبت عليه جرائم أو غيره، ولكن هناك التأهل التقني الذي يقرر نوع الكفاءة التي يتوجب أن يحملها المتقدم للسلطة ومن ثم نوع الملفات القادر على التعامل معها.

التأسيسات..

وهي ما نراه سيكون عليه التمثيل المجتمعي في عصر ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية..

هنا دعونا نقف وقفة ضرورية تبين منشأ ما نتحدث بشأنه من ملامح وقواعد جديدة لحوكمة المجتمع المصري توجبت بطبيعة العصر الحالي الذي تعيشه الإنسانية.

إن ما نتحدث بشأنه ليس شأنًا مصريًّا وكفى، ولكن سيصير هو المنهج الذي تقوم عليه السياسة في بدايات القرن الواحد والعشرين وفي قابل الوقت، كما تبدت إرهاصاته..

مرت البشرية بعصور أربعة تغير فيها ليس نمط الحياة وشكل المجتمع والدولة فقط، ولكن تبدل فيها التعريف العملي للقيمتين الإنسانيتين المؤسستين وهما: الحرية والعدل.

والأهم أن الترجمة العملية لهاتين القيمتين في شكل علاقة مجتمعية بين أبناء أي مجتمع وبين الحاكم والمحكوم تتغير وبالتبعية تغيرت أدوات الممارسة لتلك العلاقة بين أبناء المجتمع كشركاء في حياة ومصير وبين الحاكم والمحكوم.

وهو ما نعبر عنه باختصار بأن «النسق المعرفي» للمجتمعات الإنسانية تغير أربع مرات في تاريخ البشرية، ونحن الآن في أعتاب عصر جديد نستحضر نسقًا جديدًا يتغير فيه التعريف العملي لقيم الحرية والعدل.. تتبدل فيه الترجمة العملية في علاقات شركاء المصير في المجتمع الواحد وأبناء الوطن الواحد وبالضرورة

تتغير فيه تغيرًا جذريًا أدوات الممارسة للعلاقة بين أبناء المجتمع وبين الحاكم والمحكوم وهو ما نسميه تغيير قواعد الحوكمة للحياة والمجتمع والدولة.

فنحن الآن في مصر والعالم نبدأ عصرًا جديدًا للإنسانية كلها، نحيا قيمه بنسق معرفي جديد، ونتدافع في الحياة فيه بحوكمة جديدة..

هو ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية، وهو عصر الحكمة أو المبدأ.

ولتوضيح ماذا فعل عصر الصناعة بنا نستطيع أن نلخص ذلك في كونه عصرًا اختزلنا من أناسي إلى أشياء أو انتزع إنسانيتنا..

فهو بجدارة عصر «الشيء» وليس عصر «الإنسان»..

جوهر عصر الصناعة وفخره ومعجزته هو خط الإنتاج والمنتج النمطي والاستهلاك على خلفية تنافس المنتجات وليس من باب أصل الاحتياج أو التطلع المجتمعي للمنتج ولكن على خلفية قدرة المنتج على الإلحاح على المستهلك ومن ثم إزاحة منافسه.

ولم تكن السياسة أو الأفكار بمعزل عن نسق الصناعة..

فالأيديولوجيا أصبحت هي المنتجات الفكرية المتصارعة باسم الاحتياج المجتمعي لما تقدمه ولكن ليس على أساس حقيقة ذلك الاحتياج الإنساني أو التطلع.

وسرعان ما أصبحت الأيديولوجيا هي المنتج الأسمى الذي عليه يقوم التنافس على ما هو أكبر من الإنسان، فكان التنافس على المجتمعات والدول لتصبح هي المستهلك الأول للأيديولوجيا بداخلها وبينها وبين دول أخرى.

وكما أن لكل منتج خط إنتاجه في عصر الصناعة، فكذلك كان للأيديولوجيا خط إنتاجها وهو الأحزاب السياسية والتي منها يخرج الإنسان المنتمي منتجًا أيديولوجيًا تزيد جودته بمدى تغييبه لعقله وإبداله بثوابت تلك الأيديولوجيا.. حتى أنه صُكَّ تعريف للأيديولوجيا بأنها «ما ينوب عنك في التفكير»..

وكما كان الحال مع جل منتجات عصر الصناعة تنتج وتطرح وتتنافس وتستهلك بغير أن يسأل المستهلك نفسه لأي غرض كانت ولماذا تعامل معها أو بها. وبعيدًا عن الإجابة الوحيدة التي تقول إن المعيار الذي تعلمه هو أيضًا

ليس تعريف احتياجه أو تطلعه بقدر ما أصبح أسيرًا لما يملى عليه ليختار منه أو يملى عليه فيقبله دونما اختيار.

وكما قلنا سابقا: إن الحياة ندرة واختيار وتضحية، وهي أننا نختار بين بدائل محدودة ومن هنا يأتي ملمح «الندرة»، وأننا مطالبون بأن نختار اختيارًا ما بشأن حياتنا نقدم فيه تنازلًا أو تضحية عن بعض ما نطمح أو نريد. وفي تقديري أن التضحية تكون أقل إذا ساهمنا في تحديد تطلعاتنا وآمالنا ومن ثم بحثنا عن بدائلنا للاختيار أو بالأحرى صنعناها..

وعليه أستطيع أن أقول مطمئنًا: إن عصر الصناعة بقدر ما أهدى البشرية كثيرًا من الرفاهية.. فهو بيقين عصر «التضحية الكبرى».. لأن ما تم التضحية به إجمالًا هو «إنسانيتنا»..!

إذًا عودة إلى السياسة، وإذا كان هذا هو حال عصر الصناعة، فما ورثناه عنه سياسة هو معايير فاسدة للاختيار فيمن يتقدمون للسلطة وكيف يتقدمون وهو معيار التمايز الأيديولوجي.. فقط..

ففي الغالب الأعم وليس فقط في مصر - وإن كان في مصر الوضع أكثر سوءًا نتيجة تصحر الكفاءات التام وليس فقط تراجعها في كل المجالات بما فيها السياسة - أن المتقدمين لمواقع السلطة يتصارعون أمام الناخب المختار بالتمايز الأيديولوجي، فمرة تحالف قوى الشعب العامل والاشتراكية هو المخرج ومرة الإسلام هو الحل.

ويوجد ذلك الاتفاق الفاسد بين الناخب والمرشح على كون كفاءة المرشح فيما يتجاوز يافطته الأيديولوجية لا يهم..

وكأنني أرى أهل مريض في داخل غرفة عمليات تجرى له عملية للقلب المفتوح وجاء وقت اختيار الجراح المنوط به إجراء الجراحة، فإذا ببعض من أصحاب الحرف الأخرى غير الطب من مهندسين أو زراعيين أو أطباء من غير التخصص يقدمون أنفسهم لأهل المريض على أساس كونهم القادرين على إجراء الجراحة..

ويكون التصايح والتسويق على خلفية أن هذا إسلامي وهذا يساري وهذا ليبرالي..!!

رغم استغرابنا من أن هؤلاء يتقدمون بهذا القدر من الجهل والوقاحة في لحظة لا تتحمل الهزل، فهذا به كثير مما كانت ولم تزل عليه السياسة في عصر الصناعة وفي موروث الصناعة الذي تبدأ منه دول كمصر الآن.

وكان الأغرب منه هو قبول أهل المريض الانخراط في هذه الممايزة العقيمة بين أي أيديولوجيات يحمل غير الأطباء هؤلاء أو غير المتخصصين.. من أن يسألوا أين المتخصصون للقيام على هذا الأمر؟

عصر الصناعة هو عصر الاستغراق في الأدوات والذهول عن المقاصد، الاستغراق في الأدوات حتى صارت الأدوات والسبل أهدافًا ومقاصد بل وصار التنظير والتقييم على أي أداة تستخدم أو أي السبل تنهج وليس أي المقاصد تريد.

ولهذا رأينا السبل تتحول بالأيديولوجيات إلى مقاصد، فرأس المال سبيل للعمل ودورته صناعة أو تجارة أو زراعة أو تبادل لخدمات، ولكن الرأسمالية انحازت إلى تصور خاص عن موقع رأس المال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس وجعلت من اعتناق هذا التصور هدفًا لا يراجع فيه مقاصد موقع رأس المال في دورة الإعمار في الحياة بقدر ما يراجع فيه مدى الإخلاص لهذا الفهم الخاص عن رأس المال..

وبمثلها كانت فكرة اشتراك أبناء المجتمعات في خيرات بلادهم واقتسام عوائد الثروة والإنتاج مقصدًا للعدل. ولكن انحيازًا خاصًا لفكرة بعينها تمثل عنصرًا من عناصر صورة كاملة منضبطة عن العدل، جعل من فكرة شيوع العوائد والاشتراك في اقتسام عوائد الثروة مقصدًا لا سبيلًا ومنهجًا.

فأصبحت الاشتراكية والرأسمالية ليستا فقط دينين، بل مآلان يراد أن يصل إليهما البشر حتى دون مساءلة عن مردودهما عليه من سعادة أو غيرها.

ولم يختلف الأمر البتة فالإسلام دين وسبيل للحرية والعدل والسعادة الإنسانية، قدم بعض أبنائه في عصر الصناعة فهمًا خاصًا له..

لم يتوقفوا كثيرًا عن كون فهمهم له هو إحدى السبل إلى الدين والذي هو بدوره - أي الدين - سبيل لسعادة البشر.

فجعلوا السبيل للدين دينًا..!

وجعلـوا المسـلك إلى المسـلك مقصـدًا، ولم يعنـوا بالمقاصـد بـل تقالوها وحاربوها لأنها كاشفة فاضحة لقصور سبيلهم عن الوصول..

فأصبح سلوك السبيل لديهم هو المقصد وأصبح ما يسمونه.. بمثل ما سميت «الاشتراكية» و«الرأسمالية».. «الإسلامية» أو «الإسلاموية» دينًا غير الإسلام..

وإن التقـت «الإسـلامية» مع الإسـلام في بعض أصولـه، تمامًا كما التقت الرأسـمالية مع جوهر دور رأس المال في إعمار الحياة، وكما التقت الاشـتراكية مع شـيوع اقتسام العوائد مع الفكرة الأصل بأن الناس خلقهم الله شركاء في الأرض والماء والكلأ..! تبقى جميعًا أيديولوجيات تريد أن تكون دينًا.

ولكن البون بينها وبين الدين واسع.. فما أراد الله الدين إلا لتحرير عباده وتحقيـق العدل فيهم.. والأيديولوجيات قصـدت أو قصرت دون أن تقصد فأتى أثرها استعبادًا للبشر وتبشيرًا بالظلم في ثوب عدل.

وعليـه كانت منتجات عصر الصناعة وعـصر الشيء وعصر الأدوات في الأفكار هي الـ «ية».

أي الرأسمال«ية».. الاشتراك «ية».. ويقينا الإسلام «ية»..

وبانتهـاء عـصر الصناعة بسـقوط حائط برلـين وبعـصر للمعلوماتية بدأ منـذ حينها بفيض من المعلومات لم تجعل من حكمة الأيديولوجيا حكرًا على أي من كهنتها.. أصبح المسـتهلك للأفكار أكثـر قدرة على الوعي والفرز بل والنقد والمحاجة..

ومن الوعي والفرز والنقد والمحاجة يبني الفهم ويقتفي الحكمة والمقصد فيما يعرض عليه.

إذًا فيـما بعد الصناعة، وفي عـصر ما بعد المعلوماتية، لم يعد مكان للحزب السـياسي الأيديولوجـي التقليدي، فمنتجه ليس مطلوبًـا ولن يكون مطلوبًا حتى وإن بقي في مصر والعالم إلى حين قريب..

المطلـوب أن يتشـكل إطار أهلي ومدني واسـع توضع فيـه معايير التأهيل للقادريـن عـلى التقدم للمناصب العامة وتنضج أهليتهـم في إطار القيام على ملفات قطاعية، والأهم ترسـخ فيه قواعد الحوكمـة والاختيار وينضج فيها وعي الناخب والذي هو بدوره مراقب على أداء العمل العام.

والأهم أن هذا الإطار يكون هو المعين غير المطعون عليه في «التعبير الدقيق» عن المجتمع المصري جغرافيًا وطبقيًا وعرقيًا وثقافيًا وفئويًا وقدرةً وكفاءة وأهلية.

لن يبدأ هذا الإطار من فراغ ولكنه يبنى على طاقات المصريين المهدرة وعلى تواجدهم المغفل عنه وعن فاعلياتهم غير الموصولة أو المتناغمة في سياق وطني يحمل معنى.

هذا الإطار التأسيسي هو «تأسيسية وطن» و«تأسيسية دولة» قبل أن تكتب دساتير أو تقتسم سلطة أو تنشأ تجمعات للتقدم للإدارة العامة.. أو حتى وإن بدئت تلك الخطوات تبقى حقيقتها مرتهنة بوقت تكون التأسيسيات كحقيقة واقعة!

في تأسيسية الوطن نقف على حقيقة «القائم» في حياتنا، ونضع معًا ملامح «القادم»..

وفيها يبنى التعبير الصادق عن المصريين جغرافيًا، بتأسيسيات «جغرافية» تلتزم الدولة بدعم المجتمع المدني القائم أو تعين على إنشاء دوائر تعبر عن كل تجمع سكاني مصري مهما صغر، من مستوى الشارع إلى الحي إلى المدينة إلى المحافظة إلى الإقليم والدولة. تأسيسية جغرافية تقرأ فيها الملامح السكانية في تلك البقعة الجغرافية من مصر. وحين يراد تعبير ولا نقول تمثيل لتلك البقعة الجغرافية المصرية صغرت أو كبرت تخاطب تلك التأسيسية. في تلك التأسيسية تكون نواة الوعي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. وتنضج معايير التأهيل والاختيار والرقابة، بل والتفاعل والدعم بين السلطة أي سلطة وبين المجتمع.

وعناصر التأسيسيات الجغرافية قد تكون موجودة في دوائر مصرية للتواصل وتبادل الآراء والشراكة في الهم العام مهما كان تعريفه وحجمه.. فقد يكون الهم العام بحجم عمارة سكنية أو شارع أو حي، ولكنه الهم الجامع والذي من خلال التأسيسيات يراد له أن يتجول من هَمٍّ إلى انفعال إيجابي ومسئولية منتجة من المواطن مع سلطة حكم مجتمعه.

في تأسيسية الوطن نعرف ما هي حقيقة مصر الآن عرقيًا وثقافيًا وفئويًا وقدرة وكفاءة، في «تأسيسيات فئوية» يعرف فيها فئات المجتمع وثقافاته، وعناصر تلك التأسيسية موجودة في نقابات أو نواد أو تجمعات فئوية ناشئة

أو حتـى مجموعات تهتم بقضايا ثقافيـة أو اقتصادية بعينها كمراكز الأبحاث والنوادي الأدبية والثقافية وغرف التجارة والصناعة.

والدائـرة الثالثة التي تتكون منها تأسيسـية الوطن هي ما نسـميه «التأسيسـيات القطاعيـة»، وهـي دوائـر وطنيـة مـن أصحـاب الأهليـة في التخصصـات المختلفة والواجب أن يقوموا على قطاعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى تأسيسيات لقطاع التعليم والصحة والاقتصاد والسياحة والسياسة والثقافة وغيرها.

في تلك التأسيسيات يتم الربط بين الاحتياجات والتطلعات المجتمعية في طول مـصر وعرضهـا، ولفئات الشـعب المختلفة والمسـتقاة من التأسيسـيات الجغرافية والفئوية والموثقة شـعبيًّا من خلالها، وبين الرؤى الفنية لأهل الخبرة والكفاءة، إما لإحالتها إلى مقترحات تشريعات ولتحديد مجموعات قطاعية مختلفة تصلح للقيام على شأن هذا القطاع بعينه، وإما من خلال مفوضية وإما وزارة كما سبق الطرح.

وللجدية وضمان الاستدامة لمؤسسة الحكم المدني أو الأهلي الناشئة يكون لها مجلس وطني.. يكافئ في السـلطة المجلس التشريعي والدوائر التنفيذية.. ويكون باسم المؤتمر المصري الدائم للحقيقة والعدل.

وتكون العضوية فيه لممثلي التأسيسـيات القطاعية ومنسقي التأسيسيات الجغرافية على مستوى المحافظات ومنسقي التأسيسيات الفئوية.

وإن كان للمؤتمر المصري الدائم للحقيقة والعدل سبب للوجود، فهو أن نعرف حقيقة أنفسنا وما حولنا وأن نقيم العدل بما تقتضيه هذه الحقيقة.

عدلًا لا يعني التسـاوي فقط في الحقـوق والواجبات كمواطنين في وطن واحـد.. ولكنه تسـاوٍ مـع التباين في المسـئوليات والصلاحيات كل حسـب موقعه ودوره في بناء دولة الوطن الواحد.

فـإذا كانـت حقوق المواطنـة تقتضي التسـاوي التام، فإن حقيقـة الكفاءة تقتـضي التبايـن التام، وبين تسـاوي حق المواطنـة وتباين الكفـاءة، يأتي تمايز الأهلية وتمام التساوي في الإنسانية.

التأسيسـيات هي الإطار الذي نؤسـس فيـه نموذج حكمنـا الجديد قبل أن نحـدد نظام سـلطتنا، هي الإطار الـذي نجد به حقيقة إجابة سـؤال: من نحن؟.. حين يقال المصريون أو الشعب..

وحقيقة إجابة: ماذا نريد؟ وحقيقة قدراتنا والأولى بنا للتقدم لقيادتنا لتحقيق ما نريد..

الزعيم والمؤسسة

تجسيد أحلام الأمم في زعامات فردية أو جماعية ضرورة واحتياج فطري للشعوب..!

ولكن حقيقة تجسيد الحلم مقابل وهم شخصنته في شخص أو مجموعة.. تبقى هي الإشكالية..

فالحلم الهندي في الاستقلال والديمقراطية جُسِّد في غاندي ونهرو ومن كانوا معهما، ولكنه كان تجسيدًا صادقًا حين عرفوا استحقاقاته بأن يتجاوز الحلم شخوصهم إلى مؤسسة ديمقراطية وتعايش هندي، هم من أرسوا قواعدها.

فبقي الحلم حيًّا حتى بعد وفاتهم، بقي الحلم مجسّدا في دولة مستقلة ومؤسسة للديمقراطية الجادة ومعنى لوطن جامع لكل شتات أبنائه واختلافاتهم في العقائد والأديان واللغات.

وحلم جنوب إفريقيا في تحرير أبنائها من ربقة استعمار التمييز العنصري.. تجسد في نلسون مانديلا، زعيمًا ملهمًا يحمل الحلم في قلبه ويترجمه في أكبر محاولات تأسيس العدل على الصفح، قد نقول إنه لم يَفُقْه أثرًا وحجمًا إلا عدل النبي محمد ﷺ بصفحه عن مشركي مكة.

ولكن جدية محاولات مانديلا كانت في تحويل هذه الحالة من الصفح والتعايش إلى مؤسسة عدل على الأرض يتشاركون فيها خيرات الأرض التي يحيون عليها، وإن تعثرت بعض خطوات الحلم في جنوب إفريقيا فهو باقٍ وحي في دولة قادرة على البقاء والمنافسة.

ولعلنا نذكر لحظة انتقال النبي محمد ﷺ إلى الرفيق الأعلى.. فلما خرج خليفته الأول أبو بكر يقول لأناس اختزلوا كل الدين في محمد كشخص وهو الذي جسدت زعامته الإسلام ولكنه لم يدع أبدًا أنه هو الإسلام، فقال لهم: من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت.

ولا تكـون الزعامة بقدر الحلم الذي تحمله ولا تصدق في تجسـيده إلا إذا عرفت استحقاقاته على الأرض..

واسـتحقاقات الحلـم هـي في تحويلـه إلى رؤيـة كاملة هاديـة تترجمها على الأرض مؤسسـات تتجـاوز الشـخوص وتنبني عـلى الكفاءات التـي تمليها الرؤية والتزامات تحقيقها.

ومـصر الآن وإن كانـت في لحظـة تحتـاج إلى زعامة، فهي تحتـاج فقط إلى الزعامـة التي تعي اسـتحقاقات هذه اللحظـة في تاريخ البشريـة كلها وتعي قبلها قدر مصر في عالمها قبل قدرها.

وهذا هو المعيار ولا معيار غيره..

مصر تحتاج إلى أثر الزعامة المفتقد أكثر من احتياجها إلى شخص بعينه..

وأي شخص كان، أو مجموعة، يقصر عن أن يقدم لمصر ما تمليه علينا تلك اللحظـة من تاريخنا فهو ليس أهلًا لقيادتهـا، تلك هي كفاءة الزعامة الواجبة ولا تغني عنها شعبية أو كثرة أتباع..!

كان لمصر في تاريخها الحديث والقريب زعامات حقيقية بمعايير عصرهم، حملـوا رؤى لمـصر وقدرها حتى وإن تباينـت طبيعة الدولة التـي طمحوا أن تحمل تلك الرؤية..!

كان «محمـد علي» صاحـب رؤية وحتـى حفيده إسـماعيل كان شريكًا في رؤيته وحاول أن يحققها في عصره، وكان جمال عبد الناصر حاملًا لرؤية هي بنت عصره كذلك.

كانـت رؤى كل هؤلاء قـادرة على إقامة دولة مصريـة تعي لمصر قدرها، ولكن بأفهام أزمانهم..!

ولكـن ببعـض معايـير أزمانهم أيضًا غـاب عن مشروع الدولـة الحاضنة للحلم عند كل منهم الشعب في موقع الشريك..!

كان الشـعب في التجربة الأولى رعية لدولـة أكثر من كونهم مواطنين بها، وكانـوا في الحالـة الثانية مواطنين لهم حـق العدالة في مـردود الثروات ونمو الدولة أكثر من دور المشارك في قيادة مستقبله وتحديد مصير دولته..!

إذًا ولكـي لا تفلـت تلك اللحظة من التاريـخ فمصر بحاجة إلى أن تحول الحلم إلى رؤية هادية أو بلغة أدق إلى توجيه استراتيجي..!

وكذلـك مصر تحتـاج إلى أن تبني مؤسسـاتها في هدي تلـك الرؤية أو أن تمأسس رؤيتها.

والأهم أن تعي درس التاريخ القديم والحاضر بأنه لا أمل في دولة قادرة إلا بأن يُمأسس الحلم والشعب فيه في موقع الشريك.. لا في موقع الرعايا التابعين ولا في موقع القاصر غير المؤهل للقيام على شئون مستقبله ومصيره..!

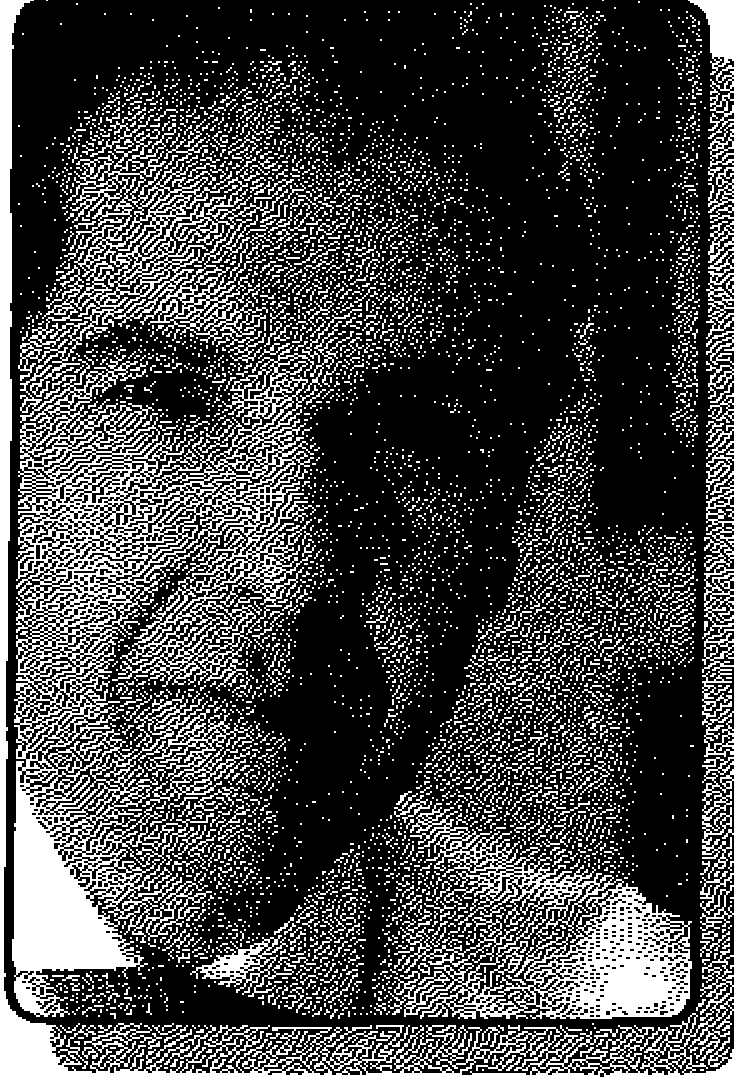
وفي الحديـث عـن طبيعة الشراكـة وتحدياتها التي سـتفصح عنها الأيام.. حديث يطول.

ولكي نكون صادقين مع أنفسـنا ووطننا يلزم أن نعي موقعنا من التاريخ الآن في أوائل القـرن الواحد والعشرين وحتى نكون مؤهلين لوضع ملامح ذلك الحلم الواجب لمصر في لحظتنا هذه..!

والموقع من التاريخ الذي أقصده، هو أن نعي فلسـفة نشأة دولتنا القادمة في عالم غادرت فيه البشرية ونحن معها عصورًا وتستقبل أخرى.

.. أن نعي فلسفة نشأة دولتنا في «عصر الحكمة» الذي بدأ..!

تمت



د. مصطفى حجازي

- د. المصطفى حجازي أكاديمي ومفكر إنساني.
- خبير دولي في مجالات التطور المؤسسي، الاستشارات الاستراتيجية، حوكمة الكيانات الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، السيكولوجية المؤسسية والتنمية المستدامة، العمل الخيري الاستراتيجي، وكلها تندرج تحت مجال «صناعة الفكر».
- مؤسس شركة أكمي كورب «شركة استشارات استراتيجية وإدارة الاستثمار»، ومؤسسة نسق للفكر الإنساني ومركز المربع للفكر الاستراتيجي، وأسس من خلالهما لفلسفة الفكر السياقي المقاصدي ومنهجية أكمي للتنمية المستدامة.
- رئيس مجالس إدارات تنفيذية لشركات أكمي للاستشارات الاستراتيجية، أكمي للاستثمارات، ميلينيوم لدعم خدمات الملكية الفكرية وتطوير رأس المال البشري وبي آند إس للمشورة الاقتصادية والفنية.
- وضع أسسًا للتحول المؤسسي للعديد من الشركات والهيئات والحكومات بالشرق الأوسط، وفي هذا الإطار كان أول من أصل لمعنى «أنسنة الإدارة» كركن أساسي في الثقافة المؤسسية للشركات في منطقة الشرق الأوسط.
- من خلال مؤسسة نسق للفكر الإنساني ومركز المربع للفكر الاستراتيجي - أصل حجازي لفلسفة المقاصدية الإنسانية (الفكر السياقي المقاصدي) كإحدى مدارس فلسفة الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي المؤسسة لعصر ما بعد الصناعة وما بعد المعلوماتية، والمسمى بعصر الحكمة.


دار نهضة مصر
للنشر

حجر رشيد

الخروج الآمن لمصر

بدأت قصة هذا الكتاب عندما سكنت العتمة قلوب الكثير من المصريين بحلول ربيع ٢٠١٣ في ظل حكم جماعة الإخوان، وهم يرون تقسيم الوطن والمواطن.

كان السؤال يلح علينا في دار النشر... أين السبيل؟ وكيف يكون "الخروج الآمن لمصر"؟ ومن هنا كان التفكير فيمن يكتب لنا في تلك القضية.

نتواصل مع الدكتور مصطفى حجازي، ذلك السياسي الخبير في استراتيجيات بناء المؤسسات، ليخبرنا أنه يعكف على كتابة "حجر رشيد".

ندرك أن هناك مشروعًا فكريًا وضعت الأقدار ملامح خروجه للنور ليكون مرشدًا أو مساعدًا - لمن يهمه الأمر- في فهم الماضي القريب، وإدراك الواقع المعيش، و السعي لتكوين المستقبل المنظور.

وهكذا كانت جلسات إعداد الكتاب الذي بين أيديكم منذ إبريل ٢٠١٣، وكان الإصرار على الانتهاء من كتابته قبل بدء وقائع ٣٠ يونية.

فتحليل الأحداث ووضع الأهداف لا يرتبط بنجاح خطوة أو فشلها.

كنا ندرك - كاتبًا وناشرًا- حاجتنا لخارطة فهم أيًا كانت نتائج ما حدث في هذا اليوم.

وهكذا نضع بين أيديكم كتاب "حجر رشيد... الخروج الآمن لمصر" علّه يكون نقطة ضوء تساهم في فك رموز ما علينا تجاوزه.



للطلب والاستفسار اتصل على
16766
www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group

